الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـاس/ سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم:العلوم الاقتصادية

UniversitéFerhat Abbas/ Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : sciences économiques

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

العنـــوان:

دور التكامل الاقتصادي العربي في خدمة الشراكة الاورو–عربية

إعداد الطالب:
بوبعاية ذهبية ريمة

المشرف:
أ.د. عماري عمار

لجنـة المناقشـة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
لطرش ذهبية	أستـــــــــاذ	جامعة سطيف 1	رئيسا
عماري عمار	أستـــــــــاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
عثماني أحسين	أستـــــــــاذ	جامعة أم البواقي	عضوا مناقشا
بلخباط جمال	أستـــــــــاذ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
بلميهوب أسماء	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
بوقاعة زينب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

اهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من تمنيت أن يشاركاني فرحة هذا العمل، لكن القدر حال دون ذلك، إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله وطيب ثراهما وأسكنهما فسيح جناته.

إلى أغلى ما أملك في الوجود أبنائي الأعزاء الذين تحملوا معي مصاعب هذا البحث شهد، سعد، شوق، شكر حفظهم الله.

إلى كل أفراد عائلتي فردا فردا دون استثناء أدامهم الله ذخرا وسندا لي.

إلى الغاليات سهام، إيمان، نراد.

إلى رفيقات دربي أخواتي في الله كل واحدة باسمها، ولكل منهن معزة خاصة في قلبي حفظهم الله.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

شكر وتقدير

اللهم لك أسلمنا وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك أنبنا وبك خاصمنا، اللهم إنا نعوذ بك من أن نزل أو نزل أو نظلم أو نظلم أو نضل أو نضل.

اللهم إنا نحمدك حمدا كثيرا لانجاز هذا العمل، ونسألك أن تنفعنا بما علمتنا، وأن توفقنا لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة.

يسعدني في هذا المقام أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني وعرفاني لكل من قدم لي يد العون والتشجيع والتوجيه، وأخص بالذكر:

الاستاذ الفاضل الدكتور عماري عمار على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل النصائح والارشادات القيمة المقدمة من طرفه طيلة فترة إنجاز هذا البحث، فله مني كل أسمى عبارات الامتنان والتقديروالاحترام.

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه.

الأستاذة بوقاعة زينب على مجهوداتها المبذولة لإنجاز هذا العمل.

الأستاذ بورقبة شوقي على المساعدات القيمة طيلة فترة انجاز البحث.

الأستاذ حركاتي نبيل جزاه الله عني كل خير.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع قد يكون غفل لساني عن ذكرهم.

فهرس المحتويات

تمهيد: ..... أ-ح

الفصل الاول: **الإطار النظري للتكامل الإقتصادي والشراكة** .....

تمهيد: 1

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية 2

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية 2

المطلب الثاني: أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية 5

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي 16

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي 18

المطلب الثالث: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي 22

المطلب الرابع: نظريات التكامل الاقتصادي 27

المطلب الخامس: آثار التكامل الاقتصادي 33

المبحث الثالث: مدخل نظري للشراكة 37

المطلب الأول: مفهوم الشراكة 37

المطلب الثاني خصائص ومزايا الشراكة 39

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة 41

خلاصة الفصل الاول **53**

الفصل الثاني: الواقع الاقتصادي العربي 48

تمهيد 49

المبحث الأول: نظرة عامة على الوطن العربي 50

المطلب الأول: المساحة 50

المطلب الثاني: السكان 52

المطلب الثالث: القوى العاملة 56

المطلب الرابع: معدلات الفقر. 60

المبحث الثاني: خصائص أهم القطاعات الاقتصادية وتطورها في الدول العربية 62

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي العربي 62

المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي العربي 71

المطلب الثالث: تطور قطاع الخدمات 79

المطلب الرابع: تطور قطاع التجارة الخارجية 80

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الكلية في الدول العربية 87

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي 87

المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 89

المطلب الرابع: الميزان التجاري 91

المطلب الخامس: تطور الدين الخارجي العام 93

خلاصة الفصل الثاني: 95

الفصل الثالث : التكامل الاقتصادي العربي 108

تمهيد: 97

المبحث الأول: مفهوم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي 98

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي 98

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي 99

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي 103

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية 112

المطلب الأول: التعريف بجامعة الدول العربية 112

المطلب الثاني: المدخل التجاري 115

المطلب الثالث: مدخل رؤوس الأموال وانتقال اليد العاملة 127

المطلب الرابع: مدخل المشروعات المشتركة 130

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي في إطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية 131

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي 132

المطلب الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية 135

المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي 139

فهرس المحتويات

المبحث الرابع: تقييم التكامل الاقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 141

المطلب الأول: تحليل التجارة العربية البينية 142

المطلب الثاني: هيكل واتجاهات التجارة العربية البينية..... 149

المطلب الثالث: تطور تجارة الخدمات 152

المبحث الخامس: تقييم التكامل الاقتصادي العربي من خلال مؤشر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية..... 154

المطلب الأول: التعريف بمؤشر التكامل الاقتصادي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 154

المطلب الثاني: نتائج مؤشر التكامل الاقتصادي العربي للدول العربية كمجموعة..... 157

المطلب الثالث: تحليل نتائج المؤشر حسب المجموعات الفرعية الإقليمية 159

خلاصة الفصل الثالث: 163

الفصل الرابع: 164

الشراكة الأورو–عربية..... 164

تمهيد: 165

المبحث الأول: مدخل إلى الشراكة الأورو–عربية 165

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو–عربية..... 166

المطلب الثاني: دوافع وأبعاد الشراكة الأورو–عربية..... 168

المطلب الثالث: المسار التاريخي للعلاقات العربية –الاوروبية..... 173

المطلب الرابع: مضمون وآليات اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية..... 182

المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي الأورو–عربية..... 187

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي..... 187

المطلب الثاني: اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي..... 193

المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة مع دول المشرق العربي 200

المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقيات الشراكة الأورو–عربية..... 208

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأورو–عربية 210

المطلب الأول: آثار الشراكة الأورو–عربية..... 211

المطلب الثاني:أثر الشراكة الأورو–عربية على التبادل التجاري العربي..... 242

فهرس المحتويات

المطلب الثالث:أثر الشراكة الأورو–عربية على الاستثمار الأجنبي المباشر 227

المطلب الرابع: دور التكامل الاقتصادي العربي في تطوير الشراكة الأورو–عربية 233

خلاصة الفصل الرابع: 271

الخاتمة 273

قائمة الملاحق 280

قائمة المراجع 287

قائـــمـــة الـــجـــداول

جدول رقم 1:مراحل التكامل الاقتصادي 21

جدول رقم 2: مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة 33

جدول رقم3 : ترتيب الدول العربية وفق المساحة 50

جدول رقم 4:تطور عدد السكان في الوطن العربي خلال الفترة2018-2022 53

جدول رقم5 : التوزيع العمري لسكان الوطن العربي للفترة 2020-2022 55

جدول رقم 6:معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2022 56

جدول رقم 7:حجم العمالة العربية وتوزيعها حسب القطاعات لسنتي 2020-2021. 58

جدول رقم8 : معدلات الفقر للدول العربية 60

جدول رقم 9:مساحة الأراضي الزراعية للدول العربية ونصيب الفرد من المساحة المزروعة لسنة 2020 63

جدول رقم 10:الثروات الزراعية في الدول العربية 65

جدول رقم 11:تطور الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة 2017-2021 66

جدول رقم 12:تطور الناتج الزراعي للدول العربية ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 66

جدول رقم 13:متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي 68

جدول رقم 14:تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية للفترة 2019-2021 69

جدول رقم15 :الفجوة الغذائية العربية 71

جدول رقم 16:الثروات الصناعية العربية 72

جدول رقم17 :الناتج الصناعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2018-2022 75

جدول رقم18 :الناتج الصناعي العربي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لسنة 2022 77

جدول رقم19 :نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي المحلي للدول العربية لسنة 2022 79

جدول رقم 20:تطور الصادرات والواردات العربية للفترة 2018-2022 81

جدول رقم21 :اتجاه التجارة السلعية العربية للفترة 2018-2022 84

جدول رقم 22:الهيكل السلعي للتجارة السلعية للدول العربية للفترة2018-2022 86

جدول رقم23 :تطور الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة 2018- 2022 87

جدول رقم24 :تطور الميزان التجاري للدول العربية 91

جدول رقم 25:تطور الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة للفترة 2017-2021 93

جدول رقم 26:أهم محطات الجهود للتبادل التجاري الإقليمي العربي 126

جدول رقم 27:آداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2013-2022 142

جدول رقم 28:مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية 144

جدول رقم29 :مساهمة الصادرات والواردات العربية البينية في الصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة2013-2022 145

جدول رقم 30:اتجاه الصادرات العربية للفترة2013-2022 146

جدول رقم 31:اتجاه الواردات العربية للفترة 2013-2022 147

جدول رقم32 :تطور التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية للفترة 2018-2022 151

جدول رقم33 :تطور تجارة الخدمات للفترة 2018-2022 152

قائمة الجداول

جدول رقم 34:قائمة المؤشرات البعدية 155

جدول رقم 35:مؤشر التكامل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة للنفط لسنة 2022 159

جدول رقم 36:مؤشر التكامل الاقتصادي للمجموعات الإقليمية لسنة 2022. 160

جدول رقم 37:مجموعات البلدان (استنادا إلى نتائج مؤشر سنة 2022). 161

جدول رقم 38:المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية الفترة 1995-1999 184

جدول رقم 39: تطور صادرات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2012 -2022 218

جدول رقم 40:تطور واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2012 -2022 221

جدول رقم 41:تطور الميزان التجاري للدول العربية للفترة 2012-2022 225

جدول رقم42 : تطور تجارة الخدمات للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021 226

جدول رقم 43: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي الىالدول العربية للفترة 2018-2021 228

جدول رقم 44:تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2018- 2021 230

قـــائـــمـــة الأشـــكـــــال

شكل رقم 1: دوافع التكامل الاقتصادي 25
شكل رقم 2: آلية خلق وتحويل التجارة..... 34
شكل رقم 3:الناتج الصناعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2018-2022. 76
شكل رقم 4:التجارة الاجمالية للدول العربية لسنة 2022 83
شكل رقم 5:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2021-2022 90
شكل رقم 6:تطور الميزان التجاري للدول العربية للفترة 2017 – 2021 92
شكل رقم 7:اتجاه الصادرات العربية لسنة 2022 147
شكل رقم 8:اتجاه التجارة الخارجية العربية لسنة 2022 148
شكل رقم 9:هيكل تجارة الخدمات لسنة 2022 153
شكل رقم10 :توجهات التكامل البيني العربي خلال الفترة2010-2022 157
شكل رقم11 :الالتزامات والمدفوعات المرصودة للدول المتوسطية في إطار MEDA II 187
شكل رقم12 :تدفقات الاستثمار الأجنبي للاتحاد الأوروبي لسنة 2021. 232

مقدمة عامة

تمهيد:

يشهد عالم اليوم تغيرات سريعة تشمل جميع الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية، إذ تحول هذا الأخير إلى منظومة من القنوات الاقتصادية المتشابكة تتدفق فيها الثروات الوطنية متجاوزة كل حدود السيادة وتتقلص فيها المسافات وتتقارب الشعوب والثقافات، ويزداد التبادل والترابط فيما بين الدول كما يزداد انتشار التكنولوجيا والتقدم العلمي والتقني، وبذلك يسود العالم نظام اقتصادي واجتماعي واحد.

وبالنظر إلى التغيرات والتطورات السياسية التي طرأت على العالم، فإن أهم ما ميز مستجدات الألفية الثالثة هو اتجاه الدول نحو تكوين جهود اتحادية وتكاملية وهو ما يعرف بمصطلح التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ولقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور العديد من التجمعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي، كما باتت هذه التجمعات تشمل نحو 80% من سكان العالم، وتسيطر على ما يقارب 90% من حجم التجارة العالمية، وتشكل حوالي 75% من العالم الذي نعيش فيه.

وهكذا لم يبقى في العصر الحديث مجال للتشتت والانفراد، فقد اجتمعت أمم تتباعد في اللغة، العقيدة والأعراف، وأصبحت تشكل تجمعات اقتصادية لها وزنها في النظام العالمي الجديد.

إذ تنبهت مختلف دول العالم إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها لمواجهة التحديات التي تواجهها وبناء اقتصادياتها، وصار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق تنمية اقتصادية وتطور اجتماعي ونمو اقتصادي في عصر التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة وما يتطلبه اقتناؤها واكتسابها من موارد مالية ومهارات بشرية ومواد أولية.

فإذا كانت الدول الأكثر غنى وتقدما قد تعاونت وتكاملت مع بعضها البعض، وشكلت تجمعات اقتصادية كبيرة تتحكم في مصير أغلب شعوب المعمورة، فإنه من الواجب بل من الضروري أن تجتمع الأمة العربية التي تشترك في مقومات حضارية واحدة كاللغة، العقيدة والمصير المشترك.

إن الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي هو ضرورة تمليها التطورات السياسية والاقتصادية الراهنة التي ترتبط بالمنافسة الشديدة بين مختلف القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى تبوء دور القيادة في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي العربي ليست وليدة اليوم، إذ عرفت المنطقة العربية شأنها شأن العديد من مناطق العالم الأخرى، عدة محاولات تكاملية تصب كلها في مجرى التكامل الاقتصادي، إلا أن معظمها لم يتحقق في الواقع الفعلي.

وهكذا تكاد تكون المنطقة العربية المنطقة الوحيدة في العالم الخالية من أي تجمع أو تكامل إقليمي كبير، رغم امتلاكها لمقومات تحقيق هذا التكامل من موارد مختلفة ومقومات تاريخية، دينية، طبيعية وحضارية.

ويعد نموذج الاتحاد الأوروبي من أبرز النماذج التكاملية الناجحة على الإطلاق، إذ تمكن من الوصول إلى تحقيق أعلى صور التكامل الاقتصادي والمتمثلة في تحقيق الوحدة الاقتصادية التامة، وهذا طبعا بعد مسيرة طويلة امتدت على مر العديد من السنوات.

وإلى جانب تحقيق هذا المستوى من التقدم والتطور، لم يكتف الصرح الاقتصادي الأوروبي بما حققه من خلال تكامل وتعاون أعضائه فيما بينهم، بل اتجه قدما نحو البحث عن تحقيق مصالح ومنافع اقتصادية أكبر، مع دول غير أوروبية من خلال انتهاج سياسة الشراكة.

إذ تمثل الشراكة أحد أسس ومبادئ التعاون والاتحاد، وهي من بين المفاهيم التي صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين، إذ أن كل طرف من أطراف الشراكة يسعى غلى تحقيق مصالحه ومكاسبه، فتتفق أحيانا وتختلف وتتعارض أحيانا أخرى.

ولقد ظهر موضوع الشراكة نتيجة تعثر المشروع العربي المشترك وتجميده، فالملاحظ أن المنطقة العربية تتميز بوجود فراغ إقليمي في المنطقة إما أن يملؤه العرب أو أن يملؤه غيرهم، إضافة إلى تفاقم شراسة النظام الرأسمالي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وتمثل الشراكة الأورو-متوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أم آسيوية أو افريقية، وتضم دول الاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل.

وعليه، فقد ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اتفاقيات عديدة، اعتبرت كأساس لمفاوضات الشراكة اللاحقة، حيث أنها تهدف إلى تطوير سبل التعاون الاقتصادي والفني والمالي بين الدول العربي ودول المجموعة الأوروبية، وهذا من خلال دعم الجانب الأوروبي لجهود التنمية وتشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية وتطوير التبادل التجاري بين الجانبين وتحري التجارة وإقامة منطقة ازدهار متقاسمة.

إشكالية الدراسة:

في ظل متغيرات العالم العاصفة وما تمثله من تهديد مباشر وغير مباشر، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة وأوضاعها المستقبلية على خريطة القوة الاقتصادية العالمية، فإن الدول العربية تواجه كغيرها من دول العالم التحديات والتهديدات التي تفرضها المتغيرات والمستجدات والأحداث الدولية الجديدة.

فوجود الدول العربية فرادى في ظل المتغيرات العالمية مسألة لا يؤمن عواقبها، ذلك أن المخاطر المستجدة أكبر من أن يتحملها قطر عربي بمفرده، ومن هنا يفرض التكامل الاقتصادي نفسه وبقوة على جميع الأطراف العربية باعتباره ضرورة تقدم ونمو تفرضها حقائق العالم المعاصر التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة، وتتيح الفرصة للكيانات الصغيرة فحسب.

ونظرا للتطورات الاقتصادية التي يشهدها المحيط الدولي، وفي ظل اقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات وتطور المنافسة لجأت الدول إلى سياسة جديدة كمحاولة لمواجهة ظاهرة المنافسة العالمية وتتمثل هذه السياسة في إستراتيجية الشراكة.

وهكذا، وإلى جانب ظاهرة التكامل الاقتصادي، برز على الساحة الدولية مفهوم أو شكل جديد من أشكال التعاون، وهو مفهوم الشراكة الذي يعد أقل درجة من حيث التكتل والتلاحم مقارنة بالتكامل الاقتصادي، إذ تمثل الشراكة نمطا جديدا للعلاقات الدولية وهي عبارة عن اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجال أو عدة مجالات، بغية تحقيق أهداف محددة، كما يمكن اعتباره وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الشراكة في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة بين الدول.

إذ استقطب موضوع الشراكة اهتمام الساسة والباحثين لما له من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية فهي تمثل تطورا هاما في نمط علاقات وتفاعلات المنطقة العربية المتوسطية وغير المتوسطية ومستقبلها كدول وكيان.

ولقد انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة الشراكة مع دول غير أعضاء في الاتحاد، وتعرف هذه السياسة بالشراكة الأورو-متوسطية، إذ تمثل هذه الاتفاقية الإطار الموسع للعلاقات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتي تربط بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض دول البحر الأبيض المتوسط، ومن بينها بطبيعة الحال الدول العربية.

إذ أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية، وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة عادت به إلى الاهتمام الدولي.

وتعد الشراكة الأورو-متوسطية إطارا شاملا متعدد الأطراف، وهي إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

في خضم هذه المتغيرات المستجدة، يأتي التكامل الاقتصادي العربي كضرورة حتمية بالنسبة للدول العربية، هذا من جهة، كما تبرز الشراكة الأورو-عربية كضرورة حتمية بدورها على الدول العربية من جهة أخرى، وذلك بغرض تحقيق عدة منافع ومزايا اقتصادية في مختلف الميادين.

انطلاقا من هنا، فإن إشكالية البحث التي تطرح نفسها تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التكامل الاقتصادي العربي في تحسين وتطوير الشراكة الأورو-عربية؟

من خلال هذا التساؤل يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية، تتمثل في:

-هل تمتلك الدول العربية المؤهلات اللازمة لقيام تكتل إقليمي فيما بينها؟

-هل يساهم التكامل الاقتصادي العربي في التحسين من استفادة الدول العربية من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

-ما هي انعكاسات الشراكة الأورو-عربية على الدول العربية؟

- ما هي سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي من أجل خدمة الشراكة الأورو-عربية؟

فرضيات الدراسة:

هناك عدة فرضيات يرتكز عليها البحث للإجابة على التساؤلات التي تم طرحها ضمن الإشكالية والمتمثلة في:

الفرضية الأولى: تتوفر الدول العربية على إمكانيات ومقومات تؤهلها لإقامة تكتل اقتصادي إقليمي يمكنها من مجابهة الاتحاد الأوروبي.

الفرضية الثانية: يرفع النجاح في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من حظوظ الدول العربية في الاستفادة بشكل أكبر من مزايا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرضية الثالثة: تنعكس الشراكة الأورو-عربية في ظل عدم تفعيل التكامل الاقتصادي العربي سلبا على الدول العربية.

الفرضية الرابعة: تتطلب الاستفادة من الشراكة الأورو-عربية ضرورة قيام الدول العربية بترتيبات سياسية واقتصادية تفعل من خلالها تكاملها العربي مما يمكنها من إدارة علاقة الشراكة في إطار رابح – رابح.

أهمية الدراسة: وتتمثل في:

1-أهمية التكامل الاقتصادي باعتباره كان ولا يزال أداة لتذليل الصعوبات التي تواجهها الدول منفردة، والتصدي للتحديات التي تعترض سبيل نموها وتطورها.

2-أهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتوفير فرص الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المختلفة المتاحة للدول.

3-بروز ظاهرة الشراكة بين الدول على الرغم من اختلاف المقومات التي تجمع بين هذه الدول، إذ تبقى المصلحة وتحقيق المنافع الاقتصادية ركيزة وأساس هذا التعامل.

4-بروز ظاهرة التكتل والتجمع الإقليمي كاتجاه جديد على الساحة الدولية وكوسيلة جديدة أيضا للصراع والتنافس العالميين ولضمان مركز مهم ومكانة على المستوى الإقليمي والمحلي.

5-ضرورة تبني إستراتيجية التكامل الاقتصادي من طرف الدول العربية للتصدي للموجات العالمية الراهنة للاقتصاد الدولي المعولم، ومواجهة الصراعات التجارية بين عمالقة التجارة العالمية.

6-ضرورة تبني إستراتيجية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفق ما يتوافق ويتلاءم مع تحقيق مصالحها ومنافعها.

أهداف الدراسة:

1-توضيح الأساس النظري لظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها.

2-توضيح واستعراض مفهوم الشراكة والشراكة الأورو-عربية بمختلف جوانبها.

3-محاولة توضيح سبل جعل التكامل الاقتصادي العربي في خدمة الشراكة الأورو-عربية لتتمكن الدول العربية من أخذ نصيبها الأوفر من كلي التعاونيين.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في مختلف أجزاء الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية تتمثل:

- **المنهج التاريخي**: الذي يقوم على تتبع وتعقب الظاهرة تاريخيا، إذ **تم** الاستعانة بهذا المنهج في سرد الأحداث والتطورات التاريخية في بعض أجزاء الدراسة وذلك من خلال وصف ما مضى من وقائع وأحداث في الماضي فيما يخص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات العربية–الأوروبية.
- **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي يقوم على تجميع المعلومات، تصنيفها، تحليلها والربط بينها لمحاولة تفسير الظاهرة محل الدراسة، بهدف استخلاص النتائج والتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل، وبالتالي سيتم دراسة التكامل الاقتصادي العربي والشراكة الأورو–عربية، وتبيان آثار هذه الأخيرة وذلك بناءا على المعطيات المتوفرة لدينا.

حدود الدراسة: تتمثل في:

الحدود المكانية: تشمل الدراسة المنطقة العربية التي حاولت القيام بتحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، والمتمثلة في: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، السودان، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، قطر، عمان، اليمن، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، العراق، الأردن، جيبوتي وجزر القمر، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

الحدود الزمانية:يتضمن الإطار الزمني بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي الفترة التي بدأت فيها أولى جهود التكامل الاقتصادي العري أي منذ قيام جامعة الدول العربية سنة 1945 إلى غاية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبالنسبة للشراكة الأورو–عربية الفترات التي أبرمت فيها اتفاقية التعاون الاقتصادي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي أي بداية من 1988 حتى سنة 2021، وبالنسبة لاتفاقية الشراكة العربية الأورو–متوسطية منذ مؤتمر برشلونة سنة 1995 حتى سنة 2021، بحسب ما تطلبته الدراسة وبما أمكننا الحصول عليه من معطيات وبيانات.

الدراسات السابقة: احتل كل من موضوع التكامل الاقتصادي العربي والشراكة الأورو–عربية مكانا مهما في الدراسات والأبحاث، لذلك نذكر أهم الدراسات السابقة في موضوع البحث كما يلي:

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه بعنوان :"أثر اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية على التجارة العربية البينية " لنجاح منصوري، نوقشت سنة 2015 بجامعة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية تمثل فرصة انفتاح لاقتصاديات الدول العربية المشاركة فيها على الاقتصاد العالمي وجعلها أكثر قدرة على المنافسة، وبالمقابل فإن إقامة منطقة تبادل حر أورو–عربية سوف تؤدي إلى العرقلة الفعلية لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في حين تساهم فعليا في زيادة المبادلات التجارية البينية بين الدول العربية.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه بعنوان :"اتفاقيات التجارة الإقليمية :التشابكات،فرص وتحديات النظام التجاري العالمي:حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول العربية"لعثمان توات،نوقشت سنة 2012 بجامعة الجزائر، حيث تناولت الدراسة بالتفصيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول العربية، وآثارها على مسار التكامل الإقليمي فيما بينها، وتوصلت

هذه الأخيرة إلى أنه تم الاعتماد بشكل أساسي على التحرير التجاري في محاولات لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أن نتائجه لا تزال ضعيفة ووجود قطاعات أخرى يمكن استغلالها كقطاع الخدمات مثلا.

الدراسة الثالثة: دراسة للدكتور حربي موسى عريقات منشورة بمجلة رماح، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 10 ديسمبر 2012، بعنوان:" العروبة والعولمة الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين"، حيث تناولت الدراسة التعرف على واقع مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وما هي التحديات التي واجهت وستواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً وسياسياً، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر والتحديات.

الدراسة الرابعة: أطروحة دكتوراه بعنوان: «أثر الشراكة الأورو–عربية على تمويل وتنمية الاقتصاديات العربية" لحرفوش سهام، نوقشت سنة 2018، جامعة سطيف، إذ توصلت الدراسة إلى أن المستفيد الأكبر من الشراكة كان الاتحاد الأوروبي على الرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته بعض المؤشرات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

صادفتنا العديد من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة، ولعل أهمها تتمثل في:

– تشعب الموضوع بسبب عدد الدول العربية، والتداخل الكبير بين الجوانب السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، مما جعل عملية الإلمام به صعبة.

– صعوبة الحصول على معطيات كل الدول العربية وكذا الاختلاف بين العملات المصرح بها في بيانات الدول العربية وبيانات الاتحاد الأوروبي.

– التضارب والاختلاف الكبير بين الإحصائيات خاصة تلك المتعلقة بالواردات والصادرات والاستثمارات الأجنبية، حتى ولو كانت من نفس المصدر، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف نقاط الدراسة، ومن أجل محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة المتعلقة بالإشكالية وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ومقدمة عامة للبحث وخاتمة له، حيث يتناول الفصل الأول مدخل نظري للتكامل الاقتصادي والشراكة، والذي تم التطرق فيه من خلال المبحث الأول إلى مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتناول المبحث الثاني مدخلا نظريا للتكامل الاقتصادي بينما يتعرض المبحث الثالث إلى مدخل عام للشراكة.

أما الفصل الثاني فيتمحور حول الواقع الاقتصادي العربي، إذ يتناول المبحث الأول نظرة عامة على الوطن العربي، ويتطرق المبحث الثاني إلى خصائص أهم القطاعات الاقتصادية وتطورها في الدول العربية، بينما يتعرض المبحث الثالث إلى بعض المؤشرات الكلية للدول العربية.

ويستعرض الفصل الثالث التكامل الاقتصادي العربي من خلال أربعة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتناول مفهوم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، بينما تطرق المبحث الثاني إلى التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية ويتناول المبحث الثالث التكامل الاقتصادي العربي في إطار التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أما المبحث الرابع فيتناول تقييم التكامل الاقتصادي العربي.

ويتطرق الفصل الرابع إلى الشراكة الأورو-عربية، إذ يتناول المبحث الأول مدخلا إلى الشراكة الأورو-عربية، ويستعرض المبحث الثاني اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي الأورو-عربية، أما المبحث الثالث فيشتمل على تقييم الشراكة الأورو-عربية.

وتتضمن الخاتمة أخيرا أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الإقتصادي والشراكة

تمهيد:

يشهد عالم اليوم تغيرات سريعة في البيئة الاقتصادية العالمية تتسارع بوتيرة كبيرة من تطور وتحرير للتجارة الدولية، وبروز الشركات متعددة الجنسيات وتعاظم دورها، أضف إلى ذلك الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة وظهور التكتلات والتجمعات اقتصادية، كل هذه العوامل أدت إلى تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول العالم وهي العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية ضرورية وأساسية للتطور والنمو الاقتصادي في الدول وهي تؤثر على الدول فرادى وعلى العالم برمته.

لذا، احتل مجال العلاقات الاقتصادية الدولية اهتماما كبيرا من طرف المهتمين بالبحث والتحليل الاقتصادي نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، ويرتبط هذا الميدان بالتجارة الدولية التي تعد المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية فقد خلق تطور التجارة الدولية تحولا نوعيا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى تنوعها ونشوء مفاهيم جديدة متعلقة بها.

لذا سنتناول من خلال هذا الفصل مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأشكالها المختلفة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية،

المبحث الثاني: مدخل نظري للتكامل الاقتصادي،

المبحث الثالث: مدخل نظري للشراكة.

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد شاعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين العديد من المصطلحات والمفاهيم في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، من بينها الاعتماد المتبادل، التجارة الخارجية، التكامل الاقتصادي والذي يرتبط بمفاهيم أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر الاندماج، التعاون، التكتل، الشراكة والإقليمية.

كما برزت في العصر الحديث أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أصبحت تؤثر بشكل مباشر في العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول فضلاً عن ذلك، فقد أصبح عالم اليوم في أمس الحاجة إلى التعاون الاقتصادي، فالدول النامية في حاجة إلى منتجات البلدان المتقدمة من سلع رأسمالية وتقنية تساهم في عملية التنمية أو سلع استهلاكية لازمة للاستهلاك المحلي المتزايد أو خدمات تسرع بمعدلات التنمية كما أن الدول المتقدمة في حاجة إلى منتجات البلدان النامية من مواد أولية أو وقود كالنفط فضلاً عن حاجتها لأسواق البلدان النامية لتصريف منتجاتها.[1]

وستناول من خلال هذا مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وكذا أشكالها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية

قبل التطرق إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية، من الجدير تعريف الاقتصاد الذي يعنى بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية وهو الاقتصاد الدولي.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الدولي

يعد الاقتصاد الدولي من أقدم التخصصات الاقتصادية، ولم يحظى فرع من فروع الاقتصاد الأخرى باهتمام الباحثين والكتاب مثل موضوع الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية.

إن ما كتب في التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية يفوق كل ما كتب في كل فروع الاقتصاد الأخرى مجتمعة، وذلك لأن أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية ليست فقط على مستوى الأفراد والدول ولكن على المستوى ككل.[2]

ويعرف الاقتصاد الدولي على أنه: "ذلك الجزء المهم في دراسة الاقتصاد الذي يفسر ويحلل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها".[3]

---

[1]- آدم أحمد سليمان، التجارة الدولية،2018متوفر على google books، تاريخ الاطلاع :2023/01/26.

[2]- أحمد جابر بدران، الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص11.

[3]- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر، عمان، 2014، ص53.

كما يعرف على أنه: "مجموعة من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم من أجل أن يهتم بالعلاقات التجارية بين البلدان، وتطورات أسعار الصرف والقدرة التنافسية، ويسعى لتوضيح الأنماط والنتائج المترتبة على المعاملات والتفاعلات بين السكان من مختلف البلدان، بما في ذلك التجارة والاستثمار وتحركات عوامل الإنتاج".[1]

ولو أننا نظرنا إلى عالمنا المعاصر وتأملنا التطورات الجارية فيه وتفكرنا في العلاقات القائمة بين الدول في جميع أنحاء الدنيا، لوجدنا أن جميع دول العالم مهما تباينت أنظمتها السياسية والاقتصادية لا تستطيع أن تعيش في عزلة وانغلاق أو أن تنتج بنفسها جميع حاجياتها من السلع والخدمات، فمن أهم الحقائق أن كل الدول تقريباً في عالمنا المعاصر تعتمد على بعضها البعض في إشباع جزء كبير أو قليل من حاجتها إلى السلع والخدمات، وذلك ما يسمى بالاعتماد المتبادل، ويتساوى في ذلك كون البلد غنيا في ثرواته الطبيعية أو فقيرا، متقدما اقتصاديا أو ناميا.[2]

وعليه، فإن الاقتصاد الدولي هو: "الاقتصاد الذي يهتم بكل التعاملات الاقتصادية المختلفة والتي تتم على الصعيد الدولي، بين مختلف الدول والأقاليم على اختلاف وتباين أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية علاقات مبادلة تتم عبر الحدود السياسية للدول الداخلة في تلك العلاقات، فهي علاقات خارجية لا تتم في داخل الدولة الواحدة وإنما يجب أن تتم بين دولتين على الأقل، ويتمثل موضوع العلاقات في مبادلة السلع المادية ورؤوس الأموال وانتقال الأشخاص، وتقوم علاقات المبادلة الدولية طبقا لأسس طريقة الإنتاج السائدة، وهي طريقة الإنتاج الرأسمالي".[3]

من خلال التعاريف المذكورة آنفا، يمكن تعريف الاقتصاد الدولي على أنه ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يحاول فهم ودراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية المختلفة بين الدول والتي تتنوع من تبادل للسلع والخدمات، وتدفق لرؤوس الأموال والاستثمارات وكذا تأثير سياسات الصرف الأجنبي على هذه العلاقات، كما يتناول موضوع التنمية الاقتصادية للدول وكيفية تحقيقها على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية بتطور عملية الإنتاج وتدويلها، وتقدم وسائل المواصلات والتكنولوجيا الحديثة واتساع الأسواق، فأصبح عالمنا المعاصر بذلك يعيش في شبكة كبيرة من العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم تبادل السلع والخدمات، وحيث يتم أيضاً انتقال رؤوس الأموال، وحيث يتم انتقال الأفراد من دولة لأخرى بغرض العمل أو السياحة أو الهجرة، وأصبحت كل دولة تستطيع أن تحصل على السلع التي لا تنتجها عن طريق التجارة الدولية، وقيام

[1]- جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]- جاك فونتال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيو اقتصادي، ترجمة محمود براهم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص39.

علاقات اقتصادية بغيرها من الدول عن طريق الصادرات والواردات وأيضاً انتقال الأفراد ورؤوس الأموال عبر الحدود السياسية للدول[1].

وتعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بمفهومها الضيق على أنها: "تلك العلاقات التي تخص أنشطة التبادل التجاري، وتعرف بمفهومها الواسع بأنها كل الأنشطة الاقتصادية التي لها عنصر ذو طبيعة أجنبية، ولو لم يكن هناك تحويل خارج الحدود الوطنية للسلع والخدمات".[2]

كما تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية على أنها: "منظومة العلاقات والتشابكات والتداخلات التي تنشأ بين دول العالم والوحدات الاقتصادية وبعضها البعض من خلال قيام التجارة الدولية أي تبادل السلع والخدمات فيما بينها وكذلك من خلال حركة عنصر العمل ورأس المال عبر الحدود السياسية للدول".[3]

ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين والمنظمة العالمية للتجارة، وتضم موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية وكذلك ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة".[4]

كما تشير دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات بين الدول، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، وفي ظل العولمة يزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم بسبب تحرير التجارة، تدفقات رؤوس الأموال، عنصر العمل وكذا الاتصالات والمواصلات[5]، كما أنها تعتبر تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين، النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو الذي يغلب على التفاعلات الدولية.[6]

مما سبق، يمكن تعريف العلاقات الاقتصادية الدولية على أنها: " تلك العلاقات والتفاعلات التي تربط بين الدول سواء على مستوى ثنائي، أو مستوى متعدد الأطراف، والتي تقتصر في الأساس على الجانب الاقتصادي بمختلف فروعه

---

[1]- جاك فونتال، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] NGUYEN QUOC DINH, DAILLIER Patrick, PELLET Alain, Droit international public, Ed. LGDJ, Paris, 1999, p 1151

[3]- أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4]- جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص66.

[5]- علي حاتم القربشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، بغداد، 2014، ص 6.

[6]- جميل محمد خالد، مرجع سبق ذكره، ص67.

ومجالاته المختلفة، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى مجموعة من التفاعلات والنتائج المرتبطة بهذه العلاقات، إذ تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة بين هذه الدول ".

المطلب الثاني: أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد ظهرت مفاهيم جديدة على الساحة الاقتصادية الدولية أدت إلى تعدد وتطور أشكال العلاقات الاقتصادية القائمة بين مختلف دول العالم على مر السنوات، وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: التكامل الاقتصادي

يعتبر مفهوم التكامل الاقتصادي من أكثر المصطلحات تداولا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحالي، وفي هذا المطلب سيتم التطرق لبعض المفاهيم البسيطة له، لتبيان موقعه من المفاهيم الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية، ثم تناول الإطار النظري له بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

إذ يعرف قاموس العلوم الاقتصادية مصطلح التكامل الاقتصادي على أنه يشير إلى: "تحول الدولة من كونها دولة ممزقة إلى دولة متماسكة ومنسجمة، وعادة ما ينطوي مفهوم التكامل على فكرة الوحدة، فما هو متشتت ومتناثر يتجمع ويحتشد ".[1]

ويعرفه أيضا على أنه: "عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز".[2]

والتكامل الاقتصادي كلمة مشتقة من اكتمال أي كمل، أما اقتصاديا فليس لها هذا المعنى المحدود فيرى البعض أن عبارة التكامل الاقتصادي تأخذ مفهوما اجتماعيا ويرى البعض الأخر بأنه تندرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي، ولقد رأى اقتصاديون آخرون أمثال ريكاردو في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من تقسيم العمل بين الدول أنه تتخصص كل دولة في إنتاج السلع تكون درجة تفوقها في إنتاجها أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى وبأنها أفضل وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية لكل دولة من الدول وبالتالي لصالح المجتمع الدولي بكامله.[3]

ويمكن تعريف التكامل باعتباره عملية تشكيل الأجزاء لكل، أو عملية استجابة إيجابية للاعتماد المتبادل بين الدول ورغم بروز تعريفات متعددة وبطريقة ما متباينة للتكامل إلا أن هذا المفهوم يشير أساسا إلى علاقة الجماعة المترابطة، أو الالتحام القوي بين الأفراد في كيان سياسي، فهي تتضمن روابط متبادلة وإحساس بهوية الجماعة والإدراك الذاتي.[4]

---

[1] – إكرام بدر الدين، قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي 1983، ص51.

[2] - SALVATORE SCHIAVIO - C AMPO, International economics, an introduction to the theory and policy, winthrop publishers, Cambridge 1978, p 113

[3]– راشد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية، 1964، ص 7.

[4]– نموشي نسرين، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد14، جوان2017، ص 133 نقلا عن عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي.

أما موسوعة السياسة فتعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما، بحيث تكون خصائص الوحدة أو الكل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، وتشير كلمة تكامل أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية".[1]

مما سبق فان التكامل الاقتصادي هو عملية الانتقال من الجزء إلى الكل، ومن التفرقة والتشتت إلى الوحدة والتجمع.

أما من الناحية الاقتصادية فتتعدد تعاريف هذا الأخير، فعلى المستوى العالمي استخدم مصطلح التكامل ليشير إلى أشكال العلاقات الاقتصادية، أما على المستوى المحلي أو الوطني فاستخدم ليشير إلى التقليص في التباينات الاقتصادية والاجتماعية في مجال توزيع الثروة أو الدخل الوطني.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن تعاريف التكامل تتعدد من الجانب الاقتصادي له، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل، كما أن مفهوم التكامل الاقتصادي يتداخل مع بعض المفاهيم الأخرى والتي سيتم التعرض إليها فيما يلي.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية والاعتماد المتبادل

أولا: التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أقدم مظاهر قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتعدد تعاريفها حسب الاعتبار الذي تنسب إليه، فإذا تم اعتبارها كعلم فيمكن تعريفها على أنها: "أحد فروع علم الاقتصاد والذي يدرس المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن اهتمامه بالسياسات التجارية المعتمدة في كل دولة للتحكم في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال".[3]

أما إذا تم تناولها من ناحية التبادل التجاري، فتتعدد التعاريف أيضا والتي من أبسطها هو أن التجارة الخارجية هي: "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات"[4].

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات

[1] – عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء1، الطبعة الثانية، 1985، ص 779.

[2]– عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت، 1982، ص 16.

[3] – السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص8.

[4]– حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة النشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص 13.

الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك، وقد نشط الاهتمام في التجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة إليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية.[1]

كما تتمثل التجارة الخارجية في "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[2]

وتعرف التجارة الخارجية باعتبار المبادلات التي تتم بين دول العالم، على أنها "مجموع السلع والخدمات التي يتم تبادلها متضمنة الصادرات والواردات".[3]

وفيما يتعلق بالفرق بين مصطلح التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فهذا الأخير أشمل نظرا لكون التجارة الخارجية تعتمد أساسا في مفهومها الكلاسيكي على تبادل السلع، إلا أن التجارة الدولية أشمل من ذلك إذ تتضمن تبادل ما يلي:[4]

- **تبادل السلع المادية:** تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.
- **تبادل الخدمات:** تتضمن خدمات النقل، التأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.
- **تبادل النقود:** تشمل حركة رؤوس الأموال لغرض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.
- **تبادل عنصر العمل:** يشمل انتقال اليد العاملة من بلد لآخر، كما يشمل الهجرة.

وتكتسب التجارة الدولية أهميتها من كونها تعد من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء كان متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية من شأنها أن تحدث روابط بين المجتمعات، إضافة إلى أنها توسع القدرة التسويقية للدول من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها.[5]

من التعاريف الواردة أعلاه، يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها كل التعاملات والمبادلات التجارية المتعلقة بالسلع التي تتم بين الدول، في حين يتعدى مفهوم التجارة الدولية إلى تبادل الأشخاص والأموال.

---

[1]- عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، أوت 2019، ص 9، متوفر على Google books، تاريخ الاطلاع: 2023/01/26.

[2]- جمال الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص11.

[3]- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 9.

[4]- موسى سعيد مطر وآخرون: التجارة الدولية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 13-14.

[5]- جمال الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ويكمن الفرق بين التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي في كون أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون جزءا من التكامل الاقتصادي باعتبارها تهتم بالتبادل التجاري الذي يعد أساس التكامل الاقتصادي، أما التجارة الدولية فهي حاضرة دائما في جميع حالات التكامل الاقتصادي من خلال التبادلات التي تتم بين الدول في إطار التكامل الاقتصادي.

ثانيا. الاعتماد المتبادل

يعد مفهوم الاعتماد المتبادل من المفاهيم التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية، ولقد تم تناول هذا المفهوم من عدة جوانب منها الجانب السياسي والأمني والجانب الاقتصادي وهو الذي سيتم التركيز عليه من خلال هذا الفرع.

ظهر مصطلح الاعتماد المتبادل في المؤلفات الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويشير هذا الاصطلاح إلى تعاظم التشابك بين البلدان المتاجرة، هذا التشابك هو خلق علاقة بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلدان.[1]

ولقد لعب التطور العلمي والتكنولوجي دورا كبيرا في البروز القوي لظاهرة الاعتماد المتبادل، ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل خاصة في المجال الاقتصادي إلى مستوياته القصوى بداية من تسعينيات القرن العشرين. فقد جعلت العولمة العالم أقلَ حجما وأكثر ترابطا بإذابة الفوارق والعوائق السياسية بين عناصر السوق العالمي وتوحيد السياسات العالمية الدولية، وكان النظام الاقتصادي العالمي الجديد أحد أبرز مجالات العولمة.[2]

واقتصاديا ينشأ الاعتماد المتبادل عندما يقع حدث اقتصادي في بلد ما فيؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى أي أنه يستخدم للتعبير عن درجة حساسية الدول للأحداث الاقتصادية التي تحدث في دول أخرى، وأوضح من ذلك فهو يعني درجة تعرض اقتصاد بلد ما للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي.[3]

كما يعني الاعتماد المتبادل زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي سواء كانت ايجابية أو سلبية، وهذا يعني أن مستوى الأداء الاقتصادي لأية دولة لا يتوقف على ما يحدث داخلها وإنما على ما يحدث أيضا في دول أخرى مرتبطة معها في علاقات تجارية أو مالية، وليس المقصود بالصدمات الاقتصادية في هذا السياق التغيرات الاقتصادية ذات الآثار السلبية فقط، فقد تكون التأثيرات الوافدة من الخارج ذات صفة ايجابية حيث تساعد مثلا على زيادة معدلات النمو، أو تخفيض معدلات التضخم أو رفع مستوى العمالة.[4]

---

[1]– سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، بيروت، 1991، ص 12.

[2]- Charles-Philippe David et AfefBenessaieh., La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité, revue Etudes internationales, vol 28, n°2, 1997, p 227

[3]- Amina Lahrèche-Révil, Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découverte, collection Repères, Paris, 2002, p 54.

[4]– سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربة نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 30 نوفمبر 1990، ص 11.

ويحمل الاعتماد المتبادل بين الدول بعدين اثنين هما الحساسية والهشاشة، فتشير الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دول أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، وتدل الهشاشة على مدى عرضة الدول أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية، أي مدى قدرة الدول على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة التأثيرات الخارجية، وهكذا قد تكون حساسية دولتان متساويتين إزاء ظاهرة معينة ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، فالفارق بين الحساسية والهشاشة يتمثل في أن الدول قد تتأثر بالفعل نفسه، ولكن ردود فعليها تجاهه تختلف.[1]

وعليه، فالاعتماد المتبادل يشير إلى تلك العلاقة التبادلية بين الدول التي تهدف إلى تحقيق المصلحة المتبادلة بينها، ويتمثل الفرق بين الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي في كون الاعتماد المتبادل يعزز قيام التكامل الاقتصادي بين الدول نظرا لما يساهم به من تحسين للكفاءة الاقتصادية وتحسين فرص التبادل التجاري بينها.

الفرع الثالث: التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الثنائية

أولا. التعاون الاقتصادي

يهدف التعاون الاقتصادي إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي، إذ يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التسهيلات اللازمة لتسيير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه، وفي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدة الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلاليتها.[2]

ويتضمن التعاون الاقتصادي الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التمييز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة مثل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي تقف في وجه التجارة، وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي.[3]

وتتضمن علاقات التعاون الاقتصادي عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة

[1]- بوقاعة زينب، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف1، 2018، ص15.

[2]- نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 14.

[3] - مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص16.

فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.[1]

ويأخذ التعاون أشكالا مختلفة تتدرج من أدنى مستويات العلاقات الاقتصادية القائمة على المنفعة المتبادلة بين الدول مرورا بإقامة علاقات ثنائية متعددة الأطراف، أو إقليمية بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا وإقليميا، تشمل تسهيلات أو إعفاءات في مجالات معينة وإقامة استثمارات أو مشاريع مشتركة بهدف تحقيق منفعة مشتركة وبصورة متناسبة لجميع أطراف التعاون، التي تقف على قدم المساواة في علاقاتها.[2]

ومن أشكال التعاون علاقات التعاون الثنائية، وعلاقات التعاون الجماعية، وعلاقات التعاون التي تكون في إطار المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى علاقات التعاون الاقتصادي التي تكون بين الدول بدون إبرام اتفاقيات كالمساعدات التي تقدمها دولة إلى دولة أخرى، أضف إلى ذلك التعاون في مجال المشروعات المشتركة والتعاون في المجال التجاري.

مما سبق، فإن التعاون الاقتصادي هو ذلك المصطلح الذي يشير إلى التفاعل بين الدول والتنسيق بينها من أجل تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة في مجالات محددة ويتخذ عدة أشكال تتدرج من أدنى مستويات التعاون إلى أكثرها تعقيدا وشمولا على حسب مصالح الدول المتعاونة.

ويتمثل الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في الكم والكيف فإذا كان الهدف من التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف من أكثر العقبات والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية والدولية بمعنى تسهيل عملية التبادل الدولي، فإن التكامل الاقتصادي يتضمن إزالة هذه العقبات وحل المشاكل من أجل تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول، فالتعاون الاقتصادي هو ذلك العمل الهادف إلى تحقيق التمايز بين الوحدات الاقتصادية مع المحافظة على مميزاتها الخاصة ، بينما التكامل إلى إزالة الفروق بينها و بين خلق كيان اقتصادي جديد ومتميز.[3]

أي أن الفرق بينهما يكمن في كون التكامل الاقتصادي أكثر شمولا وعمقا من التعاون الاقتصادي الذي يكون أقل درجة والتزاما من التكامل الاقتصادي، كما أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يتطور بمرور الزمن إلى تكامل اقتصادي.

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وتعرف بأنها:"اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى"، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد

[1]- عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى، 2014، ص15.

[2]- نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص15.

[3]- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص20-21.

القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا حيث أن الاتفاقيات الثنائية تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المشتركة فيها، إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المتخلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول،

ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة،
- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها؛
- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا،
- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.[1]

إذن فالاتفاقيات الثنائية هي عبارة عن اتفاقيات تجارية تتم بين دولتين فقط تلتزم كل منهما بتحقيق التزاماتها وفق إطار زمني محدد.

والفرق بين الاتفاقيات الثنائية والتكامل الاقتصادي يتمثل في أن الاتفاقيات الثنائية تقتصر على دولتين فقط في قطاعات محددة فقط، بينما يركز التكامل الاقتصادي على توسيع التعاون بين عدة دول في عدة مجالات وعليه فالتكامل الاقتصادي أوسع وأشمل من ناحية المزايا والفوائد وكذا عدد الدول، ويمكن أن تكون الاتفاقيات الثنائية خطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي.

[1] – محمد رئيف، مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص ص179-182.

الفرع الرابع: الاندماج الاقتصادي والتكتل الاقتصادي

أولا: الاندماج الاقتصادي

يقصد بالاندماج الاقتصادي تشكيل كيان موحد بين طرفين أو أكثر، ولقد برزت فكرة الاندماج لأول مرة حسب رأي (**HORACIO GODOY**) كوسيلة أكثر عقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات مستوى كبير وأنه يصعب أو يستحيل الوصول إلى ذلك دون الاندماج ولقد ذهبت بعض الدراسات إلى استعمال عدة تعابير أو مصطلحات مرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي، أولها مثل التكامل والتعاون والتكتل أو التجمع، الترابط، التوحيد، الوحدة،... الخ، وكلها مصطلحات تختلف عنه كثيرا من حيث مقاصده وغاياته القصوى.[1]

حيث أن الاندماج هو صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاديات والمؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من اجل أغراض متفق عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية والعلمية والاجتماعية، فمفهوم الاندماج إذن يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل. [2]

ويعتبر معظم الباحثين إن ترجمة مصطلح"**Intégration**" هو الاندماج وليس التكامل وذلك نظرا لأن التكامل يتعدى إحدى تقنيات الاندماج ومرحلة سابقة عنه، حيث أن التكامل يكون أحيانا من شروط الاندماج ويضفي عليه الطابع التقني أكثر، في حين أن الاندماج يضم جميع أشكال التقارب الاقتصادي بدءا بأضعف صيغ التعاون وانتهاء بأقوى صيغ التوحد، حيث يمكن لمصطلح الاندماج أن يستعمل على مستويين:المستوى الوطني ويقصد به التقليص أو الحد من التباينات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية، والجغرافية في مجال توزيع الثروة والدخل والتقريب بين المناطق الاقتصادية الجهوية عن طريق إقامة مشاريع تنموية، وعلى المستوى الدولي بوصف أي شكل تعاوني تضامني من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية.[3]

مما سبق، فيمكن تعريف الاندماج على أنه أحد صيغ التعاون الاقتصادي التي تتطلب توحيدا لمختلف السياسات الاقتصادية والمالية وتقترب من الوحدة الاقتصادية.

ويكمن الفرق بين الاندماج الاقتصادي والتكامل الاقتصادي في كون الاندماج يعد مرحلة متقدمة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي، فإذا كان المفهومان متقاربين من حيث كونهما يدلان على مجال اقتصادي موحد فإنهما يختلفان من حيث الآثار التي تنتج عن كل واحد منهما على أرض الواقع، فالتكامل يمثل مجموعة من المراحل يتم الوصول إليها تدريجيا

[1] – محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص ص82-83.

[2]– محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3]– محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

بينما الاندماج فهو يمثل أقصى درجات التكامل الاقتصادي التي يمكن تحقيقها، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، إلا أن أغلب الاقتصاديين يعتبرون أن المصطلحين لهما نفس المعنى.

ثانيا: التكتل الاقتصادي

التكتل الاقتصادي هو:" عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضاريا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".[1]

كما يعرف على أنه:" تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة...الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء".[2]

كما أنه:" اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان".[3]

وترجع فكرة التكتل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي جاكوب فاينر سنة 1950، حيث بين أن التكتل هو شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي تجمع بين أسس نظرية التجارة والحرية أو الحماية.[4]

فالتكتل الاقتصادي هو:" مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية،كما يهدف التكتل الاقتصادي إلى تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب التسهيلات والحوافز والإعفاءات الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية".[5]

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص17.

[2]- عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص45.

[3]- مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص140.

[4]- محمد رئيف مسعده عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص182.

[5]- مصطفى اعبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2013- 2014، ص30.

وعليه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي على أنه الحالة التي يمكن أن تصل إليها عملية التكامل الاقتصادي، وبالتالي فإن الفرق بينهما يتمثل في كون التكتل الاقتصادي هو أحد مراحل التكامل الاقتصادي.

الفرع الخامس: الشراكة والتبعية

أولا. الشراكة

تلعب الشراكة دورا هاما في تمكين الدول من الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ تعد من أهم الوسائل التي تدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وكغيرها من المفاهيم تتعدد مفاهيمها فمن الناحية اللغوية تعرف في القاموس اللغوي العربي على أنها: "اختلاط النصيبين بحيث لا تميز الواحد عن الآخر، وهي مصدر الفعل شارك وتشارك بمعنى وقعت بينهما شراكة".[1]

أما في القاموس الفرنسي فالشراكة (Partenariat) تعني:"نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين".[2]ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، ففي مجال العلاقات الدولية فإن أصل كلمة شراكة تم استعماله لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED في نهاية الثمانينات.

ويقصد بالشراكة أنها: "اتفاقية بين الأطراف المختلفة لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم خدمات عامة"[3] .

كما يمكن تعريفها على أنها: "تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، وقد تهدف أيضا إلى تعاون سياسي اقتصادي على أسس التفاهم والمنافع والمساواة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي".[4]

فالشراكة هي مفهوم من المفاهيم الحديثة في العلاقات الاقتصادية الدولية وهي إستراتيجية تتبعها الدول في التعاون مع بعضها البعض من أجل إقامة علاقة ترابط عن طريق إبرام اتفاقيات دولية، وينطوي مفهوم الشراكة على أكثر من علاقة تعاون فهو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة، وعليه يمكن القول أن اتفاقيات الشراكة يمكن أن تمثل الطريق الممهد للتكامل الاقتصادي.

وسيتم التطرق لهذا المفهوم بالتفصيل من مختلف جوانبه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

---

[1]- منجد الطالب، دار المشرق، بيروت، 1974، ص368.

[2] - petit Larousse illustré ,maison d'édition Larousse ,1991,p713.

[3]- وهيبة غريب، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص208.

[4]- خير الدين العايب، الشراكة الأورو-متوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة، مركز التنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2001، ص11.

ثانيا: التبعية

يرى بعض الاقتصاديين أن التبعية تعد نوعا من الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، ينشأ نتيجة وجود علاقة تشابك وترابط في اتجاهين بين دولة وأخرى أو بين مجموعة من الدول وأخرى من الدول، فهي مفهوم يدل على العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال، وبصفة عامة تعتبر التبعية خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بهذا الشكل فإن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة، لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة.[1]

وقد شاعت علاقات التبعية في ظل العلاقات الاستعمارية الدولية،حيث كانت تعبر عن أبشع صور الاستغلال الاقتصادي، حيث كانت المستعمرات تمثل قوة الدفع لتقدم وازدهار الاقتصاديات الغربية المتبوعة، في الوقت الذي كانت فيه الدول المستعمرة التابعة تعيش في دائرة الفقر والتخلف، فالدول المستعمرة مع الدول النامية شهدت ولا تزال تشهد حتى الآن نوعا من أنواع التبعية إما الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو كلها مجتمعة، وصور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة، في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية.[2]

فالتبعية تعني علاقة ارتباط من جانب واحد بين الدول الأكثر تطورا وتلك الأقل تطورا لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، هذا في الوقت الذي ينظر فيه إلى التكامل الاقتصادي على أنه ترتيب إقليمي يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة لمنفعة كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[3].

مما سبق، نستخلص أن التبعية تعبر عن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي يمكن أن تجمع بين الدول، والتي يستفيد منها طرف واحد على حساب الآخر، وتختلف عن التكامل الاقتصادي في كون هذا الأخير يهدف إلى تبادل المنافع والمزايا بين الدول المتكاملة بصورة عادلة ومتكافئة.

المبحث الثاني: مدخل نظري للتكامل الاقتصادي

تحتل ظاهرة التكامل الاقتصادي مكانة بارزة ضمن الأدبيات الاقتصادية، وبشكل خاص على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتعدد استخداماته في فروع العلوم المتعددة كالرياضيات والاقتصاد ولم يتفق الاقتصاديون المهتمون بدراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تعريف موحد لمصطلح التكامل الاقتصادي، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في

[1]– عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد428، أكتوبر2014، ص96.

[2]– نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2000، ص4.

[13]– حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم العاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 17.

وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول نوع علاقات التعاون الاقتصادي القائمة بين الدول الأطراف، وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

يحظى موضوع التكامل الاقتصادي باهتمام كبير من قبل العلوم الاجتماعية، كعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد على وجه الخصوص، إذ يدرس هذا الأخير موضوع التكامل من ناحية التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وقبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، يستحسن معرفة المفهوم اللغوي لكلمة التكامل.

كلمة تكامل (Intégration) هي كلمة ذات أصل لاتيني "Integritas"، وتم استعمالها لأول مرة في قاموس أكسفورد الانجليزي سنة 1620،"بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا".[1]

وتعني كلمة تكامل من الناحية اللغوية على التكميل، "التمام أو الكل التام"، كما تعرف من ناحية الفعل على أنها ربط أجزاء يبعضها البعض، ليتكون منها كل واحد.[2]

ويعرف الأمريكي أرنست هاس (EARNEST HASS) التكامل بكونه: "العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون الصلاحيات فيه تتجاوز صلاحيات الدولة القائمة".[3]

وظهر مصطلح التكامل الاقتصادي لأول مرة على يد الاقتصادي فينر (VINER)سنة 1950والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي بين من خلالها أثري خلق وتحويل التجارة.

أما من الناحية الاقتصادية، فلا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول مفهوم التكامل الاقتصادي، لذا تتعدد تعريفات هذا الأخير والتي من بينها أشهر التعاريف لبيلا بالاسا (BELLA BALASSA) الذي تناوله بالتفصيل في كتابه المعروف نظرية التكامل الاقتصادي، إذ يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:"عملية وحالة في آن واحد،فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية،كإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى مجموعة الدول المختلفة، وهو حالة،لأنه يعمل على إلغاء أمور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف،وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام".[4]

---

[1]- حربي موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 09، العدد20، القاهرة، 2000، ص58.

[2]- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب، مديرية المطبوعات الجامعية، 1972، ص ص30-31.

[3]- محمد بوعشة، التكامل والتنازل في العلاقات الدولية الراهنة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص167.

[4]- بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، ديسمبر 1964، ص10.

وقد أشار بيلا بالاسا إلى أن التكامل الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي، فجوهر التكامل عنده هو القضاء على كل أشكال التميز بين اقتصاديات الدول الأعضاء ورغم ذلك فقد عاد بالاسا وأشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه وفي هذا الصدد نجده يقول:"التكامل بين بلدان متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود القومية ونخلص ذلك بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي ولكنها ليست شرطا من شروط قيامه".[1]

ويرى الاقتصادي تنبرجن أن: "التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بالاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل-الأطر-للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون".[2]

أما ميردال فيركز على أن: "مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي".[3]

مع ذلك فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما:[4]

1. **الاتجاه الأول**: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التميز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى .
2. **الاتجاه الثاني**: فهو اتجاه أكثر تحديدا إذ يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

فالتكامل الاقتصادي إذا هو: "عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع

[1]- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 198.
[2]- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر،2004، ص7.
[3]- نفس المرجع، ص6.
[4]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 45.

من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي".[1]

من التعاريف المذكورة سابقا، يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه:"عملية متطورة ومستمرة لتحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية المتمثلة في الدول تعتمد على اقتصاديات السوق، إزالة الحواجز وتكوين وحدة اقتصادية جديدة ومتميزة، فهو الوسيلة التي تصبو الدول من خلالها إلى تحقيق التطور والرفاهية لمجتمعاتها، حيث تؤدي إلى زيادة نسب التبادل التجاري، الاستثمار والنمو الإقتصادي".

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يأخذ عدة أشكال ومستويات، تتراوح من التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة إلى إلغائها نهائيا، ويمكن تعدادها كما يلي:

- الاتفاقيات التفضيلية.

1- التجارة الحرة.

2- الاتحاد الجمركي.

3- السوق المشتركة.

4- الوحدة الاقتصادية.

5- الاندماج الاقتصادي التام.

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية

وتعرف أيضا بالتفضيل الجزئي، وهي المرحلة أو الدرجة التي تسبق منطقة التجارة الحرة، ويدرج كأدنى مستويات التكامل، وتتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو لأنواع منها) وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول.[2]

[1] – محمود عبد الفضيل وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 20-21.

[2]– فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 1990، ص105.

ومثل هذه الاتفاقيات لها شكل اتفاقيات للتجارة والتبادل، أو اتفاقيات للتعريفة الجمركية أو اتفاقيات للدفع، كما قد تقتصر الاتفاقية على هدف واحد أو تضم أكثر من هدف، وتكتسي هذه الاتفاقيات أهميتها من سعي مختلف دول العالم للعمل على تنشيط التجارة فيما بينها ولزيادة الصادرات، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها.[1]

إذ يقصد بهذه المرحلة مجموعة الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها التخفيف من القيود الجمركية التي تعرقل حركة وانسياب السلع بين الدول التي أبرمت الاتفاق دون الإلغاء النهائي للرسوم.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

تمثل أولى مراحل التكامل الاقتصادي الرسمية، وفي هذه المرحلة تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأطراف الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة.[2]

وعادة ما يتم إزالة الحواجز التعريفية والكمية في منطقة التجارة الحرة على نحو تدريجي زمني وسلعي، ووفقا لمراحل تتفق عليها الدول الأعضاء، كما أن الدول المتكاملة تكون غير ملزمة بتوحيد رسومها الجمركية الخارجية، حيث يكون لها كامل الحرية في فرض الحقوق الجمركية الخارجية التي تراها مناسبة على السلع والبضائع القادمة من خارج منطقة التبادل الحر.[3]

أي أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية وإلغاء جميع القيود على التدفقات التجارية، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التدفقات التجارية بين دول المنطقة.[4]

فمنطقة التجارة الحرة هي عبارة عن جمع لأسواق السلع الوطنية أو المحلية للبلدان الأعضاء ضمن سوق كبيرة واحدة تتحقق فيها حرية انتقال السلع، وتعتبر أكثر تقدما من الاتفاقيات التفضيلية لأنها تحتوي على إلغاء للقيود والتعريفات وليس التخفيف من حدتها.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

يمثل الاتحاد الجمركي ثاني مراحل التكامل الاقتصادي بعد منطقة التجارة الحرة، وفي هذه المرحلة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي

---

[1]- رفعت لبيب متياس، الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، 1971، ص 142.

[2]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 299.

[3]- هيثم إبراهيم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص 8.

[4]- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص29.

بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء.[1]

حيث يمثل الإتحاد الجمركي المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي، ويتم في هذه المرحلة تحقيق ما يلي:[2]

- تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص،
- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، وقد يكون ذلك أحيانا بانضمام بعض الأعضاء إلى تعريفة عضو منهم ولا مانع إن تم التوحيد على مراحل زمنية معينة، كذلك لا مانع من تقبل بعض الاستثناءات على التعريفة الموحدة،
- يتفق عادة في الاتحادات الجمركية على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الاختصاص الاستشاري، تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض ما ينشأ من خلافات ونزاعات.

فالاتحاد الجمركي يتطلب تعديل نصوص الاتفاقيات التجارية للدول الأعضاء في الاتحاد مع الدول غير الأعضاء، بشكل لا تتعارض فيه نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء اتجاه بعضها البعض، إضافة إلى عدم قيام هذه الأخيرة بإبرام اتفاقيات تجارية أو جمركية تمس الاتحاد الجمركي دون موافقة الدول الأعضاء.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

تمثل السوق المشتركة ثالث مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي، وفيها يتم القضاء على قدر كبير من التمييز، إذ يتم في هذه الدرجة الأكثر تقدما من التكامل الاقتصادي إلغاء الرسوم الجمركية ،توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج والذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في

[1]– موريس شيف، ول. الن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003، ص 79.

[2]– عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 287 – 288.

الاتحاد،كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة ،خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم.[1]

وتعتبر مرحلة السوق المشتركة خطوة هامة نحو الوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية تامة.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي)

يعد الاتحاد الاقتصادي مرحلة أكثر تطورا عن السوق المشتركة، إذ تتميز هذه المرحلة بتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، تمهيدا لتحقيق الاندماج التام، الذي يتطلب سلطة فوق قومية ويعمل الاقتصاد كأنه كتلة واحدة.

وتعتبر المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي حيث تتضمن الإجراءات التالية:[2]

- إلغاء كافة القيود والعراقيل أمام تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول الأعضاء،
- إلغاء جميع القيود أمام انتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء،
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء مثل: السياسات النقدية، المالية وغيرها.

الفرع السادس: الاندماج الاقتصادي التام

وهو أقصى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن تعداد المراحل المذكورة آنفا لا يفترض بالضرورة إتباعها بنفس الترتيب، إذ من الممكن أن تختار مجموعة معينة من الدول المستوى الذي يتناسب مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، وكذا درجة التكامل التي تصبو إلى تحقيقها.

ويمكن تلخيص مراحل التكامل الاقتصادي ضمن الجدول الموالي:

جدول رقم 1:مراحل التكامل الاقتصادي

مرحلة التكامل	ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي	حرية انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال	تنسيق السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء	توحيد السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء

[1]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص238.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 144.

[3]- محمد رئيف مسعد عبده، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

			والعمل) بين الدول الأعضاء		
منطقة التجارة الحرة	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓		
الوحدة الاقتصادية	✓	✓	✓	✓	
الاندماج الاقتصادي التام	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: محمود الحمصي، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 142، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1990، ص 125.

المطلب الثالث: دوافع ومقومات التكامل الاقتصادي

تلجأ الدول إلى التكامل الاقتصادي بسبب مجموعة من الدوافع، كما يستند إلى مجموعة من المقومات الضرورية لقيامه، والتي سيتم توضيحها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي

إن لجوء الدول إلى إقامة علاقات تكاملية تحكمه مجموعة من الأسباب والدوافع يمكن إيجازها ضمن العناصر التالية:

أولا. الدوافع الاقتصادية

- رغبة الدول المتكاملة في فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، وذلك لأن الدول الصغيرة أصبحت غير قادرة على منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، مما أدى بها إلى عقد اتفاقات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها، كما تسعى الدول الكبرى بدورها إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، ومحاولة حمايتها في هذه الأخيرة عن طريق اتفاقات التكامل الاقتصادي،[1]
- زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها،[2]
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة، أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدى.[3]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 23.

[2]- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سبق ذكره، 2004، ص25.

[3]- نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سبق ذكره، 2007، ص25.

- رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حدى[1].
- التمتع بوفورات الإنتاج الكبير سواء الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج فيما يسمى بالوفورات الداخلية أو الوفورات الخارجية التي تتولد من عوامل خارج نطاق المشروع؛[2]
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية، حيث قد تلجأ الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من أجل درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل فيصبح التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، لهذا يذهب البعض للقول بأن الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية تجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية النافتا لم تخل من الدافع، فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الدوافع الاقتصادية للتكامل تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل فتسعى الدول المتقدمة من خلاله إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، ولأن الهياكل الاقتصادية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، فإن أي تغيير يطرأ على هذه الهياكل استجابة لبرامج التكامل يكون له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام[4] .

في حين أن الدول النامية لا تحقق هذه المكاسب بالقدر نفسه من الفعالية والديناميكية التي يفرزها التكامل الاقتصادي، كما أن عوائد الكفاءة ليست بالحجم نفسه الذي هو عليه في الدول المتقدمة، وهذا لأن الهياكل الصناعية لهذه الدول صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ككل وبالنسبة لخطط التنمية بوجه خاص، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبيا.[5]

ثانيا: الدوافع السياسية

[1]- محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية للطباعة والنشر، القاهرة، 2009، ص184.

[2]- بن عيشي بشير، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص2.

[3]- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 3.

[4]- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص54.

[5]- نفس المرجع.

- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية واقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا وكلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد كلما أصبح انتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة خاصة إذا ما اكتسب التكامل الاقتصادي مضمونا إنمائيا وإنتاجيا وماديا وتقنيا متزايدا في صورة مشاريع اقتصادية مشتركة،[1]

- تمكين الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، كما حدث في أوروبا حين كان الدافع لقيام السوق الأوروبية المشتركة، هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وتقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي (سابقا) العالم إلى قسمين يتم سيطرتهما عليهما،[2]

- قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكتل سياسي.[3]

ثالثا: الدوافع الاجتماعية

- في بعض الحالات أين تربط العلاقة التكاملية بين دول نامية وأخرى متقدمة، فإنه قد يكون دافع هذه الأخيرة التحكم في تدفقات الهجرة إليها وتخفيف دوافعها، خاصة مع تصاعد البطالة، وتدني المستوى المعيشي في الدول النامية (وبخاصة المكسيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ودول شمال إفريقيا بالنسبة إلى أوروبا)،

- رغبة الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدلات التوظيف وتخفيف من حدة البطالة، وما يترتب عنها من مشاكل اجتماعية، وهذا لكونه يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة، بما يحقق قدرا أكبر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيسمح بانتقال فائض السكان من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاض في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الإنتاج وتحسين في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة،[4]

- يعد التكامل الاقتصادي أساسا للتكامل الاجتماعي والثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضا، فمع تمتع كل من هذه المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول

---

[1]- على القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية الليبية العظمى، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2004، ص274.

[2]- نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3]- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4]- رشيد بوكساني، أحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر،08-09ماي2004، ص03.

وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية الثقافية بينها على الرغم من عمق جذور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، بل إن هذه المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة سياسية واجتماعية لأمة واحدة (الأمة العربية كمثال)، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات القربى التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة.[1]

ويمكن تلخيص دوافع التكامل الاقتصادي ضمن الشكل الموالي:

شكل رقم 1: دوافع التكامل الاقتصادي

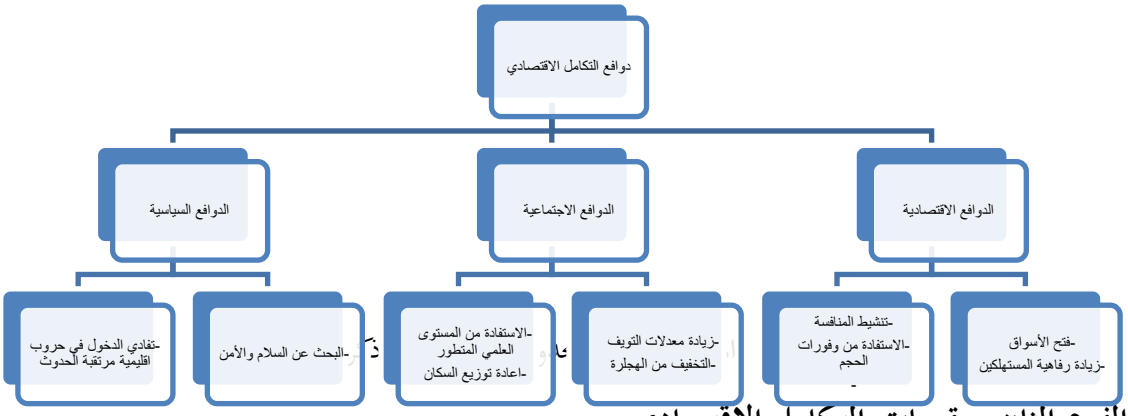

الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي

تتنوع مقومات التكامل الاقتصادية بين اقتصادية، سياسية واجتماعية كما يلي:

أولا. المقومات الاقتصادية

1.الجوار الجغرافي

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي، وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية.[2]

ويقولKrugman Paul في هذا الصدد أن التقارب الجغرافي يؤدي إلى قيام مناطق تجارية طبيعية وذلك حتى في ظل غياب اتفاقيات التجارة التفضيلية، فهو يخلق تبادلات تجارية بين الدول المتقاربة جغرافيا أكثر مما يحولها إلى دول أخرى خارج الإقليم الجغرافي، بينما التكامل بين دول غير متجاورة ومتباعدة جغرافيا يؤدي إلى تحويل التجارة أكثر مما يولدها،

[1]- على القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 276

[2]- موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، العدد262، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص65.

لأنه في الحالة الأولى يعتبر طبيعي وفي الحالة الثانية غير طبيعي، فمثال كانت المبادلات بين البلدان الأوروبية ستعرف مستواها الأمثل،حتى وإن لم تبرم معاهدة روما سنة 1957 التي أنشأت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية.[1]

فالجوار الجغرافي يحفز بشكل طبيعي المبادلات التجارية بين البلدان المتجاورة مما يؤدي إلى تنمية وازدهار التجارة عن طريق تخفيض تكاليف النقل بسبب قرب المسافة وإمكانية خلق قنوات التوزيع للسلع وكذا سهولة حركة البضائع مما يساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي.

2. توفر الأيدي العاملة المدربة

من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة باستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.[2]

3. توفر وسائل النقل والمواصلات

حيث أن توفر المواصلات يعتبر من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقاته مع الدول الأجنبية.[3]

4.التخصص وتقسيم العمل

يحقق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عائدا يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يفضي إلى وفورات الحجم الكبير والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم على أساس التكاليف النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة ربما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من التكامل.[4]

5. انسجام السياسات الاقتصادية

ويقصد به تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية خاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية

---

[1]- بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2]- موله عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 21-22.

[4]- الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أفريل2007، ص 318.

متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.[1]

ثانيا. المقومات السياسية

تتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات السياسية بين الدول، أو بالأحرى بين حكوماتها قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار، وتكتسب هذه المقومات أهمية أكبر للتكتلات الاقتصادية التي تجمع بين بلدان نامية بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذه البلدان من جهة وضعف الروابط الاقتصادية الفعلية فيما بينها من جهة أخرى.

ثالثا. المقومات الاجتماعية

تمثل المقومات الاجتماعية والثقافية البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي، وتتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد، وهنا أيضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فحسب وإنما أكثر ضرورة أيضا خاصة إذا شمل على عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين (البلدان العربية).[2]

رابعا. وجود عنصري النقص والفائض

من المقومات الضرورية لعملية التكامل الاقتصادي توفر حالات النقص الموجودة في عدة قطاعات من القطاعات الاقتصادية للدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية أو الإمكانات التسويقية أو بالموارد الإنمائية، ويقابل هذا النقص وجود حالات الفائض المناسبة في آن واحد لدى الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية، كما يجب أن يكون هناك تناظر نوعي وتناسب كمي بين الفوائض والنواقص وذلك لمقابلة حالات النقص بحالات الفائض بواسطة التبادل.[3]

المطلب الرابع: نظريات التكامل الاقتصادي

لقد كان للتكامل الاقتصادي اهتمام كبير لدى العلماء والباحثين الاقتصاديين، إذ حاول العديد توضيح هذا المفهوم ووضع الإطار النظري له من خلال وضع نظريات تفسر أسس قيامه، وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال هذا المطلب.

---

[1]- بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص14.

[2]- على القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص279-280.

[3]- محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ديسمبر1986، ص ص 96-97.

الفرع الأول: النظرية الوظيفية الأصلية

لقد كان للأزمة الاقتصادية عام 1929 واندلاع الحرب العالمية الثانية دور كبير في إثبات إفلاس البنى النظرية لمعظم التيارات الفكرية، خاصة التيارات السياسية التي تناولت قضايا الحرب والسلم في العالم، والتيارات الاقتصادية التي اهتمت بمشاكل اقتصاد السوق، قضايا التحرير و الانفتاح التجاري بدءا بالكلاسيكية وانتهاء بالنيوكلاسيكية، وفي الواقع فإن عجز التيارات السابقة في تقديم أطروحات عن طرق وأنماط دخول الدول في الحرب والسلم والتجارة بات ينذر بأزمة حادة على المستوى الفكري والتنظيري في حقلي الاقتصاد والعلاقات الدولية، وما فشل عصبة الأمم في إدارة النظام الأمني الدولي إلا تأكيدا عمليا لفشل تلك الأفكار الخاصة بتوازن القوى والتحالفات الدولية ، ونظريات الأمن الجماعي والتي كانت ترمي جميعها إلى أن التسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول الوطنية سيؤدي إلى تحقيق الأمن والتعاون الدولي،

وفي ذات السياق ظهرت ضرورة البحث عن مدخل جديد لمعالجة قضايا الحرب والسلم والمشاكل الاقتصادية في العالم، خاصة وأن العالم بات على عتبة عصر جديد ازداد فيه تشابك المصالح والعلاقات الدولية، تحت تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي، وما ترتب عنه من تطور في عالم الاتصالات والمواصلات، وكان من البديهي أن يبدأ هذا البحث بإيجاد وسائل لتجاوز إطار الدولة الوطنية، وإزاحة فكرة السيادة التي اعتبرت مسؤولة إلى حد كبير عن فشل جميع أشكال التقارب والتعاون الدوليين.[1]

ولقد ظهرت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية واتضحت في كتابات "**دافيد متراني**"، فكانت ركيزة هذا التيار هي أن الدولة الوطنية باعتبارها وحدة تنظيمية في المحيط الدولي لم تعد قادرة على الاضطلاع بكافة الاحتياجات الضرورية لمجتمعها، إذ يعود ذلك إلى أنها محدودة داخل حيز جغرافي محدود فيما تتعاظم حاجيات المجتمع إلى أبعد من ذلك الحيز المحدود.[2]

إذ ركز " **متراني** " على أن التعامل مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية يجب أن يكون من القاعدة انطلاقا للأعلى وليس العكس من الأعلى للأسفل، كما يتم ذلك عن طريق إنشاء منظمات دولية وعلى توجيه طاقات الشعوب ومواردها نحو أهداف المجتمع الدولي، فيكون الاهتمام بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين أجهزة فعالة لها القدرة على السهر للوصول إلى متطلعات الشعوب وذلك بالتركيز على توحيد المصالح المشتركة بينها والمستقبل المشترك مما يؤدي إلى تجاوز مراحل الصراع والبحث عن السيطرة، هذا ما ذهب إليه المفكر "**إنيس كلود**" حيث يعتقد أن نظام الدولة يفرض نظاما قسريا لتقسيم المجتمع الدولي فيشكل هرمي ما يؤدي إلى عرقلة جهود الوحدة بين عناصر النظام الدولي.[3]

---

[1]- عبد الفتاح العموص، مدى ملائمة الإستراتيجية الاقتصادية الإقليمية الأوروبية للأخذ بها مغاربيا، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010، ص ص 4- 5.

[2]- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 49.

[3]- ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993، ص 239

وبهذا فإن النظرية الوظيفية الأصلية تقوم على فكرة مفادها أن أساس التعاون يكون في النواحي السياسية الدنيا، وما تعنيه هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على ضرورة إتباع الأساليب التي تضمن الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه الطريق الأسهل للتكتل و التعاون الدولي، وتذهب الوظيفية الأصلية إلى أبعد من ذلك حين تبحث عن تجاوز الإقليمية نحو العالمية و هذا هو جوهر الاختلاف بين النظريتين الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة.

كما أن المنطق الذي يحكم النظرية الوظيفية هو منطق "الخطوة-خطوة"[1]،أي ضرورة التدرج في العملية التكاملية، وذلك بإقامة المؤسسات المتخصصة في مجالات تبعد عن إطار السياسة، ثم يؤدي نجاح هذه المؤسسات بعد ذلك إلى العمل في مجالات أكثر.

وبالتالي، فإن النظرية الوظيفية الأصلية تنص على أن التكامل الاقتصادي يتحقق عن طريق انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من المستوى الأدنى لتنتقل إلى قطاعات أخرى ذات مستويات أعلى، كما تؤكد على ضرورة الفصل بين القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، إذ تنمح الأولوية للعامل الاقتصادي على حساب العامل السياسي، وأن تحقيق التعاون في مجال معين سيؤدي بدوره إلى التعاون في المجالات الأخرى والذي بدوره سيخلق حتما حاجات جديدة أكثر مما يفتح المجال أمام تعاون أوسع وأشمل.

الفرع الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة

اجتهد مفكرو الوظيفية التقليدية أمثال "**ليندربرغ**" و"**أرنست هاس** " بغية تطويرها مما ساعد على ظهور النظرية الوظيفية الجديدة، فكانت الوظيفية الجديدة امتدادا تأثر بتكوين الجماعة الأوروبية التي تعد من نتائج وآثار الإطار التنظيري للوظيفية الجديدة.

ويرى "**أرنست هاس**" أن التكامل يتمثل في العملية التي يتم بموجبها انتقال الولاء والتطلعات والأنشطة السياسية إلى مركز دولي جديد، تمتلك فيه مؤسساته وتشريعاته سلطات تتجاوز حدود الدول الأعضاء، إذ يعتبر أن هذه السلطات هي شرط ضروري ومهم لكي ينجح التعاون الاقتصادي، وأن قيمة هذه الأخيرة تتجاوز الالتزام السياسي.[2]

كما يركز على فكرة الكسب والخسارة فكلما شعر أطراف التكامل بأن توحيدهم سيجنى لهم مكاسب وفوائد سيدفع ذلك بأطراف أخرى لطلب الانضمام كما حدث في الاتحاد الأوروبي، مع ضرورة إدراك المساواة في توزيع الفوائد،

[1]- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص845.

[2]- ريمون عبد الحي، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 207.

ما يساهم في تحقيق رفاهية مجتمعات الدول المتكاملة، وهذا سيوجد نوع من الولاء من طرف شعوب الدول اتجاه التكتل أو المنظمة الدولية الأمر الذي سيساعد على حل النزاعات الدولية[1].

أي أنه يركز على التكامل الإقليمي بالدرجة الأولى، ويرى أن التكامل الدولي هو نتيجة تتحقق بعد تحقيق التكامل الإقليمي، وهنا يكمن الاختلاف بين الوظيفية الأصلية والوظيفية الجديدة إذ تركز هذه الأخيرة على التكامل الإقليمي.

ويرى "**ليندربرغ**" أن التكامل يبدأ عندما تقتنع الدول بضرورة تحويل قسم من نشاطاتها إلى مركز جديد، ويركز على التكامل السياسي الذي يتحقق من خلال العملية التي تجعل الدول تتخلى عن رغبتها في إتباع سياسات خاصة ببعض المجالات، وتفويض اتخاذ القرار بخصوص هذه السياسات إلى جهاز مركزي جديد".[2]

فالوظيفية الجديدة تشترك مع الوظيفية الأصلية في المضمون، ولكنها تختلف عنها من ناحية المجالين الإقليمي والدولي.

الفرع الثالث: نظرية الاتصالات

يتجه أصحاب هذه النظرية وفي طليعتهم "**كارل دويتش**" إلى ضرورة التدرج في عملية التكامل باعتبارها بديلا مناسبا للتحولات المفاجئة والمباشرة نحو الوحدة السياسية والاقتصادية، وذلك بالانطلاق من الجوانب الأقل إثارة للنزاعات والتي تؤدي إلى تحفيز التكتل، فالمنصوح به هو تجنب ما قد يثري حساسية الدول ويبعدها عن تصوراتها من عواقب فقدانها سيادتها إزاء دولة الاتحادات وبالمقابل ما قد ينجم عليه من خسائر يمكن تحقيقه في دولة الاتحاد، لذلك كان تفضيل إتباع منهج يهدف إلى تشجيع و زيادة حجم المعاملات بين الفئات الاجتماعية على اختلافها في الدول الراغبة في التكتل، دون التقيد بأطر مؤسسية معينة أو إتباع طرق معينة.

وركز على عنصر الاتصال الدولي، حيث يعتبر أن هذا الأخير يعمل على توثيق الصلة بين الدول المتقاربة جغرافيا ويقتضي ذلك توفير شرط مهم وهو الثقة، ما يمكن من معالجة المشاكل المطروحة سلميا دون اللجوء إلى القوة، وهذا يتطيب إنشاء مؤسسات لضمان السلم، ويضرب مثال على ذلك من خلال علاقات الولايات المتحدة مع دول أمريكا الشمالية التي تطورت إلى علاقات تكامل بقيام تكتل النافتا، ويضيف أنه لتقييم مستوى الاتصالات يجب قياس حجم التبادلات ومجال ومحتوى ووتيرة هذه التبادلات بين الدول الأعضاء المعنيين بالعملية التكاملية.[3]

الفرع الرابع: الإقليمية الجديدة

تعتبر الإقليمية الجديدة منهجا مستحدثا في التكامل الاقتصادي، ارتبط ظهوره بعدد من التغيرات التي حدثت على الصعيد العالمي، مما جعلها تتميز عن النظرية التقليدية المتعارف عليها ضمن أبجديات الفكر الاقتصادي التي تناولت التكامل الاقتصادي.

ولم يتفق الباحثون على تعريف موحد للإقليمية وذلك بسبب اختلافهم في تحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي، إذ عرفها Hettne على أنها: "عملية معقدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون بينها نتيجة تفاعل

[1] – بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] - رمون عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3] - عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، أوت 2015، ص 19.

هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب آثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات".[1]

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة، والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك **APEC**، وهي تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير أعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير أعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[2].

ويرى أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة ضرورة توافر عدة شروط تتمثل في: [3]

- **أن تكون مفتوحة العضوية " Open Membership"**: ويعني هذا الشرط أنه يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية،
- **شرط عدم المنع "Non prohibition-Clause "**: ويقصد به أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء؛
- **التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة Sélective Liberalization And Open Benefits**: ويتمثل في كون الدول الأعضاء تستطيع القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

وتتميز الإقليمية الجديدة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:[4]

- **عدم التدرج في تحقيق الاندماج:** تبدأ الإقليمية الجديدة بإقامة منطقة تجارة حرة تشمل تحرير السلع وحركة عوامل الإنتاج ومرحلة الإتحاد الاقتصادي، حيث يتم الدمج الكامل لانتقال عناصر العمل ورأس المال والخدمات، وهذا النموذج لا يحتاج إلى التدرج في الاندماج،

ولقد جاء هذا التحول نتيجة إدماج تجارة الخدمات في النظام التجاري العالمي وتوسيع التكامل الإقليمي من تكامل سلعي إلى تكامل سلعي وخدمي، كما أن هذا النموذج يفتح المجال أمام منطقة التجارة الحرة للتطور إلى أشكال أخرى للتكامل والاندماج، بينما النموذج التقليدي يقف على حدود الإتحاد الجمركي فقط لافتراضه أساسا عدم الحرية في انتقال

[1]- بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]– علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 01 جوان 2009، ص 109.

[3]- نفس المرجع، ص109.

[4] - بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-40.

رأس المال والعمل، فالمرحلة النهائية في الإقليمية الجديدة لا تستهدف الوصول إلى الاندماج التام، فهي مرحلة واحدة تبدأ وتنتهي بتحرير التجارة ورأس المال مع عدم انتقال عنصر العمل بالتحديد من الدول النامية، فهي لا تقوم من أجل الوحدة الاقتصادية أو السياسية،

- **تباين المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء:** إن الأساس في الإقليمية الجديدة هو التباين، أي اتفاق الدول النامية مع الدول المتقدمة، إذ لم يعد تقارب المستويات الاقتصادية شرطا أساسيا كما كان بالنسبة للنظرية التقليدية للاندماج،
- **الدولة القائد:** تتميز أطروحة الإقليمية الجديدة بمفهوم "دولة مركز أو قائد"وتكون الدول المتقدمة هي الدولة التي تلعب دور القائد، والتي تعمل كسند لإصلاح السياسات في الدول الأقل تقدما، فالإقليمية الجديدة تتيح سياسات دعم تمنح من خلالها الدولة القائد مساعدات مالية للدول النامية كي تمكنها من تحسين أدائها الاقتصادي وتصحيح سياساتها الاقتصادية الكلية مثل برنامج الميدا للإتحاد الأوروبي،

وفي هذا الإطار، يرى جون هيدسون أن هناك بعض الأقاليم التي تفتقر إلى وجود إجماع حول من يتولى دور القيادة فيها، وهنا لا يجب إغفال دور هذا العامل في عدم نجاح بعض التجارب منها "منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية"،كما يعد وجود دولة قائدة تتمتع بنمو اقتصادي مرتفع عامل نجاح، واستدل بتجربة الإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وألمانيا،وتجربة النافتا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الإقليمية العابرة للقارات:** تميزت الساحة الدولية مؤخرا بتنامي ظاهرة تكوين التكتلات الإقليمية، سواء على مستوى ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي، إذ أصبح العامل الجغرافي صعب الاستخدام خصوصا في ظل العولمة، وبالتالي لم يعد القرب الجغرافي ضروريا لقيام التعاون بين الدول، ولم يعد مصطلح إقليمي يعبر عن مفهوم جغرافي بحت، بل أصبح من شروط الإقليمية المفتوحة وجود تعاون بين دول لا تتوفر بالضرورة على تقارب جغرافي، وتدعى هذه التكتلات بالتكتلات الاقتصادية الكبرى، ومن أمثلتها منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي، التي يتوزع أعضاؤها على خمس قارات، ومجموعة البريكس التي يتوزع أعضاؤها على أربع قارات،
- **تعدد العضوية: تتيح** الإقليمية الجديدة للدول الأعضاء في التكتل الإقليمي، الارتباط باتفاقيات إقليمية أخرى أو إتباع سياسات تحررية مع دول أخرى، وهي صيغة جديدة من صيغ الاندماج الاقتصادي التي جاءت بها الإقليمية الجديدة، وتعد المكسيك مثالا على ذلك إذ على الرغم من كونها عضوا في اتفاقية النافتا، إلا أنها تشارك في العديد من الاتفاقيات الإقليمية.

وعليه، تعبر الإقليمية الجديدة عن إعادة هيكلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد،متجاوزة بذلك الأطر النظرية التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية للاندماج الاقتصادي،فهي تعبر عن الجمع بين عناصر متباينة بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية خلال فترة تحددها الاتفاقيات المبرمة بين الدول

الأعضاء، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة من وراء عملية الاندماج، وهي تختلف عن الإقليمية الذي ظهر في فترة السبعينات من حيث غلبة الطابع الاقتصادي، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 2: مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما
العمل	يؤجل الى مرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: روابح عبد الرحمان، لباز لمين، التكامل الاقتصادي القاري-الإقليمية الجديدة-، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 01 مارس 2012، ص 58.

المطلب الخامس: آثار التكامل الاقتصادي

بما أن التكامل الاقتصادي يؤثر في اقتصاديات الدول الأطراف في العملية التكاملية، فإنه ينتج عنه العديد من الآثار والتغييرات يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الساكنة

وتتمثل في الآثار الناتجة عن إزالة الحواجز الجمركية داخل الاتحاد الجمركي وتتمثل في:

أولا. الأثر على حركة السلع

يعتبر الاقتصادي الأمريكي هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من خلال اقتراحه لمفهومي خلق التجارة وتحويل التجارة.

- **خلق التجارة:** ويسمى أيضا أثر "**تعميق التجارة**"، ويتمثل في تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقي الدول المتكاملة نظرا لانخفاض تكاليفها مقارنة بتكاليف الإنتاج المحلية، وهذا الأثر سماه فاينر"**بالأثر الإنشائي**".[1]

ويعتبر أثر خلق التجارة أثرا ايجابيا للتكامل الاقتصادي لأنه يساهم في زيادة رفاهية الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي وذلك بسبب التخصيص الأفضل في الموارد نظرا لحرية التجارة.

- **تحويل التجارة:** ويقصد به تحويل الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله، ويعتبر أثرا سلبيا للتكامل الاقتصادي لأنه يحد من الرفاهية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى انتقال السلعة من منتج غير عضو ذو تكلفة أقل إلى منتج عضو ذو تكلفة مرتفعة، وهذا بسبب تحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة لتخصيص الموارد وهو ما يؤثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية.

ويمكن توضيح أثري خلق وتحويل التجارة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 2: آلية خلق وتحويل التجارة

المصدر: سفيان خوجة علامة، مريم قايد، اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة2، ص 06.

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص202.

- **صافي الأثر**: إن الفرق بين أثري خلق التجارة وتحويل التجارة يطلق عليه صافي الأثر، ويعتبر غير واضح اذ يمكن أن يكون سالبا أو موجبا وذلك بسبب عدة عوامل يتمثل أهمها في:[1]

- تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل وذلك لتقليل استقطاب المنافع الى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الأخرى،
- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل،
- تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء مع هياكل شركائها التجاريين الرئيسيين، حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج التكتل أعلى من نمو التجارة.

ويعتمد تقدير مدى تغليب الآثار الايجابية لخلق التجارة على الآثار السلبية لتحويل التجارة بين عدد من الدول المتكاملة على مجموعة من العوامل من بينها:[2]

- كلما زادت نسبة التجارة المتداولة بين الدول الأعضاء مقارنة مع نسبتها مع الدول غير الأعضاء كلما زاد احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة التكامل الاقتصادي،
- كلما كان نصيب التجارة الخارجية من التجارة الكلية للبلد قبل التكامل صغيرا، كلما كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة لأثر خلق التجارة،
- كلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء قبل القيام بالعملية التكاملية، كلما زادت المكاسب الناتجة عن أثر خلق التجارة، وقلت الخسائر الناجمة عن أثر تحويل التجارة، وكلما قلت التنافسية ضعف ترشيد استخدام الموارد وتقل الآثار الايجابية لخلق التجارة،
- كلما ازداد عدد الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي كلما زادت المكاسب الناتجة عن قيامه،
- كلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل التكامل عن مستوى الرسوم الجمركية بعد التكامل، كلما قلت الخسائر الناتجة عن أثر تحويل التجارة، وزادت المكاسب الناتجة عن خلق التجارة.

ثانيا. الأثر على جوانب الاستهلاك

يؤثر التكامل الاقتصادي على مستويات الاستهلاك في اتجاهين متضادين:

[1]- حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط،17-19أفريل2007، ص296.

[2]- دزايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل إمكانات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط،17-19أفريل2007، ص340.

- **الاتجاه الأول:** ويتمثل في اتساع التبادل بين البلدان المندمجة، وينتج عن إلغاء القيود الجمركية على السلعة المنتجة في الدول الأعضاء، وهو ما يؤدي إلى زيادة مستوى الإشباع لدى المستهلكين نظرا لانخفاض أسعار السلع، مما يمكن المستهلكين من الحصول على كميات أكبر من السلعة بنفس السعر، أو الحصول على نفس الكميات بسعر أقل،
- **الاتجاه الثاني:** ويتمثل في انخفاض التبادل مع العالم الخارجي، وتحدث في حالة استمرار فرض القيود الجمركية على السلع المستوردة منها وهو ما يؤدي إلى انخفاض في مستوى إشباع المستهلكين.

الفرع الثاني: الآثار الديناميكية

وتتمثل الآثار الديناميكية في:

أولا: وفورات الحجم

إن الإتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع، ويرجع ذلك إلى الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير التي كانت مستحيلة قبل حدوث عملية التكامل الاقتصادي بسبب ضيق سوق كل دولة معزولة، في حين عند تشكيل الإتحاد تتخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها، ومما لا شك فيه أن اتساع مجا ل السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة كزيادة النشاط الاقتصادي الصناعي للدولة وزيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبالتالي زيادة الفرصة للمشاريع الإنتاجية.[1]

ثانيا: الوفورات الخارجية

يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ،ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد وتتحقق على المدى القريب إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين والعمال الأكفاء والمهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيطة.[2]

[1]- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص ص95-96.

[2]- نفس المرجع.

ازدياد المنافسة والقضاء على الاحتكار مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وبالتالي تحسين مستوى الإنتاج وذلك من خلال استبعاد المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة.التحفيز على الاستثمار إذ أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق، كما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يسمح بخلق العديد من الفرص الاستثمارية المحلية والأجنبية، كما أن تشجيع الاستثمار يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد المستثمرين الأجانب على إنشاء مشاريع استثمارية داخل الاتحاد الجمركي لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية وهذا ما يسمى "ب مصانع التعريفة الجمركية.[1]

تقليص المخاطر والشكوك إذ يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعا من التفاؤل ويرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل، كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية، وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة.[2]

المبحث الثالث: مدخل نظري للشراكة

تعتبر الشراكة من المفاهيم الحديثة التي تم إدخال البعد الدولي فيها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعتمدها الدول من أجل تغطية نقاط الضعف التي لديها كنقص التمويل، أو عدم امتلاك التكنولوجيا المتطورة أو المعرفة التامة بالأسواق الدولية، وهو ما يدفعها إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتغطية نقاط الضعف من خلال استخدام الشراكة كوسيلة للاستفادة من الموارد، الإمكانيات، الخبرات والفرص التي يمتلكها الشريك الأخر، وذلك بالشكل الذي يعود بالنفع على كلي طرفي الشراكة.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

تعني الشراكة في القاموس العربي اختلاط النصيبين بحيث لا تميز الواحد عن الآخر، وهي مصدر الفعل شارك وتشارك، أي وقعت بينهما شراكة،[3]أما باللغة الفرنسية، فهي تعني **Partenariat** وتعني نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين،[4] وفي مجال العلاقات الدولية تم استعمال مصطلح الشراكة لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** في نهاية الثمانينات.

[1]– نفس المرجع.

[2]– عبد القادر السيد متولي، مرجع سبق ذكره.

[3]– منجد الطالب، مرجع سبق ذكره، ص 368.

[4]: petit Larousse illustré, Op-cit, p259.

ولقد تعددت تعاريف مفهوم الشراكة من طرف العديد من الباحثين والاقتصاديين، إذ يعرفها الدكتور معين أمين السيد على أنها: "العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".[1]

كما يرى B. ponson الشراكة على أنها تتمثل في: "كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها".[2]

كما عرفها الأستاذ حسين إبراهيم على أنها: " النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك".[3]

وينطوي مفهوم الشراكة على أكثر من علاقة تعاون، فهو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة الغرض منها تحقيق أهداف ليس بالضرورة أن تكون مشتركة، كما يساعد على تقريب سياسات الدول من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بتحقيق التكامل الاقتصادي وبطريقة لا تؤدي إلى بناء مؤسساتي.[4]

وعليه، ومن خلال التعاريف سالفة الذكر فان مفهوم الشراكة ينطوي أساسا على مفهوم التعاون الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر بغرض تحقيق أهداف معينة لا يمكنها تحقيقها بمفردها.

وتعتبر الشراكة إستراتيجية تتبعها الدول في التعاون مع بعضها البعض من أجل إقامة علاقة ترابط عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية، وتهدف الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف المتعاقدة من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك وذلك بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات، علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية والموارد المتاحة.[5]

أما في الاقتصاد الدولي، فتعرف الشراكة على أنها: "شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع يحفظ لكلي المؤسستين مصلحتهما في ذلك، وتعتبر كذلك العلاقة القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".[6]

---

[2]– معين أمين السيد، مفهوم الشراكة، أنماطها، آلياتها، الملتقى الاقتصادي الثامن حول : الجزائر والشراكة الأجنبية، الجزائر، 9-10ماي 1999، ص6.

[2] – محمد مجال الدين مظلوم، نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار) ، الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، السودان، 3 – 5 فيفري 2013 ، ص 05.

[3]– حسن إبراهيم، المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة، مجلة الشؤون العربية، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996، ص 194.

[4]– بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص16.

[5]– حرفوش سهام، أثر الشراكة الأورو–عربية على تمويل وتنمية الاقتصاديات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 01، 2018، ص 6.

[6]– سامية فرفار، دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المورد البشري في المؤسسة الجزائرية، مجلة معارف، العدد 14، السنة الثامنة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أكتوبر 2013، ص29.

كما تعتبر الشراكة تلك الأداة التي من خلالها يتم الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بالتبادل التجاري الاقتصادي، الثقافي والعلمي وحتى السياسي، وتهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل والعمل المشترك على استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة وتحقيق المصالح المشتركة.[1]

مما سبق يمكن تعريف الشراكة على أنها شكل من أشكال التعاون الذي يكون عبارة عن اتفاقيات قد تكون ثنائية وقد تكون جماعية، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

المطلب الثاني خصائص ومزايا الشراكة

للشراكة خصائص ومزايا يمكن حصرها ضمن الفرعين المواليين

الفرع الأول: خصائص الشراكة

الشراكة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر قائم على:

- أطراف تنتمي إلى دول ذات جنسيات مختلفة، تنتمي سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص ومنه تتميز الشراكة بتعدد مراكز القرار الذي يجعل من عملية تسيير المشروع المشترك أكثر تعقيدا،
- سعي الأطراف المتشاركة للمحافظة على أهدافها ومصالحها مما يجعل المشروع المشترك أكثر عرضة لتضارب المصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها، والتي غالبا ما تكون خفية، مما يصعب عملية تسيير المشروع المشترك،[2]
- لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الشراكة الحق في المشاركة في إدارة المشروع،
- تحقيق أهداف في فترات زمنية محددة (عادة طويلة المدى) في حالة الشراكة،
- ليس بالضرورة أن يقدم الشريك (الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال بمعنى أن المشاركة في مشروع الشراكة قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة، وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا،
- التقارب والتعاون المشترك على أساس من الثقة وحسن النية المتبادلة في التعامل وذلك من خلال توظيف إمكانياتهم البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس المشاركة،[3]
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة،
- التقارب والتعاون المشترك أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة،

---

[1]- حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]- حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]- عبد السلام أبو قحف، مبادئ التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 2003، ص ص 105-106.

- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين[1].

الفرع الثاني: مزايا الشراكة

تحقق الشراكة عدة مزايا للطرفين يمكن تلخيص أهمها ضمن النقاط التالية:

- تساعد الشراكة في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة؛

- تساعد الشراكة في تسهيل حصول المؤسسة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا في المستقبل بالنسبة لبعض القطاعات دون القطاعات الحساسة،

- تساعد الشراكة على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولية للطرف الشريك المستثمر،

- تساعد الشراكة على تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض إلى خطر تجاري لأنها تنقسم على طرفي الشراكة،

- تعتبر الشراكة من بين الأشكال المفضلة لدى الدول ومؤسساتها في حال عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الدول ومؤسساتها بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار، خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي التي تعتبر حساسة للدول كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين...وغيرها، أي أنه في حال وجود عوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع الاستثمار، إذ تعتبر الشراكة من أفضل الأشكال التي تحقق للدولة ومؤسساتها قدرا أكبر من التحكم والرقابة على أنشطتها وقدرا مقبولا من الأرباح بالمقارنة بأنواع أخرى من الاستثمارات الأجنبية،

- تعتبر الشراكة وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة، وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء،

- وجود طرف وطني في الشراكة يسهل مشكلات الشريك الأجنبي المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه الأنشطة الوظيفية للشركة.[2]

[1]- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص149.

[2]- عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص106-ص107.

- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا،[1]
- تعتبر الشراكة من أكثر أنواع وأشكال الاستثمار الأجنبي قبولا في معظم الدول خاصة النامية منها ويرجع هذا إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وزيادة فرص التوظيف الاستثماري عن طريق خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين وبالتالي الحد من هروب رؤوس الأموال نحو الخارج،
- إمكانية ظهور مؤسسات صغيرة تعمل في قطاعات الخدمات والأنشطة الإنتاجية والتوريد.[2]

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الشراكة

تلجأ الدول إلى الشراكة بسبب دوافع مختلفة تصبو من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة نتناولها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع الشراكة

ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **البحث عن أسواق جديدة أو الريادة في الأسواق الدولية:** تؤدي الشراكة إلى إمكانية كسب أسواق جديدة، وبالتالي إمكانية إقامة صناعات لم تكن موجودة قبل الشراكة نتيجة زيادة حجم الطلب، مما يبرر إقامة صناعات ذات حجم اقتصادى كبرى فإلغاء الرسوم أو الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء يمكن هذه الأخيرة من تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأعضاء في اتفاقية الشراكة، وعليه فإن اتساع حجم السوق يترتب عليه زيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، بالإضافة إلى تحقيق وفورات الحجم،[3]
- **البحث عن تحسين شروط التبادل التجاري:** تؤدي عادة اتفاقيات الشراكة إلى تحسين شروط التبادل التجاري بين الدولة والعامل الخارجي لصالح الدولة، فكلما أصبح اقتصاد الدولة قويا زادت أهميتها في المجال الدولي، ذلك أنها في هذه الحالة تتميز بميزة المساومة الاحتكارية التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العامل الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة،

---

[1]- جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص150.

[2] - عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

[3]- حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص22.

- **البحث عن زيادة معدل النمو**: يؤدي اتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة في ظل اتفاقيات الشراكة إلى زيادة الحافز الاستثماري، ويتم عندها توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق. وإذا ما تم تسهيل حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل دول الشراكة، فمن المتوقع أن يسفر ذلك عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الشريكة،

- **البحث عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية**: وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالآثار الديناميكية لترتيبات التجارة الإقليمية في إطار الشراكة، وما ينتج عنها من مكاسب في مجال تدفق الاستثمارات وتحسين الإنتاجية وانخفاض تكلفة المعاملات الاقتصادية، واعتماد اقتصاديات أكثر انفتاحا كلها عناصر ستساهم في التمكن من تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية،

- **البحث عن أكبر قدر من الاستقرار**: تضمن الشراكة عن غيرها من العلاقات التجارية استقرارا كبيرا بسببين أساسيين هما: من جهة هي تفتح مجالا كبيرا لتقريب المستهلك المحلي، وذلك من خلال تطوير التسويق وجودة الخدمات، ومن جهة ثانية فمن خلال تسييرها وأهدافها تحقق تضامن كبير بين الأطراف المتشاركين تتقوى من خلالها علاقات مستقرة،[1]

- **الحاجة إلى أساس لتحقيق الإصلاح**: يمكن أن توفر اتفاقيات الشراكة مع الاقتصاديات الكبرى (الاتحاد الأوروبي مثلا) حافزا للدول النامية لتطبيق سياسات الإصلاح، وضمانا للمتعاملين الأجانب وبالتالي فهي تمثل هامشا لاكتساب ثقة المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار فيها،[2]

- **البحث عن تخفيض التكاليف**: تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير ولهذا تبحث الدول والمؤسسات بما فيها الرائدة عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، التي تتيح لها نقلا أرخص للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح،[3]

- **الحاجة إلى نقل ضمني للمعارف العلمية والتكنولوجية**: إن عدم تمكن أي مؤسسة من مواكبة تكنولوجيا ما أو تقنيات حديثة يجعلها عرضة لمشاكل متعددة، فمثلا هناك مشكل نشر سر المعارف التكنولوجية وبالتالي خطر التقليد والمنافسة، ومنه من الأفضل للمؤسسة اللجوء لعقود الشراكة كحل.

---

[1] - حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]– محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا حالة قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005، ص ص37-38.

[3]– سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص19.

إذ تمكنها الشراكة من الجمع بين الموارد البشرية (الموظفين) والخبرات اللازمة لخلق مهارات وقدرات جديدة مرغوبة لتحسين كفاءة سلسلة الإنتاج، وللحصول على اقتصاديات الحجم في الإنتاج والتسويق.[1]

الفرع الثاني: أهداف الشراكة

تهدف الدول من خلال الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- **سهولة الدخول إلى الأسواق الدولية:** وذلك من خلال اختيار شريك استراتيجي يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية، من خلال استغلال المعلومات الخاصة بالفرص التجارية التي تساعد على تطوير منتجاتها لبلوغ القدرة التنافسية الملائمة، [2]
- **فرصة اكتساب مهارات جديدة:** إذ أن الاحتكاك بالشريك الأجنبي لمدة طويلة نوعا ما (لأن الشراكة غالبا ما تكون لفترات طويلة) يسمح بالتعلم واكتساب بعض المهارات سواء في الإنتاج أو التسيير، وذلك بتحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، ويتطلب ذلك إعداد برامج التكوين وتدريب العمال على هذه الطرق وتخصيص الوسائل المادية لتسهيل هذه العملية، كما أن المهارة تنتج بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات، وبالتالي فإن تحويل المهارات من خلال الشراكة الأجنبية يتطلب تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات،[3]
- **تحويل أو اقتناء حرفة جديدة أو تخصص:** تعبر الحرفة عن القدرة الكلية لشريك ما على توسيع مستمر لتلبية احتياجات زبائنه والاستجابة للتطورات التي تحدث في محيطه، حيث أن هذه القدرة تحتوي على ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات، وترتبط كل التخصصات القابلة للتحويل بإحدى مكونات المهارة سواء كانت كفاءات بشرية أو طريقة عمل خاصة أو أجهزة إنتاج، دون أن ننسى العنصر المالي،[4]
- **تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:** تهدف الشراكة إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات، حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح، إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء من رأسماله على المدخرات الوطنية، بالإضافة إلى زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع الشريك الأجنبي، وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب الأموال للخارج باعتبار أن المشروع المشترك يهدف إلى تحقيق توجهات الاقتصاد الوطني، عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة

[1]- حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص14.
[2]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص ص20-22.
[3]- نفس المرجع.
[4]- نفس المرجع.

كاملة في غالب الأحيان للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا، و يساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات. وتهدف الشراكة أيضا إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية البينية، حيث تسعى الدول الأقل تطورا وتقدما من خلال التعاون في إطار الشراكة مع الدول الصناعية المتطورة، استقطاب شركاتها ورؤوس أموالها للاستثمار فيها بهدف المساهمة في بناء صناعتها والنهوض بالتنمية فيها، ما سيؤدي إلى خلق أثار اجتماعية متمثلة خاصة في خلق مناصب الشغل، وبالتالي تقليص البطالة والرفع من المستوى المعيشي للسكان، ما يؤسس أكثر دافع للأمام، ويتمثل في بناء التنمية المستدامة وهو ما سينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات،[1]

- **التعلم والانتقال التكنولوجي**: ونظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوما بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب الدول دوما تلك التطورات، مما يجعل إستراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة،[2]

- **التقليل من حدة المنافسة**: تسمح اتفاقيات الشراكة الأجنبية بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وبراءات الاختراع واليد العاملة الرخيصة وغيرها من الموارد، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود إلى تحسين الوضعية التنافسية للشركاء، حيث أن هذه العلاقة لها تأثير كبير على المنافسين المباشرين وتسمح بالتقليل من المنافسة بين الأطراف المتنافسة الموجودة في السوق الواحدة،[3]وبالتالي فبدلا من أن تتنافس المؤسسات العظمى فيما بينها على الحصص السوقية تلجأ للتحالف والاشتراك، وبالتالي توجيه الموارد والإمكانيات لزيادة فعالية الأداء ورفع الجودة والنوعية بدلا من التركيز على الإعلان ومحاولة إضعاف المنافس، ويصبح بذلك المنافس حليف وشريك للمؤسسة،[4]

- كما تمكن الشراكة من جلب طاقات وإمكانيات جديدة للشريك سواء المحلي أو الأجنبي من خلال خلق فرص إضافية للاستثمار في قطاعات ومجالات مكملة للنشاط الرئيسي، مما سيؤدي إلى توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية بإنشاء صناعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية، ما يترتب عنه ترابط رأسي فيما بني أنشطتها المتباينة بشكل يؤدي إلى تشابك صناعي تتحرك فيه مدخلات ومخرجات تلك القطاعات بشكل يقضي على أحادية الجانب في هياكل

[1]- سعيد سايل، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص22.

[2]- سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.21.

[3]- حمد متناوي، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والنسائية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2015 ص 71.

[4]- عبد الله قلش، أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الجندول، السنة الرابعة، العدد 29، جويلية 2006.

الإنتاج، وتكون استفادة الدول النامية من هذه المزايا عبر تقليص التكاليف الإنتاجية، لدرجة تعزز مواقعها التنافسية في الأسواق العالمية ،[1]

- **المشاركة في المخاطر**: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر، ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد هو تطوير شركة Boeing شراكة إستراتيجية دولية مع عدد من المؤسسات اليابانية لتقليل المخاطر المالية الخاصة بعملية تطوير وإنتاج جيل جديد من طائراتها وهي777، لأن مشروعا بهذا الحجم يحتاج إلى بلايين الدولارات،[2]

- **الحصول على معاملة تفضيلية**: تمكن الشراكة من تجاوز مختلف القيود (القيود التي تضعها الدول لحماية منتجاتها واقتصادياتها) التي تعيق المؤسسات والاستثمارات الأجنبية من الاستيطان في دول أخرى، كما تجعل الشريك الأجنبي يستفيد من منح امتيازات ومعاملة تفضيلية مقارنة بالأطراف الأجنبية الأخرى إذ سيعامل الشريك الأجنبي نفس معاملة الشريك الوطني ويستفيد من نفس الامتيازات التي سيتحصل عليها هذا الأخير،[3]

- **تخصيص أفضل لعوامل الإنتاج**: تهدف الشراكة الأجنبية إلى تحقيق عدة مزايا للدول المعنية على المدى الطويل من خلال إنشاء مناطق للتبادل الحر بهدف تقريب المستويات المختلفة للنمو بين الأطراف الداخلة في الشراكة، فمن خلال مرور الوقت وتحرير للتجارة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخصيص عوامل الإنتاج للقطاعات التي يمتلك فيها كل بلد ميزة نسبية، إلا أن تكوين مناطق التبادل الحر يتطلب تكاليف انتقالية جد مرتفعة من الصعوبة تحملها، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع أصال بإمكانيات متواضعة للغاية،[4]

- **وضع حد للتبعية الخارجية**: تلجأ الدول عادة لإبرام اتفاقيات الشراكة أملا في التخلص من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والتجارية المختلفة، حيث تسعى كل دولة للاستفادة من خبرة ومعرفة الدول الأخر في الميادين التي تعاني منها تلك الدولة من التبعية، وهكذا شيئا فشيئا تصبح تلك الدولة مركزا متحكما في ذلك المجال الذي عانت منه تلك الدولة من التبعية فيه للخارج سابقا، مثل التعاون بين دولة متقدمة تكنولوجيا وأخرى مالكة مثلا للإمكانيات المالية والبشرية والطبيعية دون التكنولوجية، حيث بعد مدة زمنية ستتمكن الدولة الثانية من التحكم في بعض التقنيات التكنولوجية وذلك بفعل الاحتكاك التعاوني بين الدولتين، وبالتالي ستصبح مع الوقت تلك الدولة أقل تبعية وحاجة للخارج في هذا الميدان،[5]

---

[1]– كمال عبيد، الشراكة الأورو–جزائرية: الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف01، الجزائر، 2004، ص 3.

[2]– حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3]: Miguel de Fontenay, Le Partenariat Stratégique, Guide pratique, Institut Esprit Service, Paris, novembre 2007, P.11.

[4]: idem

[5]– سعيد سايل، مرجع سبق ذكره، ص33.

- **تسهيل وتسريع عملية التنمية:** و ذلك من خلال استغلال الإمكانات الاقتصادية والطبيعية (محل الشراكة)، ففي ظل العولمة الاقتصادية لا تستطيع الدول منفردة المحافظة على مكانتها وحصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية بسبب تصاعد المنافسة الدولية، ما يجعل الدول تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف المواجهة المشتركة للمنافسة الأجنبية، وكذا بهدف تكوين قوة اقتصادية مشتركة لها القدرة على السيطرة على الأسواق الدولية، مثل ذلك التعاون القائم بني دول أمريكا الجنوبية، فبسبب رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على أسواق هذه الدول، بادرت كل من البرازيل والأرجنتين والدول الأمريكية الجنوبية الأخرى لإنشاء ما يعرف بتجمع السوق الجنوبية المشتركة(Mercosur)،[1]

- **أهداف سياسية و أمنية:** لا تنحصر أهداف الشراكة في الجانب الاقتصادي فقط، وإنما يمكن أن تكون له أهداف في الجانب السياسي والأمني من خلال التركيز والعمل على الجوانب الاقتصادية، حيث يمكن أن تهدف الشراكة لاحتواء الأزمات؛ الاضطرابات والتوترات بين الدول، حيث عادة ما تلجأ الدول للتقارب والتعاون فيما بينها حول المسائل محل الخلاف، بسبب تخوفها من إمكانية تحول تلك الخلافات لحرب بينها، وبالتالي تقوم باعتماد النهج التعاوني وليس الصراع لفض تلك المشاكل، وعليه إرساء السلم والاستقرار الإقليمي والعالمي وتجنب النزاعات المسلحة بينها، مثلما كان الشأن عليه بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أدركت الدولتان أن المنافسة على الموارد الطبيعية بينهما كان من بين الأسباب الأساسية لاندلا ع الحرب العالمية الثانية ولتفادي تكرار ذلك السيناريو مستقبلا، دخلت الدولتان في التعاون في هذا الميدان تحديدا عن طر يق تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ (CECA) في سنة 1951،كما تهدف الدول كذلك عبر التعاون بينها للدفع بالخطر الأجنبي ومواجهته بشكل جماعي وحازم، إذ كثيرا ما تقوم الدول المتجاورة مثلا بتبني سياسات تجارية و اقتصادية و أمنية مشتركة بهدف التعاون لمواجهة تهديدات خارجية مشتركة، مثل التقارب التعاوني الذي حصل بين دول الخليج العربي، واليت أحست بوجود خطر أجنبي عليها والمتمثل خاصة في الدولة الإيرانية والتي تمتلك طموحات الزعامة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ما دفع الدول الخليجية لتأسيس كيان تعاوني متمثل في مجلس التعاون الخليجي (CCG).[2]

[1]- سعيد سايل، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

[2]- نفس المرجع.

خلاصة الفصل الأول:

تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دورا مهما في حياة الشعوب والدول على حد السواء من جميع النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تتعدد أشكال هذه العلاقات التي تطورت بتطور العالم وبتغير مجريات الحياة الاقتصادية التي تفرض مع كل تغيير نمطا جديدا مغايرا من العلاقات لتنظيم تعايش الدول مع بعضها البعض حيث زادت من تشابك وترابط العلاقات بين الدول.

فلقد كان للعولمة دور كبير في نشوء ظاهرة التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، التطور والرفاهية التي تعجز الدول في كثير من الأحيان عن تحقيقها بمفردها، وهو عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة تصبو إلى تحقيق التعاون والاتحاد تقوم على أساس المصالح والمنافع المتبادلة.

وينشأ التكامل الاقتصادي وفقا لمقومات معينة يرتكز عليها، وتلجأ إليه الدول بسبب دوافع وأهداف تصبو إلى تحقيقها، ونظرا لأهميته كظاهرة اقتصادية مهمة فقد حظي بالتفسير والتحليل من العديد من الاقتصاديين مما بلور عدة نظريات تفسر قيامه وتحلل الآثار الناتجة عن نشوئه.

ويعتبر مفهوم الشراكة جديدا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو شكل جديد يختلف عن الأشكال التقليدية في التكامل الاقتصادي ، إذ يمكن أن ينشأ بين دول متباعدة جغرافيا مع محافظة كل دولة على استقلاليتها بالنظر إلى الشريك الآخر، وتتضمن اتفاقيات الشراكة بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي والتجاري جوانب سياسية واجتماعية وثقافية ، وذلك لتأثير هذه الجوانب على العلاقات الاقتصادية للدول ومساهمتها في تعزيز التعاون والتقارب فيما بينها، ولأهمية دور الاستقرار السياسي في فتح المجال أمام الدول للاندماج في الاقتصادي العالمي والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تساهم في تنميتها.

وتهدف الدول من خلال الشراكة إلى تحقيق مصالح يتم تحديدها مسبقا من كل طرف شريك من خلال الاعتماد المتبادل بينهما، واستغلال كل طرف لإمكانيات الطرف الآخر لعدم كفاية موارده وإمكاناته أو لعدم توفره على إمكانات محددة تحقق أهدافه تكون متوفرة لدى الشريك الآخر.

الفصل الثاني:

الواقع الاقتصادي العربي

تمهيد

تتميز الدول العربية عن باقي دول العالم، بكونها منطقة ذات تجانس جغرافي وحضاري، تشترك في الدين والتاريخ واللغة، كما أنها تمتلك مجموعة من المقومات الاقتصادية المختلفة كالموارد الطبيعية، البشرية أو المالية.

وقبل الحديث عن التكامل الاقتصادي العربي والبحث عن آفاقه المستقبلية، من الضروري دراسة اقتصاديات الدول العربية من خلال إلقاء نظرة إجمالية حول الوطن العربي من عدة جوانب كالمساحة والسكان والبطالة والفقر، وتحليل مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي، الزراعي وقطاع التجارة الخارجية إضافة إلى بعض المؤشرات الكلية التي لها دلالة وأبعاد حول ما وصل إليه واقع اقتصاديات البلدان العربية، ومدى توافرها على المقومات اللازمة لقيام التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

ولغرض الإلمام بالواقع الاقتصادي العربي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث موزعة كما يلي:

المبحث الأول: نظرة عامة على الوطن العربي،

المبحث الثاني: خصائص أهم القطاعات الاقتصادية وتطورها في الدول العربية،

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الكلية للدول العربية.

المبحث الأول: نظرة عامة على الوطن العربي

يعبر الوطن العربي عن مجموعة الدول العربية التي تتواجد في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، إذ تتشارك هذه الدول في اللغة والعادات والتقاليد، إضافة إلى الدين، ويتكون الوطن العربي من 22 دولة موزعة كالتالي:[1]

منطقة شمال إفريقيا: تشمل كل من ليبيا، والجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا؛ وهي تشكل دول" اتحاد المغرب العربي"، إضافة إلى جزر القمر والصومال.

منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي: تضم كل من مصر، والسودان، وجيبوتي.

منطقة الهلال الخصيب: تضم كل من العراق، سوريا، الأردن، لبنان وفلسطين.

منطقة شبه الجزيرة العربية: تشمل كل من السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، والبحرين، وقطر، وتشكل هذه البلدان "مجلس التعاون الخليجي"، إضافة إلى اليمن.

المطلب الأول: المساحة

يتمتع الوطن العربي بموقع استراتيجي هام، اذ يمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته حوالي13 مليونًا و487 ألفًا و814 كم مربع، تتوزع بين قارتي آسيا بنسبة 22% وأفريقيا بنسبة 78%، كما يصل طول السواحل العربية إلى 22 ألفًا و828 كم، ويقع الوطن بين دائرتي عرض 2° و37.5° شمالا وبين خطي طول 60° شرقا و 17° غربا،

وتقدر مساحة الوطن العربي بحوالي 14.3 مليون كم مربع وهو ما يمثل نسبة 10.2% من إجمالي مساحة العالم ويوضح الجدول الموالي ترتيب الدول العربية وفق المساحة:

جدول رقم3 : ترتيب الدول العربية وفق المساحة

الدولة	المساحة (كيلومتر مربع)
الجزائر	741،381،2
المملكة العربية السعودية	690،149،2
السودان	484،861،1
ليبيا	540،759،1
موريتانيا	520،025،1
مصر	000،002،1
المغرب	710,850

[1]- كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد5، 01 جانفي 2008، ص63.

الصومال	657،637
اليمن	968،527
العراق	244،435
سلطنة عمان	500،309
سوريا	180،185
تونس	610،163
الأردن	342،89
الامارات العربية المتحدة	600،83
فلسطين	000،27
جيبوتي	200،23
الكويت	818،17
دولة قطر	586،11
لبنان	452،10
جزر القمر	235،2
البحرين	758

المصدر: احصائيات البنك الدولي,2023، متاحة على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator، تاريخ الاطلاع: 2023/10/20.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن الجزائر تستحوذ على مساحة كبيرة جعلتها تأتي في المرتبة العاشرة عالميا والمرتبة الأولى عربيا، تليها المملكة العربية السعودية، ثم السودان، ليبيا، موريتانيا ومصر.

وتتوسط القائمة كل من المغرب، الصومال، اليمن، العراق وسلطنة عمان، بينما تتمتع بمساحة صغيرة كل من سوريا، الأردن، الإمارات، فلسطين، جيبوتي، الكويت ولبنان بمساحة صغيرة، وتعد البحرين أقل الدول مساحة في الدول العربية.

وتتربع دول الخليج العربي على مساحة قدرها 7مليون كم^2، كما أنها تتمتعبموقع جغرافي هام إذ تقع في جهة الشرق بالنسبة إلى الوطن العربي، كما تعد حلقة وصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب نتيجة لموقعها المتوسط بالنسبة الذي يتوسط ثلاث قارات تتمثل في آسيا، إفريقيا وأوروبا ويشكل نقطة اتصال بري وبحري وجوي بين دول العالم ويطل على مضيق هرمز.

كما تحظى اليمن بموقع جغرافي متميز، إذ تشرف على مضيق باب المندب الذي يعد من أشهر الممرات المائية، كما تطل على خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب وبالتالي فهو يعد البوابة الجنوبية لمنطقة الشرق الأوسط.

أما المغرب العربي فيقع شمال قارة إفريقيا، ويشكل سابع أكبر مساحة في العالم و19% من مساحة إفريقيا و42 % من مساحة الوطن العربي، بواجهة بحرية مهمة تطل على البحر الأبيض المتوسط تزيد عن 4200كلم وأخرى على الأطلسي تقدر بحوالي 2600كلم، ويمثل طول الشريط الساحلي لدول اتحاد المغرب العربي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله.[1]

أما مساحة دول القرن الإفريقي (الصومال وجيبوتي) فتقارب 660657كم^2، ولا تقل أهمية عن باقي الدول العربية جغرافيا، إذ تعد معبرا مهما للتجارة الدولية بسبب إطلالها على البحر الأحمر والمحيط الهندي، إضافة إلى جزر القمر التي لها دور كبير في تقوية التجارة بين الشرق الأوسط وإفريقيا وكذا بين إفريقيا والعالم العربي.

وتعد كل من مصر والسودان دولتي المجرى الأخير لنهر النيل، إضافة إلى الإطلالة على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وقناة السويس، وهو ما يجعلهما بوابة رئيسية للتجارة، فتعد مصر حلقة وصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتمثل السودان امتدادا للقرن الإفريقي ومدخلا للقارة الإفريقية إضافة إلى مجاورتها لدول الخليج العربي، وبعض بلدان المغرب العربي.

ولا تخفى أهمية دول الهلال الخصيب –ممثلة في كل من الأردن سوريا لبنان فلسطين والعراق– بطبيعة الحال نظرا لموقعها الاستراتيجي في الخريطة العربية، إذ تبلغ مساحة كل من الأردن، سوريا، لبنان وفلسطين 306000كم^2، وتبلغ مساحة كل من العراق وسوريا نحو 740870كم^2، إذ تشكل حلقة الوصل بين القارات الثلاث آسيا، إفريقيا وأوروبا جعلها بمثابة مركز للتجارة الدولية.

إن للوطن العربي مساحة شاسعة وموقع جغرافي بالغي الأهمية، إذ يعد حلقة وصل بين القارات الثلاث ويطل على كل من البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، إضافة إلى الممرات الإستراتيجية مثل قناة السويس ومضيق المندب وهو ما يؤهله ليكون مركزا هاما للتجارة والتعاون ومعبرا لها في آن واحد.

المطلب الثاني: السكان

الفرع الأول: عدد السكان

يمثل السكان أهم العناصر التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات، كما تساهم الموارد البشرية في توسيع الإنتاج من خلال مساهمتها بشكل مباشر في العملية الإنتاجية وهنا تبرز أهمية دراسة الجوانب المتعلقة بالسكان والقوى العاملة لارتباطها الوثيق بعمل الاقتصاديات العربية وتطورها.

يقدر عدد سكان الدول العربية لسنة 2023 بحوالي 423 مليون نسمة، ولقد ازداد معدل نمو سكان الوطن العربي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، مشكلا بذلك نسبة 5,6% من سكان العالم، ويتركز ما يقارب 80% منه في

[1]– بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص202.

كل من: مصر، الجزائر، السودان، العراق، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن وسوريا، ويوضح الجدول الموالي تطور عدد السكان في الدول العربية للفترة 2018-2022.

جدول رقم 4:تطور عدد السكان في الوطن العربي خلال الفترة2018–2022 الوحدة: ألف نسمة

	2018	2019	2020	2021	2022*	معدل النمو (%) 2022-2021
مجموع الدول العربية	417257	425620	433379	439558	447307	1.76

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، متاح على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar، تاريخ الاطلاع: 2023/10/20.

من خلال الجدول يتبين لنا أن عدد سكان الوطن العربي كان في تزايد مستمر خلال الفترة 2018-2022، بمعدل نمو يقدر ب 1.76% وهو معدل مرتفع نسبيا حسب تقرير البنك الدولي.

ويوضح الجدول الموالي ترتيب الدول العربية وفق عدد السكان لسنة 2022.

جدول رقم03: الدول العربية من حيث عدد السكان لسنة 2022

الدولة	عدد السكان (ألف نسمة)
مصر	990.10,110
الجزائر	903.22,44
السودان	46,874.20
العراق	44,496.12
المغرب	37,457.97
المملكة العربية السعودية	36,408.82
اليمن	33,696.61
سوريا	22,125.25
الصومال	17,597.51
تونس	12,356.12
الأردن	11,285.87
الامارات العربية المتحدة	9,441.13
لبنان	5,489.74
ليبيا	6,812.34
فلسطين	5,043.61
سلطنة عمان	4,576.30

موريتانيا	4,736.14
الكويت	4,268.87
قطر	2,695.12
البحرين	1,472.23
جيبوتي	1,120.85
جزر القمر	836.77

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

من خلال معطيات الجدول المذكور أعلاه، تعتبر مصر الدولة العربية الأولى من حيث عدد السكان بنحو110مليون نسمة، بينما تعد جزر القمر أصغر الدول العربية من حيث التعداد السكاني بما يعادل836 ألف نسمة، كما نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا بين الدول العربية في توزيع السكان اذ يمكن وفقا للبيانات المذكورة آنفا تقسيم باقي الدول العربية إلى فئات حسب عدد السكان كما يلي:

الفئة الأولى: وهي الفئة التي تضم أكبر عدد السكان الذي يتراوح بين 30 و50مليون نسمة وتتمثل في: الجزائر، السعودية، السودان، العراق، اليمن والمغرب.

الفئة الثانية: تتكون من الدول التي يتراوح عدد سكانها بين 10و30 مليون نسمة وتضم كلا من الأردن، تونس، سوريا والصومال.

الفئة الثالثة: تضم الدول ذات عدد الأقل من 10مليون نسمة وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، جيبوتي، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا وموريتانيا.

إن هذا الحجم السكاني المرتفع للوطن العربي يتيح له أن يكون بحجم سكاني يفوق معظم دول العالم فيذلك، وما يتيح من إمكانات لزيادة الإنتاج وتوسيعه سواء في جانب الطلب أو جانب العرض، وذلك من خلال تشكيل طلب واسع على الإنتاج يحفزه على التوسع، ومن خلال توفير قدرات بشرية كما ونوعا تتيح تطوير القدرات الإنتاجية وزيادتها.[1]

الفرع الثاني: التركيبة العمرية

من الجدير ذكر أن التفاوت بين الدول العربية لا يقتصر فقط على المساحة، وإنما على التركيبة السكانية أيضا وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

[1]– بديار أحمد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي، دراسة حالة التكامل المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص147.

جدول رقم5 : التوزيع العمري لسكان الوطن العربي للفترة 2020-2022

	التوزيع لسكان الوطن العربي (نسبة مئوية)								
	أقل من15 سنة			من 15سنة الى 65 سنة			أكبر من 65 سنة		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022	2020	2021	2022
الأردن	34.3	32.0	33.06	62.0	64.0	64.04	3.7	4.0	3.84
الامارات	15.0	15.0	14.94	84.0	84.0	82.94	1.0	1.0	1.83
البحرين	20.4	18.0	20.00	76.4	79.0	76.06	3.3	3.0	3.76
تونس	20.5	24.9	24.95	71.1	69.4	66.14	8.4	5.7	9.02
الجزائر	31.0	31.0	30.65	62.0	62.0	62.97	7.0	7.0	6.39
جيبوتي	29.0	29.0	30.00	66.0	67.0	65.07	5.0	4.0	4.54
السعودية	25.0	25.0	26.04	72.0	72.0	71.24	3.0	3.0	2.81
السودان	40.0	39.0	41.18	57.0	57.0	55.57	3.0	4.0	3.50
سوريا	31.0	31.0	34.47	64.0	64.0	63.90	5.0	5.0	4.68
الصومال	46.0	46.0	47.34	51.0	51.0	50.27	3.0	3.0	2.57
العراق	38.0	38.0	38.49	59.0	59.0	58.86	3.0	3.0	3.41
عمان	22.0	23.0	25.64	75.0	75.0	70.21	3.0	2.0	2.76
فلسطين	38.0	38.0	39.48	58.0	58.7	57.70	4.0	3.3	3.53
قطر	14.0	23.0	16.00	85.0	84.0	82.67	1.0	2.0	1.52
جزر القمر	39.0	38.0	38.00	58.0	58.0	57.69	3.0	3.0	4.28
الكويت	21.0	21.0	21.00	76.0	76.0	74.35	3.0	3.0	4.93
لبنان	25.0	24.0	27.48	67.0	68.0	62.67	8.0	8.0	9.89
ليبيا	28.0	27.0	29.40	68.0	68.0	66.84	4.0	5.0	4.86
مصر	34.0	34.0	33.21	61.0	61.0	62.31	5.0	5.0	4.83
المغرب	26.1	26.0	27.09	66.6	66.0	65.70	7.3	8.0	7.72
موريتانيا	40.0	40.0	42.38	57.0	57.0	55.17	3.0	3.0	3.22
اليمن	39.0	38.0	40.19	58.0	59.0	57.84	3.0	3.0	2.66

المصدر: -سنتي 2020-2021 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022-2023، -سنة2022 البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن فئة السكان الأقل من 15سنة تفوق الثلث في أغلب الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي التي لا تتعدى فيها نسبة 20% كأقصى حد ماعدا السعودية وعمان، وهو ما يدل على أن المجتمع العربي يتمتع بفئة شبابية كبيرة تتطلب توفير الاحتياجات المناسبة لها من رعاية صحية واجتماعية شاملة.

وبالنظر إلى النسبة الضعيفة للفئة التي تفوق 65 سنة يتبين جليا أن شعوب الدول العربية هي شعوب شابة، إذ تشكل فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15سنة و65 سنة النسبة الغالبة من سكان الوطن العربي، وهو ما يمثل قوة عاملة تحتاج لتوفير مناصب الشغل، ينتج عنه تحدي البطالة الذي تعاني منه جل الدول العربية.

ووفقا لتقرير المجلس الأعلى للسكان[1] في اليوم العربي للسكان والتنمية الموافق ل 28 أكتوبر، فإن المنطقة العربية لا تزال تتميز بتركيب سكاني فتي، حيث تشكل نسبة الأطفال دون سن 15عاماً حوالي ثلث سكان المنطقة في عام 2023، وارتفع عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24سنة من 51مليون في عام 1995إلى ما يقرب من 82 مليون في عام 2023،

أما بالنسبة لكبار السن ممن يبلغون 65 عاما فما فوق، فتبلغ نسبتهم في المنطقة العربية أقل من 5% في معظم البلدان باستثناء المغرب ولبنان وتونس. ولكن متوقع وبالأرقام المطلقة أن يرتفع العدد الإجمالي لكبار السن من 22 مليون في عام 2023 إلى 31مليون في عام 2030، ومن المتوقع أن تنمو نسبة السكان المسنين في المنطقة لتصل إلى 6% بحلول عام 2030.

إن كل هذه المعطيات تلقي على عاتق الدول العربية عبئ توفير الحاجيات الأساسية والضرورية للفئة الأقل من 20سنة، دون إغفال كونها قوة عاملة مستقبلا تحتاج إلى توفير مناصب الشغل، إضافة إلى عبئ توظيف الفئة الأكبر سنا منها وهذا لا يتأتى إلا عن طريق فتح التعاون بين الدول العربية عن طريق التكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث: القوى العاملة

الفرع الأول: معدلات البطالة

تشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة في الدول العربية تعد من المعدلات المرتفعة في العالم، وهذا مقارنة مع الأقاليم الأخرى، إذ قدر متوسط معدل البطالة فيها عام 2022 بحوالي10.7 % وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.2 مليون عاطل[2]، ويوضح الجدول الموالي معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2022.

جدول رقم 6:معدلات البطالة في الدول العربية لسنة 2022

الدولة	معدل البطالة (نسبة مئوية من اجمالي القوى العاملة)
الجزائر	11.6
الأردن	17.9

[1]- متاح على الموقع الالكتروني: https://hpc.org.jo/ar/content/ ، تاريخ الاطلاع 2024/02/18.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص52.

المملكة العربية السعودية	5.6
البحرين	1.4
جيبوتي	27.9
مصر	7.0
الامارات العربية المتحدة	2.8
العراق	15.5
الكويت	2.5
لبنان	12.6
ليبيا	20.7
المغرب	10.5
سلطنة عمان	2.3
قطر	0.1
سوريا	9.6
اليمن	13.6
السودان	18.7
الصومال	20.0
فلسطين	25.7
تونس	16.1
جزر القمر	8.8
موريتانيا	11.1

المصدر: البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

يتبين لنا أن معدلات البطالة تتباين بين الدول العربية، حيث نسجل النسبة الأكثر ارتفاعا بكل من جيبوتي ب 27.9%، فلسطين ب 25.7% وليبيا ب 20.7%، ويتراوح بين 10% و20% في كل من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، السودان، الصومال، الأردن، لبنان واليمن ويقل عن 10% في كل من جزر القمر، سوريا ومصر.

وتأتي دول الخليج من حيث الدول الأقل تسجيلا لمعدلات البطالة حيث تستقطب العديد من العمال الأجانب إلى جانب مواطنيها وهو ما يجعل نسبة البطالة متدنية فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة تشكل تحديا كبيرا للدول العربية، إذ عليها التخطيط لتوفير مناصب عمل بنسبة أكبر خصوصا وأن التركيبة السكانية العربية فتية وشبابية، وهو ما يطرح تحديا تنمويا لها إذ يجب التخطيط لسياسات تنموية تتناسب مع النمو الديمغرافي فيها لكي تتمكن من استيعاب أكبر عدد ممكن من عدد البطالين المتزايد.

الفرع الثاني: حجم العمالة وتوزيعها عبر القطاعات

يقدر حجم القوى العاملة للدول العربية سنة 2021 بحوالي143مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33% من إجمالي عدد السكان فيها لنفس السنة،[1] ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15سنة، ويوضح الجدول الموالي نسبة القوة العاملة من الحجم الكلي للسكان للدول العربية وكذا توزيعها حسب القطاعات.

جدول رقم 7:حجم العمالة العربية وتوزيعها حسب القطاعات لسنتي 2020-2021.

	القوة العاملة %من مجموع السكان		معدل النمو السنوي للقوة العاملة (%)	توزيع النسبة المئوية للعمالة حسب القطاعات					
	2010	2021	2021-2010	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
				2020	2021	2020	2021	2020	2021
الأردن	39.5	39.6	0.7	3.0	3.2	24.4	17.6	72.6	79.1
الإمارات	77.7	81.3	0.5-	1.4	1.7	34.2	27.2	64.4	71.1
البحرين	71.8	71.0	0.5-	1.0	1.0	35.1	34.9	63.9	64.1
تونس	46.9	45.2	2.4	12.7	13.9	32.5	34.2	54.8	51.9
الجزائر	41.7	40.1	3.4	9.7	10.3	30.7	31.0	59.6	58.6
جيبوتي	33.1	31.1	3.0	32.4	1.2	13.3	6.1	54.3	92.7
السعودية	53.2	59.1	2.0-	2.3	2.7	24.8	20.0	72.9	77.3
السودان	49.2	48.5	3.6	39.7	40.6	15.9	14.6	44.4	44.8
سوريا	42.7	43.8	5.9	10.5	12.5	26.5	22.2	63.0	65.4
الصومال	34.6	33.9	3.9	83.0	26.3	3.5	17.7	13.5	56.0
العراق	41.3	39.7	0.2	17.8	19.8	22.4	21.3	59.8	58.9
عمان	60.4	65.4	1.7-	4.4	4.1	32.8	48.3	62.8	47.6
فلسطين	40.0	43.4	8.9	5.9	6.7	31.7	31.9	62.4	61.5
قطر	86.6	87.5	2.8-	1.2	1.2	54.4	54.0	44.4	44.8

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص84.

جزر القمر	43.2	43.8	2.3	49.9	35.0	13.0	20.2	37.1	44.8
الكويت	68.2	70.4	2.2-	2.0	2.0	24.4	25.3	73.6	72.7
لبنان	44.8	45.9	2.0	13.4	3.8	22.3	20.8	64.3	75.4
ليبيا	47.8	47.0	4.3	18.8	16.3	21.7	19.3	59.5	64.4
مصر	49.4	41.3	1.4	23.3	19.8	28.2	29.1	48.5	51.1
المغرب	49.6	45.3	5.7	34.1	31.2	21.8	22.8	44.1	46.0
موريتانيا	44.0	40.6	3.1	50.6	29.5	13.1	18.9	36.3	51.6
اليمن	39.4	38.0	3.3	28.6	28.1	10.0	11.7	61.4	60.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2022،2023.

باستقراء معطيات الجدول، نلاحظ أن نسبة العمالة ترتفع بشكل خاص في دول الخليج العربي بنسبة تعادل 60% بالسعودية وتفوقها في كل عمان قطر الكويت البحرين والإمارات التي سجلت أعلى نسبة قدرها 81.3%، بينما تقارب 50% في دول المغرب العربي السودان، لبنان، فلسطين، جزر القمر، سوريا وتتراوح بين 30 و40% في كل من اليمن، العراق، الصومال، الأردن، جيبوتي، مصر، العراق.

وبلغ المعدل السنوي لنمو القوة العاملة في الدول العربية 1.9% للفترة 2010-2021، ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى ما بين حوالي 8.9% في فلسطين وحوالي5.7% في المغرب، وحوالي 4.3% في ليبيا وحوالي3.3% في اليمن وحوالي أقل من 2% في الأردن، العراق ومصر.

وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في تسع دول أخرى هي: تونس، جيبوتي، لبنان، جزر القمر، الجزائر، السودان، الصومال، سوريا وموريتانيا ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في هذه البلدان إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصاديا لتأثير النمو لعدة عقود قادمة نتيجة السكاني السريع في العقود الثالثة الماضية، وهو ما يمثل تحديا بالنسبة للدول العربية كبيرا ومستمرا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[1].

كما نلاحظ أن العمالة العربية تتركز بشكل أساسي في قطاع الخدمات في جل الدول العربية بحوالي 57.8%، يليه قطاع الصناعة بحوالي 24.5%، ثم قطاع الزراعة بحوالي 17.7%، وهي نسبة متدنية عموما وهذا بسبب النزوح الريفي نحو

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره.

المدن، إلا أنها ترتفع نسبيا في بعض الدول العربية التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها مثل السودان، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، المغرب واليمن.

إن معرفة توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية يساعد عند رسم السياسات المشتركة في حالة التكامل إلى ضبط حركة العمالة وتوجيهها إلى القطاعات الحيوية داخل كل دولة وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي ستؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل بتلك القطاعات وبالتالي رفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني.[1]

المطلب الرابع: معدلات الفقر.

شهدت المنطقة العربية زيادة في معدلات الفقر سنة 2022مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، ويقع أكثر من ثلث سكان المنطقة 3.35% تحت خط الفقر الوطني، ومن المتوقع أن يستمر الفقر في الارتفاع ليصل إلى حوالي 35.8 % في عام 2023 وحوالي36 % سنة2024.

وتنتمي البلدان العربية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتبر ثالث أفقر منطقة في العالم بمعدل فقر بلغ5.7 %سنة2018 بعد إفريقيا وجنوب الصحراء بمعدلقدرب35.7 % وجنوب آسيا بنسبة قدرها10%، وتجدر الإشارة إلى أن جميع مناطق العالم قد حققت انخفاضا في معدلات الفقر بين عام 1990وعام2018 ، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ارتفع معدل الفقر فيها بشكل مطرد منذ عام 2014 ، ومن بين العوامل التي أدّت إلى زيادة الفقر في المنطقة العربية منذ عام 2014،كثرة النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية في كثير من البلدان،كما زادت هشاشة الطبقات المتوسطة في المنطقة وارتفعت معدلات الفقر على إثر جائحة كوفيد-19وبعد نشوب الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وهو ما من شأنه أن يزيد من هشاشة الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية.[2]

ويمكن توضيح معدلات الفقر في الدول العربية وفقا للخط الوطني ووفقا لخط الفقر الدولي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم8 : معدلات الفقر للدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي (1.9 $)
الأردن	2018/2017	15.70	0.10
الامارات	2018		
البحرين	2015	0.00	0.00
تونس	2018	15.20	0.20

[1]- بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص208.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص36.

الجزائر	2018/2019	5.50	0.40
القمر	2014	42.00	19.07
جيبوتي	2017	21.10	17.01
السودان	2014	46.50	12.16
سوريا	2013		
الصومال	2017		68.62
العراق	2018	18.90	1.70
عمان	2000		
فلسطين	2017	29.20	0.83
	2020/2019	29.20	0.80
قطر	2013		
الكويت	1999		
لبنان	2012/2011	27.40	0.00
مصر	2017	32.50	3.81
المغرب	2018/2017	4.80	0.90
موريتانيا	2015	31.00	6.00
اليمن	2014	48.60	18.27
خط الفقر 1.9 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2011			

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، مرجع سبق ذكره، الملحق7/2 ص377.

يبيّن تطور مؤشرات الفقر وفق خط الفقر الدولي (1.9دولار في اليوم) في الدول العربية ارتفاعا بشكل ملحوظ بعد في السنوات السابقة، خصوصا بعد الأوضاع غير المواتية التي مرت بها بعض الدول العربية منذ عام 2010، ويمثل (هذا الارتفاع اتجاها استثنائيا مقارنة مع مسارات مؤشرات الفقر في مناطق أخرى، وقدّرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) أن 11.5% من سكان المنطقة كانوا تحت خط الفقر الدولي مقارنة بنسبة 8%سنة 2019. وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط في المنطقة العربية سنة 2022 قدرت بحوالي 5% مقارنة بحوالي4,7% سنة 2017 وهو ما يمثل زيادة قدرها حوالي 8,7% خلال ست سنوات[1]، وتأتي الصومال بأعلى نسبة قدرها 68,62% تليها جزر القمر، اليمن وجيبوتي بنسب تتراوح بين17و19% ثم السودان بنسبة 12%، وتقل النسب في باقي الدول العربية باستثناء سوريا لغياب المعطيات حولها.

ومن خلال الجدول، ووفق بيانات الفقر وفق خط الفقر الوطني، فإن الدول العربية التي تعاني أشد نسب الفقر هي اليمن بنسبة48,60%، والسودان بنسبة 46,50% وجزر القمر بنسبة 42%، ومصر بنسبة 32.5%، تليها موريتانيا

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022، مرجع سبق ذكره.

بنسبة 31%، ثم فلسطين والتي ارتفعت فيها نسبة الفقر بشكل أكيد أثر الظروف الاجتماعية المزرية التي تعاني منها منذ اندلاع طوفان الأقصى في أكتوبر 2023.

وبالتالي فإن الفقر هو أحد أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، وتعتبر مرتفعة في الوطن العربي مقارنة بباقي دول العالم ويعد تحدي معالجة الفقر في الوطن العربي مسؤولية جماعية تتطلب تظافر الجهود وتكثيفها.

المبحث الثاني: خصائص أهم القطاعات الاقتصادية وتطورها في الدول العربية

تعتبر الاقتصاديات العربية من الاقتصاديات النامية على مستوى العالم، ولعل أهم ما يميز هذه الاقتصاديات هو أن الأنشطة الأولية تطغى على الأنشطة الصناعية، إذ تمثل الصناعات الاستخراجية النسبة الأكبر في الناتج الإجمالي المحلي، وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض واقع القطاعات الاقتصاديات العربية وتطورها.

المطلب الأول: تطور القطاع الزراعي العربي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن حيث المساهمة في توفير المنتجات الغذائية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتوفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى دوره في توفير مصادر النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلع قابلة للتصدير.[1]

كما يساهم أيضا في توفير فرص العمل للتخفيف من حدة البطالة، إذ يستوعب هذا الأخير ما يقارب ربع القوى العاملة كما يشكل مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة ل 40% من السكان، إضافة إلى دوره الحيوي في تلبية الاحتياجات الضرورية الغذائية والاستهلاكية للأفراد.

الفرع الأول: مساحة الأراضي الزراعية للدول العربية

تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197مليون هكتار وهوما يمثل نسبة 14.1%من اجمالي مساحة الوطن العربي، وبلغت مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة حوالي 75.2مليون هكتار سنة 2021، وتمثل نسبة 38.2%من المساحة القابلة للزراعة، إلا أن الانتاج الزراعي العربي يتميز بالتذبذب نظرا للظروف والتقلبات المناخية ومحدودية الموارد المائية في الدول العربية.

ويوضح الجدول الموالي مساحة الأراضي الزراعية للدول العربية ونصيب الفرد من المساحة المزروعة لسنة 2020وهي أحدث سنة متوفرة.

[1]– شليحي الطاهر، اقتصاديات الدول العربية بين اشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص78.

جدول رقم 9:مساحة الأراضي الزراعية للدول العربية ونصيب الفرد من المساحة المزروعة لسنة 2020

الدولة	مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)	نسبة الأراضي الزراعية من مجموع المساحة (نسبة مئوية)	نصيب الفرد من المساحة الجرافية(هكتار)	نصيب الفرد من المساحة المزروعة(هكتار)	مساحة الغابات) ألف هكتار)	مساحة المراعي (ألف هكتار)
الجزائر	7240.49	3.04	5.382	0.164	1949.00	32841.83
تونس	4981.00	30.5	1.400	0.426	702.73	4750.00
المغرب	7500	10.55	1.926	0.203	5742.49	24850.00
ليبيا	343.58	0.19	25.607	0.050	217.00	13300.00
موريتانيا	353.41	0.34	22.167	0.076	312.80	39296.59
السودان	30858.34	16.36	4.301	0.704	18000.00	48249.00
الصومال	996.89	1.56	4.012	0.063	5980.00	43128.11
جيبوتي	1.77	0.07	2.348	0.002	5.80	1700.23
جزر القمر	58.20	26.04	0.257	0.067	32.92	22.69
مصر	3950.00	3.94	0.986	0.039	44.98	607.66
الأردن	378.07	4.23	0.827	0.035	97.50	742.40
العراق	1233.00	2.82	1.087	0.031	825.00	4000.00
اليمن	622.00	1.18	1.770	0.021	549.00	22018.00
فلسطين	148.10	23.86	0.122	0.029	10.14	277.00
سوريا	4284.55	23.14	1.058	0.245	586.30	8188.00
لبنان	9.30	0.88	0.154	0.001	143.33	400.00
السعودية	2474.30	1.15	6.176	0.071	977.00	170125.70
الامارات العربية المتحدة	31.90	0.38	0.845	0.003	317.30	300.00
الكويت	0.99	0.05	0.417	0.000	6.25	136.93
البحرين	4.41	5.67	0.052	0.003	0.70	4.19
قطر	6.80	0.59	0.414	0.002	0.00	50.00
عمان	108.02	0.35	6.061	0.021	0.00	1350.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد41، أفريل2022.

من خلال معطيات الجدول المذكور أعلاه،يتبين لنا التباين في المساحة الزراعية للدول العربية، فتتصدر القائمة كل من تونس، جزر القمر، تليها فلسطين، سوريا والسودان، إذ تتوفر هذه الأخيرة على مساحات زراعية شاسعة مقارنة بمساحتها الإجمالية، كما تتمتع المغرب والجزائر بنسبة متوسطة من حيث المساحات المزروعة، تليها دول المشرق العربي بينما تأتي دول الخليج في الأخير وهذا راجع إلى الطبيعة الصحراوية لموقعها، إلا أنه يلاحظ ضعف استغلال هذه المساحات الزراعية بسبب شح المياه وضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة اضافة الى تأثير تغيرات المناخ وتقلبات درجات الحرارة.

وبالنظر الى مؤشر نصيب الفرد من المساحة المزروعة، نلاحظ تدني هذه النسبة في جل الدول العربية حتى أنها تنعدم في البعض منها وتعادل0.10%، ويعبر هذا المؤشر عن نصيب الفرد من المواد الغذائية وهي نسبة منخفضة، إذ ترتبط بالأمن الغذائي وبالتالي على الدول العربية ايلاء أهمية أكبر للجانب الزراعي للقضاء على التبعية الغذائية.

بالنسبة للغابات، والتي تشكل موردا هاما وحيويا للتنوع البيولوجي، فقد استحوذت كل من السودان، الصومال،المغرب والجزائر على أكبر مساحة غابية للدول العربية، إلا أن مساحة الغابات في الدول العربية في انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى التوسع الزراعي وهو ما يتوجب على الدول العربية الاهتمام به بشكل أكبر نظرا لأهمية الغابات في تحقيق التوازن البيئي.

أما بالنسبة لمساحة المراعي فتتصدر السعودية الدول العربية تليها، الصومال، السودان، موريتانيا ثم الجزائر بنسبة تفوق 70%من إجمالي مساحة المراعي العربية، وعلى الرغم من المساحة الشاسعة للمراعي في الدول العربية، إلا أن أغلبها يقع في مناطق صحراوية تشح فيها الأمطار كالسعودية باستثناء السودان والصومال التي تعتبر من أحسن المراعي.

الفرع الثاني: الثروات الزراعية في الدول العربية

يتضح من خريطة الوطن العربي أن معظم أراضيه صحراوية أو شبه صحراوية، محدودة الموارد المائية، كما أن مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية تتفاوت من دولة إلى أخرى؛ فتسود في شبه الجزيرة العربية وسواحل إفريقيا الشمالية زراعة القمح، الشعير، الزيتون، الكروم وبعض البقوليات[1].

وتنتشر زراعة الحمضيات على المناطق الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (مصر، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، ولبنان) بينما الخضروات الطازجة كالبطاطا والطماطم فتوجه للاستهلاك الداخلي[2].

[1] كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، ص66.

[2] المرجع نفسه.

كما يعتبر القطن من أهم الثروات الزراعية في مصر والسودان والصومال، بينما تسود المناطق الزراعية المطرية الصيفية في السودان واليمن زراعة الذرة العريضة والذرة الرفيعة، السمسم والفول السودان، أما الوديان والنهار فتسودها زراعة القمح، الذرة، الشعير، البقول، القطن، المحاصيل الاستوائية كالبن والشاي والأناناس والموز[1].

ويوضح الجدول الموالي أهم الثروات الزراعية موزعة على الدول العربية.

جدول رقم 10:الثروات الزراعية في الدول العربية

الدولة	المنتوجات الزراعية الأساسية
الجزائر	القمح، الشعير، العنب، الحمضيات، الخرفان.
تونس	زيتون، منتوجات حليبية، حمضيات، بنجر سكري، تمور، لوز، بقر، خضروات.
المغرب	شعير، قمح، تمور، خضر، زيتون، مواشي.
ليبيا	قمح، شعير، زيتون، تمور، خضر، كاكاو، صوجا.
موريتانيا	تمور، غنم، ماعز
السودان	قطن، فول سوداني، قمح، قصب سكري.
الصومال	غنم، معز، موز، قمح، كاكاو، أرز، قصب سكري، سمسم، سمك.
جيبوتي	فواكه، خرفان، الماعز، الإبل، الجلود. بقوليات.
مصر	القطن، الأرز، الذرة، الفول، الفواكه، الخرفان، بقوليات.
الأردن	القمح، الشعير، طماطم، بطيخ، زيتون، خرفان، ماعز.
العراق	القمح، الأرز، التمور، القطن، الغنم، الماعز، بقوليات.
اليمن	حبوب. فواكه.بن. قطن .منتوجات حليبية.مواشي.دواجن.سمك اليمن .
فلسطين	زيتون، ليمون، بقر، منتوجات حليبية، بقوليات.
سوريا	قمح، شعير، قطن، زيتون، بنجر سكري، بقر، خروف، دواجن، بيض، حليب.
لبنان	حمضيات، عنب، زيتون، تبغ، غنم، بقوليات.
السعودية	القمح، الشعير، الطماطم، البطيخ، التمور، الحمضيات، الخرفان.
الامارات العربية المتحدة	التمور، الدواجن، البيض، منتوجات حليبية، بقوليات.
الكويت	السمك.
البحرين	الفواكه، الدواجن، منتوجات حليبية، الصيد، بقوليات.
قطر	فواكه، خضر، دواجن، منتوجات حليبية، بقر، سمك.
عمان	تمور، دواجن، منتوجات حليبية، البقر، بقوليات.

المصدر: كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص84.

[1] المرجع نفسه.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا التباين والاختلاف والتنوع الذي تتميز به الدول العربية من حيث الثروات الزراعية ومن حيث الإنتاج الزراعي أيضا، من الحبوب المختلفة كالقمح والشعير وكذا الثروة السمكية والحيوانية اضافة الى التمور والحمضيات والخضر.

وهذا يدل على توفر عنصر التباين الذي يعد من المقومات الأساسية لقيام عملية التكامل الاقتصادي، وبالنسبة للدول التي تتشارك في نفس الثروات والمنتوجات الزراعية، فيمكن الاعتماد على الميزة النسبية التي تتمتع بها هذه الدول في المنتوجات المتشابهة أو المشتركة.

الفرع الثالث: الناتج الزراعي العربي

من بين المؤشرات الهامة للقطاع الزراعي نسبة مساهمة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 11:تطور الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة 2017–2021 الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير 2020-2021(نسبة مئوية)
الناتج المحلي الاجمالي	2539653	2764212	2789052	2528886	2881103	13.9
الناتج الزراعي	139552	127881	139461	152769	154580	1.2
نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي	5.5	4.6	5.0	6.0	5.4	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص79.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، فقد بلغ الناتج الزراعي للدول العربية سنة 2021حوالي 154.580مليار دولار مقارنة ب 152.769مليار دولار سنة2020بزيادة قدرها1.2%، وللتوضيح أكثر يتناول الجدول الموالي تطور الناتج الزراعي للدول العربية وكذا نسبة هذا الأخير من الناتج الاجمالي المحلي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي.

جدول رقم 12:تطور الناتج الزراعي للدول العربية ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

	الناتج الزراعي(مليون دولار)				نسبة التغير(%)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي(%)			
	2018	2019	2020	2021	2020-2021	2018	2019	2020	2021

الأردن	2080	2189	2276	2377	4.4	4.8	4.9	5.2	5.2
الامارات	3035	3117	3297	3354	1.8	0.7	0.7	0.9	0.8
البحرين	110	109	109	109	1.0	0.3	0.3	0.3	0.3
تونس	4291	4333	4030	4221	1.0-	9.9	9.6	10.2	9.1
الجزائر	21110	20501	21178	20769	3.0	11.9	12.3	14.1	13.3
جيبوتي	44	45	47	50	6.1	1.5	1.4	1.4	1.4
السعودية	17465	17654	17879	19267	7.8	2.1	2.2	2.5	2.3
السودان	7571	8611	14561	10423	28.4-	18.5	20.2	19.3	19.8
سوريا	8562	10846	10250	7114	30.6-	39.0	39.8	39.4	39.3
العراق	6406	8808	11014	10477	4.9-	3.0	4.1	6.3	5.0
عمان	1692	1796	1897	2043	7.7	2.1	2.4	2.6	2.4
فلسطين	1198	1209	1110	1281	15.4	7.4	7.1	7.1	7.1
قطر	400	459	489	536	9.5	0.2	0.3	0.3	0.3
جزرالقمر	385	350	351	380	8.2	32.6	29.2	29.3	29.2
الكويت	618	524	487	623	28.0	0.4	0.4	0.5	0.4
لبنان	1774	1686	2206	879	60.2-	3.2	3.2	8.9	6.1
ليبيا	2796	2828	1616	749	53.7-	3.7	4.1	3.2	1.7
مصر	28182	33497	41786	47664	14.1	11.2	11.0	11.5	11.8
المغرب	14428	14560	13395	16782	25.3	12.2	12.1	11.7	12.6
موريتانيا	1714	1710	1599	1951	22.0	23.3	21.7	20.2	20.1
اليمن	4430	4257	3567	3120	12.5-	18.9	18.9	18.9	18.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا ضعف تطور الناتج الزراعي العربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 الى سنة2021، ويرجع سبب هذا النمو المحدود الى تراجع النشاط الزراعي في كل من السودان، لبنان، سوريا واليمن اذ يمثل الناتج الزراعي فيها ما نسبته 13.9% مجتمعة، بسبب تداعيات جائحة كورونا وكذا الأوضاع الداخلية في هذه البلدان.

لقد عرف الناتج الزراعي العربي تطورات متباينة بين الدول العربية، إذ سجل هذا الأخير خلال سنتي 2020–2021 زيادة هامة قدرها 28% في الكويت، 25.3% في المغرب، 22% في موريتانيا، 15.4% في فلسطين و14.1% في مصر، بينما تم تسجيل زيادة متوسطة في كل من قطر بنسبة قدرها 9.5%، السعودية 7.8%، عمان7.7%، الأردن 4.4% والجزائر بنسبة 3%.

كما سجلت كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة أقل زيادة بنسبة تعادل 1%، وفي المقابل سجلت باقي الدول العربية انخفاضا في ناتجها الزراعي العربي خلال الفترة المذكورة في مقدمتها لبنان بنسبة قدرها 60.2 % تليها ليبيا ب53.7 % ثم السودان، سوريا واليمن والعراق وتونس التي كان الانخفاض فيها طفيفا بنسبة قدرها 1%.

وبالنظر الى مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الاجمالي المحلي، فقد زادت هذه النسبة على العموم بسبب تراجع النمو في القطاعات الاستخراجية، إلا أن هذه النسبة تختلف بين الدول العربية، إذ ترتفع في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الهامة كسوريا، الجزائر، جزر القمر، السودان، موريتانيا والمغرب، وتنخفض في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المتوسطة مثل اليمن، تونس، الأردن، لبنان وعمان، وتنخفض بشكل أكبر في ليبيا ودول الخليج العربي.

الفرع الرابع: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي مؤشرا هاما لقياس الأمن الغذائي ومستوى التنمية الزراعية في الدول العربية، إذ يعكس مدى قدرة القطاع الزراعي على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، مدى تحقيق الأمن الغذائي، كما تقاس به كفاءة السياسات الزراعية.

وقدر متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي ب 364.1 دولار أمريكي سنة 2021 حيث سجل تراجعا طفيفا مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ 366 دولار أمريكي، كما تجدر الاشارة الى أن هذا الأخير يتفاوت بين الدول العربية وهو ما توضحه معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم 13:متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي

	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي				نسبة التغير (%)
	2018	2019	2020	2021	2021-2020
الأردن	201.8	207.4	210.6	214.9	2.1
الامارات	324.0	328.0	355.2	357.5	0.6
البحرين	73.8	73.2	72.4	72.3	2.1-
تونس	365.2	345.7	368.8	362.6	1.7-
الجزائر	487.8	487.8	467.5	476.7	2.0
جيبوتي	45.8	46.4	46.4	47.2	4.9
السعودية	522.7	515.9	510.6	537.8	5.3
السودان	180.3	199.2	327.3	227.6	30.5-
سوريا	503.5	635.4	585.7	396.5	32.3 -

العراق	168.0	225.1	274.3	254.4	7.3 -
عمان	367.7	388.9	412.1	456.1	10.7
فلسطين	246.8	242.8	217.6	245.0	12.6
قطر	145.0	163.8	172.6	186.7	8.1
جزرالقمر	462.2	411.7	403.6	427.2	5.8
الكويت	118.4	146.3	109.0	143.6	31.8
لبنان	245.9	258.7	129.3	323.3	60.0-
ليبيا	417.3	418.7	235.2	107.5	54.3-
مصر	290.1	338.7	415.3	467.0	12.5
المغرب	409.6	409.1	372.6	462.2	24.0
موريتانيا	430.3	419.4	383.2	456.9	19.2
اليمن	146.0	155.4	119.6	102.3	14.5-

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، الملحق 7/3، مرجع سبق ذكره.

من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه، بلغ متوسط الفرد من الناتج الزراعي العربي أعلى قيمة له وهي 537,8 دولار أمريكي في السعودية، وتتراوح قيمته بين 357,5 دولار أمريكي و476,7 دولار أمريكي في كل من: الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، عمان، جزر القمر، سوريا، تونس والإمارات، بينما يتباين بين 102,3 دولار أمريكي و254,4 دولار أمريكي في كل من: العراق، السودان، فلسطين، الأردن، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا واليمن، في حين يقل عن 100دولار أمريكي في كل من البحرين وجيبوتي.

مما سبق، يتبين لنا الاختلاف في مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية وهو ما يدل على وجود تفاوت في مستوى التنمية الزراعية بينها، مما يتطلب توحيد الجهود لمعالجة هذه الفجوات وتحقيق التنمية المتوازنة في الوطن العربي.

الفرع الخامس: الصادرات والواردات الزراعية العربية

تلعب التجارة الزراعية دورا حيويا في اقتصاديات الدول العربية، إذ تلعب الصادرات والواردات الزراعية دورا هاما في الأمن الغذائي العربي ويمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 14:تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية للفترة 2019-2021 الوحدة: مليون دولار أمريكي

	الصادرات والواردات الزراعية العربية للفترة 2019-2021			نسبة التغير(%)
	2019	2020	2021	2021-2020
الصادرات	40833	41183	47709	15,8

الواردات	126924	124689	137189	10,0
صافي الواردات(العجز)	86091	83515	89480	7.1
نسبة الصادرات الى الواردات (%)	32,2	33,0	34,8	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص68.

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه، فقد عرفت الصادرات الزراعية العربية ارتفاعا متواصلا من حوالي 40,1مليار دولار سنة 2019الى ما يقارب 47,7 مليار دولار سنة 2021، وقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية نسبيا سنة 2021 بسبب ارتفاع الأسعار في عام 2021 والذي كان نتيجة لتعثر سلاسل الإمداد الغذائي التي صاحبت التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.

وقد تصدرت الإمارات الدول العربية في حجم صادراتها، تليها المغرب، مصر، السعودية، عمان، وقد تراوحت قيمة صادرات هذه الدول بين 2,3 مليار دولار أمريكي و15,7 مليار دولار، وبلغ إجمالي صادراتها حوالي 36,7 مليار دولار وتمثل حوالي 77% من إجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية. (انظر الملحق رقم 01)

أما الواردات الزراعية العربية فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا متواصلا على مدار نفس الفترة، إذ ارتفعت من حوالي 127 مليار سنة 2019 إلى ما يعادل 137,2 مليار دولار سنة 2021، ووفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد فإن الدول العربية تعد مستوردا صافيا للسلع الزراعية، إذ تبلغ الواردات الزراعية حوالي ثلاث أضعاف الصادرات الزراعية.

واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية، تليها الإمارات، مصر، العراق، الجزائر، المغرب وعمان، حيث تراوحت قيمة وارداتها ما بين 5,3 مليار دولار في عمان و24,2 مليار دولار في السعودية، وبلغ إجمالي واردات هذه الدول مجتمعة حوالي 98,5 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 71,8% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية. (انظر الملحق رقم 01).

ويرجع ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية العربية بصفة عامة إلى قلة الموارد الزراعية الطبيعية في الدول العربية وعدم الاستغلال الأمثل للمتاح منها، وارتفاع نسبه النمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخول في بعض البلاد العربية، بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول لتأسيس مراكز تجارية دولية للسلع الزراعية تعتمد على الاستيراد وإعادة التصدير كما هو الوضع في حالة دولة الإمارات، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في 2021،

ونتج عن هذا الوضع وجود حالة دائمة من العجز الغذائي في الدول العربية نتيجة ارتفاع صافي الواردات بشكل حاد، حيث ازداد من حوالي 86 مليار دولار سنة 2019 إلى حوالي 89,5 مليار دولار سنة 2021 وهو ما يعادل حوالي ضعفي قيمة الصادرات الزراعية العربية لعام 2021، ولم تحقق أي دولة من الدول العربية فائضا في ميزانها التجاري الزراعي.[1]

الفرع السادس: الفجوة الغذائية العربية

تعد الفجوة الغذائية العربية تحديا يواجه العديد من الدول العربية، وتشير إلى الفرق بين احتياجات الدول العربية من الغذاء وإمكانياتها من الإنتاج المحلي، ويوضح الجدول الموالي تطور الفجوة الغذائية العربية للفترة 2019-2022

جدول رقم15 :الفجوة الغذائية العربية الوحدة: مليون دولار

	2019	2020	2021	2022
اجمالي الدول العربية	40583	43120	43778	43847

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الفجوة الغذائية العربية في ارتفاع مستمر طيلة الفترة 2019-2022 حيث ارتفعت من حوالي 41 مليار دولار سنة 2019 الى حوالي 44 مليار دولار سنة 2022.

وتجدر الاشارة الى أن الفجوة الغذائية في معظم المنتجات الزراعية العربية كبيرة وواسعة، وبالذات في المحاصيل والمنتجات الغذائية الأساسية كالحبوب، وباقي المنتجات التي ترتبط باستهلاك الفرد الضروري لحياته واستمراره، ورغم أن هذه الفجوة الغذائية تقل في حالة بعض المنتجات كالبقوليات والخضر والفواكه، إلا أن ما يلاحظ أن الفجوة تزايدت في معظم المنتجات الزراعية وهو ما أدى إلى تدني نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي، حيث يعتمد الوطن العربي عل أكثر من نصف احتياجاته منها على الخارج.[2]

المطلب الثاني: تطور القطاع الصناعي العربي

يلعب القطاع الصناعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالنسبة للدول العربية فهو يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الزراعة، ولعل أهم ما يميز هذا القطاع هو كونه مازال ضعيفا وقائما على الصناعات الاستخراجية كالنفط والغاز الطبيعي، والتحويلية، الصناعات الغذائية، المنسوجات والملابس، الصناعات الكيماوية، ويلعب قطاع الصناعة دورا هاما في الحد من تداعيات ظاهرة الفقر، فالصناعة الاستخراجية تساهم في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية، والخدمات

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2]- بديار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص171.

الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي، وخدمات البنية الأساسية، بينما تساهم الصناعة التحويلية في زيادة حجم التشغيل والإنتاج والدخول، وهو ما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة[1].

الفرع الأول: الثروات الصناعية العربية

تزخر الدول العربية بالعديد من الثروات الطبيعية والتي يمكن استغلالها في القطاع الصناعي، ويوضح الجدول الموالي الثروات الصناعية في الوطن العربي.

جدول رقم 16:الثروات الصناعية العربية

الدولة	الثروات الباطنية الأساسية
الجزائر	بترول، غاز طبيعي، فحم، بوكسيت. .كروميت، نحاس، ذهب، نيكل، ملح، خشب.
تونس	بترول، فوسفات، ذهب، رصاص، زنك، ملح.
المغرب	فوسفات، ذهب، منغنيز، زنك، ملح.
ليبيا	بترول، غاز، جيبس.
موريتانيا	ذهب، جيبس، نحاس، فوسفات، ألماس، ذهب، بترول.
السودان	بترول، نحاس، كروميت، زنك، فضة، ذهب.
الصومال	أورانيوم، ذهب، ألومنيوم، جيبس، بوكسيت، نحاس، ملح، غاز طبيعي.
جيبوتي	زيوت نباتية، رخام، كالكير، جيبس، بترول.
مصر	بترول، غاز طبيعي، ذهب، فوسفات، منغنيز، كالكير، جيبس، رصاص، زنك.
الأردن	فوسفات، بوتاسيوم.
العراق	بترول، غاز طبيعي، فوسفات، فوسفور.
اليمن	بترول، ملح، رخام، ذهب، رصاص، نيكل، نحاس.
فلسطين	غاز طبيعي
سوريا	بترول، فوسفات، كروم، منغنيز، ذهب، ملح، رخام، جيبس.
لبنان	كالكير، ذهب، ملح.
السعودية	بترول، غاز طبيعي، ذهب، نحاس.
الامارات العربية المتحدة	بترول، غاز طبيعي.
الكويت	بترول، غاز طبيعي.

[1]- كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص66.

البحرين	بترول، غاز طبيعي، لؤلؤ.
قطر	بترول، غاز، ذهب، ألومنيوم، جيبس، بوكسيت، نحاس.
عمان	بترول، نحاس، كروميت، جيبس. غاز طبيعي.

المصدر: كبير سمية، مرجع سبق ذكره، ص84.

بالنظر الى معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا جليا التنوع في الثروات الباطنية في الدول العربية، إلا أن أغلب **الدول** العربية غنية بالثروات الطاقوية والمعدنية، مثل دول الخليج العربي، الجزائر، العراق ومصر،أضف إلى ذلك تتنوع الدول العربية أيضا من ناحية الثروات الباطنية الأخرى وهو يعتبر مقوما من مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الثاني: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية

ينقسم القطاع الصناعي الى مجموعتين: الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية

أولا. الصناعات الاستخراجية:

وتتكون من النفط، الغاز والمعادن الأخرى.

1-النفط :

تتواجد مادة النفط في العديد من الدول العربية بشكل مهم، وقد بلغ الاحتياطي العربي من النفط الخام في نهاية سنة 2022 حوالي 725,1 مليار برميل وهو ما يمثل نسبة 54,3 % من إجمالي الاحتياطي العالمي المستكشف من النفط والذي يقدر بحوالي 1335 مليار برميل.[1]

ووفقا لتقديرات سنة 2022، تتوفر السعودية على أكبر احتياطي من النفط بقيمة قدرها 267 مليار برميل، تليها العراق بحوالي 144مليار برميل، والإمارات والكويت بحوالي 100 مليار برميل، وتتوسط القائمة كل من ليبيا باحتياطي قدره 48 مليار برميل، ثم قطر بما يعادل 25 مليار برميل، الجزائر بحوالي 12مليار برميل، فيما تراوح احتياطي باقي الدول العربية بين أقل من مليار برميل و5 مليار برميل. (انظر الملحق رقم 02).

أما على مستوى الإنتاج فقد بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 25,4 مليون برميل في اليوم سنة 2022مقابل 22,4 مليون برميل في اليوم سنة 2021. وشكل نسبة 29,3 %من الإنتاج العالمي من النفط الخام[2].

وتتصدر السعودية انتاج النفط، تليها كل من العراق، الإمارات، الكويت، ليبيا والجزائر، ثم تتوسط القائمة كل من عمان، قطر، مصر والبحرين، وتأتي في الأخير اليمن، السودان، تونس وسوريا. (انظر الملحق رقم 03).

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]- المرجع نفسه.

2-الغاز :

تشير التقديرات الى أن احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية بلغت في نهاية عام 2022حوالي 55682مليار متر مكعب، وهو ما يمثل حوالي 26,3% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.[1]

ويوجد أكبر احتياطي للغاز في قطر تليها كل من السعودية والإمارات، ثم الجزائر، العراق ومصر، تليها كل من الكويت وليبيا، ثم عمان، سوريا واليمن بنسب أقل، وفي الأخير باحتياطي قليل كل من البحرين،تونس،موريتانيا،السودان،الأردن والصومال بنفس الاحتياطي. (انظر الملحق رقم 04).

وفيما يتعلق بالإنتاج، فقد بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 621 مليار متر مكعب خلال سنة 2022 وهم ما يعادل نسبة 15,4% من الغاز الطبيعي المسوق عالميا.[2]

وتأتي كل من قطر والسعودية في مقدمة الانتاج العربي للغاز، تليها كل من الجزائر مصر والامارات وعمان، وتأتي كل من البحرين، ليبيا والكويت بإنتاج متوسط بين الدول العربية،بينما يضعف الانتاج في كل من تونس،سوريا،المغرب،الأردن واليمن. (انظر الملحق رقم 05).

3-المعادن الأخرى :

تزخر الدول العربية بالعديد من الثروات المعدنية الهامة ومن بينها: الحديد، النحاس، الألمنيوم، الفضة، الذهب، الرصاص، الزنك، الفحم، الكبريت والفوسفات كما أنها تملك احتياطي لا بأس به منها، ووفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد فقد بلغ الإنتاج الإجمالي للدول العربية من الحديد سنة 2020 حوالي 9,2 مليون طن، تركز في كل من موريتانيا بنسبة 88,2% ثم الجزائر، السعودية، مصر، تونس والمغرب،

كما بلغ الإنتاج العربي من الزنك حوالي 70,3 ألف طن، توزعت بين المغرب والسعودية والجزائر، وبلغ إنتاج النحاس حوالي139,3ألف طن تم إنتاجها على التوالي في السعودية، والمغرب، وموريتانيا. وبلغت مساهمة الدول العربية من هذه المعادن حوالي 0,6 %فقط من الإنتاج العالمي،

وبلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت خلال عام 2020 حوالي 14,6مليون طن، شكل حوالي 18,7% من الإنتاج العالمي، وتركز في إحدى عشر دولة عربية حيث ظلت السعودية بالمقدمة بإنتاج بلغ 6.6 مليون طن، وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي حوالي 6,1 مليون طن، وشكل حوالي 10في المائة من الإنتاج العالمي، تركز في 6دول عربية أعلاها في الإمارات ثم البحرين، فالسعودية، قطر، عمان، ومصر،

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص78.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 77,3 طن، أعلاها إنتاجا كانت على التوالي في السودان، مصر، موريتانيا، السعودية، المغرب والجزائر، وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 179,8طن، شكلت حصة المغرب منها حوالي 95,7 %من الإنتاج العربي وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر. وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 2,4 % بالنسبة للذهب و0,75% بالنسبة للفضة،

وعلى الرغم مما تتوفر عليه العديد من الدول العربية من ثروات معدنية هامة ،إلا أن حجم الاستثمارات في مجال التعدين يبقى متواضعا خاصة في ظل أهمية هذه المعادن في توفير معظم المواد التي تعتمد عليها العديد من الصناعات، مما يجعل صناعة التعدين أحد أهم فرص الاستثمار المستقبلية في الدول العربية ، وذلك من خلال البحث عن عمليات تطوير بديلة ومبتكرة للتعدين ومصادر مستدامة ونظيفة للطاقة، مع ضرورة تعزيز التعاون بين الدول العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المعادن ولمواجهات تداعيات الأزمات على غرار الأحداث الروسية الأوكرانية الأخيرة[1].

ثانيا. الصناعات التحويلية

تهدف الصناعة التحويلية إلى زيادة القيمة المضافة للمواد الأولية والخامات الاستخراجية وتحويلها إلى مواد وسيطة وسلع نهائية، ومن الصناعات التحويلية المهمة في الدول العربية صناعات مواد البناء مثل الإسمنت والحديد والصلب والألمنيوم والصناعات الهيدروكربونية، وصناعات الأسمدة وصناعة الغزل والنسيج وصناعة السيارات وصناعة الدواء،

وقد عرفت الصناعة التحويلية دخول توسعات وطاقات جديدة في مرحلة الإنتاج اضافة الى منح العديد من التراخيص الجديدة وتحديداً في صناعة مواد البناء، كما تواصلت الجهود التي تهدف إلى تعظيم الاستفادة من الثروات الهيدروكربونية واستخدام الغاز الطبيعي في الصناعة البتروكيماوية وصناعة الألمنيوم.[2]

وسيتم التطرق في العنصر الموالي الى مساهمة الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية في الناتج الصناعي العربي.

الفرع الثالث: الناتج الصناعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

يمكن توضيح البيانات الخاصة بالناتج الصناعي العربي وكذا نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم17 :الناتج الصناعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2018-2022

	إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية		
	القيمة المضافة)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي	القيمة المضافة)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي	القيمة المضافة)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص79.

[2]- علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص125.

	مليارد دولار ( )	الإجمالي (%)		مليارد دولار ( )	الإجمالي (%)		مليارد دولار ( )	الإجمالي (%)	
2018	1044,7	26,5		754,6	36,8	36,2	290,1	26,6	6,6	10,2
2019	983,8	5,8-		690,9	34,4	8,5-	292,9	24,2	1,0	10,2
2020	715,4	27,3-		431,0	27,7	37,6-	284,4	16,7	2,9-	11,0
2021	1005,0	40,5		676,9	34,0	57,0	328,1	22,9	15,4	11,1
2022	1503,6	49,6		1085,1	40,9	60,3	418,5	29,5	27,5	11,4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص76.

شكل رقم 3:الناتج الصناعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2018–2022.

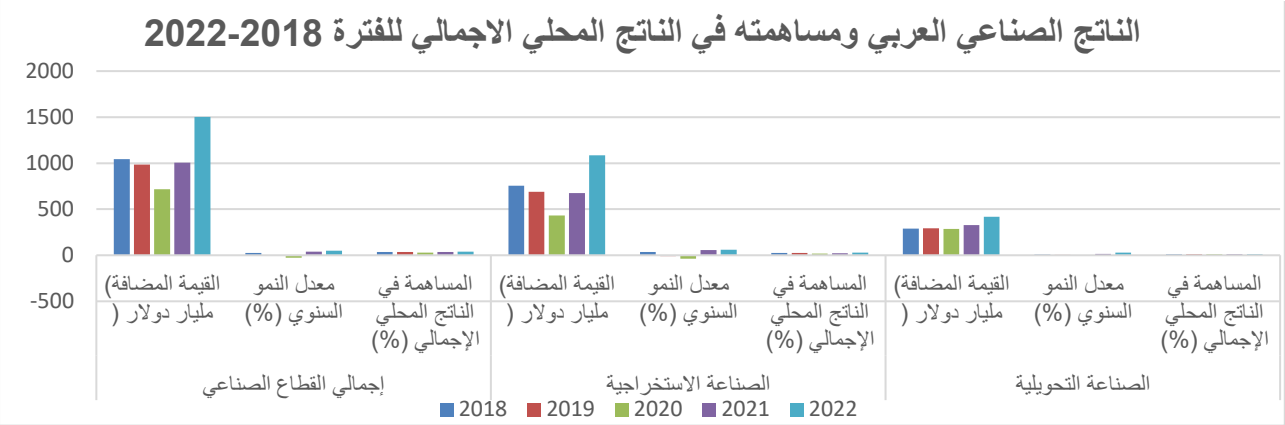

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص76.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، فقد انخفض الناتج الصناعي العربي خلال سنتي 2019 و2020 من حوالي 1044,7 مليار دولار سنة 2018 إلى ما يعادل 715,4 سنة 2020، ويعود هذا التراجع الكبير إلى تأثير جائحة كوفيد-19 والتي كان لها الأثر الكبير في تعطيل العديد من المجالات من بينها مجالات الإنتاج الصناعي، الاستخراجي والتحويلي.

وتجدر الاشارة الى أن الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الدول العربية قد حقق نموا ملحوظا بلغ حوالي 49,6% سنة 2022، حيث ارتفع من 1005.0مليار دولار سنة 2021إلى 1503,6مليار دولار سنة 2022، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية تزامنا مع ارتفاع حجم الإنتاج بالإضافة إلى النمو الذي شهدته عدد من الصناعات التحويلية.

أما فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، فقد تراجعت هي الأخرى بشكل ملحوظ من حوالي 754,6 مليار دولار سنة 2018 إلى ما يقارب 431,0 مليار دولار سنة 2020، ويرجع هذا التراجع الى الآثار المباشرة وغير المباشرة للإجراءات الحمائية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كوفيد -19 التي نتج عنها انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي وكذا انخفاض أسعارهما.

ثم في سنة 2022 ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية حوالي 1085,1مليار دولار مقابل 676,9 مليار دولار سنة 2021بنسبة نمو بلغت حوالي 3.60 %، ويعود التحسن الكبير في النمو إلى ارتفاع إنتاج النفط حيث بلغ 4.25 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2022مقابل 22,4مليون برميل في اليوم خلال سنة 2021،أي بزيادة بلغت حوالي 13,1%، وارتفاع أسعاره العالمية إثر تزايد الطلب العالمي عليه نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، إذ ارتفع متوسط سعر البرميل من 69,9 دولار للبرميل سنة 2021إلى حوالي 100دولار للبرميل الواحد سنة 2022.

وبالنظر دائما الى المعطيات المذكورة أعلاه، فقد انخفضت الصناعات التحويلية بدورها من حوالي 290,1 مليار دولار سنة 2018 الى ما يعادل 284,4 مليار دولار سنة 2020، وهو ما يعكس تراجع أنشطة الصناعات التحويلية بسبب إجراءات مواجهة تداعيات جائحة كورونا، ثم ارتفعت بعد ذلك سنة 2022 إلى حوالي 5,418مليار دولار أمريكي مقابل 328,1 مليار دولار أمريكي سنة 2021 وبمعدل نمو بلغ حوالي 27,5 %.

أما بالنسبة لمساهمة الناتج الصناعي العربي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد انخفضت هذه الأخيرة أيضا سنتي 2019 و2020، ثم ارتفعت سنة 2022 الى حوالي 40,9 % مقابل 34,0 % سنة 2021، وهو نفس الحال بالنسبة للصناعات الاستخراجية التي انخفضت نسبة مساهمتها خلال الفترة 2018-2020 من 26,6% الى 7,16%، ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي سنة 2022 إلى 29,5%، مقابل 22,9% سنة 2021.

وحافظت الصناعة التحويلية على نفس نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تقريبا بنسبة تعادل 10%خلال سنتي 2018و2019، ثم بنسبة قدرها 11%بعد ذلك لتحقق حوالي 11,4%سنة 2022مقابل 11,2 %سنة 2021.

وتجدر الاشارة الى أن مساهمة الناتج الصناعي العربي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت من دولة عربية الى أخرى كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم18 :الناتج الصناعي العربي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لسنة 2022.

الدولة	اجمالي القطاع الصناعي		الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)

الأردن	9544	20.1	1272	2.7	8272	17.4
الامارات	238770	39.1	182867	29.9	55902	9.2
البحرين	17631	39.7	8114	18.3	9517	21.4
تونس	8333	17.2	1635	3.4	6698	13.8
الجزائر	65734	34.5	58347	30.8	7027	3.7
جيبوتي	186	4.8	20	0.5	167	4.3
السعودية	529332	47.8	366651	33.1	162681	14.7
السودان	11580	17.1	1025	1.5	10555	15.6
سوريا	4751	20.7	1790	7.8	2961	12.9
العراق	151275	58.0	147040	56.4	4235	1.6
عمان	55939	48.8	43904	38.3	12035	10.5
فلسطين	2032	10.6	56	0.3	1975	10.3
قطر	126465	53.3	104418	44.0	22048	9.3
جزرالقمر	104	7.9	11	0.9	93	7.0
الكويت	110087	59.5	99644	53.8	10443	5.6
لبنان	2035	11.3	59	0.3	1977	11.0
ليبيا	27418	50.7	26422	48.9	996	1.8
مصر	110520	23.2	34381	7.2	76139	16.0
المغرب	24825	18.5	3186	2.4	21638	16.1
موريتانيا	3109	27.4	2488	21.9	621	5.5
اليمن	4292	18.1	1768	7.5	2524	10.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، الملحق رقم 3/4، ص303.

من خلال الجدول، كانت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الصناعي في الكويت بنسبة تعادل 59.5% ثم العراق، قطر، ليبيا، عمان، السعودية، البحرين، الإمارات، والجزائر، بينما جاءت أقل النسب في جزر القمر وجيبوتي بحوالي 4.8%.

أما على مستوى الصناعة الاستخراجية، فقد تمركزت أعلى النسب في العراق بمساهمة بلغت حوالي 56.4%، تليها الكويت قطر ليبيا وأدناها في فلسطين ولبنان بمساهمة بلغت حوالي 0.3 %، وبالنسبة للصناعة التحويلية كانت أعلى مساهمة في البحرين بنسبة قدرها 21,4% تليها كل من الأردن مصر المغرب والسودان، بينما سجلت ليبيا أدنى نسبة قدرها 1,8%.

مما سبق ذكره، يتوضح لنا جليا ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية مقارنة مع الصناعة التحويلية، وهذا يعود أساسا الى كون مصدر الناتج الصناعي العربي يعتمد أساسا على النفط والغاز اللذان لا يزالان يمثلان الجزء الأكبر من منتجات الصناعة الاستخراجية إلا أن هذا لا يعني إغفال المعادن الأخرى وأهمية دورها في صنع القيمة المضافة للاقتصاد العربي.

المطلب الثالث: تطور قطاع الخدمات

يشمل قطاع الخدمات كل ما يتعلق بالإدارة، التجارة، النقل، السياحة، البحث والمالية...؛ ويلعب هذا الأخير دورا هاما ومتزايدا في النشاط الاقتصادي للدول العربية، وبالذات بعد تعاظم الثروة النفطية منذ منتصف السبعينات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، فمن جهة تتواكب زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مع اتجاه علمي يتمثل في أن نصيب الخدمات يزداد كلما ارتفع مستوى التقدم الاقتصادي للدولة ولم تكن الاقتصاديات العربية بعيدة عن هذه التطورات العالمية، ومن جهة أخرى، فقد أدت الثروة النفطية الجديدة إلى زيادة الأخذ بمبدأ" دولة الرفاهية "وهو ما انعكس بدوره في ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات الحكومية، ويضاف إلى ذلك خطط التنمية الطموحة في الدول النفطية التي ارتبطت بحدوث هجرة غير مسبوقة في الحجم والنوعية لليد العاملة في الدول كثيفة السكان ضعيفة الدخل إلى الدول النفطية حيث ترابط هذا الانتقال بنمو قطاع الخدمات في الدول المستقبلة والمرسلة للعمالة معا، وهو ما جعل قطاع الخدمات في الدول العربية يستحوذ على أكثر من نصف القوى العاملة[1].

ويوضح الجدول الموالي نسبة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي المحلي للدول العربية لسنة 2022:

جدول رقم19 :نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي المحلي للدول العربية لسنة 2022

الدولة	نسبة المساهمة (نسبة مئوية)
الأردن	58,2
الامارات العربية المتحدة	54,2
البحرين	52,3
الجزائر	40,3
السعودية	45,8
السودان	59,8
الصومال	-
العراق	42,6
جزر القمر	56,7
الكويت	53,6

[1]- علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص132.

المغرب	54,9
اليمن	58,2
تونس	64,2
جيبوتي	75,3
سوريا	33,7
عمان	47,7
فلسطين	61,1
قطر	39,1
لبنان	78,4
ليبيا	64,5
مصر	52,2
موريتانيا	42,3

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، متاح على الموقع:https://www.arabfund.org /

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول الوارد أعلاه، أن قطاع الخدمات يشكل حصة كبير ة في الناتج الاجمالي المحلي في جل اقتصاديات الدول العربية بنسبة فاقت 50% تقريبا، إذ تتمتع الدول العربية بميزة نسبية في العديد من الخدمات، وترتبط العديد من القطاعات الخدمية ارتباطا وثيقا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المجتمعات ومن بينها الخدمات الأساسية المتمثلة في الحصول على التعليم الجيد، المياه، الخدمات الصحية، النقل وغيرها من الخدمات الأخرى.[1]

وعليه، فإن قطاع الخدمات يساهم بأكبر نسبة في الناتج المحلي العربي، وهو ما يجعله يلعب دورا حيويا في الاقتصاديات العربية إذ يساهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز، كما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال تبادل الخدمات بين الدول العربية وهو ما يؤدي بدوره إلى خلق فرص استثمارية جديدة وبالتالي تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

المطلب الرابع: تطور قطاع التجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في اقتصاد أي بلد، وتتوقف أهمية التجارة الخارجية لدولة ما على عدة عوامل من بينها حجم الدولة، عدد سكانها، سعة السوق الداخلي، مدى توفر الموارد الطبيعية اضافة الى العلاقات الخارجية والسياسية، ويتناول هذا المطلب عرضا لتطور التجارة الخارجية العربية بمختلف جوانبها.

[1]– شليحي الطاهر، اقتصاديات الدول العربية بين اشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص85.

الفرع الأول: التجارة السلعية العربية

عرفت التجارة السلعية العربية خلال الفترة 2018-2022 تغيرات تراوحت بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، ويمكن تبيان معطيات هذه الأخيرة من خلال الصادرات والواردات العربية والتي توضحها بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم 20:تطور الصادرات والواردات العربية للفترة 2018–2022

البنود	القيمة (مليار دولار امريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2018) - (2022) (%)
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022	
الصادرات العربية	1,088,0	1,018,0	757,5	1,079,1	1,410,9	19,6	-6,4	-25,6	42,5	30,7	6,7
الواردات العربية	824,8	860,7	750,1	814,8	935,5	4,3	4,4	-12,9	8,6	14,8	3,2
الصادرات العالمية	19,465,4	19,014,7	17,582,9	22,343,9	24,904,6	9,8	-2,3	-7,5	27,1	11,5	6,4
الواردات العالمية	19,800,5	19,284,2	17,812,1	22,620,3	25,621,2	10,2	-2,6	-7,6	27,0	13,3	6,7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5,6	5,4	4,3	4,8	5,7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4,2	4,5	,4,2	3,6	3,7						

*بيانات أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص153.

عرفت التجارة السلعية العربية انخفاضا من حوالي 1912,8 مليار دولار سنة 2018الى ما قيمته 1878,7 مليار دولار سنة 2019بنسبة قدرها 1,8%،ثم انخفضت بشكل حاد سنة 2020الى حوالي 1507,6 مليار دولار بنسبة قدرها 19,75%،ويعود سبب هذا التراجع بين سنتي 2018و 2019 الى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ سنة 2018واستمرارها إلى منتصف ديسمبر 2019،وكذلك عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، وهو ما أثر على حركة التجارة الخارجية للدول العربية،أما التراجع الحاد سنة 2020 فيعود أساسا الى تداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية، وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء.[1]

فعلى صعيد الصادرات العربية فقد انخفضت خلال الفترة المذكورة أعلاه بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2019الاغلاق بسب جائحة كورونا وهذا لكون الصين هي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية.

في حين ارتفعت قيمة الواردات العربية سنة 2019 ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2020 حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد بسبب التأثير السلبي لانخفاض عائدات النفط على إيرادات الدول النفطية، اضافة الى سياسات ترشيد الواردات التي اتبعتها الدول نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق العام ، اذ تبنت الدول العربية حزم الدعم للحد من انتشار الوباء، واتبعت الحكومات سياسات توسعية لزيادة مستويات الإنفاق الحكومي للتعامل مع الآثار الاقتصادية للجائحة جاء على حساب تقليص بنود الإنفاق العام الأخرى لا سيما الإنفاق الجاري وترشيد الطلب على الواردات ،

وفي سنة 2021، بدأت التجارة السلعية العربية بالانتعاش شأنها شأن التجارة العالمية، حيث بلغت ما قيمته 1893,9 مليار دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرها 19,75%، وتواصل هذا الارتفاع سنة 2022حيث حققت ما يعادل 2346,4مليار دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرها 23,9%، ويعود هذا التحسن الى بدء تعافي اقتصاديات جل الدول ومن بينها الدول العربية من آثار جائحة كوفيد-19 نتيجة للجهود الدولية المبذولة لاحتواء آثار هذه الجائحة.

أما بالنسبة للصادرات العربية فقد تواصل ارتفاعها خلال سنتي 2021و2022، من حوالي 1079,1 مليار دولار الى ما قيمته 1410,9 مليار دولار بسبب مصاحبة ارتفاع أسعار النفط لتحسن التجارة الخارجية، وارتفعت أيضا قيمة الواردات العربية من 814,8 مليار دولار أمريكي الى 935,5 مليار دولار.

وتجدر الاشارة الى أن مساهمة كل من الصادرات والواردات العربية في نظيرتيهما على المستوى العالمي حافظت تقريبا على نفس النسبة وهي حوالي 5% للصادرات و4% للواردات وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم الدول العربية مجتمعة.

أما على صعيد الدول العربية فرادى لسنة 2022، فيوضحها الشكل الموالي:

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات 2021,2023)، مرجع سبق ذكره.

شكل رقم 4:التجارة الاجمالية للدول العربية لسنة 2022

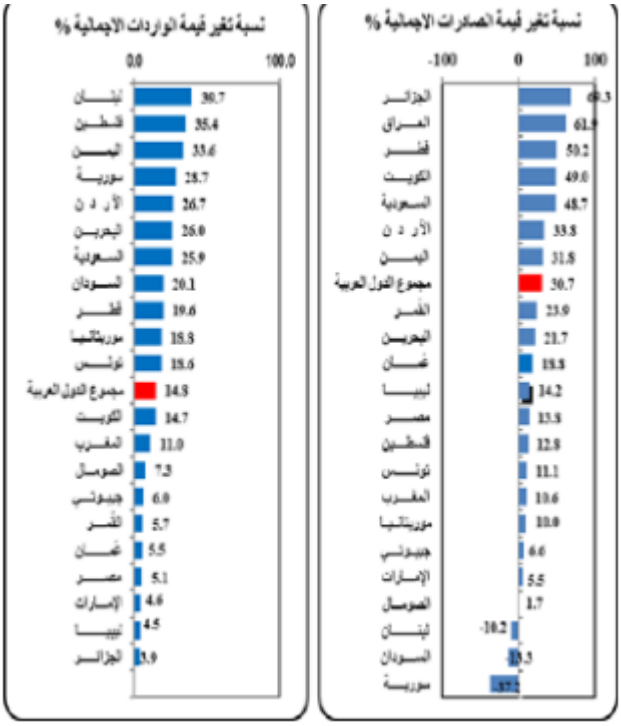

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص154.

من خلال الشكل أعلاه، فقد عرفت معظم الدول العربية تحسنا في صادراتها اذ سجلت الجزائر أعلى نسبة زيادة قدرها 69,3%بسبب ارتفاع صادراتها النفطية وغير النفطية من بينها الأسمدة، الإسمنت ،الحديد ومواد التنظيف، ويعود ذلك لجهود الدولة المبذولة في تنويع صادراتها وتحسين بيئة الأعمال التجارية،تليها العراق بنسبة زيادة بنحو 61,9% و كان ذلك مصحوبا بزيادة حجم صادراتها من النفط الخام ،ثم قطر بنسبة ارتفاع قدرها 50,2%حيث ارتفعت قيمة صادراتها النفطية وكذلك صادراتها من "غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى" والتي تمثل الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان، إلخ..، ثم الكويت في المرتبة الرابعة بزيادة بلغت نحو 49%، ويعود ذلك إلى ارتفاع صادرات الوقود المعدني عام 2022.تليها السعودية في الترتيب الخامس بنسبة 48,7%،وجاءت هذه الزيادة بشكل رئيسي من الصادرات النفطية، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية التي تتضمن إعادة التصدير ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها،كما ارتفعت قيمة صادرت الأردن بنسبة 33,8 %، حيث تعد الأسمدة، والأدوية، الفواكه والخضار الطازجة والمبردة، الأملاح ومستحضرات العناية بالبشرة، الدهانات، المحضرات الغذائية، الشوكولاتة، الأثاث والأقمشة، إضافة إلى المنسوجات والمبيدات الحشرية من أهم الصادرات الأردنية، واستمرت قيمة صادرات جزر القمر في الارتفاع محققة ما نسبته 23,9%،كما ارتفع حجم الصادرات في البحرين بنسبة 21,7%وذلك من خلال زيادة صادراتها من الألومنيوم الخام الذي يعد أكثر السلع تصديرا ، ويأتي في المرتبة الثانية خامات الحديد ومركزاتها المكتلة، تليهما في المرتبة الثالثة الألومنيوم الخام

غير المخلوط،أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لسنة 2022،فقد شهدت الواردات العربية ارتفاعا في معظم اذ حقق العراق أكبر نسبة ارتفاع بنسبة قدرها 45,8 %، تليه لبنان بنسبة 39,7%، ثم فلسطين بنسبة 35,4%، تليها اليمن بنسبة 33,6%، فيما ارتفعت في سورية بنسبة 28,7%وفي الأردن بنسبة 26,7%، وشهدت الجزائر أقل نسبة ارتفاع في وارداتها بنحو 3,9%.[1]

الفرع الثاني: اتجاه التجارة السلعية العربية

يعبر اتجاه التجارة الخارجية العربية عن الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية والذي يوضحه لنا الجدول الموالي:

جدول رقم21 :اتجاه التجارة السلعية العربية للفترة 2018-2022

البنود	الصادرات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2011-2022) (%)	الواردات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2021) - (2022) (%)
	2018	2019	2020	2021	2022		2018	2019	2020	2021	2022	
العالم	1,087,984	1,017,970	757,467	1,079,141	1,410,867	30,7	842,794	860,725	750,074	814,788	925,465	14,8
الدول العربية	112,125	113,144	99,537	116,856	130,519	11,7	113,079	112,475	94,488	111,118	124,713	12,2
الإتحاد الأوروبي	169,584	189,034	93,327	110,554	146,981	32,9	217,606	215,636	158,686	179,763	194,360	8,1
الولايات المتحدة الامريكية	60,030	58,558	25,157	52,189	58,224	11,6	61,674	60,910	45,652	86,386	94,315	9,2
آسيا	585,767	577,149	383,369	507,948	654,444	28,8	297,597	302,794	227,096	285,456	312,900	9,6
اليابان	90,112	79,957	51,990	82,795	84,272	1,8	20,797	21,486	16,985	26,159	30,145	15,2
الهند	106,843	108,225	80,532	110,534	138,492	25,3	49,909	47,243	37,952	45,602	56,245	23,3
الصين	139,018	145,681	116,732	152,009	193,865	27,5	105,960	120,521	122,968	135,551	140,365	3,6
باقي دول آسيا	249,794	243,287	134,114	162,611	237,814	46.2	120,930	113,545	49,190	78,144	86,145	10,2
باقي دول العالم	160,478	80,084	156,078	291,549	420,699	44,3	134,839	168,911	224,153	152,064	209,177	37,6
المساهمة في الإجمالي												
العالم	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0		100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	
الدول العربية	10,3	11,1	13,1	10,8	9,3		13,7	13,1	12,6	13,6	13,3	
الاتحاد الأوروبي	15,6	18,6	12,3	10,2	10,4		26,4	25,1	21,2	22,1	20,8	

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

الولايات المتحدة الامريكية	5,5	5,8	3,3	4,8	4,1		7,5	7,1	6,1	10,6	10,1	
آسيا	53,8	56,7	50,6	47,1	46,4		36,1	35,2	35,0	33,4		
اليابان	8,3	7,9	6,9	7,7	6,0		2,5	2,5	2,3	2,3	2,3	
الهند	9,8	10,6	10,6	10,2	9,8		6,1	5,5	5,1	5,6	6,0	
الصين	12,8	14,3	15,4	14,1	13,7		12,8	14,0	16,4	16,6	15,0	
باقي دول آسيا	23,0	23,9	17,7	15,1	16,9		14,7	13,2	6,6	9,6	9,2	
باقي دول العالم	14,8	7,9	20,6	27,0	29,8		16,3	19,6	29,9	18,7	22,4	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره.

على صعيد الصادرات العربية، كان الشريك الأساسي للدول العربية دول آسيا بنسبة قدرت سنة 2022ب46,6% استحوذت منا الصين على ما يعادل 13,7% تليها الهند بنسبة 9,8%، تليها باقي دول العالم بنسبة 29,8% ثم الاتحاد الأوروبي الذي انخفضت نسبته سنتي 2021و 2022الى حوالي 10%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4,1%، كما انخفضت أيضا نسبة الصادرات العربية البينية الى حوالي 9,3% فقط، وهو ما يدل على انفتاح الدول العربية على أسواق جديدة ليست عربية بالتأكيد.

أما على صعيد الواردات العربية، فقد استمرت آسيا بكونها أكبر مصدر للواردات العربية بنسبة تعادل حوالي 33%سنة 2022، منها15%للصين، الهند 6%واليابان ب 3%وباقي دول آسيا بنسبة قدرها 9,2%، تليها باقي دول العالم بنسبة 22,4% والاتحاد الأوروبي الذي انخفضت نسبته بشكل طفيف حيث بلغت 20,8%، كما سجلت الواردات العربية البينية تقريبا نفس النسبة والتي تراوحت في حدود 13%، وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10%.

إن التتبع لاتجاه التجارة الخارجية العربية يبين ضعف التعامل التجاري بين الدول العربية وهو ما يؤكد بعد الدول العربية عن بعضها البعض تجاريا وبالتالي اقتصاديا، وهو ما يعيق التكامل الاقتصادي العربي إذ تعد التجارة من أهم المداخل الأساسية لتحقيق هذا الأخير.

الفرع الثالث: الهيكل السلعي للتجارة السلعية للدول العربية

تعتمد الصادرات العربية أساسا على فئة الوقود والمعادن والتي تستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات، ووفقا لمعطيات الجدول الموالي فقد استأثرت الوقود والمعادن بأكبر حصة خلال الفترة 2018-2022، وارتفعت الى ما يعادل 66,4% سنة 2022، تليها المصنوعات بثاني حصة حيث انخفضت نسبتها الى 25,3% في ذات السنة، والسلع الزراعية بثالث حصة اذ ارتفعت الى 7,9% سنة 2022، ثم السلع غير المصنفة أخيرا التي سجلت الانخفاض الأكبر الى نسبة 0,4%.

وتجدر الاشارة الى أن الواردات العربية تشبه الصادرات العربية إلا أنه يضاف لها قيمة الشحن والتأمين، والملاحظ خلال نفس فترة الدراسة، أن المصنوعات تستأثر بالنصيب الأكبر من الواردات العربية، على الرغم من انخفاضها سنة 2022الى 56,4%، في حين ارتفعت الواردات العربية من السلع الزراعية الى 25.4%وفئة الوقود والمعادن الى 15,6% بسبب بارتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية المتداولة دوليا، وزيادة تكاليف الشحن.

ويوضح الجدول الموالي تطور الهيكل السلعي للتجارة السلعية للدول العربية للفترة 2018-2022.

جدول رقم 22:الهيكل السلعي للتجارة السلعية للدول العربية للفترة2018-2022

البنود	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*
السلع الزراعية	7,3	8,0	7,9	7,2	7,9	18,9	19,4	18,0	20,1	25,4
الوقود والمعادن	63,1	58,1	55,0	62,7	66,4	13,5	13,4	11,8	14,4	15,6
المصنوعات	26,3	27,9	26,8	26,8	25,3	63,1	64,2	60,7	60,2	56,4
المواد الكيميائية	8,3	8,6	8,5	10,9	8,8	8,9	8,8	8,2	12,8	12,2
مصنوعات أساسية	5,0	6,0	5,3	4,1	6,7	15,9	17,4	17,2	18,6	15,6
الآلات ومعدات النقل	6,9	7,3	6,9	6,8	6,1	29,6	29,8	27,3	22,0	22,2
مصنوعات متنوعة أخرى	6,1	6,0	6,1	4,9	3,7	8,7	8,2	8,0	6,8	6,4
سلع غير مصنفة	3,3	6,0	10,3	3,3	0,4	4,5	3,0	9,5	5,4	2,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

أما بالنسبة لتجارة الخدمات فسيتم التطرق اليها من خلال المبحث الرابع من الفصل الثالث، وذلك لارتباط تطورها بما استجد من اتفاقيات اقليمية بين الدول العربية في مسعاها نحو تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينها.

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا المبحث، فإن الدول العربية تنقسم الى مجموعتين:

***مجموعة الدول المنتجة للنفط:** ويعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعاني من نقص في اليد العاملة المتخصصة.

***مجموعة الدول غير المنتجة للنفط:** تعتمد في اليتها على قطاع الزراعة والخدمات العامة، وتتميز هذه الدول بوفرة اليد العاملة لكنها تعاني من تزايد البطالة ومن نقص في مصادر رؤوس الأموال.[1]

المبحث الثالث: بعض المؤشرات الكلية في الدول العربية

بعد التطرق الى عرض تحليلي لواقع القطاعات الاقتصادية للدول العربية، من الضروري أيضا الاستدلال ببعض المؤشرات الكلية للدول العربية والتي تمكننا من الوقوف على مدى استغلال الدول العربية لإمكانياتها وكذا مستويات آداء اقتصادياتها، وهو ما سيتم التعرض اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

يستعمل مؤشر الناتج الاجمالي المحلي لدولة ما لمعرفة أو قياس حجم اقتصادها، ويمكن توضيح تطور هذا الأخير في الدول العربية للفترة 2018-2022 من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم23 :تطور الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية للفترة 2018– 2022 الوحدة: مليار دولار امريكي

	2018	2019	2020	2021	*2022
مجموع الدول العربية	2835,546	2859,430	2582,872	2954,286	3679,764
الأردن	43,431	44,564	43,641	45,179	47,519
الامارات العربية المتحدة	427,049	417,990	349,473	415,022	610,946
البحرين	37,802	38,653	34,622	39,303	44,391
تونس	42,688	41,791	42,519	46,915	48,387
الجزائر	174,872	171,751	145,694	163,429	189،386
جيبوتي	2,913	3,089	3,181	3,483	3,899
السعودية	846,584	838,565	734,271	868,586	1108,149
السودان	45,447	43,149	81,234	49,093	67,720
سوريا	21,949	22,623	18,884	14,701	22,932
العراق	211,146	215,268	171,689	204,416	260,858

[1]– عبد الله جعلاب، التكامل الاقتصادي العربي: الجهود، الإستراتيجيات والآفاق،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد الثامن، ص359.

عمان	91,506	88,061	75,909	88,192	114,667
فلسطين	16,277	17,134	15,532	18,109	19,112
قطر	183,335	176,371	144,411	179,677	237,294
جزر القمر	1,189	1,230	1,204	1,328	1,321
الكويت	138,182	136,152	105,914	159,830	185,068
لبنان	54,902	49,560	20,879	16,823	18,049
ليبيا	75,841	71,839	61,441	45,171	54,071
مصر	264,015	318,769	383,842	423,323	476,748
المغرب	127,343	128,921	121,282	141,811	134,190
موريتانيا	7,469	8,064	8,409	10,000	11,355
اليمن	21,607	21,885	18,841	18,895	23,700

*: بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، الملحق1/2، ص265.

من خلال استقراء بيانات الجدول أعلاه،فقد سجل الناتج الاجمالي المحلي العربي ارتفاعا محدودا سنة 2019بقيمة قدرها 2859,430 مليار دولار مقارنة بحوالي 2835,546 مليار دولار سنة 2018،ويعود هذا التباطؤ الى تراجع النمو العالمي خاصة في منطقة اليورو والقارة الآسيوية، واستمرار التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إضافة الى تراجع معدل النمو في المنطقة العربية بسبب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط وانعكاسات أداء الاقتصاد العالمي المتذبذب ،علاوة على تداعيات الأوضاع الإقليمية المتقلبة والظروف الداخلية الصعبة التي عاشتها بعض الدول العربية خاصة سوريا ،ليبيا واليمن وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لكل المنطقة ،والتوترات التي عرفتها كل من الجزائر والسودان ولبنان، وتأثير ذلك على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، والدول المجاورة لها والمنطقة العربية ككل،كل هذه العوامل جعلت التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الاجمالي تتباين على مستوى الدول العربية فرادى.

ثم انخفض بشكل حاد سنة 2020الى 872,2582 مليار دولار بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي مست كل دول العالم، إذ تأثر النشاط الاقتصادي بشكل كبير نتيجة لسياسات الاغلاق الفوري للعديد من القطاعات بهدف احتواء الوباء.

وفي سنة 2021، بدأت بوادر التعافي للاقتصاديات العالمية ومن بينها الاقتصاديات العربية، حيث ارتفع الناتج المحلي الى ما قيمته 2954,286 مليار دولار مسجلا نموا قدره 14,38% كما ارتفعت أسعار النفط وبدأ الانتعاش في الاقتصاد

الدولي، ليواصل الارتفاع سنة 2022مسجلا قيمة قدرها 3679,764 مليار دولار بزيادة قدرها 24,5%، ويعود ذلك الى استمرار التعافي النسبي من آثار الوباء.

أما على مستوى الدول العربية فرادى،فقد تباينت التغيرات الطارئة على الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب اختلاف ظروف كل دولة وتباين درجة تطبيقها لسياسة الاغلاق واختلاف نتائجها على القطاعات الاقتصادية، خاصة من حيث مدى التقدم في تنفيذ حملات التطعيم، والسياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد، واختلاف مدى التأثر بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين في الخارج، والأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل بداية الجائحة،اذ عرف الناتج المحلي ارتفاعا في معظم الدول العربية حتى وإن تباينت نسبته بين الدول النفطية وغير النفطية، باستثناء كل من السودان ،لبنان،سوريا واليمن بسبب استمرار بسبب تواصل التأثير السلبي للأوضاع الداخلية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وخاصة القطاعات الاستخراجية بالنسبة للدول الأربعة، وقطاعي التجارة والتمويل بالنسبة للسودان ولبنان.[1]

وتجدر الاشارة الى أن الناتج المحلي الاجمالي العربي يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط ذلك أن ناتج الدول العربية المصدرة للنفط يساهم بحوالي 90%من الناتج المحلي الاجمالي العربي، وهو ما يؤكد أن النفط هو قطاع رئيسي ومهيمن على هيكل الاقتصاد العربي ويؤثر بصفة مباشرة على معدلات نمو هذا الأخير.

وتجدر الاشارة الى أن أحدث توقعات البنك الدولي تشير إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2023،وهو ما سيؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية،وبناءا على توقعات صندوق النقد العربي فإن معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية سيتراجع الى 2,2%سنة 2023مقارنة ب5,8% سنة 2022ويعود ذلك الى تزامن استقرار أسعار النفط مع تخفيض الانتاج وهو ما أدى الى تخفيض مساهمة قطاع النفط بالنمو،أضف الى ذلك تشديد السياسات النقدية وما يصاحبه من تأثير على النشاطات الاقتصادية ،كما أن التحسن في سنة 2022يرجع بالدرجة الأولى الى التعافي من جائحة كورونا، وفي ضوء التحسن المرتقب للظروف الاقتصادية العالمية خلال سنة 2024،من المتوقع أن تسجل الدول العربية معدل نمو بحوالي 3.3%، وهو تحسن يمكن إرجاع أسبابه لتعافي النمو العالمي وتراجع تشديد السياسة النقدية.[2]

المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ويقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الشكل الموالي:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023،2022.

[2] آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار 19، صندوق النقد العربي، نوفمبر 2023، ص8.

شكل رقم 5:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لسنتي 2021-2022 الوحدة: ألف دولار

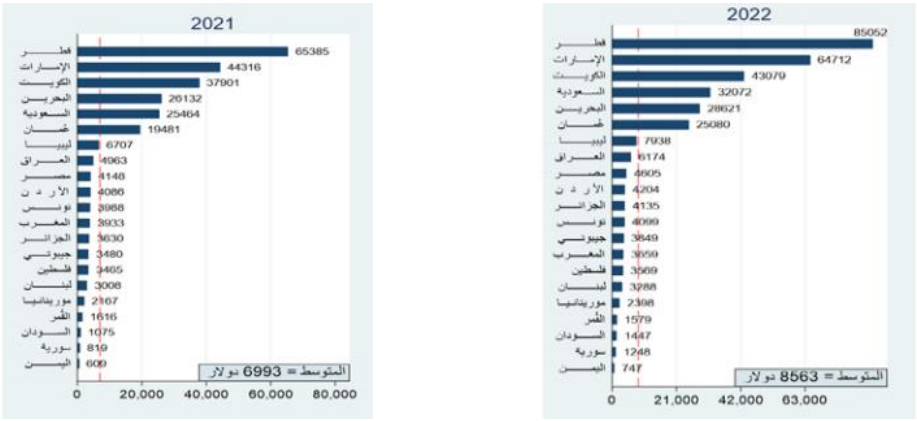

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص24.

من خلال الشكل أعلاه،فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة من حوالي 6993دولار سنة 2021الى حوالي 8563دولار سنة 2022بنسبة 22,1%،كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية،ووفقا لبينات سنة 2022كانت أعلى قيمة في قطر قدرها حوالي 85ألف دولار و أدناها باليمن بقيمة قدرها 747دولار للفرد،وتأتي الدول الخليجية على رأس الترتيب بمتوسط يفوق 8000دولار للفرد،ثم تأتي ليبيا بمتوسط قدره حوالي 7900دولار تليها العراق بقيمة متوسط قدرها 6100بينما يقارب متوسط كل من مصر،الأردن،تونس والجزائر قيمة 4000دولار للفرد، وكل من المغرب،جيبوتي،فلسطين ولبنان بحوالي 3000دولار للفرد،وباقي الدول العربية بمتوسط أقل من 2000دولار .

فالملاحظ إذا هو التفاوت الكبير بين مستويات متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي في الدول الخليجية النفطية والدول العربية الأخرى الشبه نفطية إن صح التعبير وباقي الدول العربية.

وبإضافة مؤشر الدخل، ووفقا لتصنيف البنك الدولي للدول العربية حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنتي 2022-2023، فقد تم تقسيم الدول العربية أربع فئات كما يلي:

الدول العربية ذات الدخل المرتفع: وهي السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان والإمارات.

الدول العربية ذات متوسط الدخل الأعلى: وتتمثل في الأردن، العراق وليبيا.

الدول العربية ذات متوسط الدخل الأدنى: وهي تونس، الجزائر، موريتانيا، المغرب، مصر، لبنان، جزر القمر، جيبوتي وفلسطين.

الدول العربية ذات الدخل المنخفض: وهي سوريا، السودان، الصومال واليمن.

المطلب الرابع: الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة للدول العربية، إذ يعكس قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصاديين، ويمكن توضيح بياناته من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم24 :تطور الميزان التجاري للدول العربية الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2017	2018	2019	*2020	*2021
مجموع الدول العربية	163914,9	325205,0	241067,7	73090,8	296526,7
الأردن	10709.7-	10316.6-	8747.4-	7396.3-	9886.0-
الامارات العربية المتحدة	67217.2	85668.2	80454.7	62318.6	82200.0
البحرين	699.0-	851.0-	856.4	127.1-	4905.0
تونس	5450.0-	6123.1-	5556.6-	3608.5-	4777.2-
الجزائر	14208.1-	7293.0-	7938.0-	13433.2-	1152.9
جيبوتي	413.6-	80.8-	142.0-	104.1-	160.5
السعودية	98461.0	168748.0	121336.0	47944.2	136463.0
السودان	4119.9-	3580.4-	4626.8-	5051.3-	3763.2-
سوريا	.....	.....	.....	.....	.....
العراق	25373.0	47484.0	32167.0	5902.0	38362.7
عمان	8765.0	18201.3	18228.0	7638.1	16542.1
فلسطين	4983.9-	5392.9-	5509.6-	4602.3-	5955.0-
قطر	36732.7	50981.3	41581.0	27137.1	60338.7

جزر القمر	170.9-	203.6-	205.7-	213.6-	243.7-
الكويت	25693.8	41007.8	35298.4	15597.2	40957.2
لبنان	14398.3-	15060.4-	13378.3-	6499.1-	9044.7-
ليبيا	8308.4	16972.4	11331.9	163.5	12197.2
مصر	29064.5-	29586.6-	29289.5-	29233.9-	34470.5-
المغرب	18045.1-	20259.5-	19773.5-	15521.8-	19886.7-
موريتانيا	373.1-	707.4-	572.4-	291.7-	189.6-
اليمن	4000.0-	4400.0-	4450.0-	7527.0-	8536.0-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، مرجع سبق ذكره، ص429.

كما يوضح الشكل الموالي تطور الميزان التجاري للدول العربية مجتمعة خلال الفترة 2017-2021

شكل رقم 6:تطور الميزان التجاري للدول العربية للفترة 2017 – 2021

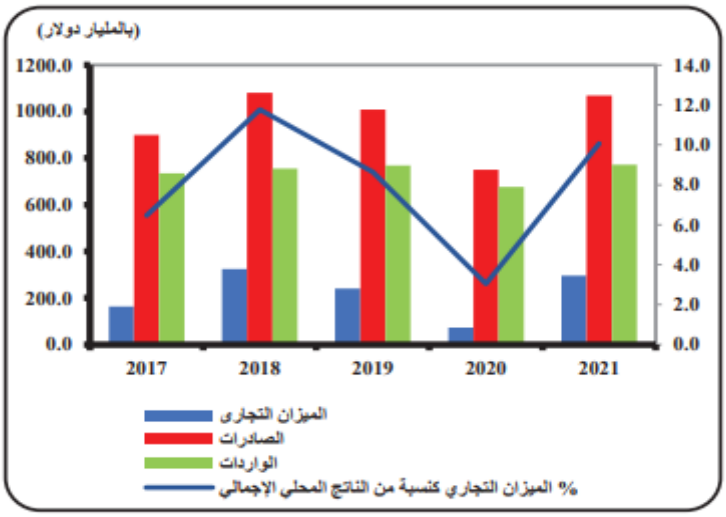

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، مرجع سبق ذكره.

من خلال المعطيات الواردة أعلاه، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية خلال سنة 2021 بشكل ملحوظ، اذ تضاعف ليصل إلى حوالي 296,5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع فائض بلغ نحو 73,1 مليار دولار خلال سنة 2020. ويعود سبب هذا الارتفاع الى التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي وأثره على زيادة مستويات الطلب، وكذا الارتفاع الملموس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسي، إضافة إلى الزيادة الملحوظة التي عرفتها الصادرات

السلعية الإجمالية للدول العربية،وعلى صعيد الدول العربية فرادى،فقد شهدت كل من الجزائر،جيبوتي،البحرين تحول العجز في ميزانها التجاري الى فائض، وارتفع فائض الميزان التجاري في كل من السعودية، قطر، العراق، ليبيا، الكويت، الإمارات وعمان، وتراجع العجز المسجل في الميزان التجاري في كل من السودان وموريتانيا،وبالمقابل ارتفع العجز المسجل في كل من تونس، الأردن، المغرب، اليمن، مصر، لبنان، فلسطين، جزر القمر، وتعذر الحصول على البيانات المتعلقة بسوريا.

المطلب الخامس: تطور الدين الخارجي العام

يعتبر مؤشر الدين الخارجي العام **من** أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحمل مخاطر الديون الخارجية، والذي سيتم تبيانه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 25:تطور الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة للفترة 2017-2021 الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2017	2018	2019	2020	2021*
مجموع الدول العربية	285753,2	317559,4	337595,0	370038,3	366424,3
الأردن	14806.1	17024.7	16859.7	19317.2	21029.7
تونس	33999.0	36368.0	36131.0	40425.0	39761.0
الجزائر	3989.0	4005.9	3836.4	3466.0	3800.5
جيبوتي	1814.0	1850.0	2231.0	2485.0	2718.9
السودان	48249.0	49996.0	51398.0	58744.0	28000.0
عمان	23081.0	30677.0	34627.0	38257.0	40550.4
جزر القمر	157.8	166.2	198.6	312.6	357.2
لبنان	30072.0	33132.0	33366.0	33399.0	38103.0
مصر	82833.7	96612.0	112670.5	123490.5	137859.6
المغرب	35646.0	34145.0	35505.0	39599.0	42117.0
موريتانيا	4679.5	4040.5	4131.7	4342.6	5451.0
اليمن	6376.1	6542.0	6640.1	6170.4	6675.9

*: بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2022، مرجع سبق ذكره.

من خلال استقراء معطيات الجدول أعلاه، فقد ارتفع الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة خلال الفترة 2017-2020 وذلك بسبب تراجع الإيرادات العامة التي انخفضت بدورها نتيجة لانخفاض محصلة العائدات النفطية،ثم

انخفض سنة 2021الى حوالي366,5 مليار دولار مقارنة بحوالي 370مليار دولار سنة 2020، وعلى صعيد الدول العربية فرادى فقد سجلت السودان أكبر نسبة انخفاض حيث تراجع الدين العام فيها بحوالي 30مليار دولار،بعد أن واصل ارتفاعه خلال الفترة المذكورة،كما تراجع الدين العام أيضا في تونس،بينما سجلت باقي الدول العربية ارتفاعا متواصلا في الدين العام الخارجي لها تباينت نسبه فيما بينها، إذ سجلت موريتانيا أكبر زيادة قدرها 1,1مليار دولار.

وتتفاوت معدلات الدين الخارجي العام بين الدول العربية مقترضة، أما على صعيد الدول العربية مجتمعة، فقد مثل ما نسبته حوالي 38% من الناتج الإجمالي المحلي العربي، وهي نسبة مرتفعة تشكل تحديا هاما في وجه التنمية الاقتصادية العربية.

خلاصة الفصل الثاني:

إنه من الضروري تناول الاقتصاديات العربية بالتحليل من عدة جوانب مختلفة، لأن التنمية الاقتصادية تعتمد على المعطيات والإمكانات الاقتصادية المتوفرة لدى الدول بالدرجة الأولى، كما أن الهدف من التكامل الاقتصادي العربي هو تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعجز الدول العربية عن تحقيقها بمفردها، وبالتالي توفير حياة أفضل للشعوب العربية.

وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي العربي، تتوفر الدول العربية على العديد من الموارد الطبيعية، البشرية والاقتصادية التي تجعلها تتميز بالتنوع فيما بينها، لكن تدل المؤشرات الاقتصادية على وجود تفاوت كبير بين الدول العربية من حيث دخل الفرد ومن حيث الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، أضف إلى ذلك تعاني المجتمعات العربية من آفات اجتماعية عدة من بينها الفقر والبطالة دون نسيان تحدي الأمن الغذائي الذي يطرح نفسه بقوة على الدول العربية.

كما تتميز الاقتصاديات العربية بكونها اقتصاديات يعتمد أغلبها على الثروة النفطية كمورد أساسي للدخل، ومجموعة غير نفطية تعتمد على الزراعة، إضافة إلى وعدم التنويع في الهيكل الصناعي العربي، وكذا محدودية القطاع الزراعي كما تعاني من ضعف تجارتها الخارجية التي يعتمد أغلبها على قطاع النفط، وارتفاع الدين الخارجي العام.

الفصل الثالث:

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

تعيش الدول العربية كغيرها من باقي دول العالم حقيقة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ مس هذا التوجه الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء، وهو ما ساهم في انتشار ظاهرة التكتل الإقليمي بغض النظر عن الدوافع المختلفة للدول من وراء اللجوء إليها.

ولقد كانت الدول العربية سباقة في مجال التكامل الاقتصادي، إذ تعددت المنطلقات والمداخل التي اتبعتها في تحقيق ذلك، إلا أن التجربة التكاملية العربية اتسمت بالتعثر والفشل نظرا لمعوقات حالت دون تحقيقها على الرغم من توافر المقومات اللازمة لإقامة كيان عربي اقتصادي موحد.

فقد عرفت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مراحل ومحطات مختلفة منها ما تم في إطار مؤسسي تحت لواء الجامعة العربية، ومنها ما تم في إطار إقليمي من خلال التجمعات الإقليمية العربية المتمثلة في اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي.

لذا سيتناول هذا الفصل التكامل الاقتصادي العربي من خلال أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي،

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية،

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي في إطار التكتلات الاقتصادية الإقليمية،

المبحث الرابع: تقييم التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: مفهوم، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

لقد كانت الدول العربية سباقة في محاولة توحيد جهودها على مستوى العمل العربي المشترك، من خلال محاولاتها لتحقيق تكامل اقتصادي عربي فيما بينها، إيمانا منها بأهمية التكامل الاقتصادي وتوفرها على المقومات اللازمة لقيامه، وعلى الرغم من ذلك تعثرت جل هذه المحاولات إن لم نقل باءت بالفشل.

مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، مقوماته، ومعوقاته هي العناصر التي سيتم التعرض اليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

في الوقت الذي يشهد تناميا سريعا لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية فقد برز التكامل الاقتصادي العربي منذ سنوات عدة، إذ يعبر هذا الأخير عن توحيد للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية فيما بينها، كما يعبر عن عملية اعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية بعضها مع البعض الآخر، في محاولة لتكوين وحدة اقتصادية في مواجهة تحديات العولمة والقوى العالمية الكبرى.

ومفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته، إبتداءا من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، مرورا بأشكال أقوى من التجمع الاقتصادي حتى تصل الى شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة، بمعنى الاندماج أو التكامل التام بين اقتصاديات الدول العربية[1].

كما يعرف التكامل الاقتصادي العربي على أنه تلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية والوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية.[2]

ولقد شهدت المنطقة العربية سلسلة من المحاولات المتعاقبة من أجل اقامة تكتل اقتصادي فيما بينها انطلاقا من السنوات التي أعقبت تأسيس الجامعة العربية حتى الآن، ولم يتوقف الحديث ولم تنقطع محاولات اقامة تكتل عربي قوي يحف مصالح أعضائه ويعزز من قدراتهم التنموية ويمنحهم موقفا تفاوضيا أقوى في المحافل الدولية.[3]

فمدلول التكامل الاقتصادي العربي يقصد به: "إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها،والتي تشكل القاعدة المادية الضرورية

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدوليالعولمة والتحولات الاقتصادية الدولية، القاهرة، مصر،2014 ، ص145 .

[2]- فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سطيف ،09 -08 ماي2004 ، ص01 .

[3] - أسامة المجدوب..العولمة والاقليمية،مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية . الدار المصرية اللبنانية،2005,ص115.

لإقامة الدولة العربية الواحدة،باعتبار أن صيغة التكامل الاقتصادي تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية،باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية.[1]

كما يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي على"أنه عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول العربية طبعا، بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هاته الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية وكذا الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى،

وبالتالي يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي بأنه العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي لخلق مجتمع واحد له مقومات وغايات اقتصادية واحدة لا يحول دون تنقل الأشخاص والعمالة والسلع ورؤوس الأموال ويتاح له ما ينبغي من أدوات تنسيق السياسات ووضع البرامج الضرورية واللازمة لاستغلال ثرواته وتطوير قطاعاته وإزالة الفوارق بين أجزائه وضمان أمنه واستقلاله[2].

وتجدر الاشارة الى أن عملية التكامل العربي تندرج تحت ثلاث مستويات تتمثل في:

-مستوى عمليات تكامل الأسواق .

-مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.

- مستوى عمليات التكامل المنظومي أو المؤسسي.

فالتكامل الاقتصادي العربي هو سعي الدول العربية لدمج اقتصاداتها في كيان اقتصادي واحد للاستفادة من المنافع والمزايا المتبادلة وإزالة الحواجز الاقتصادية بينها و هو هدف استراتيجي تسعى إليه الدول العربية منذ عقود طويلة، لكونه السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية **و** رفع مستوى معيشة الشعوب العربية.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، يلاحظ بأن الدول العربية تتوفر على عدة مقومات،سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مالية، تجعلها كتلة واحدة ويمكن ايجاز هذه المقومات فيما يلي:

1/توفر الموارد الطبيعية:

[1]. – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص3.

[2] – مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي–العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 27-26 فيفري ،2012، ص2-3.

تزخر الدول العربية بثروات طبيعية هامة،كالثروة البترولية والمعدنية والثروة الزراعية والحيوانية والمائية، كما أنها تتربع على مساحة شاسعة ،كل هذه الثروات الهائلة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر العملية الإنتاجية،مما يساعد على تنويع المنتجات و المحاصيل،وبالتالي التخصص الإقليمي إلا أن هذه الثروات تعاني بشكل كبير من سوء استغلالها،نتيجة سوء توزيعها وعدم تكاملها على المستوى المحلي،فهي معرضة دائما للسيطرة الأجنبية،فعدم تناسب هذه الموارد يشجع على إقامة تكامل اقتصادي عربي،لاستغلالها أحسن استغلال والحد من السيطرة الأجنبية عليها [1].

ويعتبر هذا عنصرا أساسيا لقيام التكامل الاقتصادي ونجاحه،إذ أن بعض الدول تتوفر بها إمكانات زراعية واسعة،وإمكانات مائية وفيرة،بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره،اعتمادا على هذه الإمكانيات في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، وأخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا،إلى غير ذلك وهذا يوفر أساسا ملائما تستند إليه عملية التكامل وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية وبالشكل الذي يؤدي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاطات عموما وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو نقصها سيؤدي إلى إعاقة عملية التوسع في هذه النشاطات[2].

فالوطن العربي يملك موارد اقتصادية طبيعية تتميز بالتنوع سواء على الصعيد الزراعي والصناعي، وكذا الثروة الحيوانية،أومن ناحية وفرة هذه الموارد وتنوعها حيثإن تم استغلالها استغلالا أمثلا،فإن ذلك سيساهم في سد حاجياته الزراعية والغذائية،وكذا بناء قاعدة صناعية متطورة،مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

2/الموقع والتقارب الجغرافي:

يحتل الموطن العربي موقعا ذو أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يحتل مركزا بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويطل أيضا على بحار عديدة هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، بالإضافة إلى أهميتها من حيث ربط بلدان العالم بعضها ببعض.

ويعد التواصل الجغرافي أساسا للتعاون والتكامل بين الدول، يعمل على توسيع السوق والمبادلات الاقتصادية والتجارية وهو ما يؤدي الى تحقيق المصلحة المشتركة،اذ أن هناك تقارب جغرافي متين بين الدول العربية على منطقة شاسعة،تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا ويعتبر التقارب الجغرافي من بين الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول.

[1]-. محمد عبد الغني سعودي،الوطن العربي ،المكتبة الانجلو مصرية، 2006،ص12.

[2] - فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2004، ص 23.

إلا أن الملاحظ بالنسبة للدول العربية هو انغلاقها اتجاه بعضها البعض مقابل انفتاحها على الدول الأخرى غير العربية وتكريس علاقات التبعية التي تربطها بها.

3/توفر رؤوس الأموال:

تتوفر بالدول العربية رؤوس أموال هائلة-خاصة بعد اكتشاف النفط في العديد من الدول العربية- وتعد معضلة الفوائض النفطية وكيفية استغلالها واستثمارها من بين أهم قضايا الساعة في العالم، حيث تجري العديد من الدراسات من أجل ايجاد الأساليب الممكنة لاستغلال هذه الفوائض الاستغلال الاقتصادي الأمثل.

والجدير بالذكر أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية،وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج،حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 إلى 248,5 مليار دولار؛وسعر برميل النفط الآن وصل إلى أكثر من 125دولار،اذ أن سوء توزيع هذه الموارد،يعتبر إحدى السمات السلبية في المنطقة العربية،و ذلك لعدم تناسب هذه الفوائض المالية الموجودة في بعض الدول العربية،كالسعودية وليبيا والكويت والإمارات مع المساحة وعدد السكان لهده الدول .مما أدى إلى تخصيص جزء من هذه الفوائض كأرصدة عربية مجمدة في مصارف الدول الرأسمالية،

ومقابل هذه الفوائض التي لا تقدر على استيعابها هذه الدول داخل أوطانها، توجد عدة دول عربية لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الأخيرة على شكل مشروعات استثمارية ناجحة هي بحاجة إليها، إذ يتم توجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية العربية المشتركة وهو ما يشجع ويسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي.[1]

4/حجم السوق العربية:

من بين المقومات المهمة لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو اتساع حجم السوق، وهو ما يميز السوق العربية، إذ تتوفر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل الاقتصادي ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير له وأهمية موقعه الجيوستراتيجي والجيوسياسي،وكذا التعداد الكبير للسكان.

حيث توفر السوق العربية عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة اعتمادا على قاعدة تعدد الموارد المتاحة وذلك من خلال عملية التبادل الداخلي بين الأقطار العربية، فسعة السوق تشكل مجالا رحبا للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية،ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من

[1]- نزيه عبد المقصور مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحريات العولمة مع رؤية إسلامية"، الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006، ص ص 103-104.

الموارد والإمكانيات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها في المدى البعيد ثم إنماء إستراتجية تركز على التكامل والتعاون الاقتصادي.[1]

5/ المقومات البشرية:

يعد توافر العنصر البشري من بين العوامل المساعدة على قيام عملية التكامل الاقتصادي، اذ بلغ عدد سكان الدول العربية حوالي 423مليون نسمة سنة 2023، ويعد الوطن العربي من المناطق المزدحمة بالسكان،إلا أن الملاحظ أن نسبة توزيع السكان فيه تختلف وتتفاوت من دولة عربية إلى أخرى هذا من جهة،

ومن جهة أخرى، يلاحظ وجود عدم تناسب بين مساحة الدولة وعدد السكان المتواجدين فيها في بعض الدول العربية، مما نتج عنه توفر القوى العاملة في بعض الدول و نقصها بالمقابل في البعض الآخر، ومن هنا تبرز ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية اذ يتم مقابلة النقص في اليد العاملة ببعض الدول العربية بالفائض الذي تتوفر عليه بالمقابل الدول الأخرى،وهو ما يساهم في الحد من الهجرة تجاه دول غير عربية.

كما أن توفر عدد كبير من سكان الوطن العربي، يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة، إضافة إلى أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية،وهذه الموارد إذا تم تنميتها والنظر إليها كموارد فإن من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي[2].

كما تمتلك البلدان العربية مقومات أخرى تتمثل في الروابط القومية والدينية واللغوية والتاريخية، اضافة الى العادات والتقاليد الجد متقاربة بين شعوبها، إذ أن معظم سكان الوطن العربي يتكلمون اللغة العربية، ويدينون بالدين الاسلامي الذي يعم معظم بقاع المناطق العربية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الخدمات التعليمية في البلدان العربية أخذت تتطور في الآونة الأخيرة لمواكبة التقدم التكنولوجي ومسايرته، كما أنها تتوفر على سوق واسعة للمنتج الثقافي العربي سواء كان على شكل الكتاب أو الصحيفة والأعمال الفنية والأنشطة الرياضية،والقنوات التلفزيونية والإذاعية،حيث تشكل كل من بيروت، دمشق، القاهرة،الكويت والدوحة أهم مراكز تصدير الثقافة العربية للعالم العربي.[3]

---

[1]- عبد الرحمن تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات،"مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368،عمان،11 أفريل2005 ،ص

[2]- محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر2010،3،ص253.

[3]- عماري عمار، فالي نبيلة،مقومات التكامل الاقتصادي العربي،الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق ،الأغواط من 17إلى 19 أفريل 2007، ص11.

في الأخير نلاحظ أن الدول العربية تتوفر على عدة مقومات إيجابية لصالح التكامل الاقتصادي سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، مالية أو ثقافية،ولعل أهم ما يميز هذه المقومات وجود عنصري الفوائض والنواقص اللذين يعدان من بين الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي، اذ أن التباين الاقتصادي الذي نجده في الوطن العربي اضافة الى المساحة الشاسعة له، وما يزخر به من موارد و إمكانيات اقتصادية،تجعله دافعا قويا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

استنادا الى ما سبق ذكره، من المؤكد أن هذه المقومات تعد مدخلا إستراتيجيا ومهما يمكن للدول العربية استغلاله في التكامل الاقتصادي بينها، إلا أن واقع العلاقات العربية يشير إلى عكس ذلك وهو ما يقودنا الى ضرورة البحث عن المعوقات والعوامل التي حالت دون تحقيق الوحدة العربية المنشودة.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

استنادا الى المقومات سالفة الذكر، فقد لجأت الدول العربية الى القيام بالعديد من محاولات التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ سنوات عديدة، إلا أن معظمها لم يعرف طريق النجاح .

وتعود أسباب فشل أغلب محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلى عدة معوقات حالت دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي العربي، من بينها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية يمكن ايجازها على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر فيما يلي:

1/المعوقات السياسية: وتتمثل في مجموعة من العوامل السياسية المهمة والإستراتيجية التي ساهمت بشكل مباشر في اعاقة العمل العربي المشترك، والمتمثلة أهمها في:

-ضعف أو غياب الإرادة السياسية: إن عملية التكامل الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب هذا قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يكون الأمر متعلقا بقضية مثل الصحراء الغربية والنزاع السياسي بين كل من دولتي الجزائر والمغرب.[1]

تلك الإرادة التي لو وجدت لتحطمت كل المعوقات مهما كان دافعها ومحركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة، ويتضح ضعف الإرادة السياسية من خلال الأمور التالية:

1- التحفظات على الاتفاقات و القرارات الجماعية.

2- التوقيع على الاتفاقات ثم عدم تنفيذها أو التباطؤ في التنفيذ.

[1]- حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04 ،ديسمبر 2013،ص19.

3- عدم إبداء الاهتمام اللازم لحضور الاجتماعات التي تهتم بالعمل العربي و إعطاء الوقت الكافي لمناقشة و بحث مواضيع مهمة في هذا المجال.

4-تعرض العمل الاقتصادي المشترك للتقلبات الطارئة للعلاقات و المشكلات السياسية بين دول الأطراف.[1]

إذن يمكن القول بأن مصير التكامل الاقتصادي مرهون بتوافر الإرادة السياسية لدى القائمين عليها ومدى إيمانهم بضرورة التكامل، وأن تكون ذات طبيعة استمرارية لا تنتهي بانتهاء الاتفاقية وإنما يجب أن تظل متوافرة باستمرار طالما أن عملية التكامل مستمرة في التطبيق.[2]

-اختلاف الأنظمة السياسية: وأشكال نظم الحكم فيها، وما ينجر عن ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والتنموية الاقتصادية،وبالتالي عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها.[3]

-دور الدولة القائدة:

يفتقر العالم العربي إلى وجود إجماع حول من يتولى دور الزعامة في الإقليم العربي،ولقد لعب هذا العامل دوراً لا يمكن إغفاله في عدم نجاح تجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية،وتحالف الأنديز، وقد قامت مصر بهذا الدور بصورة جزئية خلال الخمسينات والستينات،إلا أن دورها تراجع في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فبنهاية السبعينات،ومنذ ذلك الحين بدا لبعض الدول العربية مثل العراق وسوريا والسعودية أن بمقدورها الاضطلاع بالدور القائد في المنطقة،حيث يتبين أن وجود دولة قائدة كان من أسباب النجاح في كل من تجربتي الاتحاد الأوروبي والنافتا وكانت الدول التي لعبت هذا الدور هي ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوربي والو.م.أ في النافتا وقد كان للدول القائدة أوضاع محورية في مجالات تنسيق القواعد واللوائح والسياسات،وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن غياب الدوافع السياسية يعد مسؤولا جزئيا عن بقاء الاتفاقات الاقتصادية التفصيلية العربية في طي التمني أو في نطاق التعاون الإقليمي الافتراضي فحسب،فهناك على وجه التحديد ثلاث أسباب سياسية تكمن وراء محدودية ما تحقق من نتائج في الماضي وهي:ضعف الرغبة لدى القيادات السياسية في تحقيق التكامل وقصور الأطر الرئيسية الإقليمية المعنية بتنفيذ التكامل،وأخيراً الافتقار إلى اتفاق عربي بشأن قيام دولة أو أكثر لمحور الزعامة الاقليمي.[4]

-المكاسب المحققة من التكامل الاقتصادي:

---

[1]- حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو إعادة هندسة نظرية، الأكاديمية للنشر، الطبعة الأولى، طرابلس، 2005 ،ص 40.

[2]- نزيه عبد المقصود،"التكامل الاقتصادي العربي و تحريات العولمة مع رؤيةإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى،الإسكندرية،2006،ص79.

[3] - جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي- مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 27-26 فيفري ،2012 ص .5

[4] - محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر،2010،ص277.

يشير الوضع في المنطقة العربية إلى أن منافع التكامل كانت تقل كثيراً عن التكاليف من وجهة نظر القادة العرب، فبالنسبة لجانب المنافع فإن المكاسب الاقتصادية المقترنة بالتكامل من المتوقع أن تكون محدودة الأمر الذي يفسر جزئيا عدم حماس القادة للدخول في اتفاقيات التكامل، فعلى سبيل المثال وقعت الدول الأوربية على قانون أوربا الموحدة كرد فعل لبطء النمو الاقتصادي في أوربا بداية الثمانينات وبالمثل اتجهت كندا والمكسيك إلى الو.م.أ حينما كانت الدولتان تعانيان مصاعب اقتصادية، والأمر الأكثر أهمية أنه نظراً لأن قادة معظم الدول العربية لم يحتلوا مواقعهم عن طريق الانتخابات الحرة فهم لا يرون في المكاسب الاقتصادية للتكامل وسيلة هامة لبقائهم في مواقعهم حيث لديهم وسائل أخرى تحقق البقاء في الحكم .وفيما يتعلق بالتكاليف المتوقعة يعد التخوف من فقدان السيادة بمثابة العقبة الأساسية في سبيل التكامل، فقد أدى حرص دولها كل على حدا، إلى عدم مساندة مشروعات التكامل .وواقع الأمر يتبع هذا التراخي في دفع جهود التكامل من اعتقاد القادة السياسيين أنه وكي تتحقق الفاعلية للتكامل الاقتصادي ينبغي أن يكون هذا التكامل مصحوباً إن عاجلاً أو آجلاً بتكامل سياسي وبالنسبة للنخبة الحاكمة قد 2ينطوي هذا الأمر على فقدان أوضاعها المميزة كطبقة حاكمة[1].

-الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي:

من بين أسباب فشل التكامل الاقتصادي العربي سياسيا، اختلاف الدول العربية في صنع قراراتها السياسية، وهو ما انعكس سلبا على علاقاتها الاقتصادية، إذ لم تتمكن من وضع سياسة مشتركة يتم تبنيها ضمن النظم والسياسات الوطنية المختلفة.[2]

اذ قامت الدول العربية بتبني سياساتها القطرية بمعزل عن المصلحة القومية للوطن العربي، دون الأخذ بعين الاعتبار بالمصلحة المشتركة للتكامل الاقتصادي وما ينطويه من فرص وامكانات متاحة في الدول العربية الأخرى.

-تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية: إذ كثيرا ما تلجأ الدول العربية الى المقاطعة الاقتصادية كأسلوب لتحقيق أهداف سياسية.

-استغلال النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها البينية وذلك من خلال التأثير على الدول التي تحتاج الى مساعدة مالية من أجل تحقيق أهداف محددة سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي.[3]

-ضعف الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي العربي ممثلا في غياب دور الجامعة العربية وعدم اهتمام القيادات السياسية للدول العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن هذا الكيان، إذ لا تتمتع بأي سلطة فوق قومية لها الحق في اصدار قوانين ملزمة للدول الأعضاء في العملية التكاملية.

---

[1] - محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص276.

[2]- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،القاهرة،2000،ص124.

[3]- المرجع نفسه.

المبادرة السلمية مع اسرائيل: وهي مبادرة التطبيع التي قامت بها بعض الدول العربية، اذ أدت الى تشتت كبير بين العرب وحولتهم إلى أعراب دون الحصول على مكاسب حقيقية وإنما أوهام خيالية حتى الآن وإقامة علاقات تجارية ما بين عدد كبير من الدول العربية والكيان الصهيوني المحتل[1].

وتجدر الاشارة الى أن المعوقات السياسية سالفة الذكر هي على سبيل المثال لا الحصر، لأن الخوض فيها بشكل مفصل يتجاوز حدود موضوع الدراسة.

2/المعوقات التاريخية:

تعد المعوقات التاريخية نتيجة للآثار التي خلفها الاستعمار في الأوطان العربية، اذ لعب هذا الأخير دورا مهما في إضعاف ركائز العمل العربي المشترك،عن طريق تجزئة الوطن العربي إلى عدة كيانات،يرتبط كل منها بأنماط متعددة من الاستعمار،مما أدى إلى خلق مجموعة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم ومن حيث الإمكانيات سواء البشرية أو الطبيعية.

وبعد حصول كل قطر على الاستقلال، اتسعت هذه التفاوتات وتعمقت،وعندما اتجهت الدول العربية المستقلة إلى العمل المشترك برزت أمامها العقبات الناجمة عن التفاوت في الحجم وفي الإمكانيات[2] ومن أهمها:

الخوف من الاستيعاب:

ويقصد بذلك خوف بعض الدول العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات عدة إلى ذوبان بعضها في إطار البعض الآخر، ويبدو أن حداثة الاستقلال لدى معظمها يجعلها حريصة على هذه الذاتية التي تستشعرها، إذ تخشى ذوبان شخصيتها في إطار أوسع فلا تظهر في خريطة المجتمع الدولي ككيان له ذاتية، لأنها تعتقد بأن انضمامها إلى كيان أكبر وأقوى يفقدها استقلالية قرارها ويضعف حريتها في التصرف، رغم أنها قد تسعى في حماية هذا الاستقلال من خلال التبعية والضمانات الغربية، وقد تخشى من أن توسيع مجال العمل العربي المشترك قد يوصلها إلى مرحلة لا تستطيع معها التراجع . غير أن الخوف من الاستيعاب لم يعد مقصورا على الدول العربية في مواجهة الدول العربية الكبرى، بل ثمة ظاهرة على العكس، ذلك أن انتقال مركز القرار من دولة الثورة إلى دولة الثروة يعكس بعض المخاوف الجديدة من استيعاب جديد. وهذه المخاوف المتبادلة لا بد لها أن تترك بصماتها على أية قرارات تستهدف نوعا من العمل العربي المشترك[3].

الخوف من فقدان الثروة:

[1] –حربي محمد عريقات، العوربة والعولمة الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين، رماح للبحوث والدراسات، العدد 10ديسمبر20، ص103.

[2]– محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص266.

[3] – محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص266.

ويقصد به الشعور لدى الدول العربية الغنية بأن أي عمل عربي مشترك سيؤدي إلى إنفاق أموالها لمصلحة الدول الفقيرة، وبالتالي سيتأثر مستوى الدخل وقدرتها على تحسين أوضاع شعبها ليتحقق لها أكبر قدر من الاستقرار السياسي . كذلك فإن الخوف وعدم الاستقرار في الدول العربية الفقيرة يجعل رؤوس الأموال العربية أقل حماسا للمغامرة، إذ أن سوء العلاقة بين بلدين عربيين ينعكس مباشرة على حرية المرور والتجارة وغيرها من العلاقات وهو ما يضعف الرغبة في المساهمة في هذه المشروعات العربية المشتركة[1].

3/المعوقات الاقتصادية: تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عدة عوامل اقتصادية يمكن ايجاز اهمها ضمن النقاط التالية:

– تباين السياسات الاقتصادية بين الدول العربية:

تتسم الدول العربية بالاختلاف الكبير بين السياسات الاقتصادية التي تنتهجها واعتماد عدد كبير منها على التعريفة الجمركية كمورد مالي اضافة الى تعدد أسعار الصرف والقيود على التمويل الخارجي وضعف الهياكل الإنتاجية فيها وغياب أو نقص مرافق النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها فضلا عن غياب قاعدة للمعلومات المتعلقة بالتجارة والاستثمار.[2]

– ضعف البنية الأساسية للتكامل:

على الرغم من التقارب الجغرافي للدول العربية وارتباط معظمها بحدود مشتركة مع دول عربية أخرى،إلا أن ارتفاع قيود التعريفة الجمركية والافتقار إلى البنية الأساسية وإلى وسائل النقل المختلفة وغياب التنسيق في مجال النقل والشحن ،اضافة الى ارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير في ما بينها، كل هذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التبادل التجاري في ما بين الدول العربية كما تعمل على تآكل المزايا النسبية المقترنة بالجوار الجغرافي، وذلك على عكس ما حدث في تجربتي الإتحاد الأوروبي والنافتا حيث لعب التقارب الجغرافي دورا هاما في تنشيط التجارة الإقليمية البينية وذلك نتيجة لغياب قيود التعريفة الجمركية جنبا إلى جنب مع توافر شبكات للبنية الأساسية تتصف بالقوة والتنوع[3].

– التشابه والتماثل في الهياكل الاقتصادية والقاعدة الانتاجية وكذا التشابه النسبي في منظومة السلع القابلة للتصدير، الأمر الذي جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس حالة تكامل.[4]

– التبعية الاقتصادية:

---

[1]– المرجع نفسه، ص266.

[2]– جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية»، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة 2013، ص97.

[3] – محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص275-276.

[4] – جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية»، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة 2013، ص97.

تعاني البلدان العربية من التبعية الاقتصادية إزاء البلدان المتقدمة بنسب متفاوتة بسبب تزايد احتياجات الدول العربية من السلع والخدمات بمختلف أنواعها من استهلاكية وإنتاجية وصناعية،[1]وهو ما يجعل الدول العربية أكثر حرصا على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب تحقيق المصلحة العامة للدول العربية مجتمعة وهو ما يساهم في التأثير سلبا على التكامل الاقتصادي العربي.

– العراقيل المرتبطة بالاستثمار:

رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين البيئة الاستثمارية وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات العربية، الا أن قطاع الاستثمار لا زال يعاني من عراقيل عدة تتلخص في:

–عدم اليقين الذي تتصف به الأسواق العربية مما يجعل رجال العمال العرب في حالة من التردد والشك،

–القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار، والغموض في مواقف بعض الدول العربية حوا الاستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسة الاقتصادية،

–بطء الاجراءات الادارية وتعقيدها مما يجعلها لا تتسم بالمرونة والانسياب.[2]

– التبعية التكنولوجية:

تعاني البلدان العربية أيضا من التبعية التكنولوجية بسبب الفجوة التكنولوجية الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة، وكذا بسبب تأخر وتخلف الدول العربية في ميدان التطور التكنولوجي على الرغم من محاولاتها لمسايرة الركب.

أضف الى ذلك تعاني الدول العربية مما يطلق عليه اصطلاح النقل العكسي للتكنولوجيا، المتمثل في الهجرة الانتقائية للعناصر المتميزة علما وثقافة وقدرة .كل ذلك شكل عقبة أمام اتجاهات الدول العربية نحو التكامل حيث أدت هذه التبعية إلى ضعف القاعدة الإنتاجية بها والتي تعد إحدى المداخل الرئيسية لتحقيق ما يسمى التكامل الإنمائي، والذي يمكن عن طريقه تضييق الفجوة التنموية الواسعة بين الدول الأطراف في التكتل[3].

– ضعف التبادل التجاري العربي البيني:

تتميز التجارة العربية البينية بالضعف الشديد، إذ لا تتجاوز10% على أفضل تقدير وهذا بسبب التركيز العربي على بناء الأمن الاقتصادي مما تسبب مباشرة في إعاقة التجارة البينية، بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية الضيقة بغض النظر عن مصالح المجموعة، الأمر الذي جعل التجارة العربية الدولية لا يتجاوز 03% من إجمالي التجارة العالمية.

---

[1]– عبد الله جعلاب، التكامل الاقتصادي العربيالجهود، الاستراتيجية،الآفاق،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد الثامن،ص362.

[2]– سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبةمدبولي، القاهرة،1999، ص123.

[3]– محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص275.

-انخفاض درجة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

لا يمكن اغفال أهمية دور القطاع الخاص في عملية التكامل، إلا أن هذا الدور ما زال محدودا في الاقتصاديات العربية،ويرجع ذلك إلى هيمنة الحكومات العربية على النشاط الاقتصادي ،وبالإضافة إلى محدودية حجم القطاع الخاص وانخفاض قدرته التنافسية يبدو أن القطاع الخاص لم يجد أية عناصر جاذبة في عمليات التكامل الإقليمي، فمن ناحية يتصف مناخ الأعمال في معظم الدول العربية بأنه غير محفز للاستثمار الخاص مقارنة بالتكتلات الإقليمية الأخرى، ومن ناحية أخرى تعد الأسواق المحلية أكثر ربحية بالمقارنة بأسواق الدول المجاورة وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى الحماية الجمركية[1].

– وجود عدد كبير من الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية:

ان ارتباط الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات الثنائية فيما بينها في نفس الوقت، يصعب إلى حد كبير تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على المبادلات السلعية ذات المنشأ العربي، أضف الى ذلك فإن عدم وجود إستراتيجية موحدة للدول العربية في تعاملها مع الاتفاقات الدولية والإقليمية، قد ساهم في الحد من حركة انسياب السلع بين الدول العربية، وفي تغليب تدفقات المبادلات التجارية بين كل من البلدان والخارج، على حساب تنمية التجارة البينية العربية والتي تعد من أهم مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

– افتقار الدول العربية الى أسواق مالية ونقدية كبيرة ومتطورة، وفي حالة وجودها فهي لا تزال في مرحلة التطور ولا تتسم بالتشريعات المرنة المناسبة.[2]

– عدم توافر آليات لحماية الأطراف المتضررة:

لا توفر معظم الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية بما فيها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981آليات فعالة للتعويض فيما بين الدول العربية. وهو ما يفسر جزئيا أسباب إحجام عدد من الدول العربية عن تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى هذا كان غياب الآليات التي تعالج توزيع مكاسب الاندماج داخل كل دولة على حدي سببا في إعادة الجهود الهادفة إلى تحقيق الاندماج العربي . على عكس الإتحاد الأوروبي الذي وفر الآليات اللازمة لتعويض المتضررين اذ يعتبر هذا العنصر أحدا العناصر الهامة في التكامل الاقتصادي. [3]

[1]– المرجع نفسه، ص274..

[2]– جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي،مرجع سبق ذكره،ص98

[3] – محمد لحسن علاوي، الاقتصاديات العربية بين حتمية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص274.

– إنّ انعدام إستراتيجية عربية للتنمية الإقتصادية وكذا انعدام التشريعات الإقتصادية والإدارية المناسبة يعرقل توضيح الاتجاهات العامة لهذه التنمية، ولا يسمح بتحديد المساحة المتاحة للتعاون الاقتصادي العربي في هذه الإستراتيجية، وبالتالي لا يمنح رجال الأعمال العرب الثقة لكافية في الاستثمار داخل الدول العربية .كما أن اقتصار معظم المبادرات العربية على محاولة زيادة التّجارة البينية حال دون دفع عجلة التعاون الإقتصادي العربي، هذا الأخير في حقيقة الأمر يتطلب إجراءات أكبر بكثير من مجرد تشجيع التجارة أو خفض الرسوم، إذ أنّ هذه المهمة تتطلب تحقيق تنمية عربية متكاملة على قاعدة التعاون الإقتصادي هدف تطوير القاعدة الإنتاجية العربية وتحقيق التكامل الإقتصادي العربي على المستويين القطاعي والجغرافي.

4/المعوقات الاجتماعية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

– المناخ السائد في العلاقات بين الدول العربية:

يعد أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت السير قدما نحو التكامل الاقتصادي العربي، اذ ساد هذه العلاقات مشاعر الغيرة ،المقارنة والتفضيل اضافة الى الحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة،كما أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج والغزو العراقي للكويت بصورة أكبر، مما أثر سلباً ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب،بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.[1]

– التباين في مستويات المعيشة:

تعاني الدول العربية من اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بين شعوبها، اذ يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في دول الخليج الغنية بالثروات النفطية مقابل وجود مستويات متدنية منه في دول عربية أخرى كالصومال مثلا.

ويرجع سبب التفاوت في مستوى دخل الفرد بصورة أساسية إلى الاختلاف في توزيع الثروات الطبيعية، اذ تحتوي أراضي دول عربية ذات كثافة سكانية قليلة على كميات احتياطية كبيرة من النفط جعلتها مصدر أساسي للثروة، وفي المقابل نجد دولا عربية تفتقر الى الثروات الطبيعية، وهو ما أدى إلى تركز عوائد الثروات النفطية في دول عربية صغيرة وأحياناً أشخاص قلة،فمثلاً يمتلك أحد عشر شخصاً عربياً من بين أغنى 255شخص في العالم نحو 78مليار دولار أمريكي وهو مبلغ يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من مصر والمغرب مجتمعة[2].

[1]– أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2] – عبد الكريم جابر شنجار، "الاقتصاد العربي، مراجعة الذات وخطوات نحو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامةمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد ،21 القاهرة، ،1999 ص .107

- **زيادة معدل النمو السكاني:**

أدى تزايد معدلات نمو السكان في البلدان العربية الى خلق فجوة واسعة فيما بينها، حيث ظهرة مجموعة من الدول الغنية وأخرى فقيرة، وهو ما نتج عنه مشكلات اجتماعية أخرى تم التطرق اليها سابقا وهي الارتفاع نسبة البطالة وتفشي ظاهرة الأمية وارتفاع مستويات الفقر.

5/معوقات أخرى:

بالإضافة الى المعوقات سالفة الذكر، يعاني التكامل الاقتصادي العربي من عوامل أخرى يمكن ايجازها ضمن النقاط التالية:

– ارتباط أعمال التكامل الاقتصادي العربي بالأجهزة الرسمية، وغياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية فقد تشكل "منتدى الفكر العربي في عمان" و "المؤتمر القومي العربي" لكن انحصر دورهما في المجال الفكري فقط[1]،فغياب دور الشعوب في قضية التكامل العربي بمختلف الطبقات سواء كانت عامة أو مثقفة، اضافة إلى نقص الإعلام وغيابه في بعض الأحيان، من شأنه أن يحد من التوعية بأهمية التكامل الاقتصادي للشعوب ومزاياه المستقبلية وهو ما من شأنه تجاوز العديد من العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي.

– البيروقراطية الإدارية: تعاني جل الادارات العربية من ظاهرة البيروقراطية الادارية إذ يضفي الطابع البيروقراطي على مختلف الاجراءات الادارية اللازمة لتقوية مستوى الترابط بين الاقتصاديات العربية، من يلعب النقص وعدم الدقة في نظم الإحصاءات الوطنية دورا مقيدا لاتجاهات التكامل.

–ضعف الإمكانيات البحثية والتعليمية العربية: تعاني معظم المؤسسات البحثية والتعليمية العربية من ضعف امكانياتها – على الرغم من توجه أغلب الدول العربية مؤخرا الى الاهتمام بشكل أكبر بالجانب البحثي والتكنولوجي–مما ساهم في تأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني في العالم، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات البحث والتطوير في الوطن العربي.

– الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية: وخاصّة المائية والأرضية والطاقة مما يتطلب بذل الجهود لرفع مستوى الوعي حول كيفية الإدارة السليمة لتلك الموارد، من خلال تشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، والتعاون بين الدول العربية لإيجاد سبل المحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة.

نظرا للأسباب التي ذكرت سابقا، لم تحقق الدول العربية نتائج ملموسة على صعيد العمل العربي المشترك، إذ أن تعدد وتراكم هذه المعوقات يفسر إلى حد كبير أسباب البطء الشديد في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، اضافة الى عدم

[1]– الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي – واقع وآفاق، – مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد ،05 ،2008 ص.27

توفر الرغبة الحقيقية لدى الدول العربية في تطويره والتقاعس في تطبيق الاتفاقيات المبرمة بينها،وإن لم يتم العمل على إزالة هذه المعوقات فلن تحقق الدول العربية مبتغاها وستبقى في مؤخرة الركب العالمي من كل الجوانب.

على الرغم من المعوقات التي تم تناولها فيما سبق، فقد كانت للدول العربية عدة محاولات تكاملية منها ما تم في إطار مؤسسي وهو إطار جامعة الدول العربية،ومنها ما تم في إطار التكتلات الإقليمية، وهو ما سيتم التعرض اليه من خلال المبحثين المواليين.

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي في إطار جامعة الدول العربية

عرفت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عدة محطات ومراحل بدءا بالاتفاقيات الثنائية ومرورا بتجارب اقليمية عربية منها ما تعثر وتوقف ومنها ما يسير على خطى بطيئة، في هذا الفصل سنتطرق الى المسيرة التكاملية العربية من خلال الوقوف عند أهم محطاتها.

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية تيقنت جل دول العالم بضرورة التوجه نحو التعاون والتكتل بينها بفعل حالات الصراع والتنافس من ناحية والتقدم والتكنولوجيا الذي فرض الحاجة إلى التعاون والتكتل من ناحية أخرى،

و لقد كانت محاولة الدول العربية رائدة في هذا المجال حيث بدأ التوجه نحو التعاون و التكامل الاقتصادي العربي مع برتوكول الإسكندرية الذي تم الاتفاق عليه سنة 1944و الذي مثل الأساس المهم لقيام جامعة الدول العربية،و تضمن الدعوة لتحقيق التعاون بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية و الثقافية و غيرها، و هو ما شكل البداية في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك،و قد قامت اثر ذلك وبعد مشاورات و اتصالات بين الدول العربية استغرقت سنتين وذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ،1946و بذلك تعتبر من بين المحاولات الأولى في إطار التعاون و التكتل ببين الدول العربية.

المطلب الأول: التعريف بجامعة الدول العربية.

تعتبر الدول العربية من الدول السباقة في التوجه نحو التعاون والتكتل ولذا يؤكد السبق التاريخي في هذا المضمار والذي يستند إلى ضرورة ومشروعية مثل هذا التعاون بين الدول العربية والتي تعرضت إلى التجزئة والتمزق الاقتصادي والسياسي عبر عصور طويلة كان فيها الاحتلال الأجنبي المباشر وغير المباشر هو الأداة في تحقيق هذه التجزئة والتمزق،وبالتالي التخلف والتبعية.والتي يفترض أن يكون بديلها الضروري والطبيعي هو التوحد والاستقلال والتقدم،ولذلك جاء قيام الجامعة العربية استجابة لهذه الضرورة والمشروعية،وبفعل عوامل عديدة منها نشوء دول المعسكر الاشتراكي وتزايد حركات التحرر والوعي لدى الأفراد وهو ما فرض على الحكومة العربية التوجه نحو إقامة الجامعة العربية كإطار يمكن من خلاله الاستجابة لكل ذلك في ظل الظروف السائدة آنذاك.

جامعة الدول العربية هي هيئة عربية تضـــم الدول العربية الموقعة على ميثاقها والتي تتكلم اللغة العربية على امتداد الوطن العربي، وبذلك تكون الجامعة العربية منظمة دولية إقليمية تتميز عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة تسكنها أمة عربية واحدة ذات تاريخ وتراث واحد ولغة وحضـارة واحدة وآمال وطموحات مشـتركة[1].

تم تأسيس جامعة الدول العربية بتاريخ 22مارس 1945، ودخلت حيز التنفيذ إبتداءا من 11ماي 1945، ووقع على ميثاق تأسيسها الدول العربية السبع المستقلة في ذلك الوقت وهي: مصر، سوريا، الأردن،العراق،اليمن،لبنان والسعودية ليصل عدد الدول العربية الموقعة اثنان وعشرون دولة عربية.

لقد ارتبط العمل الاقتصادي العربي المشترك بقيام جامعة الدول العربية ،كما تم اعتبارها المؤسسة الأم له، إذ شكل تأسيسها أولى بدايات جهود التكامل الاقتصادي العربي، وكان الغرض من قيام جامعة الدول العربية كما جاء في المادة الثانية من الميثاق المؤسس لها هو توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية والتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والثقافية والاتصالات والمواصلات وغيرها،اذ استهدفت تقوية أواصر العلاقات بين الدول العربية المنضمة اليها وتنسيق خططها وتحقيق تعاون وثيق بينها بغض النظر عن التباين في أنظمتها السياسية والاقتصادية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة آنفا تم تشكيل الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال ميثاق جامعة الدول العربية وقد نص على تشكيل ثلاثة أجهزة رئيسية تباشر الجامعة من خلالها وبواسطتها مهامها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها تتمثل في:[2]

مجلس الجامعة: لقد نصت المادة 03 من ميثاق الجامعة العربية على إنشاء مجلس يعتبر الجهاز الأساسي والهيئة العليا للجامعة، ويتشكل هذا الأخير من ممثلي الدول الأعضاء،ويقوم بعقد اجتماعين عاديين،كما يمكنه عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب دولتين من دول الجامعة،وتتمثل اختصاصات المجلس فيما يلي:

- وضع السياسة العامة للجامعة وبرنامج عمل المجلس.
- الالتزام بما تعقده الدول الأعضاء في الجامعة من اتفاقيات اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، قانونية وغيرها.
- العمل على القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات.
- البت في المسائل التي يعرضها الأمين العام أو الدول الأعضاء على المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

[1]- مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك،منشورات جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،2008-2009، ص104.

[2]- سليمان المنذري، تطور الإطار المؤسسي القومي للعمل الاقتصادي المشترك،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،تحرير محمود محمد الإمام،ص 39- ص40.

- الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس من طرف الدول الأعضاء.
- بحث التقارير التي تقوم المجالس والمنظمات المتخصصة بإعدادها وإصدار القرارات اللازمة بشأن تلك التقارير.
- تعيين أمين عام للجامعة.

اللجان الدائمة: تتولى هذه اللجان وضع أسس التعاون وقواعدها وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقيات يتم عرضها على المجلس للبت فيها،ومن بين هذه اللجان نذكر:اللجنة السياسية،لجنة الشؤون الاقتصادية،لجنة الإعلام،لجنة خبراء البترول، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية،لجنة المواصلات،الأرصاد الجوية،لجنة حقوق الإنسان وغيرها.

الأمانة العامة: تعتبر الجهاز الإداري للجامعة، إذ نصت المادة 12من ميثاق الجامعة على أن يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين،ويتم تعيين الأمين العام من طرف مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي دول الجامعة،أما الأمناء العامون فيتم تعيينهم من طرف الأمين العام وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة،وتتكون الأمانة العامة من مجموعة من الإدارات الرئيسية والفرعية من بينها : الإدارة العامة للشؤون العربية،الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية،الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية،الإدارة العامة للشؤون المالية،الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية،القانونية،الإدارة العامة لشؤون فلسطين....إلخ.

وبالنظر الى النصوص التي جاء بها ميثاق الجامعة،فقد اقتصرت مادتان فقط على الجوانب الاقتصادية فبالإضافة الى المادة الثانية المذكورة آنفا،نجد المادة الرابعة التي تنص على انشاء لجنة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة في مختلف المجالات ومن بينها المجالات الاقتصادية،وتتولى اللجنة الاقتصادية وضع قواعد التعاون وصياغتها في شكل مشاريع اتفاقيات تعرض على مجلس الجامعة لدراستها قبل عرضها على الدول المعنية بها.[1]

كما أن الجوانب الاقتصادية تم صياغتها دون تحديد أهداف اقتصادية موحدة اذ تعبر عن مجرد وجود فكرة لدعم التعاون لكن مع ضرورة مراعاة ظروف كل دولة عربية بناء على نظامها وأحوالها الداخلية،كما لم يتم تحديد الأساليب التي يجب اتباعها لتحقيق التعاون الاقتصادي، وما هو شكل هذا التعاون ومراحله.

ولما كانت الوحدات الاقتصادية العربية تعاني من الانفصال عن بعضها البعض مقابل الارتباط والتكامل بالاقتصاد الرأسمالي فإنّ التكامل الاقتصادي العربي يسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين في آن واحد وهما:

– إنهاء تبعية القواعد الاقتصادية العربية للاقتصاد الرأسمالي والتي اقترنت بتجزئة الوطن العربي .

–إعادة دمج هذه القواعد مع بعضها البعض لتكوين وحدة اقتصادية فيما بينها باتجاه تعجيل تنميتها والقضاء على مشكلة التخلف الاقتصادي لصالح رفع مستوى معيشة السكان في الوطن العربي .

[1] المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

ولقد اتّبعت الأقطار العربية حتى الآن ستة مداخل لتحقيق هذه الغاية–ويقصد بالمدخل التكاملي الطريقة أو النموذج الذي يتم اتباعه لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتختلف هذه المداخل باختلاف المدارس الفكرية والنظم الاقتصادية والسياسية للبلدان الرامية الى تحقيق التكامل–[1] وتتمثل المداخل الستة في:

–مدخل تحرير التجارة (المدخل التبادلي للتكامل) .

–مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.

–مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

–مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية.

–المدخل التخطيطي الإنمائي.

–مدخل المشروعات المشتركة.

المطلب الثاني: المدخل التجاري

يعتبر مدخل تحرير التجارة من أول المداخل التي اتبعتها البلدان العربية لتحقيق التجمع الاقتصادي فيما بينها، كذلك تعد من المداخل التي تحظى بالاهتمام كبير من جهة التكامل الاقتصادي العربي.

وتتلخص الفكرة الرئيسية في هذا المدخل، في أن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الاقتصادي العربي وبالتالي يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية انسياب التجارة البينية،أيا كان شكل هذه القيود وصورها. كالقيود الجمركية والكمية والإدارية وقيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات،بحيث يجب ازالتها كلها. [2]

ويستند هذا المدخل نظريا الى أن تحرير التجارة بين مجموعة من البلدان يؤدي الى قيام المنافسة بين المشروعات الانتاجية فيها وتؤدي هذه المنافسة الى توزيع الموارد بين أنواع الانتاج المختلفة بشكل يحقق أكفأ استخدام لهذه الموارد على مستوى البلدان في مجموعها مما يؤدي الى انخفاض التكاليف وبالتالي توسيع التجارة بينها ونموها وترابط اقتصادها وتكاملها.[3]

ولقد قامت الدول العربية من خلال هذا المدخل بعدة محاولات لإرساء قواعد العمل العربي الاقتصادي المشترك والتي سيتم ايجاز أهمها من خلال الفروع الموالية.

---

[1]– بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره،ص307.

[2] – محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الاول، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان،1986، ص336.

[3]– صلاح الدين حسن السيسي، السوق العربية المشتركة،الواقع والطموح،قضايا اقتصادية معاصرة،دراسات نظرية وتطبيقية،عالم الكتب،الطبعة الأولى، القاهرة،2003، ص69–ص69.

*من بين الدول الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي سوريا، السعودية، لبنان، مصر، اليمن، العراق، الأردن، وأنظمت إليها سنة 1962كل من المغرب والكويت وليبيا وتونس والسودان، ثم الجزائر سنة 1964.

الفرع الأول: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

بعد خمس سنوات من انشاء جامعة الدول العربية تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بتاريخ 13أفريل سنة 1950بين دول الجامعة العربية*، وكان من أهداف هذه المعاهدة من الناحية الاقتصادية ما يلي[1] :

- التأكيد من جديد على المبدأ الذي تضمنه ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية وهو تعاون الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية.
- نصت المادة (08) منها على إنشاء مجلس اقتصادي يتشكل من وزراء الدول الأعضاء المختصين في المجالات الاقتصادية أو ممثليهم،ويتمثل دور هذا المجلس في اقتراح ما يراه كفيلا على حكومات الدول العربية لتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.
- دعم التعاون من أجل بناء اقتصاديات عربية قومية وذلك عن طريق الاستثمارات المشتركة وحرية تبادل المنتوجات الوطنية (الزراعية والصناعية).

من خلال استقراء هذه المعاهدة فإن الهدف الأساسي منها هو تحقيق الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء اذ لا توجد اشارة واضحة الى تحقيق هدف التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية أو حتى البدء في التحرير الاقتصادي بينها،كما لم يتم وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بإنجاز الأهداف المذكورة فيها.

وكان من ثمار هذه المعاهدة انشاء المجلس الاقتصادي الذي يتكون من وزراء الاقتصاد للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم تحت اشراف جامعة الدول العربية،والذي أوكلت اليه مهمة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق قيامه بتقديم اقتراحات وبرامج لتنفيذ الأهداف الاقتصادية الواردة في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

الفرع الثاني: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت

في إطار اهتمام الدول العربية بالمنهج التجاري لتحقيق التكامل فيما بينها، أقر المجلس الاقتصادي العربي اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية،وتم التوقيع على هذه الاتفاقية بمعرفة مندوبي كل من مصر وسوريا والعراق واليمن والسعودية والأردن بتاريخ 07سبتمبر 1953ثم انضمت إليها الكويت سنة 1964حيث أجازت المادة 07منها لدول الجامعة العربية غير الموقعة عليها أن تنظم إليها.

وتعد هذه الاتفاقية من أهم انجازات المجلس الاقتصادي، وكان الهدف منها هو خلق نظام تجاري تفضيلي بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية،وأصبحت سارية المفعول بتاريخ 12ديسمبر سنة 1953.

[1]- اكرام عبد الرحيم،"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، دار العربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002، ص82.

كما تعتبر مدخل أول اتفاقية لتحرير التجارة بين الدول العربية،وهي بمثابة خطوة البداية على طريق التضافر حيث كان الهدف منها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية،هذا ويمكن تلخيص أهم مبادئ هذه الاتفاقية فيما يلي[1]:

1- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية و الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية؛

2-تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% على عدد من المنتجات الصناعية؛

3-تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50%على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة والصناعة؛

4-تبني نظام تفصيلي لتراخيص الاستيراد.[2]

وبالرغم من اعتبار هذه الاتفاقية خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية،إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تعمل على توحيد السياسة الجمركية اتجاه العالم الخارجي،فضلا عن أن الإعفاءات والتخفيضات كانت أقل من المطلوب،كما أنها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية وهيالمشكلة التي تواجه الدول العربية إلى وقتنا الحاضر[3].

وبهدف إيلاء معاملات تفضيلية أوسع أدخلت الأطراف الأعضاء تعديلات على الاتفاقية في الأعوام 1954،1956،1957،1959 تم بموجبها إضافة سلع أخرى إلى قائمة السلع الواردة في الملحقين الزراعي والصناعي واستحداث ملحق أخر يتعلق بالصناعات التجميعية.[4]

وتعد هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية بل إنها أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة العربية.

والجدير بالذكر أنه عانت لم تشارك في هذه الاتفاقية سوى ست دول عربية،ولم يتم تشكيل جهاز فعلي لتسوية الخلافات الناجمة عن التّجارة كما أنها لم تتسم بصفة الإلزام، وعليه لم تلق هذه الاتفاقية النجاح المطلوب،بسبب وعدم اتفاق السياسيين العرب على أهداف اقتصادية موحدة اضافة الى اضطراب المواقف السياسية وعدم ثباتها في فترة الخمسينات.

[1] – أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية السوق العربية المشتركة وظاهر ة العولمة،الطبعةالأولى،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2006 ص261 ص 262.

[2] – عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ،1986 ص.

[3] – أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص261ص262.

[4] – عبد الكريم جابر شنجار، التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة ما المطلوب؟،مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات، المجلد01، العدد01،01جوان 2012، ص22.

وكانت محصلة هذه الاتفاقية أنها تقلصت كثيرا على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاثة دول فقط بعد التعديل الرابع هي العراق والكويت ومصر، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عمليا بعد تطبيق قرار انشاء السوق العربية المشتركة.[1]

ولقد فشلت هذه الاتفاقية في رفع نسبة المبادلات التجارية العربية البينية الى مستوى الطموحات النظرية المسطرة سابقا.

الفرع الثالث: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

رغبة من الدول العربية في اعطاء نقلة نوعية للعمل الاقتصادي المشترك بينها، تم عقد عدة اتفاقيات للتكامل الاقتصادي العربي وكان من أهمها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من طرف المجلس الاقتصادي العربي سنة 1957، إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية ولم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964. وقد أشترك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصدير، ثم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست دول عربية هي (اليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة، الصومال وليبيا)، وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المرتكزة إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقا لقوانين السوق.[2]

وجاء التسلسل التاريخي لهذه الاتفاقية وفق المراحل التالية :

1-اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 22ماي 1953وتم تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية و الخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق الوحدة.

2- تمت الموافقة على مشروع الوحدة الإقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957.

3-تم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية بتاريخ 6جوان 1962اذ وافقت عليه كل من مصر والمغرب و الكويت في جوان 1962 ثم العراق و سوريا بتاريخ 9 ديسمبر 1962أما موافقة اليمن فكانت بتاريخ 7فيفري 1963،ودخل المشروع حيز التنفيذ في 3أفريل 1964حيث تم وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ.

4- بتاريخ 3 جوان 1964تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف التي تضرب في صميم التكامل الاقتصادي.

[1] - عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] - عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سبق ذكره، ص23.

وفيما يتعلق بالأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد نصت المادة الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية تضمن الحريات والحقوق الآتية لهذه الدول وشعوبها على قدم المساواة :

أ – حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

ب – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

ج – حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

د – حرية النقل والترانزيت.

هـ – حقوق التملك والايصاء والإرث.[1]

ومن بين جوانب القصور يمكن الإشارة إلى الآتي منها بصورة خاصة[2]:

1 – تمثل الاتفاقية صيغة تكاملية تعتمد تطوير التبادل التجاري هدفا مباشراً ومركزياً وتعد إجراءات تحرير المبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج وسائل لتحقيق ذلك.

2–لم تعر الاتفاقية اهتماما بقضية التوزيع، أي التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية حيث أن قوانين السوق هي التي سوف تتحكم بهذه المسألة مما سوف يعني مزيداً من التباين في التوزيع.

3– يفترض تطبيق صيغة طموحة في التكامل الاقتصادي كاتفاقية الوحدة الاقتصادية المعنية العربية تماثل وتجانس الأنظمة الاقتصادية والسياسية والفكرية بين الأقطار العربية كشرط أولي لابد من توفره مسبقا.

4 –تقتصر الاتفاقية على نوع واحد من أنواع العضوية وهي العضوية الكاملة وهو أمر يتنافى مع واقع الوطن العربي المتسم بالتناقض. غير أن المجلس اتخذ قراراً يقضي بإنشاء نظام الانتساب ليساعد الدول العربية غير الأعضاء المشاركة في أعماله ريثما تتوفر الظروف المناسبة للانتماء الكامل.

5 –تفتقر القرارات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لصفة الإلزام فالمجلس لا يمثل سوى هيئة استشارية والقرارات التي تصدر عنها لا تأخذ طريقاً إلى التنفيذ من قبل الدول الأعضاء إلا بعد المصادقة عليها تشريعياً وتنفيذياً من قبل الدول الأعضاء وفقاً للأصول الدستورية السارية المفعول لدى كل دولة عضو في المجلس.

6 – لم تحدد الاتفاقية فترة زمنية معينة لبلوغ أهدافها بل تركت الأمر إلى المجلس إلا أنه جاء في الملحق الخاص بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية تحديد مرحلة تمهيدية لا تتجاوز خمس سنوات قابلة للتمديد إلى خمس سنوات

[1]– صدراتي عبد الرحيم، إشكالية التكامل العربي في إطار جامعة الدول العربية في ضوء التجارب العالمية الناجحة –الاتحاد الأوروبي نموذجا–، أطروحة تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة الجزائر3، 2022/2021 ،ص105.

[2]المرجع نفسه.

أخرى من اجل دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الأساسية الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية.

وإذا ما قورنت هذه الاتفاقية باتفاق 1953فإن هذه الأخيرة تبدو في غاية الطموح، إلا أن كثيرا من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة تمثل أهمها في:[1]

1-تعارض الأنظمة السياسية، وتنوع الأنظمة الاقتصاديةالاشتراكيةالمصرية، الليبراليةالأردنية و اللبنانية، النظام المختلط في العراق و السعودية.

2- تفاوت الدخول ففي مقابل البلدات النفطيةالغنية ،كالسعودية و الكويت و العراق توجد بلدان فقيرة كمصر و الأردن و سوريا.

3- تنوع البنياتالاقتصادية و اختلاف البنياتالنقدية، ذلك أن المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة فبعضها ارتبطت بالدولار و الأخرى بالجنيهالإسترليني.

لقد تبنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلعي،ثم تطور العمل العربي الاقتصادي المشترك الى مستوى آخر متمثلا في قرار انشاء السوق العربية المشتركة.

الفرع الرابع: السوق العربية المشتركة

تعتبر السوق العربية المشتركة من أهم منجزات مجلس الوحدة الاقتصادية حيث جاء قرار إنشاء هذه السوق للتعبير عن رغبة الدول الأعضاء في المجلس في تحقيق التكامل الاقتصادي، وكذا العمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف المعيشة والعمل للبلدان الأعضاء وشعوبها.

بتاريخ 13 أوت 1964أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرار رقم 17والذي يقضيبإنشاء السوق العربية المشتركة،وهو أحد الوسائل التي يسعى مجلس الوحدة الاقتصادية بموجبها إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة استناداً إلى ما جاء في اتفاقية الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ بتاريخ 30أفريل 1964.[2]

والملاحظ ان قرار السوق العربية المشتركة، كان يهدف في نصوصه إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية، وإلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة، كما يهدف إلى تحقيق نفس الأهداف الأربعة التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهي:[3]

---

[21]نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]حميد الجميلي، أزمة السوق العربية المشتركة، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، المجلد ،28 العدد (256(، نيسان 2013،ص101.

[3]- نفس المرجع، ،ص 101.

-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ولقد انضمت للسوق في عام 1965أربع دول وهي مصر، سوريا،الأردن والعراق، وأصبحت اتفاقية السوق العربية المشتركة سارية المفعول إبتداءاً من 01جانفي 1965م، وبعد اثني عشر سنة انضمت ثلاث دول أخرى و هي : ليبيا، اليمن وموريتانيا سنة 1977، وخلال تلك الفترة كانت السوق العربية في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة لكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة في حجم التجارة البينية لتلك الدول ثم ضلت السوق قائمة حتى عام 1980حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ، فتوقفت الدول الأخرى في السوق المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية، وفي عام 1998أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المماثل بدءا من عام 1999ولكن لم تنجح هذه المحاولة أيضا[1].

لقد فشلت السوق العربية المشتركة في تحقيق ما كان من المفروض تحقيقه،اذ تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق، لأسباب أهمها:

1- لم يتضمن قرار إنشاء السوق العربية أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، و بذلك اعتبرت السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية، و عليه لم يتحقق للسوق الكيان المستقل؛

2-احتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تسمح للبلدان الأعضاء إمكانية الحصول على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية و عدم الالتزام بالقيود الكمية؛

3-لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية و الكمية[2].

4-إسراف الدول الأعضاء في طلب الاستثناءات التي ينص عليها قرار السوق، وللدلالة على ذلك نشير إلى ما طالبت به بعض الدول الأعضاء من استثنائها من تنفيذ قرارات السوق،فقدمت الأردن قائمة ب88 بندا وسوريا قائمة تتضمن 71

[1]- عبد الله جعلاب، السوق العربية المشتركة والتحد الراهنة فيّ ظل العولمة، رسالةّ مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر2015،3-2016، ص122.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص. 78.

بندا،مصر قائمة تتضمن 52 بندا أما العراق فقد طلبت الإستثناء من حوالي 35بندا،وكانت حجة الدول الأعضاء من الاستثناءات هو حماية الصناعات الوطنية الناشئة والمحافظة على الإيرادات الجمركية[1].

الفرع الخامس: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تمّ التوصل إلى هذه الإتفاقية في سنة 1981في إطار جامعة الدّول العربية، وهي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التّجارة العربية، سواء كانت قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيّد للتجارة في السلع المصنّعة ونصف المصنّعة، وإعفاء السّلع الزّراعية كلية من الرسوم الجمركية، وفقاً لما سبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت عام 1953.[2]

وجاءت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتترجم المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقتا إستراتيجية العمل الإقتصادي المشترك وميثاق العمل الإقتصادي القومي اللتان أقرتهما قمة عمان الحادية عشر في نوفمبر 1981.

فنظرا للنتائج المتواضعة التي حققتها كل من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والسوق العربية المشتركة، وتنفيذا لتوجيهات القمة الاقتصادية العربية في عمان،فقد تم إعادة النظر في الاتفاقيات العربية الجماعية القائمة وتطويرها،وقد تم إعداد هذه الاتفاقية وإقرارها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين بموجب القرار رقم 848بتاريخ 27ديسمبر 1981،وتميزت هذه الاتفاقية بنظرة شمولية لتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وربطه بالتنمية الشاملة وتعزيز الطاقات الإنتاجية بين الدول العربية، وهي بذلك تمثل تقدما مهما بالنسبة لاتفاقية عام 1953وقرار السوق عام 1964.[3]

وتتضمن الإتفاقية مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية في مواجهة السلع الأجنبية المثيلة أو البديلة، ومواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية،

كما تقوم الإتفاقية على عدد من المبادئ المهمة مثل الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة ومبدأ التوزيع العادل لمنافع وتكاليف الإتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الإقتصادية بالنسبة للمخالفات،أما المبدأ الأخير والمهم الذي جاءت به

[1]- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، – الدار المصرية 2 اللبنانية، القاهرة، 2005، ص.232-233.

[2]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 118

[3] - عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سبق ذكره، ص24

الإتفاقية فهو إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع التي يجرى انتقائها سنويا وفقا لأولويات وضوابط معينة مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع ومنتجات المشروعات المشتركة ونسبة المكون العربي فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي[1].

وتوصلت الاتفاقية إلى تحرير 20 مجموعة سلعية فقط بحلول شهر فيفري سنة 1989، وإعفائها من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية،وقد صادق المجلس على إعفاء تلك السلع،في حين لم تنجح المفاوضات في تحرير 32مجموعةسلعية،وعلى الرغم من ذلك واجه تنفيذ هذه الاتفاقية بالصورة المنشودة عدد من العقبات لعل من أهمها:

-ضعف وتعثر الآلية التي عهد أليها مهمة المتابعة والتنفيذ وهي لجنة المفاوضات التجارية والتي ركزت عملها حول قوائم سلبية محددة وبأسلوب غير مرن.

-تبنت اللجنة أسلوب الإعفاء الكامل وليس الإعفاء التدريجي،الأمر الذي لم يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة ببعض الأعضاء،

-إصرار بعض الدول الأعضاء على التأكيد أولا من التزام جميع الدول الأعضاء بتحرير المجموعة السلعية العشرين التي تم الاتفاق على تحريرها والتأكد من الإجراءات المتخذة في هذا الصدد،

-الاختلاف في الرؤى في الإعفاء الكامل والفوري على السلع المتفق عليها، فبعضهم كان يرى أن التحرير الكامل لا يعني التحرير الفوري، وأنه يتعين التفاوض بشأن هذا الأمر وعلى أن يتم تحريرها بصورة متدرجة.[2]

- لم تحقق الدول العربية أي تنوع في قاعدة السلع المتماثلة
- لم تحقق الدول العربية أي تحسن في التجارة
- تحولت الاتفاقية الى اتفاق تعاوني غير ملزم.

ونتيجة لما تقدم فقد صارت هناك قناعة بأهمية العمل على تفعيل الاتفاقية من أجل التوصل إلى الهدف المنشود منها وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ولهذا أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع السادس: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتبر إقرار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تأكيداً على أهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص90ص91.

[2] -عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سبق ذكره، ص24.

ويعد هذا الاقرار اولى محاولات الدول العربية لإنشاء منطقة تجارة حرة سميت بالكبرى تمييزا لها عن منطقة التجارة الحرة التي تم انشاؤها في ظل السوق العربية المشتركة والتي تعد منطقة صغرى مقارنة بها.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الاقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل،[1]

اذ في سنة 1996 جاءت الدعوة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك خلال القمة العربية المنعقدة في القاهرة، حيث تم الاعلان عن قيام وتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية سنة 1997، وذلك وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني يستند وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة ،1981والقواعد العامة المنظمة العالمية للتجارة.[2]

اذن منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي "إتفاق متعدد الأطراف يهدف للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة ب 10سنوات وذلك باستخدام أسلوب التخفيض التدريجي بنسبة 10%سنويا[3].

ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى الآن عشرون دولة عربية ما عدا جيبوتي،الصومال وجزر القمر،ويشترط في العضوية منطقة التجارة الحرة شرطين أساسين هما:[4]

-المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

-الموافقة على البرنامج التنفيذي والذي تم بلورته بما يتوافق مع أوضاع الدول العربية واحتياجاته وكذا مع احكام منظمة التجارة العالمية.

تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى تحقيق جملة من الأهداف يمكن ايجازها من خلال النقاط التالية:[5]

1-معاملة السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.

---

[1] – حساني عمر، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل و الحلول"،مجلة المالية والأسواق،المجلد 06،العدد01(2019)،ص131.

[2]– المرجع نفسه.

[3] – صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية –قضايا إقتصادية معاصرة ،.... عالم الكتب، القاهرة، ط،01 ،2000 ص.89.

[5]– شليحي الطاهر، اقتصاديات الدول العربية بين اشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2014، ص137.

[5] – حسن العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد02 2009، ص19.

2- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي خلال عشر سنوات تبدأ من تاريخ 1جانفي سنة 1998وتنتهي في 31ديسمبر2007.

3- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها الى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان.

4- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والانحراف، والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

5- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً.

6-تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أية منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تختلف عن برنامج التعاون الاقتصادي العربي وكونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات على أساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية، كما أنها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها، ويشكل إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عاملا مهما لتسريع عملية رفع القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري بين الدول العربية، التي يجب أن تتم بسرعة أكبر تجاه الدول العربية الأخرى في سبيل تحسين شروط التبادل البيني العربي وحركة الاستثمارات البينية، وتوجد العديد من المزايا لهذه الاتفاقية التي تساعد على حماية المصالح الاقتصادية العربية وتفعيل التجارة البينية بينها، بشكل يعمل على رفع تعتبر انطلاقة مهمة أمام تحرير تدريجي مستوى الاقتصاد العربي، خاصة وأن هذه المنطقة يؤدي إلى تأمين حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول العربية والاستخدام الأمثل لها، وتفعيلها بشكل ناجع يؤدي إلى انتقالها إلى إتحاد جمركي عربي وصولا إلى سوق عربية مشتركة .[1]

ومن الضروري الاشارة الى أنه تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي العربي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1417/9 – د.ع. 68) بتاريخ12سبتمبر سنة 2001، وذلك بهدف الإعداد لإقامة اتحاد جمركي عربي، اذ تم انشاء لجنتين فرعيتين،الأولى لوضع القانون الجمركي العربي الموحد،والثانية لوضع التعريفة الجمركية الموحدة، وتم عن طريقهما وضع الإطار العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي الذي تم اعتماده في القمة العربية التاسعة عشرة بالرياض بموجب القرار رقم 392-دع(19) بتاريخ 29مارس سنة 2007.[2]

[1]- صدراتي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2]- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مسارات التكامل الاقتصادي العربي،ندوة تحرير التجارة الخارجية وأنظمة الدفاع التجاري في الدول العربية،تونس،17-18 جوان 2013،ص6.

وأكدت القمة العربية بالكويت سنة 2009على ضرورة الانتهاء الكامل من تطبيق الاتحاد الجمركي بحلول عام 2015[1]،كما تم انشاء لجنة الاجراءات والمعلومات الجمركية التي قامت بوضع أسس موحدة للإجراءات والنماذج الجمركية في ادارات الجمارك للدول الأعضاء وآليات تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية.[2]

وفي الأخير قامت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد بالانتهاء من مسودة القانون الجمركي ولائحته التنفيذية، كما انتهت لجنة التعريفة الجمركية من توحيد التفريعات الوطنية للتعريفة الجمركية الموحدة وجاري التفاوض حول التعريفة الجمركية العربية الموحدة.[3]

من خلال التعرض الى محاولات العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي انتهجتها الدول العربية في الإطار المؤسسي من خلال جامعة الدول العربية، فإن أهم ما يمكن استنتاجه هو فشل هذه المحاولات في تحقيق أول خطوة على مسار التكامل الاقتصادي العربي وهي تنمية وزيادة المبادلات التجارية العربية البينية، وبالتالي فقد عجز المدخل التجاري في الوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

أما فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فسيتم التطرق بالتفصيل لتقييمها من خلال المبحث الأخير في هذا الفصل باعتبارها أحدث محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي بينها من خلال البدء بمنطقة التجارة الحرة.

ويمكن اختصار أهم محطات التكامل الإقليمي العربي في إطار المدخل التجاري ضمن الجدول الموالي:

جدول رقم 26:أهم محطات الجهود للتبادل التجاري الإقليمي العربي

السنة	الاتفاقية
1950	اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
1953	اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت
1957	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
1964	اتفاقية السوق العربية المشتركة
1981	اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري
1997	اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
2003	مبادرة الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات
2005	التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر: محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية للمستقبل، دار النشر، القاهرة، الطبعة الأولى،2012، ص .80

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص181.

[2]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، ص183.

[3]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، ص173

المطلب الثالث: مدخل رؤوس الأموال وانتقال اليد العاملة

تتمحور الفكرة الأساسية لهذا المدخل في إزالة القيود على انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية و تهيئة المناخ الملائم الذي يسمح بمساهمة أموال الدول العربية في تمويل استثمارات دول عربية أخرى ،كما يستند الى حرية انتقال عناصر الإنتاج ،بما فيها رأس المال بين مجموعة من البلدان مما يحقق أعلى قدر من الكفاءة الإقتصادية، فالبلدان التي بحاجة إلى رأس مال لتمويل مشاريعها تحصل على مقدار منه من البلدان التي فيها فائض من احتياجاتها ، وعلى هذا الأساس ينظر إلى مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال على أنه من بين المداخل المهمة التي تساهم في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء. وسيتم تناول الاتفاقيات التي تم عقدها بين الدول العربية من خلال هذا المدخل ضمن الفروع الآتية.

الفرع الأول: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية

قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ 07سبتمبر سنة 1953من طرف ست دول هي: مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 12ديسمبر سنة 1953، تضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات: تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.[1]

وتتمثل أبرز أهداف هذه الاتفاقية في: [2]

1-تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

2-تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.

3-تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاءات من الضرائب وعدم وضع العراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية.

ورغم التسهيلات التي تضمنتها الاتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، عاتق الدول الأعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات، كما أنها لم تنظم الوسائل العملية الفعالة التي من شأنها أن تشجع انتقال رؤوس الأموال، وبقيت كل دول حرة في أنظمتها المالية.[3]

الفرع الثاني: اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية

وافق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ 29أوت سنة 1970، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 20فيفري سنة 1972، وتتمثل أهم أهدافها فيما يلي:

[1]- نزيه عبدا لمقصود، مرجع سبق ذكره، ص ص 45. – 46.

[2] – عبد الكريم جابر شنجار، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]- نزيه عبد المفصود، مرجع سبق ذكره،ص45-ص46.

1-تشجيع رؤوس الأموال العربية وتفضيلها على رؤوس الأموال الأجنبية في المشروعات المشتركة.

2-وضع قوانين وأنظمة تتعلق بحقوق وواجبات المستثمر العربي.

3-التزام الدولة المضيفة للاستثمارات بعدم التأميم أو مصادرة هذه الأخيرة.

4-حق الاقامة للمستثمرين وتحويل أرباحهم.

5-المساواة في المعاملة بين الاستثمارات العربية والأجنبية.

6-بذل كل المجهودات لتشجيع الاستثمارات في البلدان العربية وذلك عن طري منح التسهيلات والخدمات.

الفرع الثالث: الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

أقرت القمة الحادية عشرة في عمان ،1980إتفاقية جمعت بين تشجيع انتقال رأس المال العربي و تسوية المنازعات المتعلقة به، هي "الإتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية"، وتعد الركيزة الاساسية للمبادئ التي صادقت عليها جميع الأقطار العربية، وقد دخلت حيز التنفيذ سنة 1981، وتضم جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية ،[1]وقد استهدفت الاتفاقية تنظيم و تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية و تسوية المنازعات المتعلقة بها و تحقيق المصالح المشتركة تهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير العمل العربي المشترك، تنسيق القواعد القانونية الداخلية، سمو الاتفاقية على القوانين الوطنية، أي في حالة تعارض أحكامها مع القانون المحلي تتعطل نصوص هذا الأخير وتسري أحكام الاتفاقية،كما ترتكز على مبدأ حرية تنقل المستثمرين العرب بين الأقطار العربية، تحرير انتقال رؤوس الأموال العربية من أي قيد، والمواطنة الاقتصادية، أي معاملة رأس المال العربي كرأس المال الوطني. ويجب أن تحترم هذه المبادئ، فلا يمكن للمنطقة العربية أن تنهض إلا تحت ظل دولة القانون التي تقوم على احترام حقوق المواطن وعلى الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية. ويجب التأكيد على أن الاتفاقية العربية لا تشكل ضمانا للمستثمرين العرب 97وتبقى الاتفاقيات التجارية البحتة أساس الضمان.[2]

إن إقرار هذه الاتفاقية يعد محاولة جدية لإيجاد منطقة استثمار مشتركة بين الأقطار المتعاقدة، وذلك وفقا لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول وبما يعود بالنفع على الدول المضيفة و المستثمرة، و تتعهد بأن تحمي المستثمر و تصون له الاستثمار و عوائده و حقوقه و بالرغم من شمولية الاتفاقية و احتوائها على مقتضيات الاتفاقيات التي سبقتها لدعم ممارسة النشاط الاقتصادي، فإنها لم تنجح في اجتذاب رأس المال.[3]

[1] – صلاح الدين حسن السيتي، " الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة ،س.ع.م، الواقع و الطموح "مكتبة الأسرة، القاهرة، ،2003،ص

[2] – صباح نعوش، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، ط،1 دمشق دار المدى للثقافة والنشر، 1998.ص170-171.

[3] – حميدالجميلي ، مرجع سبق ذكره ،ص111.

ويشرف على تنفيذ الإتفاقية "الهيئة العربية لإتفاقية الإستثمار"، إلى أن تنضم إليها جميع الدول العربية، فينتقل الإشراف إلى المجلس الإقتصادي. كما أنها أنشأت محكمة الإستثمار العربي لحين إنشاء محكمة عدل عربية. غير أن تعثر تنفيذ إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك وخططها انعكس سلبا على مناخ الاستثمار.[1]

الفرع الرابع: اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية

وهي الاتفاقية المعدلة لاتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية، اذ بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إعادة النظر في إعداد اتفاقية جديدة لتشجيع الاستثمار في ضوء الاتفاقيات القائمة وبناء على ملاحظات الدول، ووافق في منتصف 2000على اتفاقية تشجيع وحماية رؤوس الأموال بين الدول العربية، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى منتصف 2003.[2]

وتصبو هذه الاتفاقية إلى خلق وتوفير المناخ والبيئة المناسبين لإقامة الاستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة والتي تقام في أراضي الدول المتعاقدة الأخرى من خلال تحقيق الأهداف التالية:[3]

*خلق وتوفير وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة الاستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة والتي تقام في أراضي الدول المتعاقدة الأخرى؛

*توثيق التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة على أسس من المساواة والمنفعة المشتركة؛

*الإدراك من الدول المتعاقدة أن التشجيع والترويج والحماية المتبادلة للاستثمارات العربية سيكون حافزاً على دفع أنشطة الاستثمارات في الدول المتعاقدة؛

*المساعدة على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي بين الدول المتعاقدة؛

*توفير المعلومات اللازمة والمناسبة للاستثمارات المتبادلة؛

*توفير الحماية العربية ذات المستويات الدولية للاستثمارات العربية في الدول المتعاقدة، إضافة إلى الحماية التي يكفلها التشريع الوطني لكل دولة.

في الأخير من الضروري الاشارة الى أن الاستثمارات العربية البينية كانت قبل فترة الثمانينات ذات طابع حكومي تتكون أساسا من قروض موجهة من الدول النفطية وتتسم بالضعف والضآلة وهو ما أضعف مساهمتها في التنمية الاقتصادية

[1]- محمد محمود الإمام، "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1 بيروت، ديسمبر2004)، ص503

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 503ص504.

[3]- المرجع نفسه، ص 504.

العربية، إلا أن اهتمام الدول العربية بالاستثمارات العربية البينية تبلور قبل ذلك من خلال انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1975اضافة الى التعديلات والتحسينات التي تقوم بها هذه المؤسسة من أجل توفير وضمان بيئة استثمارية مناسبة.

وبناء على ما تم تناوله من الاتفاقيات المندرجة ضمن إطار مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال، فإن ما يمكن استقراؤه هو أن الدول العربية باتت تبذل المزيد من المجهودات لتحسين مناخ الاستثمار فيها وجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات العربية لتدعيم العلاقات الاقتصادية بينها وتحسينها، ورغم ذلك لا تزال الاستثمارات العربية البينية ضعيفة وبعيدة كل البعد عن المستوى العربي المأمول.

المطلب الرابع: مدخل المشروعات المشتركة

يعتبر مدخل المشروعات المشتركة من بين المداخل التي اعتمدتها الدول العربية في محاولاتها لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وتؤدي المشروعات المشتركة الى خلق سوق عربية واسعة وتعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للدول العربية، إضافة إلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال بينها.

ولقد أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربي ،على رغم من أن صيغة المشروعات العربية المشتركة قد ورد النص عليها في بعض الاتفاقات العربية الجماعية،إلا أن الأخذ بهذه المشروعات كمدخل للتكامل الاقتصادي لم يأت استنادا لالتزام بهذه الاتفاقات،بقدر ما أتى لحدوث تطورات في الوطن العربي أدت إلى توافر رؤوس لدى مجموعة من البلدان العربية (البلدان النفطية) التي أصبح من الضروري أن تبحث عن صور ومجالات متعددة ومختلفة للاستثمار والتوظيف،كما أن المشروع العربي المشترك يمكن النظر إليه على أنه أفضل السبل المتاحة لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها،وبالتالي فالمشروع العربي المشترك جاء كحل أمثل لمشكلات الأعضاء المتكاملة .لقد أثبتت التجربة أن المشروعات العربية المشتركة هي من أكثر الوسائل استجابة وتلاؤما مع ظروف الأقطار العربية في تنمية قاعدتها الإنتاجية، كما أنها أداة تتكامل أهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري حيث تتضافر كلا الصيغتين في خلق الأسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل،وتبعا لذلك اتجهت الأقطار العربية إلى التركيز على مدخل المشروعات كصيغة لتنمية القاعدة الإنتاجية العربية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات.[1]

[1] – حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية و التكامل الإقتصادي، الجامعة الأردنية– عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، –20 22 سبتمبر ،2004 ص. 416.

لقدتم توجه الدول العربية الى إقامة مشروعات عربية مشتركة فيما بينها سواء كانت ثنائية أو جماعية تتضمن مساهمة أكثر من دولتين عربيتين،وهذا من اجل توثيق وتوطيد أواصر العلاقات بين الدول العربية وذلك من خلال تعاونها في إقامة هذه المشروعات، والحصول على العوائد والمنافع التي يمكن ان تجنيها عن طريق هذه المشروعات، وفي ظل الازدهار النفطي في السبعينات ازداد عدد المشروعات العربية المشتركة ليمتد على خريطة الوطن العربي تقريبا كله،اذ تنوعت الأطراف المشاركة فيه بين ثنائية وجماعية وشملت جميع الميادين الاقتصادية ،[1]ومن خلال تطور المشروعات العربية وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية العربية ومقارنتها

بالمشروعات العربية الدولية المشتركة يتبين ما يلي:[2]

1-بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة في أوائل الثمانينات 135مشروعا ثنائيا، و17مشروعا جماعيا ومن الملاحظ أن المشروعات العربية الجماعية أقل من حيث العدد مقارنة بالمشروعات العربية الثنائية، إلا أن رؤوس أموال المشروعات المشتركة الجماعية أكبر بثلاثة اضعاف من رؤوس أموال المشاريع العربية الثنائية، وهو ما يعطي للتعاون العربي الجماعي المشترك ميزة وأفضلية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2- احتل قطاع التمويل الأهمية النسبية الأولى في المشروعات العربية المشتركة، وهذا ما يثبت مدى استحواذ هذا القطاع على النسبة المهمة من الأموال العربية المستخدمة فيه. وهذا ما يدل على توافر الموارد المالية للدولة العربية وبالذات النفطية منها، يليه قطاع الصناعة التحويلية ثم في الأخير قطاع الزراعة وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على ضعف التوجه نحو اقامة المشروعات الزراعية على الرغم من اهميتها في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

عموما ورغم أهمية المشروعات المشتركة كمدخل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فقد عجز هو الآخر عن تحقيق ما كان مأمولا من المداخل التكاملية الأخرى، ويصعب التفصيل في هذه النقطة لعدم توفر البيانات الدقيقة حول تحديد المشروعات العربية المشتركة واختلاف طبيعتها بين ثنائية وجماعية.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي العربي في إطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية

شهد الوطن العربي إنشاء عدد من التكتلات الإقليمية خارج نطاق الجامعة العربية، اذجاء التعاون الاقتصادي العربي من خلال إطار إقليمي، حيث حاولت الدول العربية تشكيل تكتلات اقليمية على المستوى القطري تمثلت في كل من اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي، وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

[1]- بلحسن سارة نبيلة، التكامل الاقتصادي والتكنولوجيا في المغرب العربي، تحديات حدود وآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم،جامعة الجزائر 3،2015،ص84.

[2]- بدبار أحمد، النظام الاقتصادي العالمّ الجدّيد و تحدّياته على التكامل العربيً، حالة التكامل المغاربيً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر،2016، ص106.

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي

سعت بلدان المغرب العربي إلى التأقلم وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية ضمن حركية التكاملات الاقتصادية في العالم، من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي وذلك بهدف الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد المصلحة الخاصة لكل بلد.

تم تأسيس اتحاد المغرب العربي بعد مسيرة وحدوية طويلة بدأت بوادرها منذ سنة 1927،وبعد عدة محاولات تكاملية للوحدة المغاربية وفتور في العلاقات السياسية خاصة بين الجزائر والمغرب ،تم الاعلان عن ميلاد الاتحاد بتاريخ 17فيفري سنة 1989بمدينة مراكش المغربية بعد التوقيع على معاهدة مراكش من طرف الدول المغاربية الخمس وهي: الجزائر ،تونس ،المغرب ،ليبيا وموريتانيا، وتوفقت بذلك الدول المغاربية في تأسيس تجمع إقليمي يستند إلى إرث حضاري وديني ولغوي مشترك،دعمته العزيمة السياسية،فأصبح اتحاد المغرب العربي كيانا مستقلا بذاته باعتباره خيارا استراتيجيا لا محيد عنه. وتم بذلك استحداث مجموعة من الهياكل والبنى الكفيلة بأداء مهام هذه الآلية المغاربية الجديدة.[1]

الفرع الأول: أهداف اتحاد المغرب العربي

نصت هذه المعاهدة التي تكونت من تسعة عشر مادة على تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف واعتماد سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[2].

اذ تمثلت أهداف الاتحاد من خلال المادة الثانية من معاهدة انشائه في النقاط التالية:[3]

-توثيق روابط الأخوة التي تربط الدول المغاربية وشعوبها؛

- العمل على تحقيق رفاهية المجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها؛

-المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين القائمين على العدل والحوار الدولي؛

-الحفاظ على الهوية القومية العربية والقيم الروحية لها ؛

-العمل على تحقيق مراحل التكامل تدريجيا للتكامل المغاربي وذلك عن طريق:

- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

---

[1]-بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] -بن أيوب لطيفة، ماحي سعاد، عوار عائشة، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي دراسة قياسية مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، جوان 2017، ص151ص152.

[3]- بوقاعة زينب، مرجع سبق ذكره، ص179.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص،وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

-توحيد السياسة الجمركية وطرق التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

-تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية.

-الاهتمام بالتصنيع عن طريق تنسيق السياسة التصنيعية.

ونصت المادة الثالثة من المعاهدة على إتباع سياسة مشتركة تعتبر حجر الأساس في البناء المؤسساتي للاتحاد تصبو إلى تحقيق الأغراض التالية[1]:

-في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار.

-في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .

-في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة واعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

-في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم، الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية،ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: انجازات اتحاد المغرب العربي

عرفت مسيرة الاتحاد خلال السنوات الأولى عقب إنشائه، اتخاذ عدة إجراءات تتعلق بحرية الانتقال وحق الإقامة في بلدان المغرب العربي الخمسة وتوحيد كافة التشريعات المتعلقة بالإقامة ورفع العوائق أمام حرية انتقال الأشخاص، كما تم الاتفاق على دمج علميات شركاتها الوطنية لخطوط الطيران كخطوة أولى نحو إقامة شركة مشتركة لبلدان الاتحاد.[2]

كما أصدر الرؤساء بيانا تعهدوا فيه بتسريع خطى التكامل الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية متوازنة مع الجماعة الأوروبية، وصادقوا على خمس اتفاقيات اقتصادية تتعلق بـ:[3]

- تبادل المنتجات الزراعية.
- اتخاذ إجراءات لمنع وانتشار الآفات الزراعية.

[1] - بن أيوب لطيفة، ماحي سعاد، عوار عائشة، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2]- علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص264.

[3]- المرجع نفسه.

- تشجيع الاستثمارات وضمانها.
- إنهاء الازدواج الضريبي.
- تأمين حرية انتقال تبادل البضائع والأشخاص.

وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي بتاريخ جويلية سنة 1990حيث أوصى برزنامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربع مراحل هي[1]:

-إقامة منطقة تبادل حر عام 1992.

-إقامة اتحاد جمركي عام 1995.

-إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام 2000.

وعرف الاتحاد مرحلة جمود سياسي امتدت من 1995إلى 2000وكان ذلك إثر الأزمة الجزائرية المغربية حول قضية الصحراء الغربية،وبالدخول في الألفية الثالثة وعودة الاستقرار مجددا إلى المنطقة استشعر القادة المغاربة أهمية التعاون والتكامل حيث تم تكثيف اجتماعات المجالس الوزارية،و عقد مجلس وزراء التجارة بتونس عام 2007في دورتها الثامنة،تم خلالها تقييم نتائج أعمال الفريق المكلف بإنشاء منطقة التجارة الحرة المغاربية،ودراسة البرنامج المرحلي لإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب؛إعداد التصنيف الجمركي الموحد وتنسيق السياسات في مجال التجارة والجمارك؛وتم الاتفاق على المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية؛وإعداد مشروع للتنسيق من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر الأورو-متوسطية التي كانت مرتقبة لعام 2010،اضافة الى العديد من الانجازات التي تمت بعيدا عن الإطار السياسي والتي مست لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية علمية ثقافية وأمنية وتنشر الأمانة العامة بانتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة كالصحة العمومية، المياه مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغاربية والمواصلات،وترابط شبكات الكهرباء.

كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة كان لها انعكاس ايجابي على مسيرة التكامل المغاربي ويتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ، وفي اجتماعه بالرباط ديسمبر 2014أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

[1] -شوبار لياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01(2019)، ص165.

وفي 21ديسمبر ،2015قام وزراء المالية في دول الاتحاد المغاربي بإعطاء إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24سنة من تاريخ توقيع اتفاقية انشائه سنة1991 وتم تشخيص فرص الاستثمار وللتجارة بين البلدان المغاربية من قبل البنك في قطاعات الزراعة؛ الصيد البحري؛ الصناعات الاستخراجية؛ الصناعات التحويلية؛ البنية التحتية والتجارة، وهو ما سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من تكامل اقتصادي بين دولها.

على العموم، فقد ابرم الاتحاد37معاهدة واتفاقية، كان أولها في 1994/07/23 وآخرها في سنة 1995قبل قرار تجميد مؤسسات وهياكل الاتحاد عام 1995على إثر تفاقم الخلاف بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية حيث تم غلق الحدود الجزائرية المغربية، وتم تجميد كل اتفاقات الشراكة والتعاون المشتركة، كما تم قطع العلاقات بين البلدين سنة 2022بسبب اتهام المغرب للجزائر بالقيان بأعمال عدائية ضدها.

وأثر اجتماع الدول المصدرة للغاز بالجزائر والذي تم عقده في نهاية شهر فيفري 2024، تم إطلاق ما يعرف بالقمة المغاربية المصغرة التي جمعت كلا من الجزائر تونس وليبيا، حيث تم الاتفاق على عقدها مرة كل ثلاثة أشهر، ويبدو هذا المشروع كصيغة بديلة لاتحاد المغرب العربي المجمد منذ ما يقارب 30سنة الهدف منه هو تكثيف الجهود وتوحيدها لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية بما يعود على شعوب البلدان الثلاثة بالإيجاب.

وفي نفس السياق رحبت الجزائر بالتحاق باقي الدول المغاربية وبالتحديد المغرب ان رغبت في ذلك كون هذه الأخيرة صرحت برغبتها في الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

المطلب الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعاون والتكامل فيما بينها منذ سنة 1975، بعد عدة محادثات ومشاورات الى أن تحقق هذا المسعى رسميا بتاريخ 25ماي سنة 1981وقام بالتوقيع على ميثاق انشائه كل من: المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، عمان والبحرين.[1]

الفرع الأول: أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يمكن ايجاز أهداف انشاء المجلس ضمن النقاط التالية:[2]

-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وتعميق وتوثيق الروابط فيما بينها.

[1] - بلفاطمي عباس، بلخباط جمال، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة الشلف، 2008، ص46.

[2] - بلحسن سارة نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص89

-تطوير مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

-وضع أنظمة متماثلة فيما يخص الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والاعلامية والتشريعية والادارية.

-دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة.[1]

ويتم تحقيق ذلك من خلال:[2]

-تحرير التجارة بين الدول الأعضاء واعفائها من الرسوم الجمركية.

-العمل على وضع تعريفة جمركية موحدة لدول المجلس لحماية الصناعة الناشئة للدول الأعضاء.

-رفع القيود على تنقل الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال.

-تنسيق السياسات الاقتصادية التجارية النقدية والمالية.

بالنظر الى الأهداف المذكورة أعلاه، يلاحظ عدم ادراج أهداف تتعلق بالجانب الأمني والسياحي وهذا رغبة من دول المجلس في تفادي كل ما يمكن أن يثير الاختلاف بينهم اضافة الى عدم رغبتهم في ان ينظر الى المجلس على أنه حلف عسكري.[3]

الفرع الثاني: انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد الموافقة على الهيكل التنظيمي و التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون ،و إقرار النظام الأساسي له في نفس السنة ،توالت الإتفاقيات الرامية للتقدم في مسار التكامل و الوحدة الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي اذ تم التوقيع على وثيقتين هامتين في النظام الأساسي الذي حدد أهداف المجلس و أجهزته و إختصاصات كل منها، هما الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981والاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001،ثم إقرار الإجراءات و الخطوات لقيام الاتحاد الجمركي سنة 2003،وإنشاء السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه 2007وصولا بعد ذلك إلى الاتحاد النقدي و العملة الموحدة.

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981:

لقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمثل رغبة أبناء منطقة الخليج بتكثيف التعاون بينهم وتوحيد سياساتهم الاقتصادية وصولا إلى الهدف المنشود وهو الوحدة الاقتصادية الخليجية.

---

[1]- بلفاطمي عباس، بلخباط جمال، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2]- شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص142.

[3]- عطية حسين أفندي عطية، مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي، مجلة مجلس التعاون، لأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد،13 ،1989 ص 22.

وتعتبر الوثيقة الأولى التي حددت الأهداف التكامل الاقتصادي بين أقطار المجلس كما وضعت الإطار العام والمبادئ الأساسية التي سيقوم عليها التعاون والتكامل الاقتصادي وتهدف الاتفاقية إلى تطبيق خطة عمل على مدى عشرين سنة من خلال ما يلي[1]:

-. ابراز وتحقيق المواطنة الاقتصادية،وذلك بتوحيد معاملة مواطني دول المجلس في مجالات حرية انتقال الأشخاص والمنتجات.

-إقامة جدار جمركي موحد تجاه العالم الخارجي وذلك من خلال التخفيف التدريجي للفوارق بين معدلات الرسم الجمركي الذي تفرضه الدول الأعضاء على الواردات أي إيجاد درجة من الحماية الجمركية المشتركة اتجاه العالم الخارجي.

- تنسيق التعاون مع العالم الخارجي في مجالات الاستطلاع وتقديم المعونات التقليدية للتنمية.

- التنسيق الاقتصادي يهدف توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والعمل على توحيد العملة.

-دعم دور القطاع الخاص في الدول الأعضاء في تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

-الاهتمام بالمشروعات المشتركة.

-ربط ودعم التجهيزات الأساسية، كشبكات المواصلات والنقل والاتصالات ومصادر الطاقة والمياه.

-تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.

-قطاع التبادل التجاري : إذ قررت معاملة المنتجات الزراعية و الحيوانية و الصناعية بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية و إعفاءها من الرسوم الجمركية تدريجيا وتطبيق قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها بين الدول الأعضاء، وبالتالي تحرير التجارة البينية.

-التنسيق الإنمائي : من خلال العمل على تنسيق سياساتها وتشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية و النشاطات الصناعية الخاصة المشتركة لتحقيق التشابك الإنتاجي.

- التعاون الفني : من خلال الإتفاق على انظمة او ترتيبات وشروط موحدة لنقل التكنولوجيا ووضع سياسات متناسقة للتدريب و التأهيل الفني و الحرفي و المهني ، والتنسيق في مجال القوى العاملة وتوحيد أنظمة الإستثمار.

[1]- راهمي فوزية، التكامل الاقتصادي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3،2014، ص

– **التعاون المالي و النقدي** : ويتحقق بتنسيق السياسات المالية و النقدية و المصرفية، و العمل على توحيد العمل، بالإضافة إلى تنسيق السياسات في مجال المعونات الخارجية.

إذن الهدفان الأساسيان لقيام المجلس هما الإتحاد الاقتصادي وبالتالي الإتحاد النقدي بين دول المجلس،غير أنه حتى قمة مسقط 2001لم يتم أي تقدم ملحوظ باتجاههما ماعدا الإعفاء الجمركي لمنتجات الدول الأعضاء في المجلس ،وحرية مرورها من بلد إلى آخر بلا رسوم جمركية باستثناء بعض القرارات الخاصة بالمواطنة الاقتصادية رغبة في نقل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس الى مراحل متقدمة كفيلة بالوصول إلى السوق المشتركة والإتحاد الاقتصادي والنقدي،اعتمد المجلس اتفاقا اقتصاديا بديلا بين دوله ليحل محل الاتفاق الاقتصادي الموحد الذي أقره المجلس عام 1981وهو الاتفاقية الاقتصادية 2001.

الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001

نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أكثر شمولية بمعالجتها الموضوعات التالية:[1]

–الاتحاد الجمركي للمجلس.

–العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتقديم المعونات الدولية والإقليمية.

– السوق الخليجية المشتركة،حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية.

– الاتحاد النقدي الاقتصادي.

– تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس.

– التكامل الإنمائي ، بما في ذلك التنمية الصناعية، و تنمية النفط و الغاز و الموارد الطبيعية،و التنمية الزراعية، و حماية البيئة، و المشروعات المشتركة.

– تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم و محو الأمية و إلزامية التعليم الأساسي و تفعيل الإستراتيجية السكانية.

–البحث العلمي والتقني وتطوير القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية.

– التكامل في مجالات البنية الأساسية، بما في ذلك النقل و الاتصالات و التجارة الالكترونية.

بالإضافة إلى ذلك تضمنت الاتفاقية الاقتصادية في فصلها الثامن آليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات، حيث نصت على تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقا لأحكامها.

[1]– حمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، .2010،ص313ص314.

الاتحاد الجمركي: تتلخص أهداف الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون في العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها وإعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية، والعمل على تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير، وخلص إلى قوة تفاوضية جماعية في مجال الاستيراد والتصدير. وعملا بتلك الأهداف أقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983ممنطقة تجارة حرة، ثم انتقلت في الأول من يناير 2003م إلى إقامة الاتحاد، مما جعلها تمثل قوة تفاوضية جماعية سواء في سعيها لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، أو في تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير[1].

كما تجدر الاشارة ال أن دول المجلس تسعى لاستكمال اجراءات وتدابير السوق الخليجية المشتركة وكذا العمل على اصدار العملة النقدية الموحدة والوصول الى الاتحاد النقدي.

المطلب الثالث: مجلس التعاون العربي

تم إنشاء مجلس التعاون العربي في بتاريخ 16فيفري سنة 1989في قمة بغداد، وكان مفاجأة لجميع المتتبعين لتجارب التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمية في الوطن العربي، وفي الحقيقة لم يرد بخاطر أحد أن ينشأ مجلس تعاون عربي يضم أقطار عربية متباعدة جغرافيا وان كانت متشابهة في اتجاهاتها العامة السياسية والاقتصادية، أو من حيث المشاكل الاقتصادية التي تواجهها جميعا.[2]

ويتكون من أربع دول وهي كالآتي :العراق، الأردن، اليمن، مصر، حيث أعلنت هذه الدول التزامها بموجب التوقيع لميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك

ومن هذا يمكن القول أن مجلس التعاون العربي يمثل تجمعا غير تقليدي من حيث موقعه وتكوينه وامتداداته والملاحظ هنا أن أقطاره الثلاثة مصر، العراق، الأردن تقع قي قلب الوطن العربي، ويتصل بعضها ببعض جغرافيا ويمتد ليشمل اليمن جنوبا، وبذلك تمثل أقطار مجلس التعاون العربي رقعة جغرافية ذات أهمية إستراتيجية جيدة.[3] ويعد مجلس التعاون العربي خطوة متقدمة في العمل العربي المشترك، إذا تم تأسيسه بأسلوب واضح ومتين معزز بالأفكار والمبادئ، وركزت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون في نصوصها على المحاور التالية:[4]

---

[1] - سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة . دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليجالعربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص245ص246.

[2] – عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ،138 أوت 1990ص ص 79 – 80.

[3] – عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره،ص138.

[4] ج– مال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي،الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة 2013،ص105

-تعزيز الوعي بوحدة الأمن القومي العربي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي بين الدول العربية والتنسيق والتضامن فيما بينها.

-يقوم المجلس على نظرة قومية تربط بين التراث الحضاري العريق للأمة العربية وبين تطلعاتها للتعاون والتضامن والعمل العربي المشترك انطلاقا من شعورها العميق بالوحدة.

-يتخذ المجلس من التعاون الاقتصادي مدخلا لتدعيم صيغ التعاون وصولا الى أعلى مستويات التضامن والعمل العربي المشترك.

وتتمثل أهداف المجلس التي جاءت موضحة في المادة الثانية من اتفاقية تأسيسه في النقاط التالية[1]:

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل بين البلدان الأعضاء والارتقاء تدريجيا وفق الظروف والإمكانيات والخيرات.

- تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا،وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة والعمل على تنسيق خطط التنمية في البلدان الأعضاء،ويتحقق ذلك بالتنسيق في السياسات في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والتعليم والبحث العلمي،والشؤون الاجتماعية والسياحية.

-تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

-السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الأقطار الأعضاء،وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية

-تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

-والملاحظ هنا أن اتفاقية مجلس التعاون العربي، قد خصصت فقرات عديدة لبرنامج التعاون الاقتصادي العمل ووحدة الأمن القومي في إطار العمل العربي المشترك، كما خصصت الفقرة الثانية من المادة الأولى لاتفاقية مجلس التعاون العربي، وذلك للتأكيد على أن مجلس التعاون العربي هو أحد التنظيمات للأمة العربية، وهو بدوره أيضا متمسك بميثاق جامعة الدول العربية.[2]

من خلال الأهداف المذكورة اعلاه، يمكن القول أن الغاية الأساسية من انشاء مجلس التعاون العربي كانت خلق كيان اقتصادي يدعم جهود الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة الا أن الجهود الرامية لتأسيسه أخفقت وشل هذا المشروع الوحدوي العربي نهائيا.

[1] - عبد الصاحب علوان، التجمعات الإقليمية العربية و تحديات التنمية والأمن القومي الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 132، فيفري 1990، ص 95.

[2] - مصطفى الفيلالي، آفاق اتحاد المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد134، أفريل 1990، ص45.

والملاحظ عند قراءة أهداف مجلس التعاون العربي، أنه يغلب عليها الجانب الاقتصادي وكذا العلاقات التكاملية الاقتصادية، وهذا ما يؤكد اعتماد التعاون الاقتصادي بشكل أساسي في مسيرة مجلس التعاون العربي ويعود ذلك إلى كون التعاون الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في تثبيت دعائم العمل العربي المشترك وهو أيضا أحد العوامل والمقومات الهامة في تكوين التكتلات الإقليمية.

غير أن هذا التجمع أو التكتل ولد ميتا إن صح التعبير، بسبب الاجتياح العراقي لدولة الكويت في 1990/08/02والتي عرفت بحرب الخليج الثانية، وفقد جدواه بعد انهيار النظام العراقي (نظام صدام حسين) في حرب الخليج الثالثة التي بدأت في 21مارس .2003.[1]

في الأخير من الجدير بالذكر أن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية قد أخذ شكل الاتفاقيات الثنائية البينية وذلك منذ سنة 1957كاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا،و اتفاقية أغادير سنة2004 ودخلت حيز التنفيذ عام 2006،والدول الموقعة هي مصر والأردن والمغرب وتونس ،ولقد تعددت هذه الاتفاقيات ولا يسعنا المقام للتطرق اليها كافة لكون البعض منها لم تعد سارية المفعول وأما البعض الآخر فلم يحقق الأهداف المسطرة له، وإنما تمت الاشارة اليها لأهمية دورها في تحسين العلاقات العربية البينية ومساهمتها في تكريس مبدأ التعاون الذي يعد اللبنة الأولى في بناء قاعدة أساسية للتكامل الاقتصادي.

اضافة الى انضمام بعض الدول العربية الى الكوميسا وهي مصر، جزر القمر، جيبوتي، ليبيا، الصومال، السودان وتونس والاتحاد الافريقي حيث انضمت اليه كل من: الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، مصر، موريتانيا، المغرب، ليبيا، السودان، تونس، الصومال.

كما ارتبطت البلدان العربية أيضا باتفاقيات ثنائية عربية–أجنبية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينها وبين هذه الدول–نذكر من بينها الشراكة الأورو–عربية، مشروع الشرق أوسطية، المنتدى العربي الصيني واتفاقيات أخرى– على الرغم من عدم تكافؤ هذا الشكل من العلاقات، وهوما يستوجب على الدول العربية وضع استراتيجية شاملة لبناء وحدة اقتصادية تكفل لها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من هذه الاتفاقيات.

المبحث الرابع: تقييم التكامل الاقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن تكوين تجمع تجاري واقتصادي عربي هو خط دفاع أساسي للأقطار العربية التي قبل معظمها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك أن التقدم الذي يمكن إحرازه بالعمل من وراء سياسة الحماية على المستوى الوطني جد محدود وذلك بالنظر إلى صغر حجم معظم الاقتصاديات العربية وضيق قاعدة مواردها فضلا عن قلة تنوعها ومحدودية أسواقها الوطنية،

[1]– جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة 2013، ص105.

أما العمل في إطار تجمع إقليمي واسع من خلال منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي فإنه يتيح أفاقا أرحب لتعزيز القدرات التنافسية، وذلك بفضل ما يتحقق من توسيع وتنويع لقاعدة الموارد المشتركة والأسواق ومن إمكانيات لزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج وتحسين الجودة.

وفي هذا الإطار فقد مثل مدخل تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية مدخلا إستراتيجيا لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول العربية، ولعل من بين أهم هاته المشاريع المنطوية تحت هذا المدخل مشروع إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي أوشك على استكمال فترة تجسيد برنامجه التنفيذي ليطرح بذلك حملة من التساؤلات لعل أهمها :ما هي انعكاسات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية على معدلات التبادل التجاري العربي البيني؟ وما مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية والمدخل التجاري عموما لإقامة تكتل تجاري واقتصادي عربي؟

المطلب الأول: تحليل التجارة العربية البينية

تم التوقيع على انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد فشل كل المحاولات التكاملية العربية وكان ذلك سنة 1997لتدخل حيز التنفيذ سنة 1998، والسؤال المطروح هو بعد ما يقارب ست وعشرين سنة على انشاء هذه المنطقة ما هو تأثيرها على التبادل التجاري العربي البيني؟

للإجابة على هذا التساؤل نتعرض بالتحليل لواقع التبادل التجاري العربي والبيني للسنوات العشر الأخيرة، أي للفترة الممتدة من سنة 2013الى غاية سنة 2022.

- **التجارة العربية البينية:** وتتمثل في المبادلات التجارية التي تتم فيما بين الدول العربية، ويتم تحليل هذا المؤشر من خلال عدة عناصر من بينها:
  - آداء التجارة العربية البينية؛
  - مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية؛
  - اتجاه التجارة العربية الخارجية.

الفرع الأول: آداء التجارة العربية البينية: يشير مفهوم التجارة العربية البينية الى كل من الصادرات والواردات بين الدول العربية، ويوضح الجدول الموالي تطور آداء التجارة العربية البينية من سنة 2013الى غاية سنة 2022.

جدول رقم 27:آداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2013-2022 الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
متوسط التجارة العربية البينية (1)	119.4	120.6	106.4	98	103.2	112.6	112.8	97.0	114.0	127.6
الصادرات	116.1	120.8	106.5	97.4	104.9	112.1	113.1	99.5	116.9	130.5

البينية العربية										
الواردات البينية العربية	122.6	120.5	106.4	98.7	101.5	113.1	112.5	94.5	111.1	124.7

*بيانات تقديرية

(1): (الصادرات البينية + الواردات البينية)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات (2023،2022،2019،2015)، متاح على موقع صندوق النقد العربي www.imf.org، تاريخ الاطلاع:2023/10/10.

من خلال استقراء معطيات الجدول المذكور أعلاه، والذي يوضح تطور آداء التجارة العربية البينية للفترة الممتدة من سنة 2013الى سنة 2022،نلاحظ أن آداء التجارة العربية البينية قد عرف تذبذبا تراوح بين الانخفاض والارتفاع، فبالنسبة للصادرات العربية البينية فقد ارتفعت من 116.1 مليار دولار سنة 2013الى 120.8مليار دولار سنة 2014،ثم انخفضت خلال سنتي 2015و 2016، وارتفعت سنة 2017الى حوالي 108.1 مليار دولار لتواصل الارتفاع الى غاية سنة 2019حيث بلغت 113.1 مليار دولار، ثم تنخفض مجددا سنة 2020الى ما يقارب 98.8 مليار دولار ،لكنها ارتفعت مجددا سنتي 2021و 2022لتصل الى ما يعادل 130.5 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالواردات العربية البينية فقد عرفت انخفاضا متواصلا امتد من سنة 2013الى سنة 2016من 122.6 مليار دولار الى 98.7 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك ارتفاعا متواصلا خلال سنتي 2017 و2018 حيث بلغت نحو 113.1 مليار دولار، لتنخفض بعد ذلك خلال سنتي 2019و2020مسجلة ما يقارب 92.8 مليار دولار، ثم تعود للارتفاع مجددا خلال سنتي 2021و2022حيث بلغت 124.7 مليار دولار.

ويعود سبب انخفاض التجارة العربية البينية سنتي 2015و2016النتائج الأزمة المالية العالمية وكذا تراجع أسعار النفط سنة 2014، اضافة الى عدم الاستقرار الذي حدث في بعض البلدان العربية كسوريا، ليبيا واليمن.

بينما يرجع الارتفاع المسجل خلال سنوات 2019،2018،2017 إلى الارتفاع لحدوث زيادة في أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى الى تحسن حركة التجارة بين الدول العربية، أما انخفاض سنة 2020فكان سببه تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تداعيات جائحة كورونا، وبفعل تخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد19 ارتفعت معدلات التجارة العربية البينية خلال سنتي 2021و2022، اذ ساهم هذا الأخير في تسريع تعافي الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية. كذلك فقد ساهم استقرار الأسواق العالمية للطاقة والسلع الأساسية الأخرى في دعم معدلات التجارة العربية البينية خلال عام 2022.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية:

يعد مؤشر نسبة التجارة العربية البينية من اجمالي التجارة العربية الاجمالية من أهم المؤشرات المستعملة في تحليل التبادل التجاري للدول العربية، لمعرفة الى أيمدى تقوم الدول العربية بالعمل على قيام علاقات تجارية فيما بينها، وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 28:مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية الوحدة: مليار دولار

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
التجارة العربية الاجمالية	2194.8	2180.3	1726.3	1609.1	1765.2	1912.8	1878.7	1507.5	1893.9	2346.4
التجارة العربية البينية	238.7	243.1	212.9	196.1	211	225.3	225.6	191.6	228	255.2
نسبة التجارة العربية البينية الى التجارة العربية الإجمالية (%)	10.9	11.14	12.3	12.2	11.9	11.8	12	12.7	12	10.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أعداد سنوات 2019،2023.

إن تتبع وتحليل معطيات التجارة العربية الاجمالية والتجارة العربية البينية يبين ان هذه النسبة لم تتجاوز نسبة 12.7 % كأقصى حد خلال الفترة 2013-2022، كما انها شهدت ارتفاعا متواصلا وبطيئا خلال الفترة الممتدة من سنة 2013الى غاية سنة 2016، ثم تنخفض بشكل بطيء أيضا على مدار سنتي 2017و2018، لتحافظ على ما يقارب نسبة 12% خلال الفترة 2019-2021ولكنها انخفضت بعد ذلك الى نسبة 10.9%سنة 2022.

من هنا يتبين لنا جليا ضعف مساهمة التجارة العربية البينية في اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية وهو ما يؤكد ضعف التبادل التجاري العربي البيني بين البلدان العربية.

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات والواردات العربية البينية فيمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم29 :مساهمة الصادرات والواردات العربية البينية في الصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة2013-2022 الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
نسبة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات العربية	8.8	9.6	12.4	12.3	11.9	10.3	11.1	13.1	10.8	9.3
نسبة الواردات البينية الى اجمالي الواردات العربية	14.0	13.5	13.5	12.9	13.0	13.7	13.1	12.6	13.6	13.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات (2018،2023)، متاح على موقع صندوق النقد العربي www.imf.org، تاريخ الاطلاع:2023/10/10 و 2024/03/01.

توضح بيانات الجدول أعلاه الارتفاع المتواصل لنسبة مساهمة الصادرات البينية الى اجمالي الصادرات العربية من سنة 2013الى غاية سنة 2016، وتعود مرة أخرى الى التراجع خلال سنتي 2017 و 2018 ثم ترتفع بعد ذلك سنتي 2019 و 2020 ثم تنخفض مجددا سنتي2021و2022كنتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع المسجل بالصادرات السلعية الاجمالية البينية للدول العربية. وبالتالي فان مساهمة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية قد شهدت تذبذبا تراوح بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى.

لتؤكد كذلك ضآلة نسبة الصادرات العربية البينية بالنسبة للصادرات العربية الإجمالية حتى الآن وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول فعالية منطقة التجارة الحرة العربية وأدائها.

ومن خلال معطيات الجدول المبين في الملحق رقم (4)،الذي يوضح نسبة مساهمة الصادرات البينية العربية في الصادرات الاجمالية للدول العربية حسب كل دولة،نلاحظ غياب البيانات في أغلب السنوات لدولة سوريا بسبب الحرب،كما نلاحظ أن دولة الصومال تستحوذ على أعلى نسبة من التصدير للدول العربية،تليها جيبوتي خلال الفترة 2010-2016لتنخفض بشكل حاد خلال الفترة2017-2021بسبب الأزمات العالمية والجفاف الشديد الذي تعاني منه ،تليها لبنان في حين حافظت الأردن خلال الفترة المذكورة على استقرار نسبة صادراتها من اجمالي الصادرات العربية،وكانت الجزائر،العراق،الكويت،ليبيا،المغرب وموريتانيا أقل النسب مساهمة في الصادرات نحو البلدان العربية.

وإذا نظرنا إلى الواردات العربية البينية، نجدها تتراوح صعودا ونزولا فقد انخفضت خلال الفترة 2014-2016، ثم ارتفعت خلال السنوات 2017-2019وتنخفض بعذلك سنة 2020لتعاود الارتفاع سنة 2021و2022. لتؤكد بذلك ضآلة نسبة الواردات العربية البينية بالنسبة للواردات العربية الإجمالية.

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول الموضح في الملحق رقم (5) الذي يوضح نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الاجمالية للدول العربية حسب كل دولة، فقد سجلت بعض الدول العربية تذبذبا في وارداتها كالصومال والأردن وعمان، بينما انخفضت واردات البعض بشكل متواصل كقطر والمغرب والعراق في حين سجلت الجزائر أقل النسب رغم تسجيلها لارتفاع متواصل منذ سنة 2017.

الفرع الثالث: اتجاه التجارة الخارجية العربية.

يوضح لنا هذا المؤشر الشركاء التجاريين للدول العربية فيما يتعلق بالصادرات والواردات، حيث يتناول الجدول الموالي اتجاه صادرات الدول العربية للفترة 2013-2022.

جدول رقم 30:اتجاه الصادرات العربية للفترة2013-2022 **الوحدة: نسبة مئوية**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الدول العربية	8.8	9.7	12.4	12.2	11.0	10.3	11.1	13.1	10.8	9.3
الاتحاد الأوروبي	13.2	10.6	12.5	12.4	11.0	15.6	18.6	12.3	10.2	10.4
الولايات المتحدة	6.8	9.4	4.9	4.7	4.3	5.5	5.8	3.3	4.8	4.1
آسيا	46.1	37.2	37.8	35.0	31.7	53.8	56.7	50.6	47.1	46.4
-اليابان	10.5	10.2	8.5	6.4	6.2	8.3	7.9	6.9	7.7	6.0
-الهند	-	3.3	4.5	4.5	4.8	9.8	10.6	10.6	10.2	9.8
- الصين	8.1	8.7	10.1	9.8	9.5	12.8	14.3	15.4	14.1	13.7
-باقي دول آسيا	27.5	14.5	14.7	14.3	11.3	23.0	23.9	17.7	15.1	16.9
باقي دول العالم	25.2	35.8	32.3	35.8	42.0	14.8	7.9	20.6	27.0	29.8

*: بيانات تقديرية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات، (2018،2019،2023)، متاح على موقع صندوق النقد العربي www.imf.org، تاريخ الاطلاع:2023/10/10 و 2024/03/01.

كما يوضح الشكل الموالي اتجاه الصادرات العربية لسنة 2022

شكل رقم 7:اتجاه الصادرات العربية لسنة 2022 الوحدة: نسبة مئوية

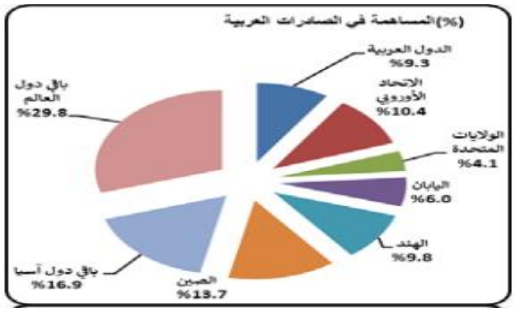

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص155.

من خلال البيانات المذكورة أعلاه، نلاحظ أن الصادرات العربية البينية سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2013-2015من 8.8% الى 12.4% ثم انخفضت خلال الفترة 2016 -2018حيث بلغت 10.3% إلا أنها ارتفعت بعد ذلك خلال سنتي 2019و 2020حيث وصلت لأعلى نسبة خلال الفترة المدروسة وهي 13.1%،لتعود الى الانخفاض سنتي 2021و 2022هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أيضا أن نسبة التجارة العربية البينية ضعيفة مقارنة بباقي الشركاء التجاريين للدول العربية حيث سجلت أحسن نسبة سنة 2020والتي لم تتعدى 13%كأعلى نسبة سجلت خلال الفترة المدروسة،وهو ما يدل على ضعف الصادرات بين الدول العربية.

وكان ارتباط الدول العربية تجاريا بدول آسيا وباقي دول العالم بشكل أكبر، بما فيها الصين التي تزايدت نسبة الصادرات إليها، بينما انخفضت في المقابل الى اليابان وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، كما احتفظت الصادرات نحو دول آسيا بالنصيب الأكبر بين الشركاء التجاريين بنسبة 46.4% سنة 2022، في حين شهدت حصة باقي دول العالم استمرار الارتفاع في حصتها منذ سنة 2020لتصل إلى ما نسبته 29.8 %سنة 2022، وهو ما يعكس توجه الدول العربية لفتح أسواق جديدة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فقد عرفت صادرات الدول العربية تذبذبا تراوح بين الارتفاع والانخفاض، وسجلت أعلى نسبة سنة 2019قدرها 18.6% ثم انخفضت خلال الفترة 2020-2022حيث وصلت الى ما يقارب 10%وعلى الرغم من انخفاض نسبة الصادرات العربية نحو الاتحاد الأوروبي إلا أن هذه النسبة إلا أن النسبة في أغلب الأحيان فاقت نسبة الصادرات العربية البينية باستثناء سنتي 2020و2021.

أما بالنسبة لاتجاه الواردات العربية فهي موضحة من خلال الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم 31:اتجاه الواردات العربية للفترة 2013–2022 الوحدة: نسبة مئوية

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الدول العربية	14.0	13.0	12.3	12.2	12.5	13.7	13.1	12.6	13.6	13.3
الاتحاد الأوروبي	28.1	26.7	26.3	26.8	27.4	26.4	25.1	21.2	22.1	20.8
الولايات المتحدة	8.8	8.2	8.3	8.5	8.3	7.5	7.1	6.1	10.6	10.1
آسيا	33.5	45.6	42.7	40.4	48.6	36.1	35.2	30.3	35.0	33.4
–اليابان	3.3	3.5	3.3	3.1	3.1	2.5	2.5	2.3	3.2	3.2
–الهند	-	4.4	4.1	4.3	4.7	6.1	5.5	5.1	5.6	6.0
– الصين	13.1	13.7	15.5	16.1	15.8	12.8	14.0	16.4	16.6	15.0
–باقي دول آسيا	17.1	24.0	19.8	16.9	25.1	14.7	13.2	6.6	9.6	9.2
باقي دول العالم	15.6	6.5	10.4	11.1	3.1	16.3	19.6	29.9	18.7	22.4

*: بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات، (2018،2019،2023)، متاح على موقع صندوق النقد العربي www.imf.org، تاريخ الاطلاع:2023/10/10 و 2024/03/01.

شكل رقم 8:اتجاه التجارة الخارجية العربية لسنة 2022

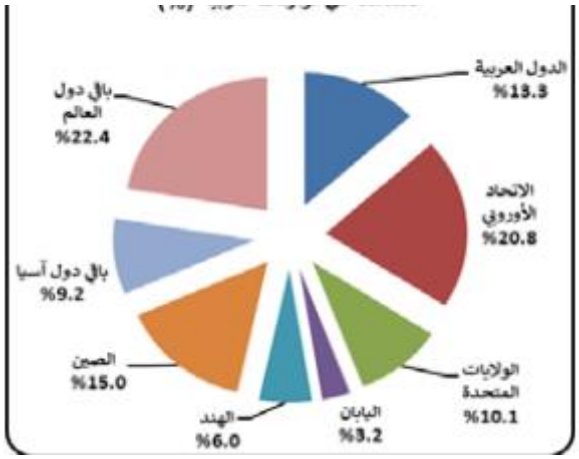

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص155.

من خلال المعطيات الواردة أعلاه، يتبين لنا أن الواردات العربية البينية شهدت انخفاضا خلال الفترة 2013-2016من 14%الى 12.2%، ثم ارتفعت خلال سنتي 2017و2018اذ وصلت 13.7% لتنخفض خلال سنتي 2019و2020 لتواصل الارتفاع بعد ذلك مسجلة انخفاضا طفيفا سنة 2022، وكما هو الحال بالنسبة للصادرات فإن الواردات البينية ضعيفة هي الأخرى، وهو ما يؤكد مرة أخرى ضعف العلاقات التجارية بين الدول العربية،

أما نسبة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فقد عرفت انخفاضا تقريبا متواصلا خلال الفترة المدروسة، وهو ما يدل على تراجع الدول العربية نوعا ما في جلب احتياجاتها من الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي هي أكبر مقارنة بنسبة الواردات من الدول العربية، وهو ما يؤكد ارتباط الدول العربية تجاريا بالاتحاد الأوروبي بشكل أكبر من ارتباطها بغيرها من الدول العربية.

وفيما يتعلق بباقي الشركاء التجاريين، فتبقى آسيا تستحوذ على أكبر نسبة قدرها 33.4%سنة 2022حيث استحوذت الصين على الحصة الأكبر من هذه النسبة وهيما يعادل15%، تليها باقي دول العالم بنسبة قدرها 22.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعكس مزيدا من انفتاح الدول العربية على الأسواق الجديدة.

المطلب الثاني: هيكل واتجاهات التجارة العربية البينية

توضح لنا اتجاهات التجارة العربية البينة تركز المبادلات التجارية العربية بينها فيما بينها، كما يبين لنا الهيكل السلعي السلع الأساسية للتبادل التجاري العربي البيني.

الفرع الأول: اتجاهات التجارة العربية البينية

يتركز التبادل التجاري العربي البيني بشكل عام في الدول الجوار فبالنسبة للصادرات العربية البينية لسنة 2022، فقد تركزت صادرات البحرين في كل من الإمارات والسعودية و عمان والكويت بنسبة قدرها 91.7 % من الاجمالي ،كما تركز نحو 60.2 %من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعمان والكويت، واتجه إلى الإمارات ومصر والسعودية ولبنان حوالي 72.6 %من الصادرات البينية العربية للكويت،واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر على نحو 6 %من إجمالي صادرات عمان البينية للدول العربية ،كما حصلت أيضا كل من عمان والإمارات والكويت على نحو 88.7 % من صادرات قطر البينية، بينما حصلت الإمارات وعمان ومصر على نسبة قدرها 89.2 % من صادرات العراق البينية، في حين استحوذت السعودية والعراق والإمارات على نصيب قدره حوالي 59.8 %من الصادرات الأردنية، أما بالنسبة لليمن، فقد اتجه حوالي 80.7 % من صادراتها البينية إلى كل من السعودية والإمارات ومصر وعمان.

وبالنسبة لتونس فقد حصلت كل من الجزائر وليبيا والمغرب على ما يقارب82.7 % من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والمغرب ومصر بنسبة بلغت نحو 78.6 %.

وفي السودان اتجه نحو 96.5 %، على كل من الإمارات والسعودية ومصر هذا، وقد اتجه حوالي 77.7 % من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية إلى من الإمارات وعمان والجزائر، واتجه نحو 84.4%من صادرات ليبيا إلى الإمارات والجزائر ولبنان. كما تتوزع صادرات بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالي خمس دول عربية أو أكثر، حيث تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعا.[1]

وبالنسبة للواردات البينية للدول العربية، فقد تركزت الواردات البينية العربية للبحرين في كل من السعودية والإمارات ومصر بنسبة91.4 % ، كما جاء حوالي 66.9 %من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعمان وقطر والسودان، كما استحوذت كل من الإمارات وعمان والبحرين ومصر على نحو 78.3 %من الواردات السلعية البينية للسعودية، وجاء نحو 73.6 % من الواردات البينية لقطر من الإمارات و عمان والكويت ونسبة 73.5 %من الواردات البينية لعمان من الإمارات، ونسبة 77.4 % من الواردات البينية للكويت من كل من السعودية والإمارات وقطر، وتركز حوالي 86.2%من واردات الأردن كل من السعودية والإمارات ومصر، وقد جاءت واردات العراق البينية من كل من الأردن والسعودية ومصر بنسبة 81.7%.جاء حوالي 80.8 %من الواردات البينية لمصر من كل من السعودية والإمارات والكويت،كما جاءت نسبة 89.7 %من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات، والسعودية، وعمان، ومصر، وجاء حوالي 82.2 %من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية ومصر والإمارات، وكل من الإمارات والسعودية ومصر على حوالي 94.1 %من واردات السودان البينية، وتركزت واردات الصومال البينية في عمان ومصر والسعودية وجيبوتي بنسبة قدرها نحو94.9 %، وبالنسبة للواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من الإمارات ومصر وتونس بنسبة بلغت نحو 85.5 %، وحوالي 71.1 %من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإماراتومصر، وتركز حوالي 83.9 %من الواردات البينية لموريتانيا في الإمارات والمغرب.. وفيما يتعلق بالواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعا في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية.[2]

والملاحظ أن دول الخليج العربي تسيطر على حوالي ثلثي التبادل التجاري العربي البيني، كما تستحوذ السعودية على اعلى نسبة في المبادلات التجارية بين الدول العربية ويبقى للعامل الجغرافي دور جد هام في تحديد اتجاهات التجارة العربية البينية.

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص201.

الفرع الثاني: هيكل التجارة العربية البينية

تشير التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية الى الهيكل السلعي لكل من الصادرات والواردات العربية البينية والتي يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم32 :تطور التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية للفترة 2018–2022 الوحدة: نسبة مئوية

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)
السلع الزراعية [2]	19.7	20.1	19.3	20.8	21.3	20.2	20.8	21.6	20.1	21.0	18.9	20.5
الوقود المعدني والمعادن الأخرى [3]	17.2	15.8	13.2	16.0	20.7	16.6	25.9	25.8	23.8	25.1	30.7	26.3
المصنوعات [4]	58.3	58.9	55.0	52.7	53.7	55.7	46.2	46.8	43.5	41.8	42.7	44.2
المواد الكيماوية	18.1	18.5	17.0	17.9	19.0	18.1	12.2	12.3	12.0	15.4	17.1	13.8
مصنوعات أساسية	18.2	18.3	16.9	16.8	18.9	17.8	17.6	17.7	16.2	12.6	13.7	15.6
الآلات ومعدات النقل	9.9	10.0	10.0	10.7	9.3	10.0	9.9	9.8	9.0	8.0	8.1	9.0
مصنوعات متنوعة أخرى	12.1	12.1	11.1	7.3	6.5	9.8	6.5	7.0	6.3	5.8	3.8	5.9
سلع غير مصنفة [5]	4.6	5.1	12.0	10.7	4.0	7.3	7.3	5.6	13.0	11.8	8.0	9.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

* بيانات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2023، ص354.

فيما يتعلق بالصادرات العربية البينية، تبين معطيات الجدول أعلاه أن كل المجموعات قد ارتفعت حصتها سنة 2022، وتبقى المصنوعات تحتفظ بأكبر حصة من الصادرات البينية كما ارتفعت نسبتها من 52,7% سنة 2021الى 53,7% سنة 2022، وتستحوذ كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية على أعلى حصة في مجموعة المصنوعات بنسبة قدرها19%، تليها الآلات ومعدات النقل بنسبة قدرها 9%، ثم المصنوعات الأخرى بنسبة 6,5% والسلع غير المصنفة بنسبة 4%.

تليها السلع الزراعية التي ارتفعت حصتها من 20,8% سنة 2021 الى 21,3% سنة 2022، ثم حصة الوقود المعدني والتي بدورها زادت نسبتها من 16%سنة 2021الى 20,7% سنة 2022.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فهي تشبه الصادرات العربية البينية إلا أنها تختلف من ناحية حصص المجموعات، اذ حسب تقديرات سنة 2022تستأثر المصنوعات أيضا بالنصيب الأكبر بنسبة قدرها 42,7% تتقدم فيها المواد الكيماوية بنسبة 17,1%، ثم المصنوعات الأساسية بنسبة 13,7%تليها الآلات والسلع غير المصنفة بنسبة 8%، ثم المصنوعات الأخرى بنسبة 3,8%.

وبالمقارنة بين الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية والهيكل السلعي للتجارة العربية نجد أن هذا الأخير يعتمد بشكل أساسي على قطاع الوقود والمعادن بالنسبة للصادرات وقطاع المصنوعات بالنسبة للواردات، لتصدرها الدول العربية لبعضها البعض فيما بعد، كما أنها تستوردها أيضا، وهنا يتبين الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول العربية ويتبين جليا دور وضع سياسات تكاملية تجارية تقوم على أساس المزايا التي تتمتع بها كل دولة عربية من أجل الاستفادة من المزايا وتخفيض التكاليف وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي بأكبر قدر ممكن.

المطلب الثالث: تطور تجارة الخدمات

يعد مجال تجارة الخدمات في الدول العربية من بين المجالات الأساسية لتطوير التكامل الاقتصادي العربي، وذلك لأهمية قطاع الخدمات في المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، ويوضح الجدول الموالي تطور تجارة الخدمات للفترة 2018-2022.

جدول رقم33 :تطور تجارة الخدمات للفترة 2018–2022 الوحدة: مليون دولار امريكي

(مليون دولار امريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2018	2019	2020	2021	*2022	2018	2019	2020	2021	*2022	2018	2019	2020	2021	*2022
إجمالي الدول العربية	337,580-	337,195-	260,447-	299,856-	351,713-	217,521	226,236	159,360	192,498	261,414	120,058-	110,959-	101,087-	107,358-	90,299-
الاردن	4,870-	4,918-	3,099-	4,160-	6,157-	7,353	7,864	2,505	4,514	8,973	2,483	2,946	595-	353	2,816
الامارات	72,324-	74,058-	65,171-	71,700-	80,000-	71,835	73,462	60,974	76,800	81,700	488-	596-	4,198-	5,100	1,700
البحرين	7,928-	7,944-	9,104-	10,113-	11,120-	11,900	11,445	11,184	12,865	14,388	3,972	3,500	2,080	2,752	3,268
الجزائر	11,770-	9,939-	7,481-	6,902-	7,327-	3,216	3,240	2,990	3,237	3,577	8,554-	6,699-	4,490-	3,665-	3,750-
تونس	3,302-	3,136-	2,296-	2,862-	3,341-	4,019	4,319	2,317	3,117	4,714	717	1,183	21	255	1,373
جيبوتي	585-	919-	638-	666-	680-	973	1,032	1,110	1,197	1,263	388	113	472	531	583
السعودية	83,952-	78,660-	56,264-	73,281-	82,801-	20,529	24,243	8,984	10,303	31,893	63,422-	54,417-	47,280-	62,978-	50,908-
السودان	1,172-	1,425-	1,666-	1,366-	1,590-	1,511	1,367	1,263	1,637	1,551	339	59-	403-	271	39-
العراق	18,000-	22,865-	13,795-	15,986-	23,400-	5,571	7,318	3,803	5,177	6,400	12,430-	15,547-	9,992-	10,809-	17,000-
غسان	11,729-	12,112-	8,177-	8,453-	11,989-	4,591	4,898	2,237	1,733	1,900	7,138-	7,214-	5,941-	6,720-	10,090-
فلسطين	1,784-	1,904-	1,567-	1,781-	2,271-	752	911	661	841	950	1,032-	993-	905-	940-	1,321-
قطر	32,504-	35,416-	34,698-	34,340-	41,000-	18,273	19,111	19,429	18,346	30,728	14,231-	16,305-	15,268-	15,994-	10,272-
القمر	120-	126-	88-	127-	165-	79	82	53	81	99	41-	44-	35-	46-	67-
الكويت**	36,835-	30,217-	19,180-	21,089-	29,528-	8,117	8,036	7,169	8,705	10,803	28,718-	22,181-	12,011-	12,383-	18,725-
لبنان	14,330-	13,139-	4,789-	4,733-	5,621-	15,770	13,579	4,856	5,724	8,362	1,440	440	67	990	2,741
ليبيا	5,232-	7,642-	5,061-	8,449-	7,653-	82	204	156	83	84	5,150-	7,438-	4,905-	8,366-	7,569-
مصر	18,693-	21,193-	18,199-	23,126-	25,398-	23,574	25,051	15,053	21,897	31,574	4,881	3,857	3,147-	1,229-	6,175
المغرب	10,515-	9,633-	7,128-	8,581-	10,762-	18,636	19,355	13,826	15,428	22,159	8,121	9,722	6,698	6,847	11,397
موريتانيا	630-	510-	801-	850-	910-	180	156	205	211	298	450-	354-	596-	639-	611-
اليمن	1,305-	1,438-	1,245-	1,289-	...	562	564	586	602	...	743-	874-	659-	687-	...

Activer Windo
Accédez aux para

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن صافي الميزان الخدمي في الدول قد حقق عجزا متواصلا خلال الفترة 2018-2022، إلا أن هذا العجز انخفض خلال سنة 2022بسبب بقيام معظم الدول بإلغاء القيود التي كانت مفروضة بسبب جائحة كورونا، حيث انخفض من حوالي 107,35 مليار دولار سنة 2021الى ما يعادل 90,3مليار دولار سنة 2022.

أما على صعيد الدول العربية فرادى، ووفقا لتقديرات سنة 2022، فقد زاد الفائض في الميزان الخدمي في كل من الأردن، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، ولبنان، والمغرب، كما تحول العجز المحقق سنة2021 في مصر إلى فائض بلغ حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي خلالسنة2022.

في حين زاد عجز الميزان الخدمي في كل من العراق والجزائر وعمان وفلسطين وجزر القمر والكويت بينما انخفض هذا العجز في كل من السعودية وقطر وليبيا وموريتانيا، كما تحول الفائض المسجل في السودان إلى عجز بلغ حوالي39مليون دولار أمريكي.

وتتكون تجارة الخدمات من ثلاثة بنود أساسية تتمثل في النقل، السفر والخدمات الأخرى كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 9:هيكل تجارة الخدمات لسنة 2022

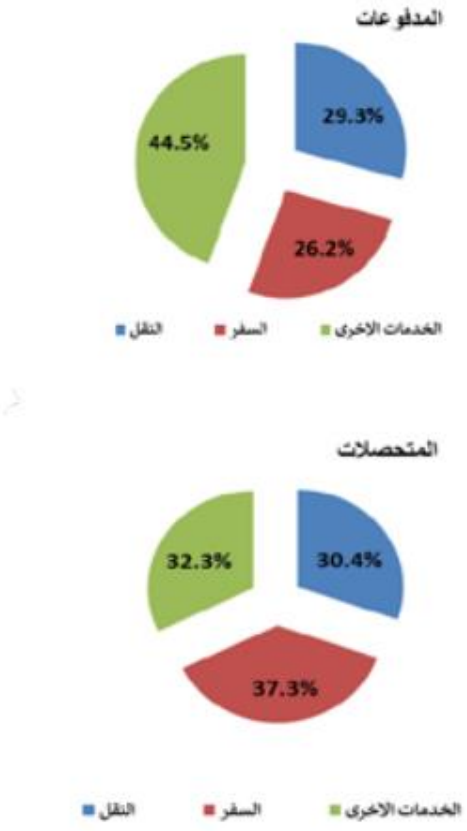

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص200.

من خلال بيانات سنة 2022وبالنسبة للمدفوعات، تستحوذ الخدمات الأخرى على نحو 44,5%، يليها بند النقل بنسبة 29,3% ثم بند السفر بنسبة 26,2%، أما على صعيد المتحصلات فتستأثر الخدمات الأخرى بنسبة 32,3%، يليها بند النقل بنسبة 30,4%، ثم بند السفر بنسبة 37,3%، وتجدر الاشارة الى أن المتحصلات الخدمية في بندي النقل والسفر قد سجلتا ارتفاعا خلال سنة 2022بسبب قيام جل الدول العربية بإلغاء كافة القيود على حركة النقل الدولي، وهو ما ساهم في التخفيض من العجز في صافي ميزان الخدمات في الدول العربية كمجموعة.

المبحث الخامس: تقييم التكامل الاقتصادي العربي من خلال مؤشر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بعد انتشار الاتفاقيات التجارية الإقليمية بشكل على المستوى الإقليمي والعالمي، زاد الاهتمام بقياس مستوى التكامل الإقليمي وذلك من أجل الوصول الى فهم أفضل لدور المقومات التي تسهل قيام التكامل الاقتصادي، والمعوقات التي دون تطوره واستمراره، وهو ما دفع بالباحثين من خلال المؤسسات الإنمائية الإقليمية إلى تطوير مؤشر التعاون والتكامل الإقليمي، وهو مؤشر مركب يقدم قياسا متعدد الأبعاد للتكامل الإقليمي ، ويشمل عادة التجارة والاستثمار، والمال والتمويل، والبنى التحتية والترابط، وحرية تنقل الأشخاص، والتكامل المؤسسي والاجتماعي، والتكنولوجيا والترابط الرقمي، والتعاون البيئي.

ومن بين هذه المؤشرات مؤشر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ونظام المؤشرات المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، وسيتم التعرض لهذين المؤشرين من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بمؤشر التكامل الاقتصادي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يتيح مؤشر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قياس التقدم المحرز في عدد من الأبعاد، وتحديد نقاط القوة والضعف على المستوى الإقليمي، وشبه الإقليمي بين الدول العربية.

وتشدد اتفاقية تأسيس البنك على الهدف المتمثل في تحقيق تكامل اقتصادي أكبر فيما بين البلدان الأعضاء، لذلك دائما يدعو البنك إلى التعاون والتكامل الإقليميين كأداة فعالة لدعم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانه الأعضاء منذ إنشائه، وهذه الرؤية مرسخة في سياسة البنك المتعلقة بالتعاون والتكامل الإقليميين القائمة على أربع ركائز: 1-تعزيز الترابط العابر للحدود؛ 2-تحسين كلمن مناخ الاستثمار والتنافسية،3-وتعميم المبادلات التجارية والمالية الإسلامية؛ 4-تيسير التعاون لتوفير السلع العامة الإقليمية.

وتشمل المنطقة العربية الواردة في هذا المؤشر إلى الدول العربية الإحدى والعشرون الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي: السعودية، البحرين، الكويت، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، سوريا، اليمن، العراق، مصر، فلسطين، لبنان، الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، جزر القمر، السودان، جيبوتي وتم استثناء الصومال لعدم توفر البيانات الكافية حولها.

ولقد طورت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية «مؤشر التكامل الخاص بالبنك" من أجل قياس مستوى التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في البنك، ويتألف مؤشر البنك الجديد حول التكامل من 22مؤشرامركبا ضمن خمسة أبعاد تتمثل في:

1-التكامل التجاري والاستثماري،

2-تكامل الأسواق المالية،

3-تكامل شبكات الإنتاج،

4-الترابط والخدمات اللوجستية؛

5-التنقل البشري والتكامل المؤسسي.[1]

ويوضح الجدول الموالي قائمة إجمالي المؤشرات 22المأخوذة بعين الاعتبار في هذه الأبعاد من أجل إنشاء مؤشر البنك حول التكامل. وتتراوح درجات المؤشر من 0 إلى 1، إذ تشير الدرجات العليا إلى مستويات عليا من التكامل الإقليمي، وتمثل درجة مؤشر كل بلد على حدة مستوى تكامله مع باقي البلدان الأعضاء في البنك من المنطقة العربية في هذا التقرير.

جدول رقم 34:قائمة المؤشرات البعدية

البعد	رمز المؤشر	اسم المؤشر
1.التكامل التجاري والاستثماري	1-أ	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات
	1-ب	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات
	1-ج	نسبة التجارة الدولية البينية العربية إلى إجمالي التجارة الدولية
	1-د	نسبة التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

[1] – تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، تقارير البنك الاسلامي للتنمية، متاح على الموقع https//www.isdb.org/ar/almnshwrat/tqryr-mjmwt-albnk-alaslamy-lltnmyt-hwl-altkaml-fy-albldan-alrbyt-2023

	1-ه	نسبة التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية إلى التدفقات الصادرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
2.تكامل الأسواق المالية	2-أ	نسبة الالتزامات السهمية البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي الالتزامات السهمية العابرة للحدود
	2-ب	نسبة التزامات السندات البينية العربية العابرة للحدود إلى إجمالي التزامات السندات العابرة للحدود
	2-ج	مؤشر عمق المؤسسات المالية
	2-د	مؤشر عمق الأسواق المالية
3.شبكات الإنتاج	3-أ	مؤشر متوسط التكامل التجاري مع الشركاء التجاريين العرب
	3-ب	مؤشر متوسط التركيز التجاري مع الشركاء التجاريين العرب
	3-ج	نسبة صادرات السلع الوسيطة فيما بين الدول العربية إلى إجمالي صادرات السلع البينية العربية
	3-د	نسبة واردات السلع الوسيطة فيما بين الدول العربية إلى إجمالي واردات السلع البينية العربية
4.الترابط والخدمات اللوجستية	4-أ	متوسط التكاليف التجارية مع الشركاء التجاريين العرب
	4-ب	مؤشر متوسط الربط بخطوط الشحن البحري المنتظم مع الشركاء التجاريين العرب
	4-ج	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
	4-د	اشتراكات النطاق العريض الثابتة (لكل 100 شخص)
5.التنقل البشري والتكامل المؤسسي	5-أ	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لا تشترط تأشيرة دخول
	5-ب	نسبة المهاجرين من البلدان العربية إلى العدد الإجمالي للمهاجرين
	5-ج	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي لديها سفارة
	5-د	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقعت على اتفاقيات التجارة الحرة
	5-ه	حصة البلدان الأعضاء العربية الأخرى التي وقع معها على معاهدات استثمارات تجارية

المصدر: تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني: نتائج مؤشر التكامل الاقتصادي العربي للدول العربية كمجموعة

تظهر نتائج مؤشر تكامل البنك الإسلامي للتنمية بأن المستوى العام للتكامل البيني العربي لم يتغير تغيرا معتبرا خلال الفترة 2010-2022 وعلى الرغم من ذلك، هناك تغيرات ملحوظة في أبعاد المؤشر الخمسة مع مرور الوقت. وتظهر بعض الأبعاد توجهات تصاعدية، فيما يسجل بعضها الآخر توجهات نزولية، فيعوض بعضها بعضا في المؤشر العام. وهذا ما أدى إلى درجات تكامل عامة مطردة من 2010إلى 2022، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم10 :توجهات التكامل البيني العربي خلال الفترة2010–2022

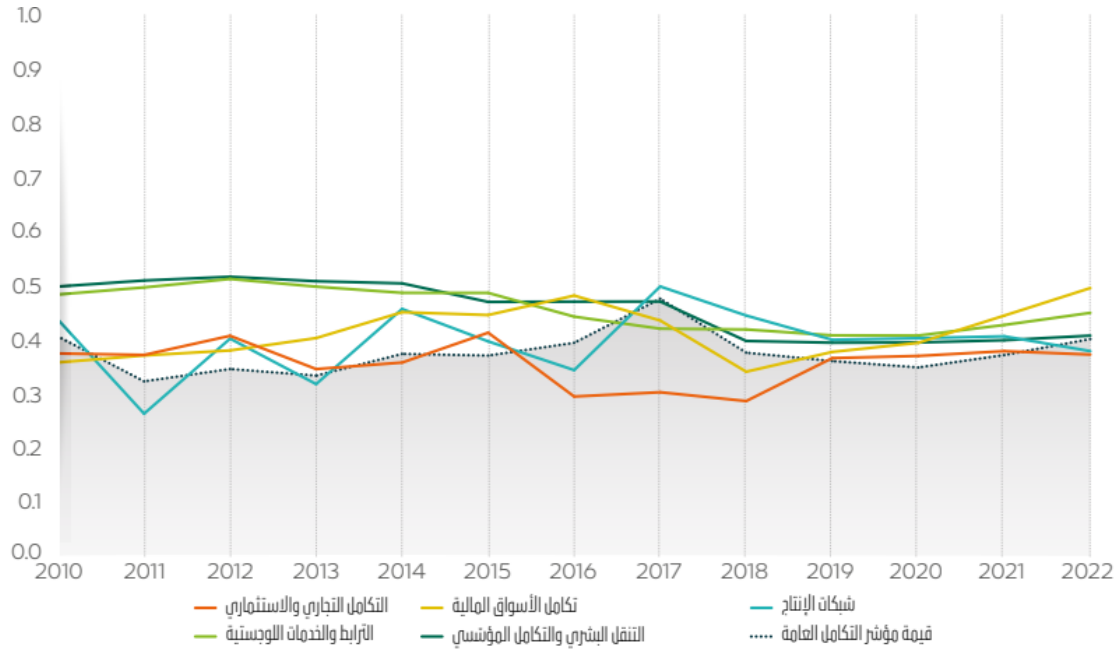

المصدر: تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص11

من خلال بيانات الشكل أعلاه، وبالنسبة لبعد التكامل التجاري والاستثماري فنلاحظ أنه غير مستقر نوعا ما بسبب تناوب مراحل النمو والركود، إضافة إلى تأثير الصدمات الخارجية مثل انهيار سعر النفط في الفترة 2014-2016والنزاعات السياسية الإقليمية. وقد سجل بعد التكامل التجاري والاستثماري أدنى مساهمة في تكامل التجارة البينية العربية خلال الفترة 2016-2019، ليعاود الارتفاع إلا أنه سجل سنة 2022 وأدنى مساهمة مرة أخرى، ويمكن تفسير ذلك جزئيا بأنّ البلدان المصدرة والبلدان غير المصدرة للنفط لها خصائص اقتصادية مماثلة في مجموعاتها، ما يؤدي إلى أوجه تكامل محدودة على الصعيد الإقليمي، أما بالنسبة لبعد تكامل الأسواق المالية، فقد سجل أضعف قيمة له في سنة2010إلا أن درجته البعدية زادت تدريجيا طيلة السنوات اللاحقة، ثم انخفضت خلال الفترة 2016-2019،لترتفع بعد ذلك حتى أضحى أكبر محرك للتكامل العربي في سنة 2022،وقد يكون ذلك دليلا على نضج

الأسواق المالية والتكامل الجيد والمعقول للأنظمة المصرفية في المنطقة، كما يمكن ارجاعه إلى استفادته من تزايد الرقمنة واستخدام التكنولوجيات الجديدة، وتمثل أهم عاملين مساهمين في تعزيز التكامل المالي في المنطقة العربية، في تعميق الأسواق المالية وتدفقات استثمارات المحفظة البينية الإقليمية بسبب انخفاض المخاطر وارتفاع العائدات المتوقعة مقارنة بالأسواق المالية العالمية،أما بعد شبكات الإنتاج فقد عرف تقلبات عد خلال الفترة 2010-2022، وقدم أكبر مساهمة في سنة 2017كما أنه لتنخفض بشكل مستمر من 2018إلى 2022، وقد يفسر ذلك جزئيا بمحدودية التكامل التجاري، ولا سيما في المجموعات شبه الإقليمية في المنطقة كما يدل على وجود روابط هشة وغير مؤسسية في صناعات المنطقة، وفيما يتعلق ببعد الترابط والخدمات اللوجيستية ،فقد ضعفت مساهمته في التكامل البيني العربي أيضا من 2010 إلى 2022،وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية العابرة للحدود. كما أن الترابط العابر للحدود مجال سياسة عالي التأثير في تنسيق الجهود الإقليمية لأنه يشجع القطاع الخاص على التوسع في أسواق أكبر والاستفادة من مكاسب التخصص الدولي، بالانضمام إلى شبكات الإنتاج الإقليمية والدولية. ويوفر انتشار التكنولوجيات فرصا مهمة من أجل تحسين الترابط في المنطقة العربية وتسهيل التنقل السريع للسلع عبر الحدود،

وعلى صعيد بعد التنقل البشري والتكامل المؤسسي فقد كان هذا البعد أقوى بعد سنة 2010، ثم انخفض بعد ذلك بشكل متواصل الى غاية سنة 2022، ويشير الأداء المنخفض نسبيا في التنقل والتكامل المؤسسي إلى الحاجة لبذل البلدان العربية لمزيد من الجهود من أجل تفعيل الاتفاقيات الإقليمية ومن ثم تحسين فعالية وقدرة المؤسسات الحكومية الدولية في المنطقة.[1]

وحسب تقديرات سنة 2022، بلغ مؤشر التكامل الاقتصادي العربي للبنك الإسلامي للتنمية 0,401 حيث قدر بعد تكامل الأسواق المالية ب 0,495، يليه الترابط والخدمات اللوجستية ب 0,449، ثم بعد التنقل البشري والتكامل المؤسسي ب 0,407، ويأتي بعد ذلك بعد شبكات الإنتاج ب0,378، وأخيرا بعد التكامل التجاري والاستثماري بقيمة 0,372.[2]

إن ضعف مساهمة كل من بعد شبكات الإنتاج وبعد التكامل التجاري والاستثماري يؤكد على ضعف التبادلات التجارية العربية، والتي تم تناولها من خلال تحليل آداء التجارة العربية البينية سابقا، كما يدل على ضعف الاستثمارات العربية البينية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تفضيل الدول العربية لشركاء تجاريين آخرين على أشقائهم العرب أي بعبارة

[1]- تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2]- تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

أخرى قصور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وعدم رقيه إلى أبسط مراحل التكامل الاقتصادي وهي منطقة التجارة الحرة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المؤشر حسب المجموعات الفرعية الإقليمية

في تصنيف للدول العربية من طرف البنك الإسلامي للتنمية للدول العربية تم تقسيم الدول العربية وفق تقسيمين:

التقسيم الأول: صنفت فيه الدول العربية إلى بلدان مصدرة للنفط وهي كل من: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، اليمن وبلدان غير المصدرة للنفط وتتمثل في: جزر القمر، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، فلسطين، السودان، سوريا، تونس، ويوضح الجدول الموالي مؤشر التكامل الاقتصادي في كلتي المجموعتين.

جدول رقم 35:مؤشر التكامل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط والبلدان غير المصدرة للنفط لسنة 2022

	القيمة العامة لمؤشر التكامل	التكامل التجاري والاستثماري	تكامل الأسواق المالية	شبكات الإنتاج	الترابط والخدمات اللوجستية	التنقل البشري والتكامل المؤسسي
البلدان المصدرة للنفط	0,463	0,338	0,615	0,329	0,564	0,379
البلدان غير المصدرة للنفط	0,344	0,406	0,387	0,428	0,335	0,435

المصدر: تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص15.

من خلال الجدول، فقد سجلت مجموعة البلدان المصدرة للنفط درجة تكامل بيني عربي أعلى من درجة تكامل مجموعة البلدان غير المصدرة للنفط، إذ سجلت المجموعة الأولى درجة عالية في بعد الأسواق المالية وكذا بعد الترابط والخدمات اللوجستية مقارنة بالمجموعة الثانية.

في حين، سجلت مجموعة البلدان غير المصدرة للنفط درجات أعلى من ناحية بعد التكامل التجاري والاستثماري وبعد شبكات الإنتاج، وكذا بعد التنقل البشري والتكامل المؤسسي.

التقسيم الثاني: وزعت فيه الدول العربية على أساس إقليمي إلى ثلاث مجموعات هي: دول مجلس التعاون الخليجي وهي كل من البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، دول اتحاد المغرب العربي والمتمثلة في الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وتونس ودول المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي جزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وسوريا، واليمن

ويوضح الجدول الموالي درجات مؤشر التكامل الاقتصادي في المجموعات الثلاث.

جدول رقم 36:مؤشر التكامل الاقتصادي للمجموعات الإقليمية لسنة 2022.

	القيمة العامة لمؤشر التكامل	التكامل التجاري والاستثماري	تكامل الأسواق المالية	شبكات الإنتاج	الترابط والخدمات اللوجستية	التنقل البشري والتكامل المؤسسي
مجموعة مجلس التعاون الخليجي	0,547	0,351	0,780	0,331	0,644	0,285
مجموعة اتحاد المغرب العربي	0,338	0,391	0,328	0,316	0,382	0,426
المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية	0,344	0,377	0,386	0,445	0,336	0,478

المصدر: تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص15.

يبين الجدول السابق مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية سجلت أعلى درجة، تليها المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما سجلت درجة المؤشر الإجمالية الدنيا في مجموعة اتحاد المغرب العربي.

مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إن التكامل الاقتصادي لمجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الأعلى بين المجموعات شبه الإقليمية بدرجة قدرها 0,547،وحققت هذه المجموعة أعلى قيمة في بعد تكامل الأسواق المالية بدرجة قدرها 0,780 وأدنى إنجاز في بعدّ التنقل البشري والتكامل المؤسسي بدرجة قدرها 0,285،وهذا ما يدل على أن المنطقة شبه الإقليمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي مرتبطة جيدا نسبيا ببقيتها من المنطقة العربية بأسواقها المالية إلا أنها متأخرة عن الركب من حيث تنقل العمالة والمواءمة المؤسسية.

المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية: سجلت المجموعة الشرقية غير المنتمية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية درجة تكامل اقتصادي قدرها 0,344؛ وهي أعلى قليلا من درجة مجموعة اتحاد المغرب العربي ،وكانت الدرجات العالية في بعد التنقل البشري والتكامل المؤسسي بدرجة قدرها 0,478 وفي بعد شبكات الإنتاج بدرجة قدرها 0,445، فيما سجلت أدنى درجة في بعد الترابط والخدمات اللوجستية بدرجة قدرها 0,336.ولذا، قد تحتاج المجموعة إلى إبلاء الأولوية للاستثمارات في الترابط المادي العابر للحدود وإجراءات الترابط الإقليمي غير المادي من أجل تعزيز تكاملها مع باقي المنطقة العربية.

مجموعة اتحاد المغرب العربي:

سجل التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في مجموعة اتحاد المغرب العربي درجة قدرها 0,338؛ وهو الأدنى من بين المجموعات شبه الإقليمية الثلاث بسبب توقف العلاقات بين كل من الجزائر والمغرب وهو ما أثر سلبا على التكامل البيني الاجمالي لهذه المنطقة. وعلى صعيد الأبعاد الخمسة، حققت المجموعة أعلى قيمة في بعد التنقل البشري والتكامل المؤسسي بدرجة قدرها 0,426وهذا بسبب سهولة تنقل الأفراد بين دول المغرب العربي عموما، فيما سجلت أدنى درجة تكامل في بعد شبكات الإنتاج بدرجة قدرها 0,316. وهذا ما يشير إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز علاقات الإنتاج والاستهلاك على مستوى الشركات بين مجموعة اتحاد المغرب العربي وبقية المنطقة العربية. وتشجع علاقات الإنتاج على مستوى الشركات، ولكن يمكن أيضا للحكومات أن تنفذ سياسات صناعية تحفز تنمية وتعزيز سلاسل القيمة.

وفي الأخير، واستنادا الى معطيات الملحق رقم التي توضح مؤشر التكامل الاقتصادي العربي للبنك الاسلامي للتنمية حسب كل دولة لسنة 2022، فقد تم تصنيف البلدان إلى مجموعات حسب درجة التكامل كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 37:مجموعات البلدان (استنادا إلى نتائج مؤشر سنة 2022).

البلدان عالية التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	البلدان معتدلة التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	ضعيفة التكامل مع باقي البلدان الأعضاء العربية	لم تدرج لعدم توفر البيانات
البحرين	الجزائر	اليمن	الصومال
الكويت	مصر	موريتانيا	
قطر	جزر القمر	جيبوتي	
السعودية	المغرب	السودان	
الامارات العربية المتحدة	لبنان	سوريا	
عمان	ليبيا		
	فلسطين		
	العراق		
	الأردن		
	تونس		

المصدر: تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول التكامل في البلدان العربية 2023، مرجع سبق ذكره، ص16.

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه، تصنف الدول العربية إلى بلدان عالية التكامل وتتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي، ومعتدلة التكامل وهي: الجزائر، جزر القمر، مصر، تونس، الأردن، العراق، فلسطين، ليبيا، المغرب، ولبنان

وضعيفة التكامل مع بقية البلدان الأعضاء في البنك من المنطقة العربية والمتمثلة في: موريتانيا، السودان، سوريا، جيبوتي واليمن.

والملاحظ هو أن البلدان الأعضاء عالية التكامل تقع كلها إقليميا في نفس المنطقة، وهي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما البلدان معتدلة وضعيفة التكامل فتقع في مناطق شبه إقليمية مختلفة، وهذا ما ينتج عنه هيكل تكامل غير متوازن على مستوى المنطقة العربية.

خلاصة الفصل الثالث:

يعد مشروع التكامل الاقتصادي العربي من أقدم المشاريع التكاملية تاريخيا، إلا أنه اصطدم بمعوقات حالت دون تحقيقه تعددت بين معوقات سياسية، اقتصادية وعوامل أخرى كان لها التأثير السلبي على تجربة الوحدة الاقتصادية العربية.

إذ على الرغم من امتلاك الدول العربية للمقومات اللازمة والضرورية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، إلا أن الدول العربية لم تنجح في تحقيق أبسط صور التعاون الاقتصادي وهي التجارة الحرة، فالتجارة العربية البينية تتسم بالضعف الشديد كما لم تنجح باقي المداخل التكاملية في تحقيق تقدم جوهري وملموس.

وبالنظر إلى التجمعات الإقليمية العربية، فباستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي حقق تقدما ملموسا نوعا ما، فقد تعثر كل من الاتحاد المغاربي وتوقف مجلس التعاون العربي حتى قبل أن يولد، وعليه فقد باءت معظم التجارب العربية بالفشل ولازالت تعاني الدول العربية التأخر الشديد على الرغم من جهودها المتواصلة لاستكمال إجراءات تطبيق بنود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذا توحيد الرسوم الجمركية لإقامة اتحاد جمركي عربي موحد.

الفصل الرابع:

الشراكة الأورو–عربية

تمهيد:

أدت التطورات والتغيرات العميقة في الاقتصاد الدولي إلى إيجاد آليات جديدة لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وفقا لمفهوم العولمة الذي يهدف إلى إدماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي عن طريق رعاية المنظمات الدولية أو عبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات التكاملية أو التعاونية بين الدول.

ولعل من أبرز تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية على المستوى الاقتصادي العربي هو التوقيع على اتفاقيات شراكة بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، أو ما يعرف بالشراكة الأورو-عربية، فعلى رغم قدم العلاقات بين الجانبين إلا أن الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة جاء كنقطة جديدة في مسيرة العلاقات العربية-الأوروبية، إذ يعكس طموح الاتحاد الأوروبي في تبوء دور لا يستهان به في المنطقة المتوسطية ليصبح أحد أقطاب النظام العالمي الجديد.

وتنظر العديد من الدول العربية إلى تلك الاتفاقيات على أنها فرصة حقيقية للاستفادة من التعاون الأوروبي-العربي، كما تهدف الدول العربية إلى تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد تعثر محاولاتها لتكوين تكامل اقتصادي عربي، إضافة إلى كون الاتحاد الأوروبي يعد من أكبر التكتلات الإقليمية التي تضم دولا متقدمة قريبة للدول العربية تؤثر فيها وتتأثر بها، والذي يمكن أن تستفيد منه الدول العربية إن أحسنت الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها.

وسيكون لاتفاقيات الشراكة الأورو-عربية انعكاسات على اقتصاديات الدول العربية، وعلى التكامل الاقتصادي الذي تحاول الدول العربية إحياءه من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وللتعرف على مختلف اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، وصولا إلى تقييمها ومعرفة مختلف آثارها، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الشراكة الأورو-عربية،

المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي الأورو-عربية،

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأورو-عربية.

المبحث الأول: مدخل إلى الشراكة الأورو-عربية

قررت دول الاتحاد الأوروبي إقامة شراكة بينها وبين مجموعة من الدول العربية، تشمل كافة مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أسس الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، تشجيع الاندماج الإقليمي وإقامة

حوار صريح بين شعوب المنطقة، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة إلى تحقيق استقرار سياسي واقتصادي، والحد من التوترات الأمنية وتشجيع النمو المتوازن والمستمر بين شعوب المنطقة بهدف تحقيق التقارب في المستوى المعيشي بين شعوبها وتقليل الفوارق في الدخول والأوضاع الاجتماعية[1].

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورو–عربية

سعى الاتحاد الأوروبي منذ سنوات عدة إلى إقامة علاقات متبادلة بين دول عربية عدة، إلا أن اتفاق الشراكة كان بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، لذا يطلق في الغالب على الشراكة الأورو–عربية مصطلح الشراكة الأورو–متوسطية دلالة على الاتفاقية التي تم إبرامها بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط، حيث لم يتم الوصول مع باقي الدول العربية إلى مستوى عقد شراكة، وفيما سنورد أهم التعاريف التي وردت حول هذا المصطلح.

كتب" ألفريد ماهان "الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر يقول" :جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم كله، أكبر من الدور الذي لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته؛ اذ سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمرا وهذا التقييم يصعب تحديه".[2]

فحوض البحر الأبيض المتوسط ليس كتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض لكل من أوروبا وإفريقيا وآسيا؛ وإنما هو بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، وهذه الدول مرتبطة بعلاقات الجوار، إذ يجب التفكير في حوض المتوسط كمنطقة لها وضعها الخاص وكوحدة جغرافيا تربط الدول باهتمامات مشتركة لمشاكلها المحلية التي تزيد تعقيدا وتشابكا واتساعا، كما أن الأهمية المركزية لحوض المتوسط جعلت من أمنه قضية جوهرية تهم العالم كله لذلك فقد اكتسبت هذه المنطقة ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية، اذ يعد البحر الأبيض المتوسط فضاءا للصراع والتنافس على المصالح من جهة، والتعاون والشراكة من جهة أخرى، و لم تندثر أهميته بسقوط نظام القطبية الثنائية بل اشتد الصراع والتنافس الخفي على حد سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المدافع عن الشراكة الأورو–متوسطية[3].

إن القراءة الواضحة لكلمة" الأورو–متوسطية "توحي بتواجد طرفين، الأول يضم الاتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول" الأورو"، والشطر الثاني" المتوسطية "تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يعني أن

[1]–حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] – لمياء حروش، الشراكة الأورو–متوسطية السياسات والمسارات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات،24 سبتمبر،2019، ص 8.

[3] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره، ص 8.

ثمة مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي ممثلا في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي، وهي دول الضفة الجنوبية، اذ ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وأهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة.[1]

ويجمع الاقتصاديون على أن الشراكة الأورو-متوسطية هي تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط تضم دول الاتحاد في غربي المتوسط، وجميع الدول المتوسطية غير الأوروبية في شرق وجنوب المتوسط (مع كل من تركيا، إسرائيل) .

اذن فالشراكة الأورو -متوسطية هي ":تلك الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي ببلدان المشرق والمغرب وإسرائيل وهذه الشراكة سوف تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية والتجارة والاستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة هو إقامة منطقة أوروبية– متوسطية تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة[2]."

وعليه، فإن الشراكة الأورو-متوسطية هي" :عبارة عن تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بين الطرفين وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية[3]."

وتتمثل أطراف العلاقة في الشراكة الأورو-متوسطية في طرفين: الإتحاد الأوروبي بكل أعضائه وهياكله من جهة والدول العربية المتوسطية من جهة أخرى وهي إثنى عشر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بثماني دول عربية هي تونس، الجزائر والمغرب، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر.

مما سبق ذكره يمكن تعريف الشراكة الأورو-متوسطية على أنها: تلك الاتفاقية المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط التي تصبو إلى خلق منطقة مشتركة بين الطرفين أساسها التعاون المتبادل في المجال الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي والأمني والثقافي الدائم والمتوازن بينهما.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 7.

[2] – سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو –عربية ما لها وما عليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر9ماي2004 ، ص– 2

[3] – أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

وتتمثل أهم خصائص الشراكة الأورو-متوسطية في النقاط التالية:[1]

- اختلاف درجات ومؤشرات التنمية بين الاتحاد والدول المتوسطية مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمرا صعبا على اعتبار أن اقتصاديات الدول المتوسطية هي اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على الموارد الأولية والزراعة، أما الاتحاد فيعتبر اقتصادا متنوعا ذو تنافسية مرتفعة، هذه الاختلافات تكرس عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى، بدليل أن المفاوضات تتم بين الاتحاد ككتلة واحدة وكل الدول المتوسطية

-اتساع نطاق الشراكة لتغطي قضايا متعددة، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، والهجرة غير الشرعية،... ، إلخ.

-التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف لحكم علاقات الاتحاد بالمنطقة المتوسطية..

-الدعم المالي الممنوح في إطار الإصلاحات الاقتصادية في شكل قروض لدعم الإصلاح القطاعي والهيكلي لإعادة الهيكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: دوافع وأبعاد الشراكة الأورو-عربية

تعود أسباب الشراكة الأورو-متوسطية إلى جملة من الدوافع لكل من الاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية من جهة أخرى، كما أنها تركز على عدة أبعاد تصبو من خلالها إلى تحقيق الاستقرار متعدد الجوانب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سيتم التعرض إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأورو-متوسطية

تتباين الدوافع الفعلية لاتفاقيات الشراكة بين كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية، بالنظر الى تباين مستويات الأداء الاقتصادي، فالاتحاد الأوروبي اقتصاد رأسمالي متطور يبحث عن تحقيق مركز دولي تنافسي، كما يبحث عن منافذ جديدة لتصريف منتجاته، بينما الدول العربية هي اقتصادات نامية متأخرة تصبو الى رفع مستويات التنمية وتحسين الوضع الاقتصادي الداخلي لها عن طريق هذا النوع من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

دوافع الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي: سعى الإتحاد الأوروبي لتبني إستراتيجية الشراكة مع دول حوض المتوسط التي حصر دوافعها الأساسية لإقامة الشراكة الأورو-متوسطية فيما يلي:

[1] - فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان، 1982 ص-ص 49-50.

– رغبة الإتحاد الأوروبي في لعب دور الريادة والقيادة في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية وخاصة النفطية، اذ أن الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الإندماج الأوروبي ولدعم ابراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الإقتصادية الدولية الأخرى، أو في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو–متوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

–أمن أوربا أساسه أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بالمفهوم الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب، بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فلا استقرار لأوروبا في ظل اضطراب بلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. [1]

–التمكن من صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة لها، أضف الى ذلك الخطر الذي تستشعره أوروبا والذي يهدد منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما تمثله بعض مناطق جنوب وشرق المتوسط لأوروبا في مجال تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، والانعكاسات الأمنية لعمليات الهجرة العربية في المجتمع الأوروبي ، مع رغبة الدول الأوروبية على استبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر، وبالتالي فالاستقرار في المنطقة العربية يمثل عنصرا هاما في تحقيق الأمن على الضفة الجنوبية من البحر المتوسط ومنع التهديدات؛

–رغبة الاتحاد الأوروبي في أن تصبح المنطقة العربية بأكملها منطقة نفوذ للاتحاد الأوروبي، من خلال توثيق الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي، ما يمكن من الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للدول العربية وتحكمها في المضايق والممرات المائية، تأمين موارد الطاقة والمواد الأولية.

–الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية وغير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترى دول الاتحاد الأوروبي في أن الاستثمار السياسي والاقتصادي من خلال هذه الشراكة يمثل في الوقت ذاته استثمارا إستراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، الفقر، الهجرة والتطرف.

–إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط، سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي، وترى الاتحاد الأوروبي أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الإقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.

[1] – علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين إشكالية التكامل وتحدي الإندماج، مرجع سبق ذكره، ص 237–238.

-الوضع الخاص لإسرائيل في الاستراتيجيات والسياسات الأوروبية، وما تمثله الوحدة العربية من مصالح وأخطار في المنظور السياسي الأوروبي، وموقع التوازنات الإقليمية في الوطن العربي ووضع القوة الإيرانية في المنطقة، ومستقبل الدور التركي في منطقة البحر المت وسط والشرق الأوسط والخليج العربي.

-دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط

-تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة، واليابان) وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية والإنتاجية، ومبادلاتها الخارجية؛ اذ بدأت الدول الأوربية في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم تفقد الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي سبق وحققتها في عقود من الزمن، خاصة أن المشروع الشرق أوسطي يركز على الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في اقتصاد المنطقة ويأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية والإسرائيلية أولا، لذلك لا بد من أن تعمل دول الاتحاد الأوروبي من أجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية.

- تعد هذه الشراكة مجالا خصبا لتصدير التكنولوجيا المتقادمة والمعدات الرأسمالية الأوروبية إلى الدول العربية.

كما تعد أيضا مجالا لتصدير العمالة الفنية والمتميزة للدول الأوروبية ما يحقق عائدا خاصة وأن الدول العربية على الساحل المتوسطي هي دول مصدرة للعمال.[1]

وعليه يرى الاتحاد الأوروبي من الشراكة الأورو-عربية استثمارا سياسيا يسمح له بتبوء دور الزعامة إقليميا في مواجهة القوى الكبرى عالميا والولايات المتحدة تحديدا، واقتصاديا إذ يتيح له المجال للاستفادة من مكاسب التوسع الاقتصادي في أسواق الدول العربية كما يمثل في الوقت ذاته استثمارا إستراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، الفقر، الهجرة والتطرف.

دوافع الشراكة بالنسبة للدول العربية: تسعى الدول العربية الى الشراكة بسبب عدة عوامل يمكن ايجازها فيما يلي:

- تأييد المواقف العربية تجاه الأزمات التي تمر بها المنطقة في المحافل الدولية.

[21] - حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص-ص 84-85.

-وعي حكومي وعربي بضرورة الإنفتاح على تكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من أجل تنمية القدرات العربية، ووعي حكومات العربية بضرورة الأخذ بالأسلوب الديموقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية وإحترام للرأي الآخر لتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.[1]

-الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

-تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية؛

-الاستفادة من البرامج العديدة التي سيقدمها الإتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في إطار الشراكة، منها برامج التدريب المتطورة، وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة، وأيضا الحصول على الخبرة العالية للتكنولوجيا المتطورة.

-تصدير الموارد البشرية المؤهلة عن طريق الهجرة القانونية.

-تخفيض القيود المفروضة على فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية للدول العربية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوروبية.

-تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هذه الشراكة أساسا إلى الإرتباط بواحدة من أكبر القوى الإقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية والإندماج في الإقتصاد العالمي، ولبلوغ هذه الغاية ينبغي على الدول الأوروبية أن توفر وضعا أفضليا متميزا لمنتوجات الدول العربية في السوق الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة حجم المساعدات المالية والفنية من الإتحاد الأوروبي لتنمية الإقتصاديات العربية ودعم عمليات التحرير والإصلاح الإقتصادي وتشجيع الإستثمارات الأجنبية في هذه الدول،

-انخفاض الدعم المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط، لينتقل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية التي كان يبحث الاتحاد الأوروبي لضمها لزيادة قوته وخوفا من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

-تتيح معاهدة ماستريخت حرية تنقل اليد العاملة الوافدة من دول أوروبا الوسطى والشرقية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص العمل بالنسبة للدول العربية المتوسطية على وجه الخصوص؛[2]

-زيادة اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بدول أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص

[1] – علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين إشكالية التكامل وتحدي الإندماج، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

الإستثمار في دول جنوب المتوسط وشرقه بالإضافة إلى انفتاح أسواق الإتحاد الأوروبي على صادرات دول أوروبا الوسطى والشرقية التي تنافس دول جنوب وشرق المتوسط،[1] وعليه، تسعى الدول العربية من خلال الشراكة الى تحقيق التطور والتنمية الاقتصادي اضافة الى اكتساب شريك وحليف استراتيجي على المستوى الدولي.

في الأخير فإن الهدف الرئيسي وراء الشراكة الأورو-عربية هو التنافس الخفي والمعلن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمام الأمور في المنطقة العربية، اذ أن الاتحاد الأوروبي يرغب في أن يلعب دور الزعامة في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية بينما تعتبر المنطقة المتوسطية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منطقة نفوذ نظرا للأهمية الاستراتيجية لها ومواردها النفطية على وجه الخصوص.

الفرع الثاني: أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية

تهدف اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية الى إنشاء فضاء أورو-متوسطي يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي:[2]

1/البعد السياسي والأمني :وذلك من خلال الرغبة في خلق منطقة سلام واستقرار مستندة إلى مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير ورفض التمييز العنصري، استنادا الى جملة من المبادئ، منها احترام سيادة الدول وقوانينها، معارضة كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي طرف انسجاما مع القانون الدولي، تسوية الخلافات بالطرق السلمية، ورفض استخدام التهديد أو القوة بين الأعضاء في الشراكة، تعزيز التعاون لمجابهة الإرهاب، العمل ضد انتشار الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات في الإقليم، تشجيع الأمن الإقليمي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تبحث الأطراف المتشاركة عن وضع ميثاق أورو-متوسطي خاص بالأمن والاستقرار في المنطقة بتظافر جهود كل الأطراف.

وعليه، فقد منحت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي والأمني، اذ تشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، كما تتضمن أيضا تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك.[3]

---

[1] – جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص-ص 199-**200**.

[2] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

[3] – تقرورت محمد، متناوي محمد، حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال افريقيا – دراسة تقييمية مقارنة – ملتقى وطني بعنوان اثار وانعكاسات اتفاق

2/البعد الاقتصادي والمالي :ويتمثل في إيجاد منطقة رخاء ورفاهية اقتصادية، وذلك من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة تدريجيا، اضافة الى التعاون المالي والاقتصادي بين الطرفين، ويهدف البعد الاقتصادي والمالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تسريع التطور الاجتماعي والاقتصادي الدائم، خاصة لدول جنوب المتوسط، تحسين شروط حياة السكان، ومحاربة الفقر، تشجيع التعاون والاندماج الاقليمي، زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوربي لشركائه وتنفيذ مشاريع التعاون في المجالات الاقتصادية،

ولقد حدد الاتحاد الأوروبي في تلك الفترة سنة 2010 لإقامة منطقة التجارة الحرة من خلال التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية، التي كانت تفرضها الدول العربية على الواردات خاصة الصناعية من الاتحاد الأوروبي، في حين يقوم هذا الأخير بتمديد الامتيازات التي كان يمنحها للدول العربية قبل إعلان برشلونة، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تم الاتفاق على التحرير الجزئي لبعض المنتجات، وتم تأجيل البث فيها إلى لقاءات ثنائية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي يتم فيها معالجة كل منتج فلاحي لوحده.

3/ البعد الاجتماعي والثقافي :يهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة، وإعداد مجتمع مدني حر ومزدهر، مبني على احترام التعددية والتسامح الديني والعرقي، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية وضمان ممارستها، إضافة إلى تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، والاعتراف بحق النظم السياسية في الاختيار في التطوير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني، كما تهدف الشراكة الأورو-متوسطية إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات ومحاربة كل مظاهر العنصرية والتعصب والاهتمام بالمجتمع المدني وإشراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة، والاهتمام بالعامل البشري وتطويره.

كما تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب.

انطلاقا مما سبق نجد أن أهداف ودوافع مشروع الشراكة الأورو-متوسطية مختلفة فنجد أن دول الاتحاد تسعى لتحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة والمتمثلة أساسا في توفير سوق أوسع للصادرات الأوروبية، وكذا مقاومة الهجرة السرية، أما الدول المتوسطية فهي تسعى للحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوروبا، والاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي.

المطلب الثالث: المسار التاريخي للعلاقات العربية –الاوروبية

الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 5.

نظرا للعلاقات التاريخية العميقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالدول العربية، وكذا التقارب الجغرافي الذي يجمع بينهما، فقد ارتبطت الدول العربية المتوسطية بالاتحاد الأوروبي ارتباطا وثيقا منذ القدم، اذ تراوحت هذه العلاقات بين الصراع والاختلاف تارة، وبين التعاون والاتفاق في وجهات النظر في العديد من القضايا الدولية تارة أخرى.

وإثر دخول الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى لها مصالحها في المنطقة، لجأت الدول الأوروبية إلى وضع سياسات إقليمية تركز على التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع بلدان المتوسط.

ومن أجل توضيح المسار التاريخي للعلاقات الأورو-متوسطية سنعتمد على تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الاعلان عن مؤتمر برشلونة والذي يعد الميلاد الرسمي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، والمرحلة التي تلي مؤتمر برشلونة.

الفرع الأول: العلاقات الأورو-متوسطية قبل مؤتمر برشلونة

تميزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية العربية وغير العربية في السبعينات والثمانينات، بمنح الامتيازات التجارية ودعم التعاون المالي، إلا أن هذه الإجراءات أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان التي تعاني من مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها، وبين دول الاتحاد الأوروبي، لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسة أخرى تمكن الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تعترضها.[1]

وتمتد هذه المرحلة من سنة 1957 الى غاية سنة 1994، وتتكون هذه المرحلة بدورها من مجموعة من المراحل الجزئية التالية:

1/السياسة المتوسطية الجزئية 1957-1972:

تحددت هذه السياسة منذ اتفاقية روما عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة في منطقة المغرب العربي، و تميزت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التسهيلات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما، وذلك رغم وجود دوافع المصلحة تحث الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط الاقتصادية بين الجانبين، خاصة فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الهائل من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية

[1] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره،ص 15.

منها اختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهم، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.[1]

ولقد تمثلت السياسة الجمركية التفضيلية للمجموعة الأوروبية في هذه المرحلة تجاه الدول النامية والدول المتوسطية ودول أوروبا الشرقية في مساعدات الدول النامية من خلال نظام تفضيلي يعفي كل المنتجات المصنعة وتخفيض تدريجي يمس كل المنتجات الزراعية دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وأيضا نظام الأفضليات المعمم للدول النامية من أجل تشجيع عمليات التصنيع من خلال الاعفاء الكلي للمنتجات الصناعية ونصف الصناعية من الحقوق الجمركية وتخفيض الحقوق الجمركية على بعض المنتجات الزراعية.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية كانت قد وقعت اتفاقيتين متماثلتين واحدة مع اليونان سنة1962، وأخرى مع تركيا سنة 1963 وإسرائيل سنة 1963سنة 1969 انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية مع تونس والمغرب كل على حدة لمدة خمس سنوات، وتمحورت الامتيازات الممنوحة لكل من المغرب وتونس من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية في النقاط التالية:[3]

– منح الإعفاء الجمركي لكل المنتجات الصناعية، باستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الز راعي ومصنوعات الفلين، على أن تحترم المنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الأوربية قاعدة المنشأ حتى تتمتع بالإعفاء.

–تقرر الاتفاقية أن زيوت النفط الخام القادمة من المغرب أو تونس محررة عند الاستيراد من طرف المجموعة الأوربية ومعفاة من حقوق الجمارك، وعلى العكس من ذلك لا تعفى المنتجات النفطية المحررة بالقطرين إلا في حدود حصص 100000 طن؛

– بالنسبة للمنتجات الزراعية معفاة من التعريفة الجمركية المشتركة المطبقة في المجموعة الأوربية، كما تتمتع الحوامض بتخفيض % 10 على التعريفة الجمركية، والملاحظ أن جل المنتجات المعفاة لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبنية صاد رات المغرب أو تونس وهي (اللحوم، التمور، التوابل، نباتات العطور.) ...

غير أن هذه الاتفاقيات سرعان ما أظهرت محدوديتها بسبب– كونها عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية، تشمل المساعدات المالية، وتقف فقط عند حد التعامل التفضيلي، فضلا عن الطابع الثنائي لاتفاقيات الستينات، فهي تربط بين كل قطر مغاربي على حدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دون إعطاء أي اعتبار للبعد الجهوي.

وعليه فقد أدت جميع هذه الاعتبارات لاختلال معدلات التبادل التجاري على حساب البلدان المغاربية، مما يعني الفشل العملي لهذه الاتفاقيات في بناء مشروع تنموي فاعل، وفي محاولة أوروبية لاستدراك الوضع تبنت

[1] – جاسم محمد مصحب، الأورو–متوسطية من التعاون الى .الشراكة، مجلة العلوم السياسية، العدد 49، جامعة بغداد، 2015، ص162.

[2] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] – المرجع نفسه.

المجموعة الاقتصادية الأوروبية في قمة باريس المنعقدة بالفترة19-21 أكتوبر1972، استراتيجية جديدة اتجاه جيرانها في المتوسط.[1]

كما يمكن القول أن كل اتفاقيات الأقطار العربية المتوسطية جاءت مع الجماعة الأوروبية على شكل اتفاقيات ارتباط، خالية من مبدأ المساعدات المالية، ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية كان سياسيا، تم تحقيقه بأدوات اقتصادية، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة.

2/السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989:

جاءت السياسة المتوسطية الشاملة لدعم التبادلات التجارية مؤكدة بذلك البعد الاقتصادي والتجاري لعلاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، حيث شعرت الدول الأوروبية بضرورة التحول إلى مرحلة جديدة من خلال وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية.

وتميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من جانبين، سواء من حيث عدد الدول بدءا بإسرائيل سنة1975، والمغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) سنة1976، المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان) سنة، ويوغوسلافيا، أما من حيث مجالات التعاون فنجد أنها شملت، المبادلات التجارية، التعاون المالي والتقني، التعاون في مجال اليد العاملة، وفي المجال المؤسساتي،

والجدير بالذكر أن السياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف إنما جرت المفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة وكل دولة متوسطية من جهة أخرى، والجديد الذي تمخض عنها هو انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على معظم دول البحر الأبيض المتوسط، والأردن، بالإضافة إلى الطابع الشمولي لهذه السياسة، وأما عن جوهر هذه السياسة الأوروبية فهي كالتي سبقتها هي المصلحة الأوروبية، الهدف منها هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، وإقرار معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية والخفض من الحقوق الجمركية التي تتراوح بين 20% و 80% حسب نوع المنتج.[2]

وعليه، فقد جاءت السياسة المتوسطية الشاملة، لتدعيم المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية والجماعة الأوروبية، وكذا دعم القطاع الصناعي والفلاحي بواسطة تقديم قروض مالية، وبعد سنوات من اتباع هذه السياسة

[1] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

[2] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره، ص 17.

بقيت المبادلات التجارية غير متوازنة، كما عملت هذه الاتفاقيات على تعميق تبعية الدول المتوسطية، وبالتالي كانت سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية الشاملة استراتيجيه تسعى لتوسيع منطقة النفوذ والتبادل في دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

3/السياسة المتوسطية المتجددة1988 -1995:

نظرا لعدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها، عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية،

فمع نهاية سنة1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة . وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه" نحو سياسة متوسطية جديدة »، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تعديلات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.[1]

وجاءت هذه السياسة الجديدة لتمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللامركزي[2].

والملاحظ أيضا أن المساعدات المالية الأوروبية العربية في إطار البروتوكول الرابع كانت ثلثيها عبارة عن قروض للبنك الأوروبي للاستثمار في حين الثلث الباقي عبارة عن مساعدات ممنوحة من الميزانية الأوروبية، إذ أنه في كل برتوكول إضافي مقارنة بسابقه تزداد نسبة القروض وتنخفض نسبة الهبات، مما أدى إلى تباطؤ الدول المتوسطية في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافة إلى المساهمة في رفع مديونية هذه الدول[3].

مما سبق يمكن القول إن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا للمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة، رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، إذ تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.[4]

[1] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[3] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[4] – جاسم محمد مصحب، مرجع سبق ذكره، ص 170.

أخيرا يتبين من السرد السابق أن السياسات المتوسطية الثلاث لم تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا، كما أنها تعكس عدم التكافؤ بين الطرفين مما شكل عائقا يصعب تجاوزه لتحقيق الأهداف المرجوة للطرفين وهو ما استوجب ضرورة إيجاد مبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب ومحاولة خلق نوع من التوازن بين الطرفين، وبذلك ضمان استقرار المنطقة.

الفرع الثاني: العلاقات الأورو-متوسطية منذ مؤتمر برشلونة1995-2008

بعد تعطل مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي من خلال المبادرات التي سبقت مرحلة1995، جاء مسار مشروع برشلونة كمقاربة شاملة تهتم بالمسائل الأمنية والاقتصادية، ا لاجتماعية والثقافية مما جعل هذه المبادرة رؤية جديدة لشراكة أورو-متوسطية.

1/مؤتمر برشلونة:

يعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر1995 تتويجا للجهود الأوروبية الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي الاقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا المغرب، الجزائر، تونس) فضلا عن(قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل)،بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الاتحاد الأوروبي أنا ذاك، حيث تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تشكل امتدادا للحوار الأوروبي العربي الذي انطلق في سبعينات القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة شراكة أورو-متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني مع الاهتمام بالعلاقات الثقافية، وتشمل الشراكة الأورو-متوسطية على صيغتين للتعاون هما:

- **الصيغة الثنائية** : يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها اتفاقيات الشراكة التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدة بشروط متباينة من دولة لأخرى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورو-متوسطية الجديدة.

الصيغة الإقليمية :يمثل الحوار الإقليمي أكثر الجوانب إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع، ويعد هذا التعاون أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجرى اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة لها ومكملا لها في الوقت نفسه[1].

وتهدف الشراكة إلى خلق مجال مشترك للاستقرار والسلام، وتأسيس منطقة من الرخاء والازدهار وتنمية الموارد البشرية، تبادل الثقافات وحوار الحضارات في حوض البحر المتوسط.[2]

وهو المشروع الأول من نوعه والذي كان يهدف إلى إيقاف تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وتخفيف ضغط المهاجرين، ومواجهة صعود الحركات السياسية وإزالة خطر الامتداد الخارجي للصراعات الداخلية، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة واسعة في حوض المتوسط وتنشيط الطلب على الاستهلاك المدعوم بقدرة شرائية، لتنشيط اقتصاد أوربا وزيادة صادراتها.[3]

2/ سياسة الاتحاد من أجل المتوسط:

جاء ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار سابق يسمى برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

بدأ مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كفكرة فرنسية اقترحها الرئيس ساركوزي عشية ترشحه للانتخابات الرئاسية تحت مسمى الاتحاد المتوسطي في سنة 2005، واعتبر أن هذه المبادرة ليست بديلا لمسار برشلونة وإنما مكملة لها، وكان يهدف الاقتراح الفرنسي إلى استبدال منطق التعاون الذي كانت تقوم عليه العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين شركائه المتوسطيين في اتفاقيات الشراكة إلى منطق التكامل، إذ يجب أن يجعل هذا الشكل من الممكن ربط البلدان المشاطئة للبحر المتوسط في إطار مشاريع توافقية تتعلق بالبيئة والمعرفة ودعم التبادل والأمن المدني.[4]

ولقد كانت قمة" هانوفر،" Hanouvre ، بألمانيا في 03 مارس2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي" نيكولاساركوزي "والمستشارة الألمانية" أنجيلا ميركل"، ومنه كان الانتقال من" الاتحاد المتوسطي "إلى "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط"، ذلك نظرا للتداخل بين" الاتحاد المتوسطي "و"مسار برشلونة "والذي

---

[1] – لمياء حروش، مرجع سبق ذكره، ص- ص 20-21.

[2] dix ans de coopération entre l'union européenne et la méditerranée, Les Notes du jeudi, N0 43, Service de la Stratégie des moyens et de l'evaluation, 2005, P.2.

[3] – ناجي محمد عبد الله، عبد الخالق شامل محمد، الشراكة الأورومتوسطية أنموذجا لعلاقات غير متكافئة، قضايا سياسية، العدد 34 ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق 2014 ، ص73 .

[4] – أشرف عبد العزيز، 06 عام على الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 45 ، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، الأردن، خريف 2008 ، ص30.

وجد الترجمة له بتعديل التسمية من" الاتحاد المتوسطي "إلى" مسيرة برشلونة :الاتحاد من أجل المتوسط "وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة.

كان لهذه الانطلاقة دوافع عديدة يمكن تحديدها بالآتي[1]:

– التنافس الدولي :جعل الاندفاع الدولي للدول الكبرى والمتقدمة نحو البحث عن بدائل جديدة وغنية بالموارد وأرض خصبة للاستثمارات الكبيرة، كلا من الصين واليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق نحو إفريقيا، التي تبحث عن التنمية الاقتصادية والبشرية، إضافة إلى أن التغلغل الصيني خاصة في دول جنوب المتوسط كالجزائر وتونس والمغرب خلق وعي لدى أوروبا بضرورة تغيير السياسات الأوروبية القديمة وتوسيع اهتمامات الشراكة لتصب في صالح الدول غير الأوروبية أيضا، خاصة وأن اتفاقيات الشراكة السابقة كانت تهتم بمواضيع مثل الهجرة والاستثمارات المالية وهي قضايا تهم أوروبا بشكل رئيسي.

– تدعيم مصالح فرنسا ودورها في المنطقة العربية وبالذات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفي أوروبا، ومنح الاتحاد الأوروبي دفعة قوية باتجاه دور سياسي عالمي جديد في حوض المتوسط والعالم.

– دوافع أمنية :جعلت أحداث 11 سبتمبر 2005 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب، الهاجس الأمني لدى أوروبا يتزايد خاصة مع ارتفاع معدلات الهجرة إليها بشكل كبير جدا، ولذلك بدأت بالبحث عن آليات جديدة تتلاءم ومستجدات الوضع الدولي في تلك الفترة لتأمين هذا الهاجس، خاصة وأن مفهوم الأمن قد تغير مع الفشل الذي واجهته الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلانها الحرب ضد الإرهاب باستخدام القوة العسكرية إلى أسلوب جديد يعتمد الحوار بدلا من الاصطدام، والالتقاء والتعاون بدلا من التنافر وهذا ما دعا أغلب الدول الأوروبية إلى أن تقوم بالاعتذار عن تاريخها الاستعماري في بعض دول جنوب المتوسط.

– دوافع سياسية :وتتعلق بالتوجه الأمريكي إزاء منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط وعدم قدرة أوروبا مواجهة هذا النفوذ بمفردها، فضلا عن تراجع وفشل السياسات الأوروبية تجاه منطقة حوض المتوسط وضعف سياساتها اتجاه الشرق الأوسط، خاصة مع الاعتراف الدولي الاقليمي بفشل الحوار العربي–الأوروبي من جهة، ومشروع برشلونة لعام 199 من جهة أخرى.

– دوافع اقتصادية :وهي تتعلق بقوة دول المتوسط اقتصاديا من حيث الموارد والأسواق بالنسبة إلى أوروبا عامة وفرنسا بشكل خاص.

[1] – قاسم محمد عبد الدليمي، العرب من الشراكة الأورو – متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط دراسة في المتغيرات والمواقف، مجلة قضايا سياسية، المجلد 26 .الاصدار 1، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012 ، ص55.

– إبعاد تركيا من عضوية الاتحاد الأوروبي من خلال تحويل وجهة نظرها من هدف العضوية في الاتحاد إلى مجال أوسع يتمثل بانضمامها إلى الاتحاد من أجل المتوسط، ولعب دور في الترتيبات من حيث التعاون والأمن على المستوى الإقليمي؛ رغبة فرنسا بالعودة إلى الشرق الأوسط ولعب دور رئيسي في قضية الصراع العربي-الاسرائيلي.

ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدما من ميثاق برشلونة.

وتهدف مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها[1]:

– تشكيل " مجلس منتظم "تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية، وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب، بمعنى مناقشة أربعة ركائز هي :البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الأمن المتوسطي.

– مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال إفريقيا (بشكل خاص :الجزائر، ليبيا، مصر) .

– التطلع إلى جعل " الاتحاد المتوسطي "هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

– مكافحة تلوث البحر المتوسط (تنظيف مياه البحر وشواطئه) مع التركيز على المياه والصرف الصحي.

–تحسين النقل بين الموانئ المتوسطية بأحدث الطرق السريعة البحرية.

– الوقاية والأمن والإستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعية

– بحث مدى فعالية" خطة المتوسط للطاقة الشمسية "لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.

–إقامة جامعة أورو–متوسطية تكون مقرها في سلوفينيا لتشجيع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء.

–إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية بإستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأمم.

[1] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 95.

يمكن القول أن مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط سعت إلى تطبيق نموذج التعددية الذي يعتبر الفضاء الأورو-متوسطي إقليميا، ليس فقط على الصعيد الإقتصادي بل أيضا على الصعيدين السياسي والثقافي وعلى صعيد المجتمع المدني، وبالتالي الانتقال من مسار سياسي يرتكز على التعاون إلى وضع أسس اتحاد يرمي إلى رسم مسار تدريجي نحو الإندماج، وبهذا الشكل يفتح في الفضاء التعددي أو الإقليمي الأورومتوسطي الطريق الذي سبق وأن حددت معالمه مع كل شريك لوحده.

المطلب الرابع: مضمون وآليات اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية

تتضمن اتفاقيات الشراكة الأورو–عربية عدة محاور وتعتمد على آليات تم الاتفاق عليها بين الطرفين العربي والأوروبي، وهو ماسيتم تناوله من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية

يعتبر إعلان برشلونة بمثابة العقد المؤسس لإتفاقيات الشراكة وقد احتوى هذا الإعلان على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الجانب الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي تتمثل في:[1]

– الشراكة السياسية والأمنية: لقد أعتبر السلام والإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال مايلي:

– التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.

– احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة والوفاء بما تعهدت به الأطراف من إلتزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلم وحرية الفكر والعقيدة والدين, والقضاء على التمييز على أساس العرق والجنسيات واللغات والأديان.

– احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

– العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية والإعتراف بحق كل دولة في اختيارنظامها السياسي والقضائي الذي يناسبها.

– التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والامتناع عن التهديد باستعمال القوة.

– تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال.

[1]–جمال عمورة، دراسة تحليليو وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، مرجع سبق ذكره،ص ص 213-214.

– تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية).

2– **الشراكة الاجتماعية والثقافية:** تتمثل فيما يلي:

– تعزيز سبل الحوار واحترام الثقافات والأديان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي ينبغي أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا الإطار.

– التعاون من اجل التقليل من الضغوط الناجمة عن الهجرة ووضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

– التأكيد على أهمية قطاع الصحة، وتطوير الموارد البشرية مع ضرورة احترام الحقوق الإجتماعية والإنسانية.

– تشجيع اللقاءات بين الشباب والإمتزاج الحضاري والتبادل وفق برامج تعاون تهدف إلى دفع العلاقات بين الطرفين عبر الجامعات (كالجامعة المتوسطية UNIMEDوالإتحادات التجارية العامة والخاصة).

– الشراكة الإقتصادية والمالية: يمثل هذا المحور أساس الشراكة الأورو– متوسطية وهو بمثابة العمود الفقري لإقامة منطقة حرة للتبادل وفيما يلي بعض البنود الذي جاء بها إعلان برشلونة في هذا المجال:[1]

– دعم التنمية الإقتصادية وتحسين شروطها من خلال تشجيع الإدخار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، مع التأكيد على الشروط التي تساعد على الإستثمار وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقه، وبالتالي نقل التكنولوجيا ورفع مستويات التصدير.

– تحسين شروط وظروف معيشة السكان برفع مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق التنموية بين الدول الأوروبية من جهة وجنوب المتوسط من جهة أخرى.

– تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الإقتصادي بين دول المنطقة.

– التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الضرورية الممنوحة للشركاء المتوسطيين بصفة ملموسة.

–دعم الإقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والنظري الملائم لإقتصاد السوق، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

– اعتماد إجراءات فيما يخص شهادة المنشأ (قواعد المنشأ) وشهادة الأصل وحماية الملكية.

بالإضافة إلى هذا فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الإقتصادي أهمها:

[1]– فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

-التوفيق بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة والمحافظة عليها.

-أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.

-الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو-متوسطية.

-مسألة المياه، تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية.

-التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي والعمل على تطوير البنى التحتية.

الفرع الثاني: آليات الشراكة الأورو-متوسطية (برنامج ميدا)

تعتبر الشراكة الاقتصادية والمالية الأساس الذي تقوم عليه عملية تطبيق مبادئ إعلان برشلونة في جوانبه الاقتصادية والمالية، اذ يهدف هذا الأخير الى خلق منطقة متوسطية مزدهرة اقتصاديا من خلال العمل على تحفيز تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة هذا ما عبر عنه في برامج MEDA.

وشكلت برامج MEDA الوسيلة المالية الأساسية التي من خلالها يمد الاتحاد الأوروبي الدول المتوسطية بالمساعدات المالية، وذلك تحقيقا لأهداف اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية.

اذ يعتبر هذا البرنامج أداة الإتحاد الأوروبي لتنفيذ السياسة المالية الشراكة الأورو-متوسطية، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (تم صرف مبلغ 890مليون أورو فعلا فقط)، مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين (1995-1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 38:المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية الفترة 1995-1999 الوحدة: مليون يورو

الدولة	المساعدات المالية المخصصة (التعهدات)	% إلى مجموع الإلتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
الجزائر	164	4.8%	30	18.2%
مصر	686	20%	157	22.8%
الأردن	254	7.4%	108	42.5%
لبنان	182	5.3%	01	0.5%
المغرب	656	19%	127	19.3%
سوريا	99	2.8%	0	0%

تونس	428	12.5%	168	39.2%
فلسطين	111	3.2%	54	48.6%
بقية الدول(*) الأخرى	855	25%	230	27%
المجموع	**3435**	**100%**	**890**	**26%**

(*) بقية الدول الأخرى هي: مالطا،تركيا،إسرائيل، قبرص.

المصدر: عمورة جمال، مرجع سبق ذكره، ص99.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات قدرت ب 890 مليون أورو فقط، وأن إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو أي بنسبة 74 % من إجمالي المبالغ التي تم دفعها، أما على صعيد الدول العربية فرادى فقد استفادت فلسطين بأكبر نسبة قدرها 48.6%، تليها الأردن بـ 42.5% ثم تونس بـ 39.2%، مصر بـ 22.8% ثم المغرب بـ 19.3%، الجزائر بـ 18.2%، وتعتبر هذه المبالغ ضعيفة نوعا ما مقارنة بالمبالغ المخصصة لها.

أما لبنان فقد حصلت على 0.5% فقط من المبالغ المخصصة لها، في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية وذلك راجع لكون أن كلا من سوريا ولبنان كانتا مازالتا لم تصلا بعد إلى اتفاق حول انشاء منطقة تجارة حرة، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وسوريا بسبب مشاكل سياسية سنة 1986 ، والذي منعها من الاستفادة من البروتوكولات المالية الأولى بالإضافة إلى تأجيل أي بروتوكولات أو مساعدات مالية جديدة.

وتم تخصيص هذه الموارد حسب الأولويات الآتية:[1]

- المساهمة في التحول الإقتصادي: والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها.
- تدعيم التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة وتخفيف عبء الإنتقال الإقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الإجتماعية.

- دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي، ولعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:

-دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي: (600مليون أورو من المجموع أي بنسبة 20%من مجموع الالتزامات).

(*) بقية الدول الأخرى هي مالطا،تركيا،إسرائيل، قبرص.

[1]- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره،ص 202-203.

-التعاون الإقتصادي وتنمية القطاع الخاص (بما فيها عمليات رأسمال- مخاطرة التي يشرف عليها البنك الأوروبي للإستثمار (1035مليون أورو بنسبة 30% من مجموع التزامات MEDA).

-دعم القطاع الإجتماعي (الصحة، التربية، الصناديق الإجتماعية)، وهذا من أجل تخفيف الأثار الناتجة عن التحول الإقتصادي (1 مليار أورو, 29% من مجموع التزامات ميدا).

-النشاطات المتعلقة بمجال البيئة (235مليون أورو أي بنسبة 7%من مجموع التعهدات الإجمالية لـ MEDA).

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 مليون أورو أي بنسبة 12% من برنامج MEDA وتم تخصيصها للمجالات الآتية.

- تنظيم ندوات التكوين بالنسبة للدبلوماسيين، تبادل المعلومات على أساس الإتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الإنسان، التعاون في مجال الحماية المدنية.

- بخصوص الجانب الإقتصادي والمالي يتعلق الأمر بست (06) برامج كبرى ذات أولوية وهي التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة، النقل ومجتمع الإعلام.

- أما بخصوص الجانب الثقافي فيتعلق الأمر بثلاث (03) برامج يراد تنفيذها وهي الثقافة، السمعي البصري والشباب.

أما بخصوص القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للإستثمار (BEI) نجد مشروع تحسين معالجة المياه القذرة وتسيير المياه في مصر، لبنان، الأردن والمغرب وفلسطين، إجراءات التقليل من التلوث وعصرنة نظام الرقابة في المجال الجوي في المطارات الجزائرية.

وتجدر الاشارة الى أن المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في إطار برنامج MEDA غير كافية بالنظر إلى إحتياجات الدول المتوسطية، فإن تجنيد الأموال اتسم بالبطء والتعقيد في الإجراءات لذلك، سطر الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية أخرى جاءت ضمن ما يعرف ببرنامج **MEDA** II، ليغطي الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2006.

وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 5350 مليون أورو كمحاولة من الاتحاد الأوروبي لتحسين العلاقة (تعهدات_إنفاق) وتدارك النقائص التي أظهرها سير برنامج MEDA I الذي استاءت له الكثير من الدول المتوسطية الشريكة، حيث تقرر توجيه المبلغ المخصص له لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط، بهدف إيجاد مناطق جذب لسكان تلك المناط، وبذلك الحد من الهجرة البشرية إلى الشمال. وتتلخص المساعدات المالية الممنوحة للدول الشريكة خلال هذه الفترة في الشكل الموالي:

شكل رقم11 :الالتزامات والمدفوعات المرصودة للدول المتوسطية في إطار MEDA II

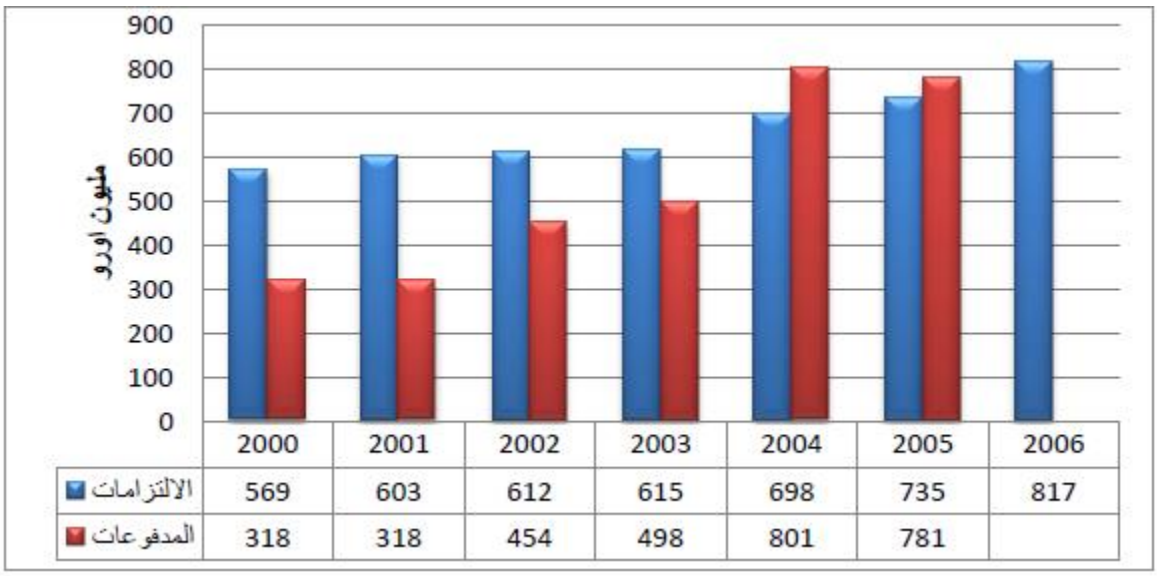

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الالتزامات	569	603	612	615	698	735	817
المدفوعات	318	318	454	498	801	781	

المصدر: حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 136.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن برنامج MEDA II عرفا تحسنا ملحوظا مقارنة ببرنامجMEDA I ، حيث بلغت نسبة تنفيذ اعتمادات الالتزامات92% من إجمالي المخصصات المالية المخطط لها خلال الفترة، كما أن العلاقة التزامات –مدفوعات عرفت تطورا كبيرا، حيث بلغت النسبة بين الالتزامات والمدفوعات 83% في إطار MEDA IIمقارنة ب 26% في إطارMEDA I، حتى أنها تجاوزت عتبة 100%، سنتي 2004 و2005.

المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي الأورو–عربية

نحاول في هذا المبحث الوقوف عند عرض تجارب الدول العربية بخصوص اتفاقيات الشراكة والتعاون الاقتصادي التي تم توقيعها مع الإتحاد الأوروبي وذلك بالتعرض إلى محتوى هذه الإتفاقيات.

المطلب الأول: اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي

سعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ حصولها على استقلالها إلى إقامة علاقات تعاون ثنائية مع دول العالم كافة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وذلك انطلاقا من رؤيتها أن تحقيق التنمية العالمية لا يمكن أن يتم إلا باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تعزز علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بينها وبين الدول الأخرى في إطار بناء علاقات تعاون اقتصادي متين بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول العالم، إذ قامت

دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، والتي أسهمت بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الدولية وتحقيق الشراكة العالمية فيها.[1]

الفرع الأول: العلاقات الأوروبية–الخليجية

اجتذبت المنطقة انتباه صناع القرار في الاتحاد الأوروبي منذ السبعينات نتيجة لمزيج من المصالح الجيوسياسية والتجارية لمنطقة الخليج العربي،حيث أن منطقة الخليج تعد إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (أسيا،إفريقيا،أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر المتوسط، الخليج العربي) بما يمنحها أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية[2].

اهتم مجلس التعاون الخليجي ببناء شبكة من العلاقات القوية بينه وبين المنظمات والتكتلات الاقليمية، ويعتبرالاتحاد الأوروبي من اهم الشركاء بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، اذ تكتسي العلاقات الأوروبية الخليجيةعدة أبعاد: سياسية، أمنية واقتصادية تشكل في مجملها الإطار الهيكلي للسياسات المشتركة التي ينتهجها الطرفانلتقوية هذه العلاقات.[3]

إذ تعود المبادرة الأولى التي تنظم العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1974 ، عندما قامت فرنسا بإطلاق الحوار الأوروبي العربي بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1941، وأول أزمة نفطية والتي هدفت للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المساندة للكيان الصهيوني، ولم تستهدف المبادرةدول مجلس التعاون الخليجي فقط، ولكنهاسعت إلى إقامة حوار دائم بين الدول الأوروبية وأعضاء الجامعة العربية .وبي ننهاية السبعينات ومنتصف الثمانينيات، سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز العلاقات مع شبه الجزيرة العربية، حيث توصل الجانبان عام 1983 إلى اتفاق بين المنطقتين يهدف إلى تحرير وزيادة المبادلات التجارية بينهما، ثم تم توسيع نطاق الاتفاق، ليشمل التفاوض جميع المجالات بين المنطقتين التي تساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية، والمتمثلة في :الاقتصاد والتجارة والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والبيئة، مع ضرورة مراعاة الاختلافات في مستويات تنمية الأطراف المتعاقدة.

---

[1] – نوازد عبد الرحمن الهيتي، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد 2، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، مارس 2013 ، ص50.

[2]– حرفوش سهام،مرجع سبق ذكره،ص 61.

[3] – شليحي الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص 275.

وقد ظهرت العلاقات الخليجية الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام 1983 فرض تعريفة جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول الخليج العربية إليه، خاصة المنتجات السعودية[1]،كما أن العديد من الدول الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تساهم في تمويل العديد من عمليات التنمية وتشارك في تقديم المعونات التي تمنحها الدول الأوروبية للبلدان الفقيرة في إفريقيا عن طريق آلية التمويل المشترك، إذ بلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة.وفي سنة 1989،تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي،ودخلت حيز التنفيذ سنة 1990،وكانت أول اتفاقية بين تكتل عربي والاتحاد الأوروبي تهدف الى تسهيل العلاقات التجارية بين الطرفين والعمل على تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج، لكي تكون إطارا للتفاوض بين الاتحاد الأوربي ودول المجلس بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بينهما، وقد وضعت الاتفاقية اطارا لتشجيع الحوار السياسي مع تأسيس مجالس وزارية مشتركة تجتمع بشكل دوري،إلا أن الاتفاقية لم تحقق النتائج المرجوة اذ اقتصرت على مجرد تبادل المعلومات والتعاون بين الطرفين.[2]

وتتناول أحكام الاتفاقية أهداف وآليات التعاون والتزامات الطرفين وأجهزة التنفيذ،حيث تدعو الاتفاقية إلى توسيع المبادلات الاقتصادية والفنية في ميادين الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والصيد البحري والاستثمارات والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، ولاتستثني أي نشاط اقتصادي، ولتحقيق هذه الأهداف يتعين إلغاء الحواجز التجارية التي تمنع نفاذ المنتجات إلى أسواق كل طرف من الطرفين، ومن زاوية أخرى يجري الطرفان مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق يرمي إلى تنمية المبادلات التجارية، وتخضع المفاوضات إلى أربعة شروط تتمثل في انسجام الاتفاق تماما مع اتفاقية الجات(التي أصبحت فيما بعد الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية)، وأن لا يقود الاتفاق إلى التأثير بصورة سلبية على الصناعات البتروكيماوية في الدول الأوربية، إذ يجب اتخاذ التدابير اللازمة في الميدانين الصناعي والتجاري من أجل توفير الحماية لهذه الصناعات، بالإضافة إلى أن يكون الاتفاق منسجما مع المصالح الأساسية للمجموعة الأوربية وبخاصة ضمان الإمدادات النفطية إليها، وألا يقود الاتفاق إلى التأثير سلبيا على الصناعات الوليدة في دول مجلس التعاون وعدم تطبيق أنظمة ترمي إلى التمييز بين حكومات أو شركات أو مشروعات أو رعايا كل طرف من الطرفين المتعاقدين.[3]

[1] – نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، العدد 40، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص 38.

[2] – شليحي الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص ص275-276.

[3] – صباح نعوش، منطقة التجارة لحرة الخليجية – الأوروبية، دراسات استراتيجية، العدد 148، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، الطبعةالثانية، 2014، ص 26.

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي الأوروبي–الخليجي

اجتذبت المنطقة انتباه صناع القرار في الاتحاد الأوروبي منذ السبعينات نتيجة لمزيج من المصالح الجيوسياسية والتجارية لمنطقة الخليج العربي، حيث أن منطقة الخليج تعد إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (أسيا، إفريقيا، أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر المتوسط، الخليج العربي) بما يمنحها أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية[1].

اهتم مجلس التعاون الخليجي ببناء شبكة من العلاقات القوية بينه وبين المنظمات والتكتلات الاقليمية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من اهم الشركاء بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، اذ تكتسي العلاقات الأوروبية الخليجية عدة أبعاد: سياسية، أمنية واقتصادية تشكل في مجملها الإطار الهيكلي للسياسات المشتركة التي ينتهجها الطرفان لتقوية هذه العلاقات.[2]

إذ تعود المبادرة الأولى التي تنظم العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي إلى عام1974، عندما قامت فرنسا بإطلاق الحوار الأوروبي العربي بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1941، وأول أزمة نفطية والتي هدفت للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المساندة للكيان الصهيوني، ولم تستهدف المبادرة دول مجلس التعاون الخليجي فقط، ولكنها سعت إلى إقامة حوار دائم بين الدول الأوروبية وأعضاء الجامعة العربية .وبين نهاية السبعينات ومنتصف الثمانينيات، سعت الدول الأوروبية إلى تعزيز العلاقات مع شبه الجزيرة العربية، حيث توصل الجانبان عام 1983 إلى اتفاق بين المنطقتين يهدف إلى تحرير وزيادة المبادلات التجارية بينهما، ثم تم توسيع نطاق الاتفاق، ليشمل التفاوض جميع المجالات بين المنطقتين التي تساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية، والمتمثلة في :الاقتصاد والتجارة والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والاستثمار والبيئة، مع ضرورة مراعاة الاختلافات في مستويات تنمية الأطراف المتعاقدة،

وقد ظهرت العلاقات الخليجية الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام 1983 فرض تعريفة جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيماوية من دول الخليج العربية إليه، خاصة المنتجات السعودية،[3]، كما أن العديد من الدول الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تساهم في تمويل العديد من

[1] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] – شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[3] – نوار محمد ربيع الخيريم، رجع سبق ذكره، ص 38.

عمليات التنمية وتشارك في تقديم المعونات التي تمنحها الدول الأوروبية للبلدان الفقيرة في إفريقيا عن طريق آلية التمويل المش ترك، إذ بلغ حجم التمويل الخليجي حوالي ثلث قيمة وتكاليف تلك المشاريع المشتركة .وفي سنة 1989،تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1990،وكانت أول اتفاقية بين تكتل عربي والاتحاد الأوروبي تهدف الى تسهيل العلاقات التجارية بين الطرفين والعمل على تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج، لكي تكون إطا ، را للتفاوض بين الاتحاد الأوربي ودول المجلس بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بينهما، وقد وضعت الاتفاقية اطارا لتشجيع الحوار السياسي مع تأسيس مجالس وزارية مشتركة تجتمع بشكل دوري، إ إلا أن الاتفاقية لم تحقق النتائج المرجوة اذ اقتصرت على مجرد تبادل المعلومات والتعاون بين الطرفين.[1]

و تتناول أحكام الاتفاقية أهداف وآليات التعاون والتزامات الطرفين وأجهزة التنفيذ، حيث تدعو الاتفاقية إلى توسيع المبادلات الاقتصادية والفنية في ميادين الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والصيد البحري والاستثمارات والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، ولا تستثني أي نشاط اقتصادي، ولتحقيق هذه الأهداف يتعين إلغاء الحواجز التجارية التي تمنع نفاذ المنتجات إلى أسواق كل طرف من الطرفين، ومن زاوية أخرى يجري الطرفان مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق يرمي إلى تنمية المبادلات التجارية، وتخضع المفاوضات إلى أربعة شروط تتمثل في انسجام الاتفاق تماما مع اتفاقية الجات(التي أصبحت فيما بعد الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية)، وأن لا يقود الاتفاق إلى التأثير بصورة سلبية على الصناعات البتروكيماوية في الدول الأوربية، إذ يجب اتخاذ التدابير اللازمة في الميدانين الصناعي والتجاري من أجل توفير الحماية لهذه الصناعات، بالإضافة إلى أن يكون الاتفاق منسجما مع المصالح الأساسية للمجموعة الأوربية وبخاصة ضمان الإمدادات النفطية إليها، وألا يقود الاتفاق إلى التأثير سلبيا على الصناعات الوليدة في دول مجلس التعاون وعدم تطبيق أنظمة ترمي إلى التمييز بين حكومات أو شركات أو مشروعات أو رعايا كل طرف من الطرفين المتعاقدين.[2]

الفرع الثالث: أسباب تعثر التعاون الاقتصادي الأوروبي-الخليجي

[1] – شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 275-276.

[2] – صباح نعوش، مرجع سبق ذكره، ص.26

تم تعليق المفاوضات ابين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2008 من طرف هذا الخير بسبب اصرار الطرف الأوروبي على التمسك بالنقاط العالقة، مع الموافقة على طلب الاتحاد الأوروبي باستمرار المشاورات بين الطرفين إلى حين توفر أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات، وتتمثل أهم النقاط العالقة في:[1]

– المطالب الأوروبية المتتالية بمناقشة الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والهجرة، إضافة الى طلب الاتحاد الأوروبي بمنح الحق لأحد الطرفين بتعليق العمل بالجانب التجاري والاقتصادي من الاتفاقية إذا رأى أن الطرف الآخر فشل في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها فيما يخص الجوانب السياسية.

– خصخصة لقطاعات النقل والاتصالات والموانئ، حيث يصر الاتحاد الأوروبي على إمكانية إخضاع هذه القطاعات للخصخصة والاستثمار الأجنبي من دون المساس بسيادة الدولة؛

– المطالبة بمنح الشركات الأوروبية حق التملك الكامل بنسبة % 100 في شركات دول مجلس التعاون الخليجي؛

–إصرار الاتحاد الأوروبي على وضع تعريفات جمركية عالية على النفط والغاز والبتروكيماويات ويفرض حصصا لكل بلد خليجي وهي أهم صادرات مجلس التعاون، في حين أن الاتحاد الأوروبي يرى أن التعريفة الجمركية العالية المفروضة على البتروكيماويات يمكن أن تخفض تدريجيا عند الدخول في اتفاقية الشراكة

–فرض الاتحاد الأوروبي ضريبة بنسبة % 8 على الألمنيوم، وتراجعه عن موقف سابق برفع هذه الضريبة، حيث أكد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق على لسان المدير العام للتجارة، كارل بيرغ، عزم الاتحاد الأوروبي على:

–فتح الأسواق الأوروبية أمام الألمنيوم الخليجي، إلا أن الاتحاد الأوروبي يخشى أن تقوم شركات إنتاج الألمنيوم الضخمة بإقفال وحداتها في أوروبا والانتقال إلى منطقة الخليج للاستفادة من تدني أجور الأيدي العاملة وتوافر مصادر الطاقة.

–إصرار الاتحاد الأوروبي على فرض ضريبة على مستوردات الطاقة مقدارها % 17 على كل برميل من النفط المكرر.

–يتحسس الاتحاد الاوروبي قضايا حقوق الانسان، وحقوق العمال المهاجرين، استنادا إلى قيم أوروبية دون مراعاة الخصوصية الخليجية، لكن الاتحاد الأوروبي يجد أن احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمالة المهاجرة للأطراف المتعاقدة منصوص عليها في نظام الاتحاد وشروط عقد اتفاقيات التجارة الحرة.

وفي الأخير من الجدير ذكر أنه إذا تمكن الطرفان الأوروبي والخليجي من إرساء قواعد الشراكة بينهما فبإمكان كل منهما تحقيق المزيد من المصالح، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعد شريكا مهما على المستوى الدولي والاقليمي

[1] – حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

كما أن مجلس التعاون الخليجي لديه الكثير ليمنحه لأوروبا، وهو ما يفتح المجال لخلق بيئة اقليمية وأمنية متطورة تقوم على علاقات متوازنة ومتكافئة.

المطلب الثاني: اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي

قام الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات شراكة مع دول المغرب العربي من أجل تحقيق منطقة أورو-عربية تتوفر على السلام الأمن والازدهار الاقتصادي وكذا التطور التكنولوجي، اذ تحتل الدول المغاربية مكانة إستراتيجية في سياسة الاتحاد الأوروبي نظرا لعمق العلاقات بينهما والتقارب الجغرافي بين الطرفين، كما أن استقرار المنطقة مرتبط بمدى استقرار الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

الفرع الأول: اتفاقية الشراكة مع الجزائر

بدأت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 14 مارس 1994 لكن ونظرا لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، اذ رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص ... إلخ، اضافة الى تجاهل الجانب الأوروبي لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، وأبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها، إلى غاية أن توصل الطرفان إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات، وتم التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.[1]

وكانت الجزائر السابعة عربيا والثالثة مغاربيا التي وقعت الاتفاقية، وكان يتضمن هذا الاتفاق المعاملة بالمثل ولم يقتصر على الجانب التجاري فقط بل تناول عدة مجالات وشملت أهداف الاتفاق عدة نقاط أهمها ما يلي:[2]

-توفير إطار مناسب للحوار السياسي يسمح بتعزيز العلاقة بين الطرفينوتنمية التعاون بينهما في شتى الميادين.

-ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بينالطرفين، توسيع التبادلات وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

-تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.

---

[1] – محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 35-36.

[2]– معسكري سمرة، دراسة تحليلية وتقييميه للشراكة الاقتصادية الأورو المتوسطية، دراسة حالة للدول الثلاث المغرب – تونس – الجزائر خلال الفترة 2005-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية،2019، ص125-129.

-ترقية التعاون في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمال.

- تشجيع الاندماج المغربي وذلك بتشجيع التبادلات داخل المجموعة المغاربية بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

وتضمن الاتفاق تسعة أبواب تضمنت بدورها هي الأخرى ما يلي:[1]

الباب الأول: الحوار السياسي:

ويتمثل الحوار السياسي فيكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك للأطراف وخاصة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية.

-الباب الثاني: التنقل الحر للسلع:

و يتم بموجبه إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبر مرحلة انتقالية تدوم 12سنة اعتبارا من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ وتضمن ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول المنتجات الصناعية اذ يتم الغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على المنتوجات التي يكون منشؤها في المجموعة عند استيرادها في الجزائر، ويتعلق الفصل الثاني بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحرييحيث يتم التحرير التدريجي لهذه المنتجات بما يتماشى مع السياسة الزراعية للطرفين على ان يتم النظر في هذه الوضعية من مجلس الشراكة بعد مضي 5سنوات من سريان الاتفاق، أما الفصل الثالث فيتناول الأحكام المشتركة.

- الباب الثالث: تجارة الخدمات

حيث تمنح الجزائر لدول المجموعة نفس المعاملة التي تمنحها لشركاتها وفروعها للدول الأخرى، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويلتزم الطرفان الدخول الى السوق والتجارة الدولية على أساس تجاري.

-الباب الرابع: المدفوعات ورؤوس الأموال المنافسة

ويشمل حرية حركة رؤوس الأموالالأجنبية في الجزائر، وكذا تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، والابتعاد تدريجيا عن التمييز بين المتعاملين في مجال التموين والتجارة في السلع.

-الباب الخامس: التعاون الاقتصادي

ويشمل التعاون في القطاعات التي من شأنها جعل الاقتصاد الجزائري قادرا على خلق النمو ومناصب الشغل وهي قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك الخدمات، المالية السياحة، الاستثمار، الاعلام والاحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، البيئة، التربية والتكوين.

[1]- معسكري سمرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 125- 129.

كما يتناول التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الطرفين ويتحقق هذا من خلال تبادل الخبرات والتكوين والمساعدات التقنية، وكذلك دعم الاستثمار المباشر كما يعمل على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وتنمية العلاقات بينها.

-الباب السادس التعاون الاجتماعي والثقافي: ويتضمن تشجيع تبادل المعلومات بين الثقافات باستعمال كل الوسائل كالأعلام والصحافة والوسائل السمعية البصرية وتنظيم التظاهرات الثقافية، اضافة الى الإجراءات الخاصة بالعمال وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل والمكافئات، التسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها.

– الباب السابع التعاون المالي: وينص على النقاط التالية:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنه الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.
- مرافقة السياسات التي تم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

– الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية

وتضمن ما يلي:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص(خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب.

– الباب التاسع: الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية

ويتضمن إجراءات مؤسساتية أهمها، إنشاء مجلس للشراكة يتولى تنفيذ الاتفاقات وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين.

الفرع الثاني: اتفاقية الشراكة مع تونس

كانت تونس أول الدول الموقعة للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17جويلية 1995، ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من مارس 1998،إذ سعت منذ سنة 1992إلى توسيع علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ويرتكز الاتفاق بين الطرفين على تحقيق أهداف تندرج ضمن خمس مجالات أساسية حيث تمثلت هذه الأهداف في:[1]

1/وضع الإطار الملائم للحوار السياسي بهدف فتح المجال أمام تقوية العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات.

2/تحديد الشروط التي تسمح بتحرير المبادلات التي تتعلق بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال تدريجيا.

3/تطوير التعاون بين الطرفين في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية.

4/تطوير المبادلات العمل على ازدهار العلاقات الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وذلك من خلال الحوار والتعاون لتحقيق التنمية والازدهار لتونس وشعبها.

5/ العمل على تشجيع الاندماج المغربي عبر تشجيع المبادلات والتعاون بين تونس وبلدان المنطقة.

6/ إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والإتحاد الأوربي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية،

7/ تعزيز التعاون والاندماج الدوليين ودعم التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية المستدامة،

8/إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية والصناعية لمعايير الجودة والمواصفات العالمية، وفي هذا الإطار وضعت الحكومة التونسية خطة تشمل 1500مؤسسة لرفع مستوى إنتاجها وجودتها،

9/دعم الجانب البيئي في عملية التنمية وربط النسيج الاقتصادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها.[2]

وتتمثل البنود الأساسية للاتفاق في النقاط التالية:[3]

-الجوانب الاقتصادية والمالية: يهدف التعاون الاقتصادي الأورو-تونسي إلى العمل على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في مجالات: التعليم، الصناعة الزراعة، السياحة، الخدمات المالية، التأهيل التكنولوجي، تقريب نظم التشريع والوسائل الإحصائية، كما نعزز الاتفاقية التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي حيث تناولت النقاط التالية:

-تحرير المنتجات الصناعية خلال مرحلة انتقالية قدرها 12عاما بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم بموجبها إلغاء القيود الجمركية على السلع بين الطرفين فور تنفيذ الاتفاق وإلغاء الرسوم الجمركية بين الطرفين،

---

[1]- زروقلان كهينة،مستقبل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس،2022,ص ص 75-76.

[2]- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره،ص 275.

[3]- زروقلان كهينة، مرجع سبق ذكره،ص 76-77.

– فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية ودون المساس باتفاقيات الجات،[1]

–بخصوص تجارة الخدمات بين الطرفين فنص الاتفاق على قيام الطرفين بتوسيع مجالات العلاقة لتمكين المؤسسات الاقتصادية في كلا الطرفين حق العمل في إقليم الطرف الأخر وخاصة المؤسسات المالية،

– ضرورة تنمية السياحة بين الطرفين والعمل على تنمية قدرات تونس في مجال الإدارة وخدمات التموين،

–بخصوص التعاون المالي والفني فقد نصت المادة 70من الاتفاق على قيام الإتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة المالية والفنية إلى تونس وذلك من أجل تحديث الاقتصاد التونسي وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمارالخاص، ومساعدة الاقتصاد التونسي على تحمل أعباء تحرير التجارة مع الإتحاد الأوروبي وخلق فرص عمل جديدة.[2]

–الجوانب السياسية: وتتمثل في:[3]

–الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

–الالتزام بميثاق الأمم المتحدة

–مكافحة الإرهاب وكل المظاهر المختلفة لعدم الاستقرار.

–العمل على نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية.

–الجوانب الاجتماعية: وذلك من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية والحوار بين الثقافات والحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية وضرورة تحسين ظروف عمل المواطنين التونسيين المقيمين بشكل قانوني في كافة دول الإتحاد الأوروبي وعدم التمييز ضدهم، ومعاملتهم معاملة المواطنين نفسها فيما يتعلق بظروف الشغل والأجور والفصل من العمل وتكافؤ الفرص في الحصول على الشغل وكذا التمتع بالمزايا والحقوق التي تقدمها قوانين الضمان الاجتماعي.

الفرع الثالث: اتفاقية الشراكة مع المغرب

حرصت المغرب منذ الاستقلال على توطيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وتطويرها خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي،وتم توقيع اتفاقية الشراكة الأورو–مغربيبتاريخ26فيفري سنة 1996بعد عدة مفاوضات، ودخلتحيز التنفيذ في مارس سنة2000ولقد كانت هذه الاتفاقية مختلفة على سابقتها وذلك إلا أن هذه الأخيرة أكثر شمولا وواسعة حيث تضمنت هذه الاتفاقية محاور أساسية نوجز أهمها فيما يلي:[4]

[1]– زروقلان كهينة،مرجع سبق ذكره،ص 76–77.

[2]– عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية ، مرجع سبق ذكره،ص 276.

[3]– زروقلان كهينة،مرجع سبق ذكره،ص 76–77

[4] - معسكري سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 115-120.

1- المحور السياسي:

يركز على كل المواضيع التي تمثل المصلحة المشتركة للطرفين كاستقرار الأمن في المنظمة والتنمية في جميع المجالات واحترام الحوار السياسي وأسس الديمقراطية.

2- المحور الاجتماعي:

ينص على تنقل الأفراد بين الدول وتعزيز التواصل بين مكونات المجتمع المدني والنهوض بالتعاون والتنميةالاجتماعية.

3- التعاون الثقافي:

يهدف إلى إقامة حوار متبادل دائم فيما يخص المجال الثقافي والفني.

4- التعاون المالي:

نصت الاتفاقية على تعاون يتمثل في تحقيق ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- تحريك وتفعيل الاستثمار الاوروبي من خلال سياسات التشجيع وعرض مزايا ومؤهلات المنظمة.
- وضع نظام ملائم للتمويل خاصة الذي يتمتع بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم إعادة هيكلة القطاع المالي المغربي.
- تحسين عمليات المحاسبة والمراجعة المالية والإشراف واللوائح المتعلقة بالخدمات المالية والرقابة المالية في المغرب.

5-التعاون التجاري:

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأوروبية المغربية إلى المجال التجاري وكان من أهم المحاور التي تطرق اليها في الشراكة، حددت الاتفاقية بالأساس إنشاء منظمة التجارة الحرة حسب المادة 06 ويتم تطبيقها في فترة انتقالية أقصاها 12سنة ولتطبيق ذلك تم اقتراح ما يلي:

السلع الصناعية:[1]

[1]- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية ، مرجع سبق ذكره،ص ص 264-265.

سيتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة على الواردات المغربية من المنتوجات الصناعية ذات المنشأ الأوروبي بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، ولكن بصفة تدريجية.

السلع الزراعية:

تنص الاتفاقية على قيام الطرفين بمزيد من التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة في السلع الزراعية والمنتجات السمكية وذلك على مرحلتين: حيث يتم في المرحلة الأولى الإبقاء على شروط التبادل المعمول بها قبل هذه الإتفاقية وهذا إلى غاية سنة 2000, ثم يقوم الطرفان بمراجعة الوضع إبتداءا من01جانفي 2000من أجل تحديد الاجراءات المرتبطة بالتحرير التدريجي وتكون سارية المفعول في 01جانفي 2000.

إضافة إلى الأحكام العامة التالية:

-يتم إلغاء القيود الكمية على الواردات مع بدء سريان الاتفاقية.

-لا تتمتع السلع ذات المنشأ المغربي بمعاملة تفصيلية تفوق تلك المطبقة فيما بين الاتحاد الأوروبي.

-عدم فرض قيود جديدة كمية على التجارة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي، فلا تستبعد الاتفاقية تأسيس أو الاحتفاظ بالاتحادات الجمركية او مناطق التجارة الحرة أو ترتيبات التجارة على الحدود طالما أنها لا تغير في اتفاقيات الشراكة.

ويتعهد الطرفان بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بخصوص بالالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أساس تبادل في قطاع الخدمات والملزم بتحديدها، ويستثنى من ذلك التعاملات التي تكون في إطار:

- المزايا الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعلقة بالاتفاقيات والتكامل الاقتصادي حسب المادة 5من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

- مزايا أخرى قائمة طبقا للمبدأ الدولة الأولى بالرعاية المتعلق بالاتفاقية.

6-التعليم والتدريب:

تنص الاتفاقية أن يكون التعامل في هذا المجال على النحو التالي:

-تشجيع قيام روابط دائمة بين الأجهزة المتخصصة في إقليم الطرفين لتجميع وتبادل الخبرات والمناهج.

-توفير السبل لتحسين التعليم والتدريب.

-التأكيد على منح النساء قدرمن التعليم بما في ذلك التدريب الفني والمهني والتعليم العالي.

7-التعاون الصناعي:

نصت الاتفاقية على أن هدف التعاون يتمثل في:

تشجيع التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لكل طرف.

-مساندة جهود تحديث وإعادة هيكلة القطاع العام والخاص المغربي.

-مساندة خلق بيئة مواتية ومبادرات خاصة بغرض تحفيز وتنويع الإنتاج للأسواق الداخلية والخارجية.

-تسهيل الحصول على الانتماء لتميل الاستثمار.

8-التعاون الزراعي والصيد السمكي:

نصت الاتفاقية أن هدف التعاون يتمثل في:

-تحديث قطاع الزراعة والصيد البحري وإعادة هيكلته من خلال تحديث البنية الأساسية والمعدات وتطوير أساليب التعبأة والتخزين وتحسين سبل التوزيع والتسويق.

-توسيع الإنتاج والأسواق الخارجية.

-تحقيق تعاون في مجال صحة النبات وتقنيات النمو.

المطلب الثالث: اتفاقيات الشراكة مع دول المشرق العربي

كما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي،فقد قام الاتحاد الأوروبي بإبرام اتفاقيات شراكة مع دول من المشرق العربي،والتي سيتم التعرض اليها من خلال المطلب الموالي.

الفرع الأول: اتفاقية الشراكة مع مصر

شهدت العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية تطورا كسائر الدول العربيةالمتوسطية، لكن اتفاقية التعاون الشامل سنة 1977تمثل المرحلة الحاسمة في علاقات مصربالسوق الأوروبية المشتركة، فقد بدأت مع قيام السياسة المتوسطية الكلية حيث أبرم الطرفان اتفاق التعاونالشامل بينهما في 18جانفي 1977، وبدأ سريانهاعتبارا من أول نوفمبر1978.

ولقد تم اختتام المفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي في جوان 1998، ثم تم التوقيع على الاتفاقية في جوان 2001، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أفريل عام 2004، بحيث يحل هذا الاتفاق بعد إتمام إجراءات التصديق عليه محل اتفاق التعاون المبرم بين مصر والاتحاد الأوروبي الساري العمل بن منذ أول يناير 1978.

وتشمل الاتفاقية مجالات عديدة تتمثل في:[1]

[1]- مراد خروبي، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2015، ص ص 208-209.

-الحوار السياسي:يشملكل المواضيع ذات الاهتمام المشترك للأطراف وخاصة الظروف المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الإقليمية؛

-الأحكام الأساسية لحرية تداول السلع: نصمشروعالاتفاقعلى أنه سيتم إنشاءمنطقة تجارة حرة بين مصر والاتحادالأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها 12سنة، وذلاك اعتبارا من ساريان الاتفاق ووفقالنصوص الاتفاقية العامةللتعريفات والتجارة GATT ويشمل هذا المحور على ثلاثة فصول:

الفصل الأول:[1] المنتجات الصناعية،يتم بمقتضى الاتفاقية تحرير التجارة في السلع الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة في الاتفاقية،تتيح الاتفاقية لمصر أن تتمتع صادراتها الصناعية الى بلدان الاتحاد الأوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ.

-أما بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي لمصر من السلع الصناعية، فيتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل وذلك طبقا لبرنامج زمني.

الفصل الثاني: المنتجات الزراعية،احتوى الملف الزراعي لاتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية على توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبي الي أكثر من مائة سلعة مقابل 25سلعة وفقا لاتفاق 1977،فنصت الاتفاقية أيضا على قيام الجانب المصري بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الاتحاد الأوروبي مثل اللحوم ومنتجات الألبان بالإضافة الي بعض الخضر والفاكهة،كما يتم بالنسبة لمنتجات معينة إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المتفق عليها .[2]

الفصل الثالث: أحكام مشتركة.

-حق التأسيس وعرض الخدمات: تناول تبادل الخدمات بين الطرفين.

-حركات رأس المال وخدمات اقتصادية أخرى: والذي تم تقسيمه إلى فصل تناول تسوية المدفوعات وحركةرؤوس الأموال، وفصل تناول قواعد المنافسة وبعض الأمور الاقتصادية الأخرى.

التعاون الاقتصادي: تناول هذا المحور التعاون الاقتصادي من حيث أغراضه ومجالاته، والتعاون الإقليميوالتعاون في مجالالتعليموالتدريب، والتعاون العلمي والتكنولوجي وكذلك التعاون في مجال الصناعة والاستثمار والزارعة والصيد، والنقل والطاقة والسياحة، والجمارك والمعلومات الإحصائية وغيرها من المجالات؛

[1]- اتفاقية-الشراكة-المصرية-الأوروبية، هيئة تنمية الصادرات،متاح على الموقع http//www.expoegypt.gov.eg/agreements/.

[2]- اتفاقية-الشراكة-المصرية-الأوروبية، هيئة تنمية الصادرات،متاح على الموقع http//www.expoegypt.gov.eg/agreements

التعاون الثقافي والاجتماعي: وقسم إلى ثلاثة فصول، فصال للحوار الاجتماعي، وفصل لموضوعات التعاون الاجتماعي، وفصل ثالث تناول التعاون في المجال الثقافي وتبادل المعلومات؛

التعاون المالي: يهدف هذا المحور إلى وضع اتفاق تعاون مالي لفائدة مصر بالإجراءات المناسبة والوسائل المالية المطلوبة، كما يهدف إلى دعم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول المتوسطية، وبالتعاون الوثيق مع السلطات المصرية والممولين الآخرين بالإضافة إلى ضمان منهجية منسقة بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا المالية الكلية؛

أحكام مؤسسية عامة وختامية: ويهدف إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذلك كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذلك إنشاء لجنة الشراكة التي تكلف بتسيير الاتفاق.

وكنتيجة لانضمام أعضاء جدد إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، تم إبرام اتفاقية المواءمة بين مصر والاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2004والتي تقضى بتوسيع حصص الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي كما تقضى بذلك المادة 21من اتفاقية المشاركة، وذلك من خلال:

- إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية من السلع الصناعية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل.

- إلغاء الحصص الكمية على الصادرات المصرية من منتجات الغزل والنسيج.

- زيادة الحصص الكمية لبعض السلع الزراعية، ومد بعض مواسم التصدير لبعض السلع، وإلغاء الرسوم الجمركية فى إطار حصص سنوية لسلع جديدة.

الفرع الثاني: اتفاقية الشراكة مع الأردن:

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ24 نوفمبر سنة 1997بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ الفاتح من ماي سنة 2002 وحلت محل اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين في عام 1977. وقد جاءت هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة عام 1995 الذي حدد سياسة الاتحاد الأوروبي

الجديدة تجاه جيرانه من الدول المتوسطية وهدف الى إنشاء منطقة موسعة على جانبي حوض المتوسط يسودها السلام والرخاء الاقتصادي.[1]

وتتمثل أهم أهداف الاتفاقية في النقاط التالية:[2]

-تهيئة إطار ملائم للحوار السياسي يسمح بتطوير علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين،

-رعاية تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.

-اقامة منطقة تجارة حرة بحلول سنة 2014.

-وضع شروط التحرير التدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال.

-تحسين ظروف المعيشة والعمل،وتعزيز الانتاجية واستقرار العمل.

-تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات الاهتمام المتبادل.

-تشجيع التعاون الاقليمي بهدف تعزيز التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

-التحرير الكامل من التبادل التجاري من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية على جميع السلع الزراعية والحيوانية والمواد الأولية بالإضافة الى منح مجموعة أخرى من السلع تخفيضا تدريجيا من الرسوم والقيود خلال فترة زمنية محددة.

وبدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أعفيت المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة الى أسواق دول الاتحاد الاوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في تلك الأسواق. وفي المقابل ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، قام الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على مدى 12سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باستثناء قائمة محدودة من المنتجات التي لم يشملها الإعفاء. ليتحقق التحرير الكامل لكافة السلع المدرجة في الاتفاقية في 2014/5/1.

بالإضافة إلى التخلص من الرسوم الجمركية والتقليل من الحواجز غير الجمركية، تتضمن اتفاقية الشراكة أحكاما شاملة عن سير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، والحق في إنشاء وتقديم الخدمات، والمدفوعات وحركة رؤوس الأموال، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والتعاون المالي، والتعاون الاقتصادي في مجال الصناعة، والمواصفات، والنقل والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة والسياحة والإحصاءات ومكافحة المخدرات غير المشروعة.

[1]- الشراكة الاردنية الاوروبية، قائمة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية،وزارة الصناعة والتجارة والتموين، متاح على الموقع https//www.mit.gov.jo/AR/ListDetail

[2]- حرفوش سهام،مرجع سبق ذكره،ص ص 100-101.

وبالإضافة الى ما ذكر وفي إطار اتفاقية الشراكة، تعهد الاتحاد الأوروبي بإنشاء صندوق خاص للمساعدة في تحسين القدرة التصديرية والتنافسية للصناعات الأردنية.

وفيما يتعلق بمنتجات المناطق الحرة، تستفيد الصناعات المتواجدة في المناطق الحرة التابعة لأي طرف من الاتفاقية من التحرير التجاري المتفق عليه شريطة ان تستوفى المنتجات التي يتم الاتجار بها متطلبات قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية، أما فيما يخص المنتجات الزراعية، فقد حقق تحرير شبه كامل للتجارة في السلع والمنتجات الزراعية بحلول عام 2010.[1]

الفرع الثالث: اتفاقية الشراكة مع لبنان

وقعت لبنان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 06جوان سنة 2002، والتي حلت محل الاتفاق المبرم سابقا بين الطرفين سنة 1977، وتعد الاتفاقية، عملياً، أحدنتائج اعلان برشلونة لسنة 1995اذ أن لبنان هي الدولة ما قبل الاخيرة (سوريا)، من أطراف برشلونة التي تنهي المفاوضات مع الطرف الأوروبي، كما تستند الاتفاقية الى خلفية تاريخية عميقة بين الطرفين، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الفاتح من مارس سنة 2003.

وتتضمن الاتفاقية عدة محاور يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:[2]

المحور السياسي:تركز الاتفاقيةعلى الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الانسان واستقلالية القضاء.

التبادل التجاري:وأبرز مضامين الاتفاقية، في باب التبادل تحديداً، النقاط الآتية:

– اقامة منطقة تبادل حر للسلع الصناعية بين الطرفين في نهاية فترة انتقالية تمتد 12عاماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبشكل ينسجم مع مضامين اتفاقيات منظمة التجارة الدولية لعام 1994.

–يمتنع الطرفان عن اعتماد التقييدات الكمية وتمنح اوروبا لبنان اعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية على السلع الصناعية اللبنانية (مع شروط خاصة لبعض الصناعات الغذائية) المصدرة الى اسواقها، بينما يطبق لبنان الاعفاءات الجمركية المقابلة، اعتباراً من بدء السنة السادسة، للشروع في تنفيذ الاتفاق، وبشكل متدرج لاحقاً

[1] – الشراكة الاردنية الاوروبية، قائمة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية،وزارة الصناعة والتجارة والتموين، متاح على الموقعhttps//www.mit.gov.jo/AR/ListDetails

[2] – غسان الشلوق، اتفاقية الشراكة مع اوروبا قراءة مبسّطة في المضمون،مجلة الدفاع الوطني،العدد 40، أفريل2002، متاح على الموقع HTTPS//WWW.LEBARMY.GOV.LB/AR/CONTENT

-تسمح الاتفاقية لأي من الطرفين بالتوقف عن تطبيق بنود التحرير الكامل للتجارة في حالات استثنائية محددة ومحصورة زمنياً وقطاعياً على غرار ما تقول به اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وأبرز حالات الاستثناء الحماية المفترضة، لظروف خاصة، لصناعات ناشئة.

-نصت الاتفاقية على تفاصيل واسعة وشروط مختلفة للتبادل الزراعي في مقابل وضوح وتيسير كبير في التبادل الصناعي نظراً الى الضغط الاقتصادي والسياسي (والانتخابي تحديداً) للزراعة في اوروبا، وابرز ما انطوى عليه ملف التبادل الزراعي اعفاء تاملقسم كبير من الصادرات الزراعية اللبنانية الى اوروبا من الرسوم الجمركية والنوعية والقيود الكمية، بينما اعفيت سلع اخرى من الرسوم وخضعت للتقييد.

المحور المالي: نصت الاتفاقية على ما يلي:

-العمل على خلق بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات عبر اعتماد اجراءات متطابقة ومبسطة واقامة إطار تشريعي لتعزيز الاستثمار.

-منح مؤسسات كل من الطرفين حق اقامة مشروعات عند الطرف الآخر واستفادتها من المعاملة ذاتها التي تحظى بها المؤسسات الوطنية.

-التعاون في ميدان وضع المواصفات والمقاييس واصدار شهادات المطابقة وعلىالتقريب بين التشريعات المعتمدة في هذا المجال.

-تحرير حركة رؤوس الأموال من أي عوائق على حركتها إلا في حالات استثنائية محددة.

- إزالة كل ما من شأنه إعاقة المنافسة بين المؤسسات، وعلى حظر الممارسات الاحتكارية، وينطبق هذا النص على المؤسسات الحكومية.

-تقديم المساعدة للقطاعات المتضررة من عملية التحرير التجاري.

محور الخدمات:

نصت الاتفاقية على بدء الطرفين بعد سنة من وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، محادثات تهدف الى تحرير قطاع الخدمات، وربطت التقدم في هذا المجال بالمفاوضات التي سيجريها لبنان في إطار عملية الانضمام الى منظمة التجارة الدولية وفقاً لأحكام الاتفاق العام لتجارة الخدمات (GATS). ويستثني مشروع الاتفاق بعض الخدمات من عملية التحرير المقترحة ومنها خدمات النقل الجوي والبحري والبري.

وتنص الاتفاقية، ايضاً، على التزام آخر للبنان في استحداث تشريعات محددة وعلى اعداد البنية المطلوبة للتعاون في مجالات مختلفة ومنها مجال الخدمات المالية ومنع تبييض الاموال ومكافحة الاجرام والمخدرات ودعم

شروط المنافسة التجارية. كما تتضمن الاتفاقية موادَ تعرض لشروط التعاون في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد المعرفي والاتصالات والطاقة والسياحة والاحصاءات وسواها.

المحور الاجتماعي: تتحدث الاتفاقية عن وجوه تعاون مختلفة في اتجاه محاربة الفقر وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وتحسين مستوى المعيشة في المناطق المحرومة واعتماد برامج للأم والطفل ودعم التغطية الصحية والتأمينات الاجتماعية الدنيا،كما تتحدث عن اشكال تعاون في حقول عدة منها منظمات المجتمع المدني وهيئات اصحاب العمل والعمّال.

المحور الثقافي: تركز الاتفاقية على هدف مشترك يتمثل في تحقيق معرفة متبادلة أفضل للثقافات المختلفةواقامة علاقات تبادل بين الجامعات. واشتراك لبنان في برامج الابحاث الاوروبية وعلى تطوير برامجه البحثية الخاصة.

وتتناول الاتفاقية موضوع تنقّل العمالة، اذ نصت على تسهيل منح سمات الدخول وعلى عدم تقييد تنقّل العمال بين أطراف الشراكة وعلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية ومنع الهجرة غير القانونية واتخاذ الإجراءات المطلوبة لوقفها ومحاربتها.

محور التعاون الاقليمي

تتحدث الاتفاقية عن دعم التحول الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط، وعن اقامة توازن اقتصادي اجتماعي في بلدان البحر المتوسط وعنتعزيز الاندماج الاقليمي.

الفرع الرابع: اتفاقية الشراكة مع سوريا

بدأ التعاون بين سوريا والاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاقية التعاون بين الطرفين بتاريخ جانفي 1988، ثم اجتماع جوان سنة 1994، حيث تمت ازالة بعض القيود التي كان قد فرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا.

وانطلقت مباحثات الشراكة الأوروبية السورية قبل سنوات طويلة، وأعد الجانبان مسودة المعاهدة بتاريخ 19أكتوبر سنة2004، وتم تجميدها لأسباب سياسية،ثم وقعت سوريا على الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأوروبية –السورية بتاريخ 14 ديسمبر 2008، لتكون بذلك آخر الدول المتوسطية التي وقعت على الاتفاقية، ولم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ الى غاية اليوم.[1]

وتشمل الاتفاقية الأوروبية السورية على ثمانية فصول،وهي لا تختلف في ذلك عن الاتفاقية المعروضة على لبنان. إلا انها تتميز عن هذه الاخيرة، لجهة عدم اشتمالها على فقرات خاصة تتناول تحرير حق اقامة المشروعات وتحرير تجارة الخدمات بين الطرفين. وهي عوضا عن ذلك، تعد بوضع مسألة توسيع إطار الاتفاقية ليشمل الخدمات

[1]- شليحي الطاهر،مرجع سبق ذكره،ص 259.

وحق اقامة المشروعات على جدول اعمال المناقشات اللاحقة لتوقيع الاتفاقية. وبالمقابل، نلاحظ وجود فصل خاص باليد العاملة والهجرة وشروط العمل.

وبدأت بالفقرات التي تتناول الحوار السياسي. واقترحت في الفصل الثاني تحرير تجارة السلع الصناعية، على ان يتم ذلك تدريجيا، على غرار ما تضمنته الاتفاقيات الاخرى الموقعة او المعروضة على دول جنوب وشرق المتوسط. كما انها استثنت هي الاخرى، منتجات الصناعات الزراعية والغذائية والمنتجات الزراعية من مبدأ تحرير التبادل. أما المستثنيات من تطبيق احكام الاتفاقية التي لحظتها، لحماية الصناعات الناشئة، او لمكافحة عمليات الاغراق، او لاستعادة توازن ميزان المدفوعات،فإنها تتشابه مع تلك التي نقع عليها في الاتفاقية اللبنانية.

كذلك نصت الاتفاقية على تحرير حركة رؤوس الأموال. وأخذت بالإجراءات نفسها التي نجدها في الاتفاقية اللبنانية، الهادفة لإرساءجو من المنافسة.

كما أشارت الى التعاون لإرساء معايير مشتركة بين الطرفين، وللتقريب بين التشريعات الخاصة بكل منهما. وبالنسبة للشق المتعلق بالتعاون في مختلف الميادين والقطاعات بين الطرفين، والشق المتعلق بالمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لتسهيل تطبيق الاتفاقية، فانهما لا يختلفان عما نجده في نص مسودة الاتفاقية المعروضة على لبنان.[1]

الفرع الخامس: اتفاقية الشراكة مع فلسطين

جاء توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية على اتفاقية الشراكة بعد أن قامت المجموعة الأوروبية بمبادرة دعت من خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية عبر ممثلها منظمة التحرير الفلسطينية إلى بدء حوار أوروبي فلسطيني الانضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية ليتوصل خالله الطرفان الأوروبي والفلسطيني في نهاية العام 1996إلى اتفاق وصف بالمرحلي على أساس إعلان برشلونة حول إقامة منطقة تجارة حرة على شاطئي المتوسط يتم تحقيقها عام 2010كما هو مخطط لها،ورغم تشكيك إسرائيل بقانونية الاتفاقية المبرمة ما بين الاتحادالأوروبي ومنظمة التحرير عام 1997بحجة أنها لا تنسجم مع اتفاق أوسلو والذي يمنع السلطة الفلسطينية من الدخول في اتفاقيات تجارية مستقلة، وأن اتفاقية الشراكة الموقعة تعقد بين دولتين أو كيانين يتمتعان بوالية جغرافية واضحة ومعروفهإلا أنه نجد أن أهم ما يميز هذه الاتفاقية أنها تعاملت مع السلطة الفلسطينية معاملة المثل كأي دولة متوسطية أخرى ذات سيادة كاملة وقعت على اتفاقية الشراكة، ليلقي ذلك بظلاله على سياسة الاتحادالأوروبي فيما بعد في قرارات عملية داعمة

[1] – ألبر داغر، لبنان وسوريا واتفاقيات الشراكة مع أوروبا، مجلة الدفاع الوطني،العدد 35، جانفي2001، متاح على الموقعHTTPS//WWW.LEBARMY.GOV.LB/AR/CONTENT

للفلسطينيين أهمها قرار منع استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة،في المقابل نجد أن إسرائيل تمتعت بوضع خاص دون غيرها من الدول المتوسطية خاصة فيما يتعلق بالعالقات الاقتصادية مع الاتحادالأوروبي، فإسرائيل ترتبط باتفاقية منطقة التجارة الحرة منذ العام 1975وفعلت بشكل كامل العام 1989بعد فترة انتقالية اكتسبت خلالها الصادرات الإسرائيلية بتفضيلات سخية ومميزة حيث أن الاتفاقية تؤمن دخول وتبادل حر للمنتجات الصناعية بين الطرفين على أساس تماثلي في حين تم معاملة المنتجات الزراعية من حيث الأساس مثلها مثل الصادرات الزراعية الواردة من الدول المتوسطية الأخرى[1].

ويمكن تلخيص اتفاقية الشراكة الأوروبية-الفلسطينية ضمن النقاط التالية:[2]

-توفير إطار ملائم لحوار سياسي.

-التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

-تدعيم وتنمية عالقات اقتصادية واجتماعية متوازنة.

- المساهمة في التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية.

-تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرارالاقتصادي والسياسي.

-التعاون في المجالاتالأخرى ذات الاهتمام المشترك.

-إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين تدريجيا خلال فترة انتقالية لا تتعدى نهاية عام 2001.

وتمنح اتفاقية الشراكة معاملة متبادلة للإعفاء الجمركي بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تلتزم بقواعد المنشأ؛ أما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، فإن الاتحاد الأوروبي يمنح المنتجات المستوردة ضمن نظام الحصص معاملة الإعفاء الجمركي أو التعريفة المخفضة، ويسري الشيء نفسه على المنتجات الزراعية الموردة من الاتحاد الأوروبي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية

من خلال قراءة مضامين الاتفاقيات الأورو-عربية،يتعين علينا توضيح نقاط التشابه والاختلاف بينها.

الفرع الأول: أوجه التشابه

[1]- أكرم فارس أبو جامع، العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية الشراكة والواقع،Munich PersonalRePEc Archive، ص 7.، MPRA Paper No. 74537 متاح على الموقعhttps//mpra.ub.uni-muenchen.de/74537 /

[2]- الاتفاقية الاقتصادية بين منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي، الاتفاقيات الاقتصادية،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،متاح على الموقعhttps//info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2555

تتشابه الاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية في نقاط عدة نوجزها فيما يلي:[1]

-انشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والدولة العربية الموقعة على الاتفاقية،

-الالغاء التدريجي لجميع التعريفات الجمركية على السلع الصناعية خلال فترة 12سنة على ألا تتجاوز فترة 15سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

-التحرير التدريجي والمحدود للسلع الزراعية، وشرط عدم بدء المناقشات الجدية الخاصة بتحرير هذه السلع قبل سنة 2000، مما يدل على حرص الاتحاد الأوروبي على حماية منتجاته الزراعية من هذه الاتفاقيات.

-التحرير التدريجي لتجارة الخدمات يكون في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات الجات.

-لا تمنع الاتفاقيات الأطراف المشاركة فيها من الاستمرار في اتحادات جمركية أو مناطق حرةأو ترتيبات تجارية على الحدود الا إذا كان ذلك يتعارض مع محتوى الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي.

-تشابه البنود الخاصة بالتعليم والتدريب، التعاون العلمي والتكنولوجي، البيئة والتشريعات.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تختلف اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية على الرغم من تشابهها من حيث المبدأ، ويعود سبب هذا الاختلاف الى خصوصية اقتصاديات الدول العربية، وفيما يلي أهم نقاط الاختلاف:[2]

-اختلاف حجم الاتفاقية من حيث عدد المواد وهذا يرجع الى اختلاف الأولوية الممنوحة للمحاور حسب كل دولة.

-وجود نصوص اضافية في الاتفاقية الجزائرية تتعلق بمكافحة الارهاب، الحد من التصحر وتمكين المرأة في مختلف المجالات.

-التنفيذ الفوري للاتفاقية اللبنانية في الجزء المتعلق بالتجارة مقارنة بفترة انتظار قدرها ثلاث سنوات لباقي الدول وحصولها على فترة سماح من التخفيض من الرسوم الجمركية للسلع الصناعية قدرها خمس سنوات.

-لا يوجد بند للتحرير التدريجي للمنتجات السمكية المصرية مقارنة بباقي الدول العربية.

-دعوة الالتزام بالشفافية في كل من اتفاقيات المغرب تونس الأردن وفلسطين في نصوص صريحة على عكس الجزائر ولبنان حيث لا توجد إشارة واضحة إلى ذلك.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر،2006،ص164.

[2]- حرفوش سهام، مرجع سبق ذكره،ص 112، ص115، ص118.

-تحديد الاتفاقيات الخاصة بالعمالة في دول المغرب العربي بشكل واضح مقارنة بالإشارة فقط إلى حوار اجتماعي بين الطرفين في باقي الاتفاقيات.

-اختلاف الجداول الزمنية والنسب المئوية لتحقيق المنطقة الحرة بين الدول العربية.

- بالنسبة لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي فقد ارتكزت أساسا على تحرير التبادل التجاري دون أن تتعداه الى المجالات الأخرى، كما ان هذا الأخير تفاوض ككتلة اقليمية مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: تقييم الشراكة الأورو-عربية

يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة، فبينما يصدر لها أكثر من 60% من وارداتها، فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية، كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام، إذ تصدر ليبيا والجزائر أساسا النفط والغاز الطبيعي فيما تصدر المغرب وتونس ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة. وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الإتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول[1].

كما أن الصادرات الزراعية للدول العربية المتوسطية الشريكة الموجهة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لازالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية، حيث قدر مجموع الصادرات الزراعية للدول العربية المتوسطية الثماني مجتمعة، نسبة 1.15% من الواردات الزراعية الكلية لدول الاتحاد الأوروبي لسنة 2014، يوفر المغرب منها 0.60% ومصر نسبة 0.40% تليها تونس بنسبة 0.10%، مما يدل على أن تجارة الاتحاد الأوروبي منحازة أساسا مع ثلاثة دول فقط.[2]

ومن أهم الأهداف التي تقوم عليها الشراكة الأورو-عربية هي تنمية التبادل التجاري وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويترتب عن إبرام اتفاقية الشراكة العديد من الآثار والانعكاسات التي تمس العديد من الجوانب ومن بينها الاقتصادية، لذا من الضروري تحليل الفرص الحقيقية التي توفرها الاتفاقية وكذا التهديدات التي تشكلها على الدول العربية واقتصادياتها، ويمكن تتبع الآثار الناجمة عن اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية المبرمة مع الدول العربية المتوسطية، واتفاق التعاون الاقتصادي المبرم مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الانعكاسات على حجم وطبيعة المبادلات التجارية والاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية.

[1]- محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، مرجع سابق ذكره، ص.146.

[2]- سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد17، العدد2، 2017، ص.98-99.

المطلب الأول: آثار الشراكة الأورو–عربية

تعد الشراكة الأورو–عربية اتفاقا متعدد الجوانب، لذا من الطبيعي أن ينتج عنه العديد من الآثار التي تتعلق بهذه الجوانب، ونحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقيات.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للشراكة الأورو–عربية

يمكن التعرض إلى بعض الآثار الإيجابية المتوقعة من الشراكة الأورو–عربية ضمن النقاط التالية:

–تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الإتحاد الأوروبي والدول العربية الموقعة لهذه الاتفاقيات،

–خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة،

–التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية، وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الإتحاد الأوربي،

–تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية المتوسطية.

–الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

–تقديم المساعدات المالية والفنية لمقاومة التلوث البيئي وضمان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، قصد ضمان التنمية المستدامة في العديد من المجالات الحيوية كإدارة الموارد المائية والطاقة وغيرها،

–تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي،

–المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم المحاسبية والرقابية والتنظيمية للقطاع الإنتاجي، المصرفي والتأميني،

–التعاون مع الدول العربية لتنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البني التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات، وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية وحركة الحاويات وغيرها،

-تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصاديةواجتماعية مستدامة.[1]

-يؤدي توافر العمالة الرخيصة والمواد الخام بالإضافة إلى قرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وعناصر المزاياالتنافسية أيضا إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن أن تتخذ من الدول العربية قاعدة للإنتاج والتصدير؛

- عودة الاستثمارات العربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملةالتفضيلية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية؛

-إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمحللشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية والفنون الإنتاجية والإدارية.[2]

- انتقال دول جنوب المتوسط من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج بمعنى إعطاء دور أكبر للإنتاجية والجودة وثقافة المنافسة وبالتالي الاعتماد على التسيير والتسويق المدروس وثقافة الزبون؛

- التمتع بشروط مسيرة لدخول صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وزيادة وبنسبة كبيرة للمساعدات المالية الموجهة خاصة لتأهيل المؤسسات واليد العاملة وتهيئة المحيط الاقتصادي عموما باستثمارات أوروبية لانتعاش اقتصاديات هذه الدول؛[3]

- زيادة اهتمام الدول المتوسطية بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي،[4]

- دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير المؤسسات وتنمية القطاع الخاص عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق التشغيل؛[5]

---

[1] - جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 224-225.

[2]- مرادخروبي، مرجع سبق ذكره، ص168.

[3] - تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورومتوسطية، الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،13 14 نوفمبر 2006 ، ص- 10 .

[4] - جمال عمورة، هلال درحمون، المنطقة العربية وصراح المصالح الاقتصادية، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر،9 .ماي 2004 ، ص - 6 ،8 .

[5] - بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 14 .نوفمبر 2006 ، ص 12 -13، .

-من أجل تحفيز صادرات الدول المتوسطية الى الاتحاد الأوربي قامت المفوضية الأوربية بإنشاء مواقع الكترونية لهذا الغرض على غرار مكتب تنشيط الصادرات والهادف لتسهيل نفاذ السلع إلى الأسواق الأوربية ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تفاعلية تسمح للمصدرين المتوسطيين وغيرهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالتعريفة الجمركية وإجراءات الاستيراد والاتفاقيات التفضيلية المطبقة على هذه السلع في الاتحاد الأوربي والحصول على الإحصائيات التجارية المهمة ،كما انشأ مكتب لتنشيط الصادرات باللغة العربية من أجل الدول المتوسطية العربية اعتبارا من 11نوفمبر 2010 من أجل تحفيز التبادل التجاري مع الدول العربية.

من خلال النقاط المذكورة أعلاه، فإن للشراكة الأورو-عربية العديد من الآثار التي تعود إيجابا على الدول العربية، وعلى الرغم من إمكانية حدوثها ولو على المدى البعيد فيبقى الاتحاد الأوروبي المستفيد الأكبر من هذه العلاقة غير المتكافئة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

إن إبرام الاتحاد الأوروبي لاتفاق الشراكة مع الدول العربية لم يكن هدفه مساعدة هذه الدول والعمل على إخراجها من التخلف الذي تعاني منه والمشاكل التي تتخبط فيها على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية إنما هو إستراتيجية متعمدة من طرف الاتحاد الأوروبي لتكريس مبدأ التبعية وتحقيق الأهداف الأوروبية الخاصة بمواجهة المنافسة الأمريكية تحديدا، لذا سنحاول التعرض للآثار السلبية التي تخلفها الشراكة الأورو-عربية من خلال العناصر التالية:

-سعى الاتحاد الأوروبي إلى تجزئة العالم العربي إلى مناطق جغرافية متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات سواء من خلال عقد اتفاقات للشراكة وفقا لكل منطقة جغرافية على حدة مثل :منطقة دول المغرب العربي، والمشرق العربي، بينهما الكيان الإسرائيلي يعمل على إلغاء الهوية القومية والتاريخية لهاتين المجموعتين، ومنطقة دول الخليج، منطقة لومى(موريتانيا، السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر)، أو عن طريق إتباع سياسة استبعاد بعض الدول من الشراكة لوجود مشاكل سياسة معها مثل :ليبيا والعراق مما أثر ذلك على الانتماء العربي في مجمله، أو عن طريق تشجيع التعامل مع التكتلات الفرعية مثل التعامل مع مجلس التعاون الخليجي وتجنب العمل مع المؤسسة الجماعية الممثلة لتلك الدول وهي جامعة الدول العربية،

- يرى المحللون الاقتصاديون إن قياس ما حصلت عليه الدول العربية من إجمالي المساعدات المقدمة إليهم من الاتحاد الأوروبي في مقابل الربح والخسارة الناتجة عن تلك الشراكة يعد نسبة ضئيلة مقابل ما فقدته الدول العربية من

خسائر مالية نتيجة لتحرير عملية التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في ظل رفع رسومها الجمركية التي تعتمد عليها الدول العربية كمورد مالي هام للخزينة العامة،

- تعتبر عملية الانتقاء وعدم التكافؤ التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لاهتمام الشراكة بالسلع الصناعية) الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتجات الزراعية تهميشا للجانب الزراعي العربي وإهماله وهو ما يعد اضرارا بالأمن الغذائي العربي ويؤدى إلى إضعافه ويؤثر سلبا على عناصر التكتل الاقتصادي العربي الموحد[1].

-تتجاهل الشراكة الأورو-متوسطية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية إلى وطنها العربي وإلى جامعة الدول العربية والتزاماتها المقررة بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في إطارها، خاصة معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي العربي المشترك، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة،

-عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين، علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى دول الجنوب المتوسط، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الإتحاد الأوروبي.

- محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، حيث جرى التفاوض بين دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة عربية على إنفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول العربية على طاولة المفاوضات، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول العربية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.(*)

-استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية—العربية لم يكن في صالح الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقيات، ويرجع عدم إدراج الملف الزراعي في هذه الاتفاقيات إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير من دول الإتحاد الأوروبي، بمعنى آخر أن الإتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول العربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات التي ليس للدول العربية مصلحة كبيرة في تحريرها، وإذا كانت الدول العربية تمكنت من الاستفادة من بعض المزايا في الملف الزراعي فإنها لم تتعد الحصول على بعض الحصص المحدودة للتصدير، وكذا تحديد مواسم التصدير لبعض المنتوجات الزراعية.

---

[1] - لمياء محمد عبد السلام جودة، أثر سياسات الشراكة الأوروبية –العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك (من 1957 الى 2014)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، جانفي 2018، جامعة الاسكندرية، ص 144-145.

(*) من المزايا التي فقدتها الدول العربية حرية دخول المنتوجات العربية إلى الأسواق الأوروبية، أي إلغاء مبدأ عدم المعاملة بالمثل، أما التنازلات التي قدمتها تمثلت في عدم إدراج الملف الزراعي في المفاوضات، ناهيك عن فقدان جزء من سيادة هذه الدول في إختيار نظامها السياسي والإقتصاديوالإجتماعي، بإعتبار أنه من الشروط المنصوص عليها في هذه الإتفاقيات هي تطبيق الديمقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان(أي التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول)، بالإضافة إلى فقدان بعض الموروثات الثقافية والقيم بفعل ما يسمى بالإمتزاج الحضاري والتفاهم والتقارب بين الشعوب.

-ضعف استثمارات دول الإتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأخرى الأوروبية (دول شرق ووسط أوروبا) ويرجع هذا إلى ميل الإتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الإتحاد الأوروبي، وكذا إلى غياب الشفافية والنظام المؤسسي لحماية المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في هذه الدول.

-المعاملة غير المتكافئة بخصوص قواعد المنشأ بين كل من دول المغرب العربي ودول المشرق العربي، فقد سمحت اتفاقيات الشراكة باعتماد المنشأ التراكمي(*) لدول المغرب العربي فيما بينها، بينما لم تسمح بذلك لدول المشرق العربي.

-أن القواعد المتشددة للمنشأ سوف لن تكون في صالح الدول العربية المتوسطية بل تكون في صالح الدول الأوروبية، كون أن هذه الأخيرة لديها من الخبرات والتقنيات ما تمكنها وتؤهلها للتأكد من مدى استيفاء شروط المنشأ وتحديد مصادر منشأ المدخلات.

-إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية.

-لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة، بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي وضمان تأمينها

-لم تعط أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشتمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.

-غياب حرية تنقل الأشخاص، حيث له أثر كبير على الدول العربية المتوسطية خاصة تونس والمغرب التي تستفيد من مداخيل معتبرة من العمال المهاجرين.

-التخلي عن مبدأ عدم المعاملة بالمثل الذي كان معمولا به في إطار الاتفاقيات الثنائية القديمة.[1]

-عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول التي تشكل صادراتها خارج قطاع النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير، والمثال الواضح على ذلك، حجم صادرات

(*) المقصود بالمنشأ التراكمي هو أن المنتوج يأخذ صفة المنشأ أو الأصل حتى ولو لم يتم إنتاجة في ذلك البلد بنسبة 100 % ، أو بصيغة أخرى أن أجزاء هذا المنتوج تم صنعها في أكثر من بلد (بين دول المغرب العربي على سبيل المثال) .

[1]- عمورةجمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 226-227.

دول المغرب العربي) عدا قطاع النفط (إلى الإتحاد الأوروبي مما يشكل رقما مهما في تجارتها الخارجية معه بخلاف الصادرات السورية الجزائرية، والمصرية خارج قطاع النفط،

– القبول المبدئي لعضوية بعض دول شرق أوروبا، ويسعى الإتحاد الأوروبي في الوقت ذاته إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الآسيوية وربما مع الدول الإفريقية وغيرها مما سيقلل من أثر وفاعلية الميزات التي يقترح تقديمها الآن لشركائه المحتملين من الدول العربية[1].

–موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين من السوق لنقص الكفاءة الإنتاجية، وبالتبعية يزداد حجم البطالة.

–احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط.

–نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية.

سينجم عن الاتفاقيات التفصيلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلاته من أوربا. على المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد آخر، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط[2].

–إفلاس عدد كبير من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم التكافؤ بينها وبين المؤسسات الأوروبية من حيث التكنولوجيا والمنافسة في المنتوج مما يؤدي إلى تراجع واختلال في الموازين التجارية للبلدان العربية،

–ارتفاع الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية وبالمقابل تراجع مستوى الصادرات العربية ذات الميزة النسبية كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية وخاصة المنتجات الفلاحية لما تلاقيه من منافسة أوروبية شديدة. [3]

[1] - علاوي محمد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] – شهرة عديسة،د ا رسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية–الجزائرية مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد التاسع عشر جوان 2016،ص–ص 24–25.

[3] – روابح عبد الرحمان، لباز لمين، التكامل الاقتصادي القاري–الاقليمية الجديدة–،مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 3،العدد 01،01 مارس 2012،ص 65.

-تأثر القطاع الزراعي بفعل المنافسة الكبيرة للمنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية؛ محدودية المكاسب المحققة من مشروع الشراكة الأورو-متوسطية بالنسبة للدول العربية تحديدا في غياب تكامل اقتصادي عربي لأن المفاوضات عادة ما تكون ضعيفة مقارنة بالمفاوضات الجماعية[1].

المطلب الثاني: أثر الشراكة الأورو-عربية على التبادل التجاري العربي

زاد اهتمام الاقتصاديين خلال العقود الماضية بدور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول.

وتأثرت التجارة العربية بعدة عوامل من بينها تغيرات أسعار النفط، العوامل السياسية والداخلية في بعض البلدان العربية، كما كان لجائحة كورونا تأثير مباشر على التجارة العربية بل التجارة العالمية ككل، دون أن ننسى تباين السياسات المنتهجة من طرف الدول العربية لتنويع اقتصادياتها وبالعمل على تقليل وارداتها.

ويتم دراسة التبادل التجاري العربي من خلال دراسة المبادلات التجارية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى تطور صادرات الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي، وكذا تطور واردات الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تطور صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي

تعد الصادرات عنصرًا هامًا من عناصر التجارة الخارجية نظرا لما تقدمه هذه الأخيرة من فوائد، الأمر الذي جعل من تنمية الصادرات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها وزيادتها، إذ تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن وخصوصا مع احتدام المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية. كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيويالذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلى، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. لذا كان التصدير أحد دعائم النهضة الاقتصادية لمعظم الدول الناشئة،

ولقد عرفت صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي تباينا فيما بينها، إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى في بعض الدول، بينا عرف البعض ارتفاعا على العموم مقابل الانخفاض في البعض الأخر،

[1] - جمال عمورة، هلال درحمون،مرجع سبق ذكره، ص 7.

حيث يوضح الجدول الموالي تطور صادرات الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2022.

جدول رقم 39: تطور صادرات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2012 –2022 الوحدة: مليون يورو

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	32947	27662	26377	19252	17360	19726	28008	26347	15092	20884	44082
الامارات	6862	7981	6681	7932	7300	7531	8852	7247	8684	9444	14111
قطر	6896	6591	5265	4674	3909	4741	5778	5816	4442	6916	21671
البحرين	1341	1099	651	607	564	796	1159	853	722	1245	1835
الكويت	4126	4381	3801	3167	2499	3285	2703	2510	840	1276	3476
عمان	497	946	536	543	317	287	628	529	318	781	2132
الجزائر	30238	27949	25339	18450	15698	16977	18436	16217	11375	19470	42008
تونس	9109	8876	8998	9307	9141	9259	9969	10019	8638	10266	12518
المغرب	8777	9453	10341	11673	12624	14356	15369	16322	15139	17996	21717
فلسطين	14	12	12	13	15	12	14	21	26	29	25
الأردن	307	315	309	319	277	324	274	321	361	408	743
سوريا	263	120	86	82	64	92	103	59	61	69	75
مصر	7777	7126	7565	6426	5941	7397	7649	8302	6366	9142	16348
لبنان	336	311	305	370	371	411	477	435	449	524	601

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 2023/10/12 17:00.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، فقد عرفت صادرات السعودية من الاتحاد الأوروبي انخفاضا من 32947 مليون يورو سنة 2012 إلى 17360 مليون يورو سنة 2016، ثم ارتفعت بشكل كبير سنة 2018 إلى ما يعادل 28008 مليون يورو، لتنخفض خلال سنتي 2019-2020 إلى 15092 مليون يورو وتضاعفت بين سنتي2021و 2022 لتصل إلى 44082 مليون يورو.

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فقد كانت صادراتها متباينة بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنها سجلت ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2019 من 5816 مليون يورو إلى 14111 مليون يورو سنة 2022.

أما فيما يخص قطر، فقد انخفضت صادراتها من الاتحاد الأوروبي من 6896 مليون يورو سنة 2012 الى 3909 سنة 2016، ثم سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2017-2019 حيث بلغت 5816 مليون يورو، إلا أنها سجلت أكبر ارتفاع بين سنة 2021 من 6916 مليون يورو الى 21676 مليون يورو سنة 2022.

وعرفت صادرات البحرين تقريبا نفس اتجاه صادرات قطر، اذ انخفضت خلال الفترة 2012-2016 الى 564 مليون يورو، ثم ارتفعت خلال سنتي 2017-2018 الى 1159 مليون يورو، لتنخفض خلال سنتي 2019-2020 وارتفعت بعد ذلك لتصل الى 1835 مليون يورو.

وفيما يتعلق بالكويت فقد عرفت صادراتها تذبذبا تراوح بين الارتفاع والانخفاض، اذ سجلت انخفاضا خلال الفترة 2013-2016 حيث بلغت 2499 مليون يورو، لترتفع ثم تنخفض مجددا خلال الفترة 2018-2020 الى 840 مليون يورو، إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى 3476 مليون يورو سنة 2022.

كما عرفت صادرات سلطنة عمان أيضا تباينا في قيمها بين الصعود تارة والنزول تارة أخرى، وكان أكبر ارتفاع سنة 2022 بقيمة قدرها 2132 مليون يورو.

وعليه بالنظر الى دول مجلس التعاون الخليجي فإن أكثر الدول تصديرا للاتحاد الأوربي هي السعودية تليها الإمارات قطر والكويت، وبعدهاالبحرين وسلطنة عمان،

فيما يتعلق بالجزائر، فقد عرفت صادراتها من الاتحاد الأوروبي انخفاضا في البداية من 30238 مليون يورو سنة 2012الى 15698 مليون يور سنة 2016، ثم ارتفعت بين سنتي 2017-2018، إلا أنها انخفضت خلال سنتي 2019-2020، وارتفعت بعد ذلك وكان الارتفاع كبيرا سنة 2022 اذ قدرت صادراتها ب 42008 مليون يورو.

في حين سجلت صادرات المغرب ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2012-2022 حيث ارتفعت من 8777 مليون يورو الى 21717 مليون يورو سنة 2022، ماعدا الانخفاض المسجل سنة 2022.

أما تونس، فاتسمت صادراتها بالتنوع بين الصعود والنزول خلال الفترة 2012-2016، ثم واصلت الارتفاع خلال الفترة 2017-2019 حيث بلغت 10019 مليون يورو، ثم انخفضت لتعاود الارتفاع الى 12518 مليون يورو سنة 2022.

اذن بالنسبة لدول المغرب العربي، فإن الجزائر هي أكثر الدول المغاربية تصديرا للاتحاد تليها صادرات المغرب

لتسجل بعد ذلك انخفاضا متواصلا وشديداويعود ذلك للتأثر الشديد للجزائر بانخفاض أسعار البترول، حيث أن معظم صادرات الجزائر تتمثل في النفط والغاز، بالإضافة إلى تناقص الكميات المصدرة من النفط، وذلك لازدياد معدل الاستهلاك المحلي لهذه المادة، وأصبحت صادرتها تعادل صادرات تونس تقريبا.

مما يدل على قدرتها على زيادة حصتها السوقية في الاتحاد الأوروبي وأنها استطاعت أن تتفادى تداعيات الأزمة المالية، وبالتالي تعد المستفيد الأول من اتفاقيات الشراكة

كما عرفت واردات مصر نوعا من التذبذب أيضا خلال الفترة 2012-2016، ثم ارتفعت من 5941 مليون سنة 2016 الى 8302 مليون يورو سنة 2019، لتنخفض ثم ترتفع بعد ذلك الى 16348 مليون يورو سنة 2022.

ونفس الملاحظة يمكن تسجيلها بالنسبة للأردن، إلا أنها سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2018-2022 من 274 مليون يورو الى 743 مليون يورو وهو ارتفاع كبير مقارنة بواردات سنة 2021 التي قدرت ب 408 مليون يورو.

وفيما يخص لبنان، فقد انخفضت خلال الفترة 2012-2016 لتسجل بعد ذلك ارتفاعا متواصلا خلال باقي الفترة حيث بلغت 601 مليون يورو سنة 2022 مقارنة ب 305 مليون يورو سنة 2014 مع انخفاض سنة 2019.ويرجع سبب التذبذب في الصادرات اللبنانية الى حالة عدم الاستقرار التي يعيشها لبنان خاصة منذ اغتيال رفيق الحريري، وتغير الحكومات بشكل مستمر والاغتيالات المتعددة في صفوف السياسيين.

أما سوريا فقد سجلت واردتها تذبذبا أيضا إلا أن حجم صادراتها ضئيل مقارنة بباقي دول المشرق العربي بعد فلسطين، وسجلت سنة 2022 ما قيمته 75 مليون يورو بعد أن انخفضت خلال الفترة 2012-2016، لترتفع بين سنتي 2017 و 2018 حيث بلغت 103 مليون يورو ثم انخفضت بشكل حاد سنة 2019 حيث بلغت 59 مليون يورو لتعاود الارتفاع بعد ذلك.ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة السورية والعقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على هذه الأخيرة.

وبالنسبة لفلسطين فقد سجلت صادراتها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، إلا أنها تعد أقل الدول العربية تصديرا للاتحاد الأوروبي حيث بلغت صادراتها نحو 25 مليون يورو سنة 2022.

فالملاحظ بالنسبة لدول المشرق العربي، أن مصر هي الأكثر تصديرا للاتحاد الأوروبي بفارق كبير بينها وبين كل من الأردن، لبنان ثم سوريا وفلسطين.

وتجدر الاشارة إلى أن الانخفاض المسجل في الفترة 2012-2016 تركز أساسا في الدول المصدرة للنفط وذلك بسبب تداعيات استمرار انخفاض أسعار النفط لتلك الفترة،وانخفاض مستويات انتاجه في بعض الدول العربية وتواصل ضعف الأداء في منطقة اليورو وهو ما أدى الى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على هذه الدول،وبفعل تحسن أسعار النفط تحسنت الصادرات العربية عموما وبالنسبة للدول غير النفطية مقدمتها أدى تحسن أداء الاقتصاد العالمي، خاصة منطقة اليورو الى تحسن صادراتها، كما ساهم انخفاض اسعار صرف عملات بعض دول تلك المجموعة في تحسن تنافسية صادراتها.

في الأخير يتبين لنا أن كلا من السعودية، الجزائر، هي أكثر الدول العربية تصديراللاتحاد الأوروبي،تليها المغرب بينما تكاد دول المشرق تنعدم وارداتها من هذا الأخير،كما يلاحظ أن صادرات كل الدول العربية عرفت تزايدا كبيرا سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية مما أدى الى زيادة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ،اضافة الى جهود الدول العربية في تنويع اقتصادياتها وتحسين بيئة الأعمال التجارية فيها.

وتعتمد صادرات الدول العربية أساسا على النفط وهو ما يجعل صادراتها تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار هذا الأخير والتي ترتبط بتغيرات السوق العالمي، كما ساهم بدء التعافي من تداعيات جائحة كورونا في التأثير ايجابيا على حجم التجارة العالمية ومن ضمنها العربية.

الفرع الثاني: تطور واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي

تعتبر الواردات من الوسائل التي تلجأ لها الدول لتوفير السلع التي لا يكفي إنتاجها المحلي أو لا يمكن إنتاجها محليا، ونظراً للتطورات الهائلة والسريعة في البيئة الاقتصادية العالمية،وتصاعد دور التكتلاتالاقتصادية الإقليمية واشتداد المنافسة العالمية بين الدول التي فرضتها التغيرات الاقتصادية العالمية، تعمل هذه الدول على تبنى العديد من الآليات التي من شأنها زيادة حجم الصادرات والارتفاع بقيمتها وفتح أسواق جديدة مع زيادة الاهتمام بالميزة التنافسية بالإضافة للميزة النسبية، وخفض حجم الواردات والتي من شأنها أن تساهم في تخفيف الآثار السلبية لتلك المتغيرات.

وتتأثر الواردات العربية عموما بتغيرات أسعار النفط والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الحد أو على الأقل التقليل من الاستيراد، إضافة إلى العوامل الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، ويوضح الجدول الموالي تطور واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2012-2022.

جدول رقم 40:تطور واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2012 -2022

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	26660	30006	30400	34121	28578	28583	26654	26414	24869	25008	31605
الامارات	31092	33149	35008	39170	37659	34056	29308	29873	26013	29811	35732

قطر	4566	4565	6457	7982	7383	7575	8053	11362	7355	8083	9138
البحرين	1807	1135	1424	1363	1327	1651	1622	1824	1843	1835	1852
الكويت	3847	4709	4414	5247	4820	4966	5024	5319	4941	5756	6549
عمان	3285	3367	3144	3980	3597	3659	3421	3223	2984	2454	2968
الجزائر	20701	21893	22860	21802	19897	18450	18510	16907	13482	12646	13894
تونس	11023	10987	10797	10568	10328	10989	11449	10939	8788	10836	13589
المغرب	16205	16784	17516	17493	19926	21484	22481	23288	20032	25122	31621
فلسطين	96	112	140	187	245	255	235	263	218	355	419
الأردن	3181	3407	3362	3630	3740	3711	3293	3429	2996	3310	4156
سوريا	1152	741	670	497	428	527	642	598	332	304	301
مصر	14454	13810	15603	19075	19142	18417	18013	19020	18148	21541	20942
لبنان	6224	6129	5935	6176	6261	6841	6842	5776	4078	4147	5658

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 2023/10/12 17:00.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أن واردات المملكة العربية السعودية من الاتحاد الأوروبي قد ارتفعت من 26660 مليون يورو سنة 2012 إلى 34121 مليون يورو سنة 2015، لتنخفض بعد ذلك إلى 28578 مليون يورو سنة 2016، وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت وارداتها 24869 مليون يورو، ثم ارتفعت سنة 2021و2022 حيث بلغت 31605مليون يورو.

بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فقد تطورت قيمتها من 31092 مليون يورو سنة 2012 إلى 39170 مليون يورو سنة2015، لتشهد بعد ذلك انخفاضا متواصلا من 37659 سنة 2016 إلى 26013 مليون يورو سنة 2020،تخلله ارتفاع طفيف سنة 2019،لترتفع بعد ذلك خلال سنتي 2021 و 2022 بقيمة قدرها 35732 مليون يورو.

وفيما يخص دولة قطر، فقد عرفت وارداتها نحو الاتحاد الأوروبي تذبذبا تراوح بين الارتفاع والانخفاض، إذ ارتفعت من 4566 مليون يورو سنة 2012 إلى 7982 مليون يورو سنة 2015 حيث شهدت انخفاضا سنة 2016 إلى ما قيمته 7383 مليون يورو، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى غاية سنة 2019 حيث سجلت 11362 مليون يورو، لتنخفض مجددا سنة 2020 بصادرات قدرها 7355 مليون يورو، وترتفع بعد ذلك لتصل إلى ما يعادل 9138 مليون يورو سنة 2022.

أما فيما يتعلق بدولة البحرين، فقد عرفت وارداتها هي الأخرى نفس منحى واردات دولة قطر تقريبا، حيث انخفضت من 1807 مليون يورو سنة 2012 إلى 1135 مليون يورو سنة 2013، ثم ارتفعت سنة 2014 إلى 1424 مليون يورو، لتنخفض خلال سنتي 2015 و2016، ثم استمرت بالارتفاع إلى غاية سنة 2022 حيث بلغت 1852 مليون يورو.

وبالنسبة لسلطنة عمان فقد عرفت وارداتها انخفاضا خلال الفترة 2012-2014 حيث بلغت 3144 مليون يورو، لتعاود الارتفاع سنة 2015، ثم تنخفض بشكل متواصل إلى غاية سنة 2020 ثم ارتفعت مجددا سنة 2022 حيث حققت 2968 مليون يورو.

وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فإن أكثر الدول استيرادا من الاتحاد الأوروبي هي الإمارات العربية المتحدة تليها السعودية التي جاءت في المرتبة الثانية تليها قطر، الكويت، عمان ثم البحرين.

بالنسبة لدول المغرب العربي، فقد عرفت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا من 20701 مليون يورو سنة 2012 إلى 22860 مليون يورو سنة 2014، إلا أنها عرفت بعد ذلك انخفاضا متواصلا إلى غاية سنة 2022 حيث بلغت 13894 مليون يورو.

وفيما يخص تونس فقد انخفضت وارداتها بشكل متواصل من 11023 مليون يورو سنة 2012 إلى 10328 مليون يورو سنة 2016، لترتفع بين سنتي 2017 و2018 إلى 11449 مليون يورو، ثم تعاود الانخفاض سنتي 2019 و2020 إلى 8788 مليون يورو، وترتفع بعد ذلك خلال سنتي 2020 و2021 إلى 13598 مليون يورو.

أما بالنسبة للمغرب، فقد ارتفعت وارداتها نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المذكورة بشكل متواصل وهي الدولة العربية الوحيدة التي عرفت هذا المنحى إذ ارتفعت من 16205 مليون يورو سنة 2012 إلى 31621 مليون يورو سنة 2022، وهذا رغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2020،

وعليه، فإن الملاحظ بالنسبة لبلدان المغرب العربي أن الجزائر كانت المستحوذ الرئيسي على الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، وبعد ذلك استأثرت المغرب بأكبر حصة إلى غاية سنة 2022، التي عرفت تزايدا مستمرا طول هذه الفترة، مما يدل على أن حجم مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي في تزايد مستمر.

فيما يتعلق بدول المشرق العربي، فقد كانت واردات مصر في ارتفاع مستمر من سنة 2012 بقيمة قدرها 14454 مليون يورو إلى ما يعادل 19142 مليون يورو سنة 2016، ثم انخفضت إلى 18013 مليون يورو

سنة 2018، ثم ارتفعت سنة 2019 إلى 19020 مليون يورو لتنخفض سنة 2020 إلى 18148 مليون يورو،ثم تسجل ارتفاعا سنتي 2021 و2022 بقيمة قدرها 20942.

وسجلت واردات لبنان انخفاضا متواصلا خلال السنوات 2012، 2013 ،2014مسجلة قيمة قدرها 5935 مليون يورو، ثم واصلت الارتفاع خلال الفترة 2015-2018 من 6176 مليون يورو إلى 6842 مليون يورو لتنخفض مجددا خلال الفترة 2019-2021 ثم ارتفعت سنة 2022 إلى ما يعادل 5658 مليون يورو،

وفيما يتعلق بالواردات الأردنية، فقد عرفت تقريبا ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2012-2017، ثم انخفضت سنة 2018 الى ما قيمته 3293 مليون يورو، لتتراوح بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع الى غاية سنة 2022 حيث ارتفعت مسجلة قيمة قدرها 4156 مليون يورو.

أما بالنسبة لسوريا، فقد عرفت وارداتها منحى معاكس لصادرات الأردن، حيث عرفت انخفاضا متواصلا خلال الفترة 2012-2016، ثم ارتفعت خلال سنتي 2017-2018 الى 642 مليون يورو ثم عاودت الانخفاض بشكل مستمر الى غاية سنة 2022 بقيمة تعادل 301 مليون يورو،

وأخيرا سجلت واردات فلسطين ارتفاعا تقريبا متواصلا خلال الفترة 2012-2022 يتخلله بعض الانخفاض سنتي 2018 و 2020، حيث ارتفعت من 96 مليون يورو سنة 2012 الى 419 مليون يورو سنة 2022.

بالنظر الى واردات دول المشرق العربي نحو الاتحاد الأوروبي فقدكانت مصر الأكثر استيرادا من هذا الأخير تليها لبنان، الأردن،سوريا ثم فلسطين.

وعلى العموم، عند المقارنة بين سنتي 2021 و 2022 فإن جل الدول العربية ارتفعت وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وفي الأخير ،فإن أكثر الدول تعاملا من ناحية الاستيراد مع الاتحاد الأوروبي هي الإمارات العربية المتحدة والسعودية من الخليج العربي،المغرب والجزائر من المغرب العربي،ومصر من المشرق العربي.

الفرع الثالث: تطور الميزان التجاري للدول العربية

يعتبر الميزان التجاري من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحديد وضعيتها الاقتصادية،إذ يؤثر بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات، ويعبر العجز الدائم للميزان التجاري عن الوضعية الصعبة التي يعيشها البلد وعن تبعيته الدائمة للخارج في تلبية احتياجاته، كما يشكل خطرا على الوضعية الاقتصادية للدولة حيث تستنزف كل احتياطاتها من العملة الصعبة مما يجعلها تلجأ إلى الاستدانة، ويتزايد عبء المديونية ،وما ينجر عنه من تبعات تؤثر على الجوانب الاجتماعية من خلال انخفاض الدخول وما ينعكس عليه من انخفاض للقدرة الشرائية وزيادة معدل الفقر، وانخفاض قيمة العملة...الخ.

فيما يتعلق بالميزان التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوربي، يلاحظ أنه يختلف من دولة إلى أخرى ففي حين حققت بعض الدول فائضا تجاريا، حققت الدول الأخرى عجزا تجاريا، وذلك حسب ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 41:تطور الميزان التجاري للدول العربية للفترة 2012-2022

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	6287	-2344	-4023	-14870	-11218	-8857	1354	-67	-9777	-4124	12476
الامارات	-24230	-25167	-28327	-31238	-30360	-26524	-20456	-22626	-17330	-20367	-21620
قطر	-2329	-2026	1191	3308	3475	2834	2275	5546	2913	1168	-12354
البحرين	-466	-36	-773	-756	-763	-855	-464	-971	-1122	-589	-17
الكويت	278	-328	-613	-2080	-2321	-1681	-2321	-2809	-4101	-4480	-3073
عمان	-2788	-2422	-2607	-3436	-3280	-3372	-2793	-2694	-2666	-1673	-836
الجزائر	9538	6056	2479	-3352	-4199	-1474	-75	-689	-2107	6824	28115
تونس	-1914	-2111	-1799	-1261	-1186	-1730	-1480	-919	-150	-570	-1071
المغرب	-7428	-7331	-7175	-5820	-7302	-7129	-7111	-6966	-4894	-7126	-9904
فلسطين	-83	-100	-128	-174	-230	-243	-221	-241	-192	-326	-395
الأردن	-2874	-3092	-3052	-3311	-3464	-3387	-3020	-3108	-2634	-2902	-3413
سوريا	-889	-621	-584	-414	-364	-436	-540	-539	-271	-235	-226
مصر	-6677	-6684	-8038	-12649	-13201	-11020	-10364	-10717	-11782	-12399	-4593
لبنان	-5887	-5818	-5630	-5807	-5890	-6431	-6365	-5341	-3630	-3623	-5057

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 17:00 2023/10/12

من خلال الجدول أعلاه، وبالنسبة لدول الخليج العربي فقد حقق الميزان التجاري لكل من الإمارات، عمان و البحرين عجزا خلال فترة الدراسة، وحققت الكويت فائضا سنة 2012 فقط ،وحقق الميزان التجاري للسعودية فائضا خلال السنوات 2012،2018،2022،بينما سجل عجزا لباقي السنوات،وبالعكس بالنسبة لقطر حيث حققت عجزا خلال السنوات 2012،2013،2022،بينما حققت فائضا لباقي الفترة،وعليه فإن التبادل التجاري الأورو-خليجي كان على العموم في صالح الاتحاد الأوروبي باستثناء قطر.

وبالنظر إلى دول المغرب العربي، فقد حقق الميزان التجاري لكل من تونس والمغرب عجزا خلال فترة الدراسة، أي أن التبادل التجاري كان لصالح الاتحاد الأوروبي بينما تباين الميزان التجاري للجزائر بين الفائض خلال سنوات 2012،2013،2014 والعجز خلال الفترة 2015-2020 ثم الفائض مجددا سنتي 2021 و 2022.

وبالنسبة لدول المشرق العربي، فقد حققت جل الدول العربية المذكورة عجزا متواصلا خلال الفترة 2012-2022.

وبالنسبة لسنة 2022، فقد حققت كل من الجزائر والسعودية فائضا تجاريا بسبب التحسن في أسعار البترول، بينما سجلت باقي الدول العربية عجزا في ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

في الأخير، يلاحظ أن التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي كان لصالح هذا الأخير، ماعدا قطر، السعودية والجزائر التي حققت فائضا في الميزان التجاري في بعض الفترات، كماتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية والطبية والمنتجات ذات التكنولوجيا العالية.

الفرع الرابع: أثر الشراكة الأورو-عربية على تجارة الخدمات

يتوفر قطاع الخدمات على أنشطة كثيرة مثل الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار والاتصالات والسياحة والخدمات الطبية، والخدمات الاستشارية والفنية والإدارية) ، ومن بين البنود التي نصت عليها اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية تحرير تجارة الخدمات، ويوضح الجدول الموالي تطور تجارة الخدمات للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2018-2021

جدول رقم42 : تطور تجارة الخدمات للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021 الوحدة: مليار دولار

	2018			2019			2020			2021		
	المدفوعات	المتحصلات	الصافي	المدفوعات	المدفوعات	الصافي	المدفوعات	المدفوعات	الصافي	المدفوعات	المدفوعات	الصافي

السعودية	11,4	2,8	8,6-	10,9	5,2	3,3	7,7-	8,7	2,2	6,5-	9,3	2.5	6,9-
الامارات	12,7	11,9	0,8-	13,7	11,9	1,7-	11,8	9,5	2,2-	15,1	11,0	4,1-
قطر	4,0	1,9	2,1-	5,2	1,6	3,6-	3,7	1,3	2,4-	4,5	1,4	3,1-
البحرين	1,0	0,4	0,5-	1,3	0,5	0,8-	1,0	0,5	0,5-	0,7	0,4	0,3-
الكويت	1,8	0,5	1,3-	1,8	0,6	1,3-	1,4	0,4	1,0-	1,3	0,4	0,9-
عمان	1,3	0,6	0,6-	1,5	0,6	1,0-	1,4	0,5	0,9-	1,2	0,4	0,8-
الجزائر	3,4	1,5	1,9-	2,7	1,5	1.3-	1,6	0,9	0,7-	1,6	1,0	0,6-
تونس	1,3	2,7	1,4	1,6	2,9	1,4	1,1	1,9	0,8	1,2	2,1	0,9
المغرب	4,5	5,5	1,0	4,2	5,6	1,4	2,9	3,9	1,0	3,3	4,4	1,1
فلسطين	0,1	0,0	0,1-	0,1	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1-	0,1	0,0	0,1-
الأردن	0,8	0,6	0,2-	0,9	0,9	0,0	0,9	0,4	0,5-	0,9	0,5	0,4-
سوريا	0,1	0,4	0,3	0,1	0,5	0,4	0,1	0,2	0,1	0,1	0,2	0,1
مصر	3,9	5,9	2,0	5,0	6,1	1,0	4,6	4,0	0,6-	5,1	4,4	0,8-
لبنان	1,5	1,0	0,5-	1,6	0,9	0,7-	1,0	0,6	0,4-	1,0	0,6	0,5-

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 17:00 2023/10/12

من خلال بيانات الجدول اعلاه، يتبين لنا أن صافي الميزان الخدمي كان سالبا في كل الدول العربية، باستثناء كل من تونس المغرب سوريا التي كان صافي الميزان الخدمي لها موجبا ومصر التي سجلت قيمة سالبة سنة 2021 فقط.

المطلب الثالث: أثر الشراكة الأورو–عربية على الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم العديد من الامتيازات، التي تحفز الدول على الاستثمار في دول أخرى، وذلك لما قد تجلبه هذه الاستثمارات من ايجابيات للدولة المضيفة، إذ تمكن من نقل التكنولوجيا المتطورة والمهارة وزيادة فرص العمل، ورفع إيرادات الدولة خاصة إذا وجهت هذه الاستثمارات لاستهداف القطاعات التصديرية، إذ ستمكنها من زيادة حجم الصادرات وتصدير منتجات تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية

من أهم الأهداف التي سعت اليها الدول العربية من إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هو الحصول على رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، نظرا لما يمكن أن تستفيد منه هذه الدول من خبرة

المستثمر الأوروبي، التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتحقيق تنمية اقتصادية من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي اضافة الى زيادة حجم الصادرات، وجذب المنطقة لاستثمارات أخرى غير الاستثمارات الأوروبية.

فقد قامت العديد من الدول العربية بإصلاحات في جميع المجالات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي، ليتسنى لها جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب خاصة في القطاعات الواعدة التي لم يتم الاستثمار فيها بعد، ويوضح الجدول الموالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية من الاتحاد الأوروبي:

جدول رقم 43: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي الىالدول العربية للفترة 2018-2021

	2018	2019	2020	2021
السعودية	0,2	1,6-	1,4	0,5-
الامارات	3,5	176,7	127,0-	1,9-
قطر	0,3-	0,1	1,4-	0,4-
البحرين	0,2	0,2	0,1	0,1
الكويت	0,3	0,2-	0,3-	1,2-
عمان	00	0,2-	4,9-	0,6-
الجزائر	1,6	0,2	0,5-	1,0-
تونس	0,2-	0,2	0,1	0,3-
المغرب	0,9	0,2	3,6	0,8-
فلسطين	0,2	0,1	00	00
الأردن	0,3	0,0	0,3-	0,1
سوريا	00	00	00	00
مصر	1,4	0,4	1,0	0,0
لبنان	0,1	0,1	0,2-	0,7-

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 17:00 2023/10/12

من خلال البيانات المذكورة في الجدول أعلاه، فقد كان الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي نحو السعودية موجبا سنة 2018 بقيمة 0,2 مليار دولار،ثم أصبح سالبا بقيمة -1,6 مليار دولار، ثم أصبح موجبا سنة 2020 بقيمة 1,4 مليار دولار ليصبح سالبا سنة 2020 بما يعادل -0,5 مليار دولار.

بالنسبة للامارات العربية المتحدة، فقد كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر موجبا لسنتي 208 و 2019 بقيمة 3,5 و 176,7 مليار دولار عللى التوالي ،ثم أصبح سالبا سنتي 2020 و 2021 بقيمة -127,0 و -1,9 مليار دولار.

في حين كان تدفق الاستثمار الأجنبي الى قطر موجبا سنة 2020 فقط بقيمة قدرها 0,1 مليار دولار، بينما كان سالبا لسنوات 2021،2019،2018 مسجلا القيم -0,3،-1,4،-0,4 مليار دولار.

أما البحرين فقد سجلت تدفقا موجبا للاستثمار الأجنبي المباشر اذ قدر ب 0,2 مليار دولار سنتي 2018 و2019، وانخفض الى 0,1 مليار دولار سنتي 2020 و 2021.

وسجلت الكويت سنة 2018 تدفقا قدره 0,3 مليار دولار، ثم انخفض الى قيم سالبة خلال السنوات 2021،2020،2019 بقيم قدرها -0,2،-0,3،-1,2 مليار دولار.

وبالنسبة لسلطنة عمان، فقد كان تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد اليها معدوما سنة 2018،ثم انخفض ليصبح سالبا بقيم تعادل -0,2،-4,9،-0,6 مليار دولار.

وفيما يتعلق بدول المغرب العربي، فقد سجلت الجزائر تدفقا موجبا خلال سنة 2018 بقيمة 1,6 مليار دولار ثم انخفض الى 0,2 مليار دولار سنة 2019،ثم انخفض بشدة ليصبح سالبا سنتي 2020 و 2021 بقيمتي -0,5 ،-1,0 مليار دولار.

أما تونس فقد كان التدفق سالبا سنة 2018 بقيمة -0,2 مليار دولار،ثم ارتفع الى ما يعادل 0,2 و 0,1 مليار دولار سنتي 2019 و 2020،ثم انخفض ليصبح سالبا سنة 2021 بقيمة -0,3 مليار دولار.

في حين سجلت المغرب تدفقا موجبا للسنوات 2020،2019،2018 بقيم قدرها على التوالي 3,6،0,2،0,9 مليار دولار ثم انخفض الى قيمة -0,8 مليار دولار سنة 2021,

أما بالنسبة لدول المشرق العربي،فقد كان تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى سوريا معدوما حاله حال الاستثمار الصادر منها نحو الاتحاد الأوروبي،وموجبا سنتي 2018 و 2019 في فلسطين بالقيم 0,1،0,2 مليار دولار ثم معدوما خلال سنتي 2020 و 2021.

أما الأردن،فقد سجلت تدفقا موجبا قدره 0,3 مليار دولار سنة 2018،ثم انخفض ليصبح معدوما سنة 2019،ثم سالبا سنة 2020 بقيمة -0,3 مليار دولار،ليرتفع سنة 2021 بقيمة 0,1 مليار دولار.

وبالنسبة للبنان،فقد سجلت نفس التدفق لسنتي 2018 و 2019 بقيمة قدرها 0,1 مليار دولار،ثم انخفض الى قيمتي -0,2،-0,7 مليار دولار سنتي 2020 و 2021.

أما مصر،فقد حققت تدفقا قدره 1.4 مليار دولار سنة 2018،ثم انخفض الى 0,4 مليار دولار سنة 2019 ثم ارتفع الى 1,0 مليار دولار سنة 2020،وانعدم بعد ذلك سنة 2021.

وعليه،فالملاحظ أن الإمارات والبحرين كانت الدول العربية الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي خلال الفترة المذكورة، وعليه هناك نوع من العزوف الوروبي عن الاستثمار في جل الدول العربية وهذا على الرغم من للإصلاحات التي تقوم بها الدول العربية من أجل تحسين مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي

تسعى الدول العربية هي الأخرى إلى الاستثمار خارج حدودها الجغرافية، وذلك من أجل الاستفادة من الدخول إلى الأسواق الدولية، وتوظيف الفوائض المالية التي تحققها خلال السنة بدل تجميدها، وما يترتب عليها من أثار سلبية، تحقيق عوائد مالية والاحتكاك مع مؤسسات الدول الأخرى بما يمكنها من اكتساب الخبرة والاستفادة من المهارة التكنولوجية ومن اليد العاملة المؤهلة.

والجدول الموالي يعكس تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي:

جدول رقم 44:تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021 الوحدة :مليار دولار

	2018	2019	2020	2021
السعودية	3,7	9,4	2,4-	11,6
الامارات	0,5-	20,3	52,1	4,0
قطر	0,7	0,6	3,6-	2.5-
البحرين	1,1	10,2	0,1-	0,9-
الكويت	0,1	0,3	0,1-	0,1
عمان	0,1-	0,2-	00	0,1-
الجزائر	0,1	0,1	0,4	00
تونس	00	00	00	00
المغرب	00	00	00	0,1-
فلسطين	00	00	00	00
الأردن	00	0,1	00	0,1
سوريا	00	00	00	00
مصر	0,3-	0,3	1,7	0,1-
لبنان	0,2	0,1-	0,2	0,8-

المصدر: الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي ، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr، تاريخ الاطلاع 2023/10/12 17:00

من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه، يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي الصادر من كل فلسطين، سوريا وتونس كان منعدما خلال الفترة 2018-2021،وهو نفس الحال بالنسبة للمغرب التي سجلت قيما معدومة أيضا وقيمة سالبة سنة 2021 قدرها -0,1 مليار دولار، أما بالنسبة للسعودية،فقد كان الاستثمار الصادر سنة 2018 يقدر ب3,7 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2018 إلى 9,4مليار دولار ثم أصبح سالبا سنة 2020 بقيمة قدرها -2,4 مليار دولار ولمنه ارتفع سنة 2021 إلى قيمة 11,6 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة،فقد سجل قيمة سالبة سنة 2018 قدرها-0,5مليار دولار،ثم أصبح موجبا خلال باقي السنوات حيث سجل سنة2019 20,3 مليار دولار، ثم ارتفع سنة 2020 الى ما يعادل 52,1 مليار دولار وانخفض سنة 2021 الى 4,0 مليار دولار.

أما قطر فقد سجلت قيما موجبة لسنتي 2018 و 2019 قدرها 0,7 و 0,6 مليار دولار على التوالي،ثم قيما سالبة لسنتي 2020 و 2021 قدرها -3.6 و -2,5 على التوالي.

وسجل تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من البحرين ما قيمته 1,1 مليار دولار ثم ارتفع الى 10,2 مليار دولار سنة 2019، لينخفض الى -0,1 مليار دولار سنة 2020 و – 0,9 مليار دولار سنة 2021.

أما فيما يتعلق بالكويت فقد سجل قيمتي 0,1 و0,3 مليار دولار على التوالي لسنتي 2018 و 2019، ثم انخفض الى -0,1 مليار دولار سنة 2020 ليصبح موجبا سنة 2021 بقيمة قدرها 0,1 مليار دولار.

وبالنسبة لسلطنة عمان، فقد سجلت قيما سالبة لسنتي 2018 و2019 و2021 قدرت ب-0,1، -0,2و - 0,1 مليار دولار على التوالي، وكان معدوما سنة 2020.

وكان تدفق الاستثمار الصادر من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي موجبا خلال سنوات 2018،2019،2020 بقيم قدرها 0,4،0,1،0,1 مليار دولار، ثم انعدم سنة 2021.

أما مصر فقد كانت قيمة التدفق سالبة لسنة 2018 وقدرها -0,3 مليار دولار، ثم أصبحت موجبة خلال سنتي 2019 و2020 بقيمتي 0,3 و 1,7 مليار دولار ،ثم أصبح سالبا سنة 2021 اذ سجل -0,1 مليار دولار.

وبالنسبة للبنان، فقد سجل نفس القيمة لسنتي 2018 و2020 قدرها 0,2 مليار دولار، وقيما سالبة لسنتي 2019 و 2021 قدرها -0,1 و -0,8 مليار دولار.

بالمقارنة بين كل الدول العربية، يلاحظ أن الدول الخليجية كانت الأكثر استثمارا في الاتحاد الأوروبي، وهي السعودية والإمارات ،والتي تتركز في القطاع المصرفي وقطاع العقارات وسندات الاستثمار،ثم الجزائر في منطقة المغرب العربي،ومصرفي دول المشرق العربي إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من مصر كان سالبا في السنتين الأخيرتين، كما أن الاستثمار الصادر من الدول العربية نحو الاتحاد الأوربي كان أقل بكثير مقارنةبالاستثمار الأجنبي الوارد اليها من الاتحاد الأوروبي.

ووفقا لإحصائيات سنة 2021، فان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاتحاد الأوروبي كان مصدره كل من بريطانيا، ايسلندا، كندا وروسيا والمملكة العربية السعودية في المرتبة السادسة،أما الاستثمار الأوربي الصادر فتركز بالدرجة الأولى في كل من الولايات المتحدة الأمريكية،بريطانيا وسنغافورة ،وهو ما يؤكد ضعف الاستثمارات المخصصة للدول العربية كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم12 :تدفقات الاستثمار الأجنبي للاتحاد الأوروبي لسنة 2021.

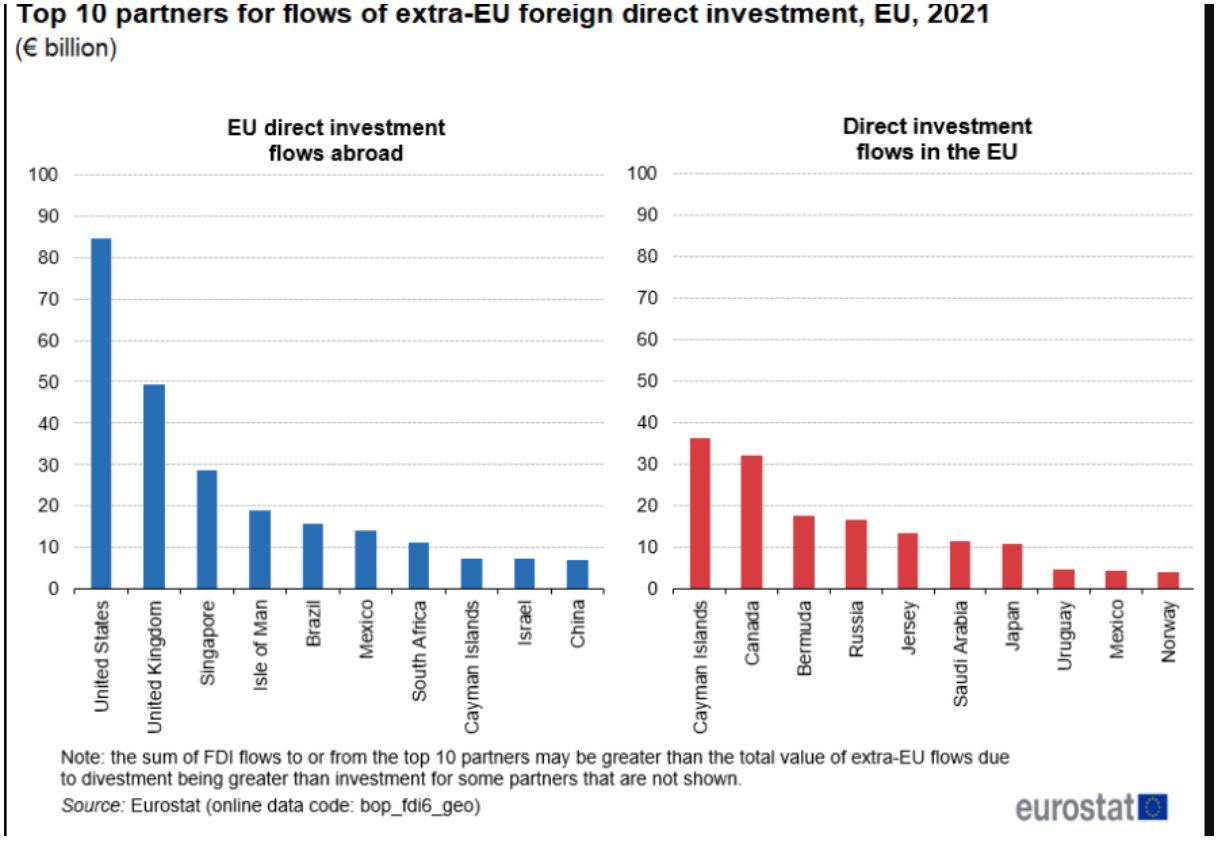

المصدر:-https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File:Fig1_Top_10_partners_for_flows.PNG#file

وفي الأخير يتبين أن حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم ترق إلى طموحات وتطلعات هذه الدول، إذ نجد أن أكثر من 60 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الإتحاد الأوروبي باتجاه دول رأسمالية صناعية، ثم تأتي دول واقتصاديات ناشئة كالصين، كوريا، ودول أمريكا اللاتينية، كما عرفت حصة أوروبا الشرقية تطورا ملحوظا خاصة بعد ضمها لدول المجموعة ومحاولة تسريع عمليات الإصلاح، أما الدول العربية فتأتي ضمن المراتب المتأخرة.

المطلب الرابع: دور التكامل الاقتصادي العربي في تطوير الشراكة الأورو–عربية

يتأثر التكامل الاقتصادي العربي بالشراكة الأورو–عربية، فالاتحاد الأوروبي باعتباره كيان إقليمي له من الوزن على الساحة الدولية حيث استطاع فرض شروطه على الدول العربية من خلال اتفاقية الشراكة المبرمة بينهما،

و تربط التكامل الاقتصادي علاقة مهمة بالتنمية الاقتصادية، إذ تتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة، لأن الحافز الأساسي للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية يتمثل في تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن بلوغها بجهود منفردة، يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية،لذلك قيل بينما ليس كل محور للتنمية محوراً للتكامل فان كل محور للتكامل هو محور للتنمية.[1]

إذ يسمح هذا الأخير للدول المتكاملة بما تعجز عن تحقيقه بصفة فردية لذا فالشراكة بدورها تؤثر على التنمية الاقتصادية وسنتناول من خلال هذا المطلب آثار الشراكة الأوروبية–العربية على كل منهما، وكذا نحاول طرح بعض السبل لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الفرع الأول: أثر الشراكة الأورو–عربية على التكامل الاقتصادي العربي:

لم تتمكن الدول العربية من تحقيق تكامل اقتصادي بينها، فكان ان وقعت اتفاقيات الشراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، ونتيجية لذلك كان للشراكة عدة آثار على التكامل الاقتصادي العربي الذي لم بكن قائما بين الدول العربية، ويمكن تلخيص هذه الآثار ضمن النقاط التالية:[2]

أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية–العربية على المنتجات العربية:

[1] –حربي محمد عريقات، العوربة والعولمة الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 10، ديسمبر 2012، ص119.

[2] – شنايت صباح، الشراكة الأوروبية–العربية وآثارها المحتملة على الاقتصادات العربية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 04،01 أكتوبر 2010، ص–ص 90-92.

تنطوي اتفاقية الشراكة الأورو-عربية على التمييز بين المنتجات العربية والأوروبية لصالح هذه الأخيرة،إذ يقضي أي اتفاق شراكة مبرم مع أي دولة عربية بالسماح بنفاذ السلع الأوروبية إلى سوق الدولة العربية دون أي حواجز جمركية وذلك بعد فترة انتقالية تتراوح بين ثلاث سنوات لبعض السلع إلى اثنتي عشر سنة كأقصى فترة للسلع الأخرى،وبعد انقضاء هذه الفترة الانتقالية سيكون بإمكان السلع الأوروبية النفاذ إلى سوق الدولة العربية من دون التعرض إلى أية رسوم جمركية أو أية رسوم أخرى مماثلة لها.أما سلع الدول العربية الأخرى المماثلة للسلعة الأوروبية،فإنها لن تتمكن من النفاذ إلى سوق الدولة العربية الشريكة مع أوروبا من دون خضوعها لرسوم جمركية قد تكون مرتفعة جدا،إن كانت هذه السلعة ضمن القوائم الاستثنائية،وغالبا ما تتضمن هذه القوائم عددا هائلا من السلع،ويصبح بإمكان سلع الدول العربية (في أحسن الأحوال) أن تلج سوق الدول العربية على قدم المساواة مع السلع الأوروبية وهذا إن لم تكن على القوائم الاستثنائية،وهذا يعني تمييزا صريحا ضد المنتج العربي لصالح المنتج الأوروبي،ومن المؤكد أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس هذا أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع غير العربية.

أثر الشراكة الأوروبية–العربية على تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن بقاء اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية سارية المفعول يعرقل وبصفة واضحة انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى مستوى الاتحاد الجمركي،إذ يتطلب ذلك ادماج البلدان العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي ضمن منطقة جمركية واحدة تتحرك فيها السلع بحرية كاملة كما لو انها في قطر واحد مع التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بإخضاع السلع المستوردة من دولة أخرى غير عضو في الاتحاد الى تعريفة جمركية موحدة،أيا كانت نقطة دخولها الى الاتحاد الجمركي وبالتالي لا يمكن أن نتصور في ظل ما سبق أن تتمكن سلعة عربية من النفاذ الى دولة عربية هي عضو في الاتحاد وتقيم علاقة شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون الخضوع الى قيود جمركية،ومن هنا يبرز التعارض الواضح ما بين المشروعين بل وعلى العكس قد يعمل المشروع الأوروبي عللى عرقلة مشروع التكامل الاقتصادي العربي.

أثر الشراكة الأورو–عربية على التجارة العربية:

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال قواعد المنشأ الى تحقيق الأهداف التجارية له فحسب،إذ تتميز هذه الأخير بدرجة عالية من التعقيد وهو ما يرفع من تكلفة تطبيقها بالنسبة للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت،هذا من جهة ومن جهة أخرى،تؤدي قواعد المنشأ الأوروبية الى خلق التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية إذا لم تكن طرفا في اتفاق

الشراكة لمصلحة نفس السلعة إذا كانت مستوردة من دولة غير عربية(إسرائيل،مالطا،قبرص...) على اعتبار أن هذه الدول شريكة للاتحاد الأوروبي.

أثر الشراكة الأورو-عربية على تبعية الاقتصاديات العربية:

ستخلق ضخامة السوق الأوروبية وتنوعها حتما قوة جذب كبيرة لإلحاق وربط أسواق الدول العربية الأطراف في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبي وتمارس قوة طاردة للعلاقات فيما بين الدول العربية الأعضاء في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية الأخرى غير الأطراف فيها، مما يزيد من حدة هذا الأثر المحتمل ما تتمتع به مؤسسات التمويل والائتمان والتسويق الأوروبية من قوة مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي.

الفرع الثاني: أثر الشراكة الأورو-عربية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية:[1]

تركز اتفاقية الشراكة الأوروبية-العربية بالدرجة الأولى على السلع الصناعية على حساب السلع الزراعية، لذا سنتناول أثر هذه الأخيرة على الصناعات التحويلية في الدول العربية من خلال العناصر التالية:

-التأثر السلبي للصناعات التحويلية العربية أو القضاء عليها بسبب المنافسة الشرسة التي ستتعرض إليها من طرف الصناعة التحويلية الأوروبية المتقدمة، وما يزيد من حدة الأثر هو أن المستهلك العربي من ذوي الفئات الميسورة سيقتني المنتج الأوروبي حتى وإن كان أغلى سعرا.

-الحيلولة دون تطوير صناعة تحويلية عربية غير قائمة أو تحسين ما هو قائم منها ،إذ أن انفتاح الأسواق العربية المتوسطية من دون حماية جمركية لفترة زمنية كافية على استيراد سلع مصنعة ومتطورة ذات تكنولوجيا عالية كصناعات الكمبيوتر والالكترونيات والصناعات الطبية سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية مستقبلا، وهو ما سيؤدي إلى تخصص الدول العربية في إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والخدمات السياحية والسلع المصنعة الخفيفة ذات التطور التكنولوجي غير المتقدم،حيث تميل الأسعار الحقيقية لهذه الأخيرة الى الانخفاض في الأجل الطويل وهو ما من شأنه أن يكرس التخلف العربي.

الفرع الثالث: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي لتطوير الشراكة الأورو-عربية

[1] - محمد الأطرش،حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية،ورقة مقدمة في ملتقى الشراكة الأوروبية تجارب قطرية،غرفة تجارة دمشق،دمشق،2001،ص-ص 18-20.

تؤكد جميع الدراسات على أن الشراكة الأوروبية-العربية تعكس تفاوتا هائلا في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول العربية المتوسطية من جهة أخرى، إذ تفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة قوية من جميع النواحي الاقتصادية السياسية العسكرية في حين تفاوضت الدول العربية والضعيفة مقارنة بالكتلة الأوروبية بصورة منفردة.

وتواجه الدول العربية المتوسطية رهانات عديدة من خلال اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لذا وجب السعي بشكل جدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها للتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من مزايا الشراكة الأوروبية-العربية والتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأخيرة.، إذ تتطلب الاستفادة من هذه الشراكة تفعيل التكامل الاقتصادي بينها، وتتمثل مستجدات التكامل الاقتصادي العربي في النقاط التالية:

أولا. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2023، فقد حققت إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية تقدماً ملموسا إذ بعد إزالة الحواجز الجمركية بين منتجات الدول العربية، تم اعتماد الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ملحق القيود الفنية على التجارة والصحة، والصحة النباتية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية بشكل إلزامي على أن يتم إعطاء مهلة للدول الراغبة في توفيق أوضاعها،

وفي مجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات تم إعداد القانون الاسترشادي العربي للمنافسة، كما تم إطلاق الشبكة العربية للمنافسة بدعم من رؤساء أجهزة حماية المنافسة بالدول العربية وعدد من المنظمات الدولية,

وفي مجال حماية المستهلك يتم التفاوض على بروتوكول تعاون في مجال حماية المستهلك بين الدول العربية، وكذلك وضع التصور الأولي للمنصة العربية لحماية المستهلك، ومن أجل سلامة الغذاء يجتمع الفريق العربي لسلامة الغذاء لمناقشة العديد من الأمور ذات الصلة بإجراءات الرقابة والتفتيش على الغذاء والتي قد تؤثر على حركة التبادل التجاري في المنطقة العربية،كما تستمر الجهود لتطوير آلية تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

وضمن موضوع قواعد المنشأ، تستكمل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قدما في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها

الختم والتوقيع إلكترونياً) من قبل الدول العربية المطبقة لهذا النظام، وتشجيع الدول على تطبيق هذا النظام لما له من مردود على تسهيل حركة التجارة، كما تم اقترح وضع آلية من أجل تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،[1]

ثانيا: تجارة الخدمات

تعتبر التجارة في الخدمات أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية، وذلك لما لقطاع الخدمات من أهمية كبيرة كأحد القطاعات الداعمة للنمو والتنمية بالدول ولما يمثله من بنيه تحتية هامة تؤثر على كفاءة كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصةً فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وتدعيم تنافسية تلك القطاعات، وإدراكاً من الدول العربية للأهمية الإستراتيجية لقطاع الخدمات، وما قد يمثله تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، تم إدماج التجارة في الخدمات ضمن محاور عمل التكامل الاقتصادي العربي، وقد نجحت جهود الدول العربية في التوافق حول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي دخلت حيز النفاذ منذ 2019/10/14 ، وتواصل لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية متابعة إنهاء الدول إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية وكذلك تقديم بعض الدول جداول للتفاوض للانضمام إلى الاتفاقية، كما وضعت اللجنة خطة عمل لتفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتحقيق الاستفادة القصوى منها. [2]

ثالثا:الاتحاد الجمركي العربي

رغم أن قمّة الجامعة العربيّة التي انعقدت عام 2009 استهدفت الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الكامل عام 2020،ورغم إزالة الحواجز الجمركيّة بين الدول العربيّة، لتحفيز التجارة البينيّة في ما بينها، لم يتم بعد الوصول إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الكامل بين الدول الأعضاء،مع الإشارة إلى أنّ الاتحاد الجمركي يفرض أن تضع الدول العربيّة تعريفات وقيودًا جمركيّة موحّدة، تجاه العالم الخارجي.

وفي هذا الشأن جاري التفاوض والاتفاق على آلية لتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً بين الدول الأعضاء، وكذلك على آلية للتفاوض لتوحيد الرسوم الجمركية العربية الذي يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، مرجع سبق ذكره، ص-ص 168-169.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023،ص-ص 168-169.

مما سبق، يؤكد لنا واقع الحال هرولة الدول العربية نحو الاتحاد الأوروبي من خلال صيغة الشراكة مقابل السير ببطء نحو العمل الاقتصادي العربي المشترك، إلا أن هناك إمكانية للتوفيق بين التكامل والشراكة شريطة توفر الحد الأدنى من توحيد المصالح وتنسيق الرؤى الإستراتيجية العربية ولتحقيق ذلك يجب على الدول العربية العمل على تفعيل التعاون الاقتصادي بينها في عدة ميادين من خلال النقاط التالية:

المحور السياسي: وذلك من خلال ما يلي:

– التأكيد أولا وقبل كل شيء على انطواء الدول العربية تحت لواء مؤسسي وهو جامعة الدول العربية كممثل للتكتل الاقتصادي العربي في كل المفاوضات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، إذ أنها كانت طرفا فاعلا في الحوار العربي –الأوروبي منذ عدة سنوات، وهي الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

–عدم التفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد، لأن ميل الدول الأوروبية إلى التفاوض مع كل دولة على حدة يجعل الموقف العربي ضعيفا، وإن اقتضى الأمر التفاوض على أساس المناطق شبه الإقليمية المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي،دول المغرب العربي،دول المشرق العربي مبدئيا لكي يتم ضبط التوجهات شبه الإقليمية كمرحلة أولى ثم التنسيق بينها لتحديد التوجه الإقليمي العربي في تطوير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،وهو ما يبدو صعب التحقيق إلا أنه ليس مستحيلا.

–إن تحقيق الخطوة السابقة يقتضي من القيادات العربية محاولة تجاوز الخلافات السياسية القطرية وتغليب المصلحة العربية العامة على المصلحة القطرية، ويعد هذا العنصر من أهم العراقيل التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي، فالعلاقات بين المغرب والجزائر مجمّدة منذ نهاية تسعينات القرن الماضي، والعلاقات بين المغرب وتونس متوترة ومعلقة، والعلاقات المغربية– الموريتانية تعرف حالات عدم استقرار، أما ليبيا فتعرف حالة من عدم الاستقرار الدائم، أضف إلى ذلك تطبيع المغرب مع إسرائيل إلا احتقانًا وتعقيدًا، لاسيما في ظل تجريم تونس لذات التطبيع، وتحريم الجزائر له ضمنًا وعلانيةً. والسعي لجعل المحدد الاقتصادي في مقدمتها، لأنه السبيل الوحيد لتذويب الخلافات واستدراك الزمن التنموي المهدور،هذا بالنسبة للمغرب العربي ناهيك عن النزاعات والحروب التي تعاني منها سوريا، اليمن، لبنان، العراق، السودان وفلسطين على وجه الخصوص.

–العمل على انضمام الدول العربية الأخرى لاتفاقية الشراكة سواء كانت متوسطية أم لا إذ تم استبعاد ليبيا وموريتانيا واليمن وتأجيل الاتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تجميده مع سوريا،فاستبعاد دول عربية أخرى يمكن اعتباره محاولة لتكريس التفرقة التي تعاني منها الدول العربية ،وبالتالي تعثر المشروع التكاملي العربي أكثر.

– الاعتماد على مبدأ التدرج والشفافية في معالجة الخلافات بأسلوب مرن وإقامة آليات للمتابعة والمراقبة.

المحور التجاري:

إن التدابير والخطوات التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقيها سيكون لها الأثر البالغ في تطوير اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية مستقبلا، إذ تكمن أهمية الاتحاد الجمركي العربي في أنه يسمح للدول العربية بعقد اتفاقيات جماعيّة لشراء السلع بالجملة من الدول الأخرى غير العربيّة، وبأسعار وشروط أفضل، ليتم توزيعها على الدول العربية بحسب حاجاتها،كما يسمح هذا الاتحاد للدول العربية بالتفاوض بشكل جماعي، مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، لتسهيل التجارة الدولية معها بشروط جيدة،وأخيرا، يضمن هذا الاتحاد حرية انتقال السلع المستوردة بين الدول العربية، بعد أن يتم توحيد شروط ورسوم استيراد السلع من الخارج، وهذه النقطة مهمة جدا في المشاورات مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي.

ولنجاح الاتحاد الجمركي مكوّن أساسي، هو الاعتراف بين الأعضاء بأن الأشكال الأسمى من التكامل تفرض فقدان السيادة الاقتصادية الوطنية في سبيل الاتحاد. ومن الناحية التقنية، يتطلّب التقدّم نحو تحقيق هذا الهدف التعامل مع الاتفاقيات التجارية المتداخلة، ووضع تعريفات خارجية منخفضة بشكل مدروس، وتوحيد البنود والإجراءات الجمركية الوطنية، واعتماد سياسة تنافس واستثمار مشتركة.

غير أن ما يعرقل الاتحاد الجمركي العربي ليس فقط غياب الإرادة السياسية، وتشتت النظام الجماعي العربي، والكوارث التي حلت بدول عربية كبيرة أو مهمة اقتصاديا مثل العراق وسوريا والسودان وليبيا، ولكن التفاوتات الهيكلية في الاقتصادات العربية الرئيسية في الواقع تمنع خروج الاتحاد الجمركي العربي للنور، فالاقتصادات العربية يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع، وهذه الأنواع يصعب الجمع بينها في اتحاد جمركي واحد في ظل وضعها الحالي،

النوع الأول هو الاقتصادات الخليجية، وهي اقتصادات ثرية ومنفتحة ونظمها البيروقراطية متطورة نسبيًا، ولكن لا تعتمد على إنتاج محلي غزير تريد حمايته، بل عوائد مرتفعة للنفط، يقابلها تجارة خارجية قد تكون الأكثر انفتاحًا في العالم، وتعريفة جمركية منخفضة محابية للواردات ومعادية للإنتاج المحلي، ووفر هذا النمط سلعا مستوردة رخيصة للمستهلك الخليجي، وخلقت واحدة من أكثر أسواق الاستيراد في العالم ديناميكية ورخصا، والقيود فيها مرتبطة بالأساس بالمواصفات، وليس التعريفة الجمركية،

ولكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه على الدول العربية الأخرى لا سيما دول النمط الثاني، وهي الدول العربية الفقيرة ولكن ذات الاقتصادات المتقدمة نسبيا (بالمعايير العربية)، والتي لديها صناعة محلية متوسطة الكفاءة تحتاج لتعريفة جمركية متوسطة إلى مرتفعة لحمايتها، ومن بين دول هذا النمط مصر والمغرب وإلى حد ما الأردن، وتونس، ولبنان قبل أزمته المالية، فمصالح المجموعتين تختلف بشكل كبير وقد اصطدم خبراء المجموعتين خلال مفاوضات

منطقة التجارة العربية حول شهادات المنشأ للسلع، كما لاحظ كاتب السطور ذلك بنفسه، لأن دول المجموعة الأولى (الخليجية) تريد قيودًا أقل على المكون الأجنبي للسلع المحلية، بينما دول المجموعة الثانية، وتحديدًا المغرب، تريد حماية إنتاجها المحلي من المنتجات ذات المكوّن الأجنبي المرتفع،

أما المجموعة الثالثة، فهي تضم الدول النفطية ذات الجذور الاشتراكية وهي العراق وليبيا والجزائر، حيث تعاني بعضها مشكلات في أسواقها والإجراءات التنظيمية التي ما زالت تحتاج لتطوير سواء فيما يتعلق بنُظُم الاستيراد والتصدير، والتحويلات المالية، ولكن مثلها مثل المجموعة الأولى (الخليجية) ليس لديها قطاع إنتاجي محلي كبير تبغي حمايته،

بينما دول المجموعة الرابعة وهي الدول الأفقر، مثل اليمن والسودان وموريتانيا والصومال، وهذه الدول حتى قبل إندلا ع الحروب الأهلية في أغلبها، لديها مشكلات تنظيمية وفي الوقت ذاته لديها قطاع إنتاجي ضعيف ولكن مهم للاقتصاد المحلي يحتاج أحيانًا للحماية من منافسة الواردات عبر تعريفات جمركية مؤثرة، وتتمتع هذه الدول حاليًا بمعاملة تفضيلية في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة،

وفي ظل الأزمات السياسية والحروب الأهلية التي تحيق بكثير من الدول العربية، إضافة للمشكلات التنظيمية والاقتصادية، يمكن القول إنّ أيّ تطوّر في التكامل الاقتصادي العربي هو أمر متعلق بالتفاوض بالأساس بين دول المجموعة الأولى الخليجية ودول المجموعة الثانية الفقيرة ولكن المتطورة نسبيا،

وكما ذكر آنفا، تتنافر مصالح المجموعتين فيما يتعلق تحديدا بالتعريفة الجمركية أكثر من أي مجال اقتصادي آخر، لكن ذلك يجب أن يتم في إطار استراتيجية أوسع لإقامة السوق العربية المشتركة، وبناء صناعة عربية محلية ذات قدرات تنافسية، وستستفيد دول الخليج من هذه المقاربة من جانبين، الأول إقامة صناعة محلية تحقق تنوّع الاقتصاد المنشود، وتوفير فرص عمل محلية، والثاني، الاستفادة من استثمار رؤوس الأموال الخليجية بالصناعة بالدول العربية الأخرى التي سيتوفر لها بدورها ميزة السوق العربية الأوسع، المحمي بحاجز جمركي مقبول للطرفين.[1]

-تفضيل التعامل التجاري العربي البيني على حساب التعامل التجاري الأجنبي، إذ تؤكد إحدى دراسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن العديد من السلع الصناعية التي تنتجها الدول الخليجية تواجه عقبات شديدة في الأسواق الخارجية في حين تقوم دول عربية أخرى غير خليجية باستيراد نفس هذه السلع من السوق العالمية،وعن طريق تحرير التجارة البينية يمكن تلافي هذا المشكل.

[1] – حسن القشاوي،الاتحاد الجمركي العربي بين الضرورة الاقتصادية والتفاوتات الهيكلية،منصة عروبة 22،الجمعة 2 شباط 2024،متاح على الموقع: https://ourouba22.com/

– بالنسبة لقواعد المنشأ فهذا العنصر مهم جدا بالنسبة للدول العربية في مواجهة الاتحاد الأوروبي بسبب التعقيدات الكثيرة التي تتميز بها قواعد المنشأ الأوروبية، واتفاق الدول العربية من شأنه أن يغير من سياسة الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية مستقبلا.

–على الرغم من أهمية تحرير التجارة إلا أن الدول العربية بحاجة إلى خلق التجارة، والسبب يعود إلى أن الدول العربية عليها أن تتوجه أولاً إلى استغلال مواردها المختلفة وتنويع الهيكل الإنتاجي مثل الدول المتقدمة لتستطيع أن تتبادل السلع فيما بينها فالتعاون في شتى المجالات من خلال المشروعات المشتركة يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي وتسهيل حرية انسياب السلع مع ضرورة إتباع آلية التدرج.[1]

–فيما يتعلق بقطاع الخدمات،على الدول العربية العمل على توسيع و تبادل الصادرات العربية من الخدمات إلى الخارج،وتعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية وتفعيل كفاءتها وقدرتها على المنافسة،وهنا يبرز دور قطاع الخدمات المالية إذ تدعو الحاجة إلى تطوير الأسواق المالية العربية لتساهم في استقطاب أسهم الشركات العربية وترويجها وذلك من خلال إستراتيجية مالية تعمل على زيادة رساميل المصارف العربية،وتحديث خدماتها لمواجهة المنافسة الدولية الشديدة وتطوير الهيكلة المؤسسية للأسواق المالية العربية.[2]

– على الرغم من بعض التباين في هيكل التجارة السلعية مع الاتحاد الأوروبي، بين بلدان جنوب المتوسط، إلا أن ما يجمع بين أغلبها هو الاعتماد على تصدير السلع الخام، سواء الزراعية أو مصادر الطاقة، بالإضافة إلى بعض المصنوعات الغذائية والكيماوية والملابس، وهي جميعها في الغالب سلع منخفضة القيمة، تفسر إجمالي حجم الصادرات المحدود إلى الاتحاد. وعلى الجانب الآخر، تستورد بلدان جنوب المتوسط من الاتحاد سلعاً صناعية مرتفعة القيمة، أبرزها الماكينات والأجهزة ووسائل النقل، والتي تسهم في ترجيح كفة الميزان التجاري لمصلحة الاتحاد،لذا وجب على الدول العربية العمل على تنويع صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي وهذا لا يتأتى إلا بالتعاون فيما بينها واعتماد التخصص في إنتاج لتصدير إنتاج عربي متنوع.

وكما تبين لنا سابقا فإن التبادلات التجارية العربية البينية تتسم بالضعف الشديد مقارنة بالتبادلات العربية مع العالم الخارجي،لذا على الدول العربية الحرص على استكمال إجراءات التطبيق النهائي لمنطقة التجارة الحرة العربية

[1] – حربي محمد عريقات،مرجع سبق ذكره،ص 103.

[2] – عبد الله جعلاب،مرجع سبق ذكره،ص 364.

الكبرى وكذا الاتحاد الجمركي العربي لتتمتع السلع العربية بحرية الانسياب في سوق عربية واسعة،وكذا تتمكن من التعامل مع العالم الخارجي-ومن بينه الاتحاد الأوروبي-بشكل موحد،إذ أن استكمال هاتين الخطوتين سيؤدي إلى:[1]

-تمتع الدول العربية بميزات تنافسية أكبر مما تحققه الآن من خلال الاتفاقيات الثنائية.

-خلق التناسق في الجوانب التنظيمية والإجرائية بين الدول العربية مع بعضها البعض مما سيساهم في خلق معايير مشتركة لانتقال السلع والخدمات.

-المساعدة في ربط البنية التحتية والخدمات المساندة للتبادل التجاري بين الدول العربية.

-سوف يؤدي إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى إعفاء الدول العربية المشاركة من تطبيق قواعد المنشأ مما يمنحها قوة تصديرية تنافسية في الأسواق العالمية.

المحور الزراعي:

-فرض الاتحاد الأوروبي شروطا صارمة على الدول العربية في المنتجات الزراعية من خلال مجال سلامة الغذاء والتعاون العربي الموحد في هذا العنصر سيساهم في تحسين بنود الاتفاقية فيه مستقبلا،خاصة وأن الدول العربية تتمتع بإمكانيات زراعية هامة لها دور مؤثر في الارتقاء بالتجارة العربية البينية،ومن ثم التعامل مع الاتحاد الأوروبي ككيان واحد.

-وضع الاتحاد الأوروبي من خلال شروطه سياسة زراعية حمائية متشددة على منتجاته،ولتواجه الدول العربية هذا الشرط الصارم عليها العمل على وضع سياسة زراعية عربية مشتركة لرفع إنتاجها الزراعي تتضمن التخصص في الإنتاج والتصدير بينها وفقا للموارد المذكورة آنفا في الفصل الثاني و المزايا التي تتمتع بها، وعلى أساس الميزة النسبية بالنسبة للدول العربية التي تتشابه من حيث الموارد والإنتاج الزراعي، فبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثلت في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات ، الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والسيارات ووسائل النقل، أما اتحاد دول المغرب العربي فقد تمثلت السلع المتبادلة في نطاقه في كل من المعادن ومنتجاتها ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والأجهزة الالكترونية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، وهنا يمكن التنسيق بين التجمعات الإقليمية كمرحلة أولى ومن ثم التعميم على باقي الدول ولا يتأتى ذلك إلا من خلال دراسات قطرية أولا تأخذ بعين الاعتبار القدرات الداخلية لكل دولة وكذا مواطن النقص, ويكون ذلك عبر دراسة

[1] - شنايت صباح،مرجع سبق ذكره،ص 95.

قطرية تقوم بها كل دولة عن إمكاناتها الطبيعية وكذا الإنتاجية،ومن ثم تشكيل لجنة خبراء اقتصاديين تقوم بدراسات إقليمية لبلورة آفاق وتحديات هذا التخصص،وهنا يحدث التكامل بدلا من التنافس.

-إضافة إلى ذلك العمل من خلال السياسة الزراعية المشتركة على معالجة مشكلة الشح في الموارد المائية التي تعاني منها بعض الدول العربية،ومحاربة الهدر في الدول التي تتوفر على الوفرة المائية وذلك من خلال العمل على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

-تتمتع الدول العربية بعنصر التنوع إضافة إلى عنصري الفائض والنقص الذين يعدان من أهم مقومات التكامل الاقتصادي،فالسعودية والإمارات والبحرين والكويت والعراق والجزائر تتمتع بوفرة نفطية كبيرة وسوريا والأردن واليمن ولبنان وفلسطين مصر والسودان وليبيا وتملك إمكانيات رعوية وزراعية كبيرة لا يستغل منها حاليا إلا القليل ، ولضعف التمويل وندرة العمالة المدربة التي يمكن أن تتخصص في الزراعة والرعي و مصر التي لديها الخبرات والعاملة الكافية لزيادة درجة التوسع في الصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية والكيماوية والنسيجية والغذائية وغيرها،كما تملك تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا إمكانيات زراعية ورعوية وصناعية يمكن توسعها باستثمارات عربية مشتركة.

المحور الصناعي:

– فيما يتعلق بصناعة الحديد والصلب،تمتلك الدول العربية الموارد الخام،كما تمتلك بعض الدول منها مصانع كبيرة وهي غير مستغلة بسبب الاستخدام الجزئي لها ويرجع ذلك إلى قيد الأسواق الصغيرة وهو ما يمكن تلافيه عن طريق تعاون الدول العربية فيما بينها، وهو ما يسمح بتنويع الصادرات الصناعية العربية نحو الاتحاد الأوروبي.

-إيجاد بدائل اقتصادية مهمة للنفط العربي، أو على الأقل ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة في الدول العربية واستثمارها قبل ذلك وهذا هو المنطلق الأساسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك في الأساس فقد كان الهدف هو تحقيق التكامل الاقتصادي للوصول إلى الوحدة الاقتصادية عن طريق التنمية الشاملة والمستدامة.[1]

-تبني إستراتيجية صناعية موحدة للدول العربية تراعي إمكانياتها الهائلة والخبرات الفنية المتنوعة واليد العاملة الماهرة في بعض الدول للاستفادة القصوى من موادها الخام عوضا عن تصديرها بشكلها الأولي ووفقا للدراسات فإن هذه الإستراتيجية قد أعطت ثمارها في صناعات تكرير النفط والبتروكيماويات في الدول النفطية والتي اتجهت للتوسع في بناء مصافي التكرير بدلاً من تصدير النفط كمادة خام. [2]

[1] - الهادي المبروك السويح،استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من أجل تحقيق تنمية عربية شاملة،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة،المجلد 02،العدد 03،2019،ص 72.

[2] – أيمن صالح فاضل،السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول،مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24،العدد 01،ص 48.

-اعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة، وخاصة تلك البرامج التي تتعلق بالصناعات المعدنية والهندسية، والصناعات الكيميائية والبتروكيماوية، وتهدف إلى تمكين الجدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك والترابط الاقتصادي الداخلي والبيني والدخول في مجالات تعتمد على جهة محلية بدلا من الاعتماد على الخارج، وتم إعداد هذه البرامج في جولات مفاوضات يهيئ لها المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وهنا المقصود المشروعات القطرية. [1]

– الاتفاق على برنامج للصناعات الإلكترونية في مجال المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية، يستفاد فيها من السوق المشتركة لمنتجات هذه الصناعات، وهذا يتطلب تقسيم العمل لكي لا تنشأ أنشطة قطرية متنافسة في مجالات محدودة دون باقي المجالات الأكثر تعقيدااا والأجدى اقتصاديا وفنيا.[2]

– برامج للنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وربطها مع بعضها البعض وبالصناعات الكبيرة والمشروعات المشتركة وتوفير ما يلزمها من رعاية في مراحلها الأولى، وتوفير مصادر التمويل والخدمات المناسبة لها، كما يتولى المجلس متابعة برامج التنسيق النظامي والتنسيق العام، وما يتعلق بها من تنسيق للسياسات بصفة عامة.[3]

– التعاون في مشاريع البنى الأساسية، كشق الطرقات ومشاريع الكهرباء والإتصالات والسكك الحديدية التي تهدف إلى تسهيل الربط بين إقتصاديات الدول العربية لإرساء التكامل العربي.

– التعاون في مجال الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي التي تعتبر من أكثر الموارد المتوفرة في الوطن العربي وإيصالها للدول الأعضاء العربية التي لاتتوفر عليها) خاصة في مجال النقل، التكرير، التوزيع والتسويق.

– إجراء إصلاحات جذرية في هيكل الناتج العربي وتصحيح اختلاله، وذلك من خلال التنويع في الأنشطة الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد على مساهمة سلعة واحدة وعدد قليل من السلع الأولية في التجارة العربية، فالتنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للثروات بجهود جماعية.

المحور المالي والاستثماري:.

-يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر مكاسب ديناميكية في نقل التكنولوجيا وتطويرها، وتعزيز رأس المال، وخلق فرص العمل، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بكونه قليل للغاية، ويتركز في الأسواق الكبيرة،كما يتركّز

[1] – الهادي المبروك السويح ،مرجع سبق ذكره،ص 80.

[2] – الهادي المبروك السويح ،مرجع سبق ذكره،ص 80.

[3] – نفس المرجع.

بشكل كبير على القطاعات العقارية والخدمات فالدول العربية تفتقر إلى الشركات المتعددة الجنسيات، والمتنوعة، والقادرة على التنافس، وذات التكنولوجية المكثّفة والأسماء التجارية العالمية.

-جعل الوطن العربي منطقة جذب للاستثمار العربي والأجنبي مع تفادي المنافسة من جانب الدول العربية في التيسيرات لرأس المال الأجنبي، وسوف يتم تعزيز الجاذبية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلى دول عربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء إذا حققت مجالات الإنتاج المستفيدة من تلك الاستثمارات بشروط المواطنة، كما أنها تستفيد من كل الترتيبات تي تجريها منظمة التجارة الحرة مع الأطراف الخارجية، وكذلك من التقارب الذي تحققه الاتحاد الجمركي بين الرسوم الجمركية وعليه تعتبر المنطقة من أكثر المناطق ،لذا يجب:

– أن يكون مناخ الاستثمار، خاصة في البلدان المستقبلة للاستثمار أكثر جاذبية وترحيبا لناحية القوانين ونوعية رأس المال البشري والمالي.

– تنظيم القواعد التي تؤمن للمستثمرين حقوقهم للاستثمار في الدول العربية مع إقرار مشروع اتفاقية تسوية المنازعات والبت في المنازعات من خلال لجنة توفيقية تشكلها الجهات المختصة وإعداد قواعد لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار وفق الأسس الدولية وذلك لضمان الاستثمار وتسوية المنازعات الناشئة،

-التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إستراتيجية جديدة تنطلق من حقيقة أن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي هو القدرة التنافسية ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي للدولة المضيفة على أن تستهدف هذه الإستراتيجية توظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات النمو والتشغيل والتصدير وذلك من خلال رفع معدلات الادخار المحلي والحفاظ على المشروعات الرئيسية لسلامة الاقتصاد الكلي بم يحقق التوازن النقدي والتوازن المالي وإعادة صياغة الحوافز الضريبية وفقاً لسياسة انتقائية وتطوير نظم التعليم والتوسع في توفير وصيانة الشبكات المختلفة للبنية الأساسية وتنظيم الإجراءات الإدارية والقانونية واستقرار البيئة السياسية والتشريعية. [1]

-أن تكون الشركات العربية متمكنة أكثر من حيث تطوّرها التكنولوجي، وانتشارها ومكانتها على صعيد العالم.

– تطوير نظم العمل في الوطن العربي وفق التقدم في تكنولوجيا المعلومات وإنشاء شبكة معلومات واتصالات ودعم الجهود والمراكز العاملة في تطوير برامج الحاسب الإلكتروني باللغة العربية وتحويل النظم الإدارية إلى نظم خدمات إلكترونية.

[1] – علاوي محمد لحسن،مرجع سبق ذكره،ص 337.

المحور العلمي:

-التعاون بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية، بهدف تطوير البحوث التطبيقية وربطها باحتياجات التنمية في الوطن العربي.

-تطوير البحث العلمي والتكنولوجي العربي من خلال ربط الأجهزة البحثية للدول العربية وتعبئة الموارد المتخصصة والنهوض بالقدرات البشرية وتطوير المواصفات ومعايير الجودة وحماية حقوق الملكية الفكرية والتنسيق بين الدول العربية على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحث والتطوير.

-العمل على تطوير المناهج العلمية وذلك بما يتماشى مع متطلبات التكامل العربي، وبناء الاقتصاد العربي القائم على المعلوماتية، وفي هذا السياق يتم التعاون مع المؤسسات العربية المختصة، وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ولذلك إجراء عمليات تبادل الشباب والطلبة بين كل مراحل التعليم المختلفة، والعمل على تعريف مزايا التكامل ومتطلباته، وكذلك يهدف تعريف وأكبر عدد من المجتمع وتشجيعهم على المساهمة في بناء التكامل الاقتصادي العربي والتجاوب معه في الاتجاه الموجب لا الاتجاه السلبي.

خلاصة الفصل الرابع:

تتشابه اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية من حيث المضمون عموما، إلا أنها تختلف في بعض النصوص التي تم توقيعها أو التي لازالت في شكل مشاريع يتم التفاوض بشأنها بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة عوامل أساسية منها ما يتعلق بالعلاقات السابقة للدول المعنية مع دول الإتحاد، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام في هذه الدولة أو تلك، وكذا الوضع السياسي والعلاقات السياسية القائمة مع أوروبا.

وتقوم اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية على مبدأ تبادل المصالح وتماثل الالتزامات بالنسبة للطرفين، بغض النظر عن تفاوت مستويات النمو مع تعويض الدول الأقل تقدما بما يساعدها على تجاوز الخسائر وتحسين القدرة على جني المنافع، وهنا وجه الاختلاف في هذه الاتفاقيات.

ولقد كان المستفيد الأكبر من اتفاقيات الشراكة الاتحاد الأوروبي على حساب الدول العربية التي واجهت هذا التكتل منفردة، وهو ما جعل استفادتها من هذا التعاون الاقتصادي على قدر محدود، لذا وجب على الدول العربية اتخاذ كل السبل والوسائل الممكنة لتحقيق التكامل الاقتصادي لتعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقية.

الخاتمة

الخاتمة:

تميزت نهاية القرن العشرين باتجاه بارز ومهم نحو عولمة الاقتصاد بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات العالمية، ومن بين مظاهر العولمة الاقتصادية ظاهرة التكامل الاقتصادي الذي يتمثل في كونه عملية تعاون واعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تربط بينها مصالح مشتركة،

كما أدت التغيرات المتسارعة في النظام الاقتصادي الدولي إلى ظهور نمط جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية وهو ما يعرف بمفهوم الشراكة الذي ظهر في إطار الإقليمية الجديدة، وتعد الشراكة إستراتيجية حديثة تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها وبين دول أخرى دون ضرورة الالتزام بمستوى أكبر في هذه العلاقات.

وكان للدول العربية نصيب من كلي النمطين في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ عرفت المنطقة العربية العديد من المحاولات التكاملية سواء في إطار مؤسسي أو إطار إقليمي، وعلى الرغم أيضا من امتلاك الدول العربية لمقومات العمل الاقتصادي المشترك، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيمه، وتسهيل حركة المبادلات التجارية، وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن تقلبات السياسة، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى المستوى المقبول في مسيرتها نحو التكامل،وأخفقت حتى في إحداث تعاون تجاري باعتباره مدخلا رئيسيا وخطوة أولى نحو تحقيق هذا التكامل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، برز الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أقوى التجمعات الاقتصادية في العالم باتفاقية الشراكة الأورو-عربية، إذ تربطه علاقات تاريخية منذ القدم بالدول العربية، تعود للقرب والجوار الجغرافيين إضافة إلى العديد من المصالح والتهديدات والمخاطر على مستوى منطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، لذا اختارت الدول العربية توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق منطقة ازدهار ورخاء اقتصادي، ومنطقة أمن وسلام على المستوى الدولي.

وتتمثل الشراكة الأورو-عربية في الاتفاقيات التي أصبحت منذ توقيعها الإطار الرئيسي المنظم للعلاقات التجارية بين بلدان جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي. وتهدف اتفاقات الشراكة هذه بالأساس لتأسيس منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية عبر إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الموقعة.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن سردها فيما يلي:

- تتعدد أشكال علاقات الاقتصادية الدولية من مجرد التعاون الثنائي البسيط إلى الوحدة الاقتصادية، وبسبب تأثير التغيرات المستجدة على النظام الاقتصادي العالمي ظهر مفهوم جديد للتكامل الاقتصادي وهو التكامل على المستوى الإقليمي بدلا من التكامل على المستوى العالمي.
- التكامل الاقتصادي هو عملية معقدة يجب أن تتم بصفة تدريجية ومستمرة إذ لا يمكن أن تتحقق بسهولة وعلى مرحلة واحدة، وهي مسيرة تتطلب تكاثف الجهود وتوحيد الرؤى للوصول إلى تحقيق الهدف المنشود.
- يتميز الوطن العربي بتوافر الموارد الطبيعية، من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية، إضافة إلى امتلاكه لأكبر الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز العالمي ، وثروة مالية تتمثل في توافر رؤوس الأموال المتمثلة في عائدات البترول، وتوافر الموارد البشرية في الوطن العربي وكذا اتساع حجم السوق العربية ووحدة اللغة ووحدة الدين والتاريخ المشترك ، وتشابه العادات والتقاليد، كل هذه العناصر هي مقومات تتوافر في الدول العربية دون غيرها من مناطق العالم تمكنها من إقامة تكتل اقتصادي إقليمي فيما بينها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- على الرغم من امتلاك الدول العربية لكل مقومات العمل العربي المشترك، إلا أن الدول العربية تواجه عدة تحديات من بينها ارتفاع معدلات البطالة، التراجع في الأداء الاقتصادي العام، تحدي الأمن الغذائي، ضعف نسبة الاستثمار، تزايد المديونية الخارجية، نزوح الأموال العربية للخارج، كما أنها تعتمد بشكل أساسي على البترول ومشتقاته كمورد أساسي للدخل، إضافة إلى ضعف الهياكل الإنتاجية العربية وضعف الإنتاج الزراعي والصناعي أيضا، وضعف الروابط التجارية والصناعية بين الدول العربية.
- التكامل الاقتصادي العربي هو مسيرة ذات تاريخ طويل، تميزت محاولاته بالطموح إلا أنه لم يكتب لهذه المحاولات النجاح طيلة عقود من الزمن، فتصادمت بمعوقات حالت دون تحقيق تكتل عربي اقتصادي شامل ، وكان أهم هذه المعوقات عدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة التكامل الاقتصادي العربي، إضافة إلى الخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، ، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة غياب الثقة في قطاعات الأعمال، غياب التنسيق للسياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، ، وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لحركة رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف البنية التحتية، وكثرة النزاعات المسلحة والحروب الإقليمية حرب العراق، وتداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية وحرب الكيان الصهيوني على فلسطين.

- إن تجمع الدول العربية تحت لواء تكتل إقليمي عربي يمنحها العديد من المزايا من بينها زيادة القدرة التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي خصوصا وأن هذا الأخير يعتزم تطوير اتفاقيات الشراكة لتصبح أكثر شمولية وتوسعا، كما يمكنها الاستفادة من مزايا اتساع حجم السوق، رفع الطاقة الإنتاجية للدول العربية وتوحيد التعامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، تطوير منتجاتها بفعل المنافسة فيما بينها مما يكسب المنتجات العربية ميزة تنافسية أمام المنتجات الأوروبية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تتسم التجارة العربية البينة بالضعف الشديد والتركز فيما بينها جغرافيا، ومن هنا **يمثل** استكمال إجراءات إقامة منطقة التجارة العربية الحرة فرصة مهمة لإحياء التكامل الاقتصادي العربي وتتجلى من خلالها جهود الدول العربية لإزالة كافة القيود التي تحد من التبادل التجاري البيني وجذب الاستثمارات للمنطقة.
- إن قيام منطقة التجارة العربية حرة من شأنه خلق امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، حيث أن زيادة حجم السوق أمام السلع تساعد في إعادة توسيع وتحسين استغلال الموارد العربية وفق قوانين الميزة النسبية كما ترفع من معدلات الإنتاج والجودة وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية، ولقد حققت الجهود العربية المبذولة في هذا الصدد نتائج ملموسة على سبيل المثال استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية و معاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، إضافة إلى العمل على تطوير بنود قطاع الخدمات .
- أظهرت نتائج مؤشر التكامل الإقليمي للبنك الإسلامي للتنمية أن المستوى العام للتكامل البيني العربي لم يتغير تغيرا معتبرا خلال الفترة 2010-2022، كما بين ضعف التبادلات التجارية العربية والاستثمارات العربية البينية، وبين أن دول مجلس التعاون الخليجي هي بلدان عالية التكامل مقابل باقي الدول العربية الأخرى.
- إن الهدف الأساسي من الشراكة الأورو-عربية هو إقامة منطقة حوار، تبادل وتعاون في المنطقة المتوسطية التي تضمن الاستقرار والرخاء والازدهار، وتنعكس الشراكة الأورو-عربية على الدول العربية من جانبين، جانب ايجابي يتمثل في فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات العربية مما يؤدي الى زيادة المنافسة التي تجعل الدول العربية تعمل على تحسين وتطوير منتجاتها، الاستفادة من التكنولوجيا والتطور العلمي والتكنولوجي وتبادل الخبرات في مجال ابحث العلمي، تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، الاستفادة من برامج التمويل المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، وجانب سلبي يتمثل في عدم قدرة الدول العربية على وضعها الحالي في مجابهة التكتل الأوروبي العملاق بقوته الاقتصادية، فالدول العربية تعاملت ولازالت تتعامل مع الاتحاد الأوروبي كل بمفرده، وهو

ما يؤدي إلى استمرار ضعفها إنتاجيا وزراعيا وصناعيا، كما أن مناخ الاستثمار فيها لا يزال معيقا لجذب الاستثمارات الأوروبية وحتى العربية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- لا سبيل لدرء الانعكاسات السلبية للشراكة الأورو-عربية سوى بقيام التكتل الاقتصادي العربي الموحد خاصة في ظل استمرار عقد اتفاقات" ملائمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي "والتي بدأت منذ عام2018 لتحقيق التوازن المطلوب في العلاقة والشراكة بين الجانبين، وذلك لتحجيم الآثار السلبية لتلك الاتفاقات في المستقبل ولحماية الدول العربية من تعنت الجانب الأوروبي حيث سيصبح الجانب التفاوضي بين الأطراف أكثر توازنا كما أن الهدف أو الغاية سوف تتغير حيث سينظر الجانب العربي لتلك الاتفاقات من منظور خدمتها للمنطقة العربية بأكملها دون استبعاد أي طرف أو شريك، كما أن هذا الأمر سوف يمنع الجانب الأوروبي من إعطائه للامتيازات لإسرائيل على حساب الدول العربية،. كما يتوجب على الدول العربية تجاوز حدود الكيانات الوطنية الصغيرة والأسواق المحلية المحدودة إلى كيان اقتصادي إقليمي عربي أكبر وأسواق أوسع بما يسمح بالتوسع والنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة لمواجهة والإفادة الحقيقية من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير وتدفق الاستثمارات، وبذلك، يصبح التكامل الاقتصادي العربي أداة أساسية للتعامل مع الاتحاد الأوروبي وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.
- أبرم الاتحاد الأوربي اتفاقيات شراكة مع الدول العربية المتوسطية في حين يتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي لحد اليوم على أساس اتفاق التعاون، ولم ينجح الطرفان في إبرام اتفاقية شراكة ويعود ذلك لكون منطقة الخليج العربي تقع تحت النفوذ الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للاتحاد الأوروبي ممارسة نفس الضغوطات التي كان يمارسها مع الدول العربية الأخرى نظرا لمون دول المجلس تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية وهو ما يؤكد أهمية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.
- تتشابه اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية من حيث المحتوى العام لها تقريبا لنفس المجالات مع كل الدول العربية الموقعة، إلا أنها تختلف في التفاصيل من اتفاقية إلى أخرى، وذلك على حسب نوعية وخصوصية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدولة العربية الموقعة معه.

الاقتراحات والتوصيات:

إن أهمية التكامل الاقتصادي العربي اليوم، لا تكمن في تحول الدول العربية إلى كيان اقتصادي موحد يواجه التحديات المشتركة فحسب، بل تكمن أهمية هذا التكامل في تمكين الدول العربية من وضع السياسات المشتركة، لإيجاد الحلول للأزمات التي تتطلب تعاونا دوليا مشتركا لذا على الدول العربية السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية والمصداقية في التعامل مع قضايا التكامل الإقليمي الاقتصادي.
- تجاوز الخلافات السياسية بين الدول العربية من أجل السعي إلى تحقيق المصلحة العربية المشتركة.
- تنسيق وتوحيد المواقف والسياسات العربية تجاه الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
- ترسيخ إستراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.
- وضع سياسات ملموسة لتحقيق التكامل الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأولويات في بعض المجالات، بين الدول المصدرة والمستوردة النفط، كما يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار الفرص التي يمكن أن يخلقها اختلاف نوعية الموارد التي تملكها هذه الدول، إذ تمتلك دول الخليج فوائض الرساميل، وتمتلك الدول المستوردة النفط الفرص الاستثمارية واليد العاملة والإمكانات التنافسية في القطاعين الزراعي والصناعي، وعلى هذا الأساس وعلى هذا الأساس، يمكن للدول العربية البحث عن المصالح الإقليمية التي تجمعها اليوم، والتي يمكن أن يتمّ تطوير التكامل الاقتصادي العربي بناءا عليها.
- العمل على تنمية التبادل التجاري البيني العربي إذ من غير المعقول أن يكون العرب يدعون إلى تكامل اقتصادي عربي بينما نسبة تبادلهم التجاري العربي– العربي يقل عن نسبة التبادل التجاري بين البلدان العربية منفردة وبين الدول الأخرى أو التكتلات الإقليمية الأخرى.
- إن التجمعات الإقليمية الاقتصادية ضرورية بين الدول العربية في ظل الأوضاع والظروف القائمة، وعليه يمكن مبدئيا تفعيل التكامل الاقتصادي العربي من خلال تجمع مجلس التعاون الخليجي وضم اليمن إليه، واتحاد المغرب العربي من خلال ضم كل من مصر والسودان إليه، وانشاء مجلس لتعاون عربي يضم كلا من العراق، فلسطين، سوريا، لبنان، شريطة التنسيق مستقبلا بين هذه التجمعات لتوسيع التعاون الى تكامل أشمل وأعمق.
- تشجيع العلاقات الثنائية العربية التي تقوم على المشاريع المشتركة، إذ تؤدي مستقبلا إلى التوسع في عدد الدول وفقا للمزايا التي تتمتع بها الدول العربية.

وفي الأخير يمكن القول أنه لا يمكن للشراكة الأورو-عربية أن تكون بديلا للتكامل الاقتصادي العربي، فكلاهما يخدم المصالح الاقتصادية العربية، كما لا يمكن للدول العربية البقاء خارج الإطار الدولي للتجارة إلى غاية تحقيق الهدف المنشود وهو التكامل الاقتصادي العربي بل إن تحقيق التعاون العربي-العربي يمهد الطريق أمام التعاون العربي-الأوروبي

آفاق البحث:

من خلال اعداد هذه الدراسة، ومع ما تشهده البيئة الاقتصادية الدولية من تطورات وتغيرات سريعة، ولكون المنطقة العربية تشهد بدورها أحداثا مهمة هي الأخرى، فيمكن اقتراح المواضيع التالية للبحث مستقبلا:

-دور سلاسل القيمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

-التجارة في الخدمات ودورها في تطوير التكامل الاقتصادي العربي.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية خلال الفترة 2018-2021 **الوحدة: مليون دولار**

	الصادرات الزراعية				معدل النمو السنوي%	الواردات الزراعية				معدل النمو السنوي%
	2018	2019	2020	2021	2020-2021	2018	2019	2020	2021	2020-2021
الأردن	2161	1129	1159	1361	17.4	4401	3971	4260	4756	11.6
الامارات	5262	14009	13964	15746	12.8	11145	19084	17989	20079	11.6
البحرين	566	625	599	684	14.2	592	1914	1891	1851	2.1-
تونس	1997	1649	2148	1871	12.9-	2792	2609	2936	3063	4.3
الجزائر	545	309	415	468	12.8	12099	8306	8654	9862	14.0
جيبوتي	51	52	41	42	3.4	142	144	100	140	40.0
السعودية	4210	3797	3972	4844	22.0	21121	20858	21457	24217	12.9
السودان	1039	2025	1887	2089	10.7	335	3367	3839	4108	7.0
سوريا	467	411	712	544	23.6-	1772	2263	1893	2693	42.3
الصومال	477	220	164	370	125.6	427	1912	2092	2397	14.6
العراق	77	130	115	948	724.3	1449	15464	13072	14287	9.3
عمان	1426	1925	1965	2312	17.7	999	4150	4611	5290	14.7
فلسطين	96	250	230	269	17.0	233	2028	2081	1921	7.7-
قطر	47	39	38	57	50.0	2659	3291	3188	3163	0.8-
جزر القمر	32	21	13	18	38.5	95	88	121	125	3.3
الكويت	592	422	405	325	19.8-	2590	5711	5823	4908	15.7-
لبنان	895	631	722	1019	41.1	5571	3233	2344	2426	3.5
ليبيا	14	38	32	41	28.1	1858	3453	3313	4172	25.9
مصر	6429	5592	5311	6415	20.8	14799	16260	15258	16307	6.9
المغرب	3162	5858	6059	7221	19.2	4872	4670	5577	6387	14.5
موريتانيا	26	1142	823	848	3.0	97	642	824	983	19.3
اليمن	201	23	29	35	20.7	1899	1871	1865	2013	7.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2021-2022)

ملحق رقم 02: احتياطي النفط عربيا **الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة**

	2018	2019	2020	2021	*2022
الامارات	97.80	97.80	107.00	107.00	111.00
البحرين	0.09	0.10	0.09	0.10	0.10
السعودية	267.26	258.60	261.60	261.60	267.10
قطر	25.24	25.24	25.24	25.20	25.20
عمان	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20
الكويت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50
الجزائر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
تونس	0.43	0.43	0.43	0.40	0.40
ليبيا	48.40	48.40	48.40	48.40	48.40
مصر	3.19	3.15	3.11	3.11	3.30
السودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50
العراق	145.02	148.40	148.40	144.00	144.00
سوريا	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50
اليمن	2.70	2.70	2.70	2.70	2.70
نسبة الدول العربية للعالم (%)	55.9	55.6	54.7	54.9	54.3

*: بيانات تقديرية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

ملحق رقم 03: انتاج النفط عربيا **ألف برميل يوميا**

	2018	2019	2020	2021	2022*	نسبة التغير(%) 2021-2020
الامارات	3007.2	3058.0	2780.0	2717.0	3087.0	13.6
البحرين	194.0	194.0	194.0	193.0	199.0	3.1
السعودية	10315	9808	9238	9125	10673	17.0
قطر	600.56	580.0	554.3	551.3	614.0	11.4
عمان	870.0	845.0	768.0	748.0	798.0	6.7
الكويت	2736.17	2678	2439.0	2414.4	2729.0	13.0
الجزائر	970.0	954	839	850	1028	20.9
تونس	38.2	37.0	31.0	28.8	27.9	2.7-
ليبيا	951.0	1097	389.3	1207.0	1008.0	16.5-
مصر	544.0	526.0	507.0	469.3	567.7	21.0
السودان	100	102.0	86.0	67.0	60.0	10.4-
العراق	4410.0	4576.0	3998.0	3971.0	4486.0	13.0
سوريا	16.0	24.0	25.0	16.0	18.0	12.5
اليمن	38.0	61.0	66.0	66.0	64.0	3.0-
نسبة الدول العربية للعالم (%)	28.4	28.2	26.4	27.0	29.3	

*: بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

ملحق 04: احتياطي الغاز عربيا **الوحدة: مليار متر مكعب عند نهاية السنة**

	2018	2019	2020	2021	2022*
الامارات	6091	6091	7730	7730	8200
البحرين	193	81	68	68	68
السعودية	9069	9423	8438	8438	8507
قطر	23846	23831	23831	23831	23831
عمان	677	674	674	674	678
الكويت	1784	1784	1784	1784	1784
الجزائر	4505	4505	4505	4505	4505
تونس	64	64	64	64	64
ليبيا	1505	1505	1505	1505	1505
المغرب	1	1.4	1.4	1.4	1.0
موريتانيا	28	28	28	28	28
الصومال	6	6	6	6	6
السودان	25	25	25	25	25
الأردن	6	6	6	6	6
مصر	2221	2209	2209	2209	2209
العراق	3729	3820	3820	3714	3714
سوريا	285	285	285	285	285
اليمن	265	265	266	266	266
نسبة الدول العربية للعالم (%)	26.9	26.6	26.7	26.7	26.3

*: بيانات تقديرية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

ملحق05: انتاج الغاز عربيا **مليار متر مكعب في السنة**

	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (%) 2022-2021
الامارات	52.9	56.2	50.6	58.3	58.0	0.6-
البحرين	14.6	16.3	16.4	17.2	17.1	0.7-
السعودية	112.1	111.2	113.1	114.5	120.4	5.2
قطر	175.2	177.2	174.9	177.0	178.4	0.8
عمان	36.3	36.7	36.9	40.2	42.1	4.6
الكويت	16.9	13.3	12.2	12.1	13.4	10.4
الجزائر	93.8	87.0	81.4	101.1	98.2	2.9-
تونس	1.2	0.9	0.9	1.1	1.1	0.0
ليبيا	13.2	13.5	14.2	14.5	14.8	2.4
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الأردن	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0
مصر	58.6	64.9	58.5	67.8	64.5	4.9-
العراق	10.6	11.0	7.0	9.1	9.4	3.5
سوريا	3.5	3.3	2.9	3.1	3.1	0.0
اليمن	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
نسبة الدول العربية للعالم (%)	15.3	14.9	14.8	15.2	15.4	

*: بيانات تقديرية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

ملحق 06: تطور الصادرات والواردات العربية الاجمالية للفترة 2018–2022

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%) (2021-2018)	معدل التغير (%) (2022-2021)	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%) (2021-2018)	معدل التغير (%) (2022-2021)
	2018	2019	2020	2021	*2022			2018	2019	2020	2021	*2022		
مجموع الدول العربية	1,087,984	1,017,970	757,467	1,079,141	1,410,867	0.3 -	30.7	824,794	860,725	750,074	814,788	935,465	0.4 -	14.8
الأردن	6,593	7,046	7,114	8,517	11,399	8.9	33.8	20,339	19,197	17,257	21,573	27,328	2.0	26.7
الإمارات	321,028	313,781	273,099	317,600	335,100	0.4 -	5.5	235,360	259,251	234,200	235,400	246,300	0.0	4.6
البحرين	18,234	18,120	14,066	22,369	27,224	7.1	21.7	19,085	17,263	12,683	17,464	22,000	2.9 -	26.0
تونس	15,466	14,952	13,769	16,684	18,543	2.6	11.1	22,673	21,578	18,307	22,483	26,665	0.3 -	18.6
الجزائر	41,115	35,312	21,925	38,447	65,105	2.2 -	69.3	48,292	44,323	35,421	37,405	38,860	8.2 -	3.9
جيبوتي	3,522	3,996	5,161	5,610	5,980	16.8	6.6	3,603	4,138	5,296	5,722	6,067	16.7	6.0
السعودية	294,373	261,603	173,490	276,198	410,676	2.1 -	48.7	137,065	153,163	132,754	139,735	175,989	0.6	25.9
السودان	3,478	3,735	3,803	5,027	4,357	13.1	-13.3	7,850	9,291	9,838	9,238	11,095	5.6	20.1
سورية	2,000	2,100	2,300	1,989	1,249	0.2 -	-37.2	4,900	4,900	4,800	5,174	6,658	1.8	28.7
الصومال	490	520	480	423	430	4.8 -	1.7	1,120	1,200	1,170	1,023	1,098	3.0 -	7.3
العراق	86,360	81,585	46,829	73,084	118,352	5.4 -	61.9	45,736	58,138	48,150	40,849	59,556	3.7 -	45.8
عمان	41,730	38,685	30,508	37,522	44,590	3.5 -	18.8	26,289	22,857	21,107	26,595	28,049	0.4	5.5
فلسطين	1,847	1,748	1,724	2,299	2,594	7.6	12.8	6,540	6,613	6,063	7,830	10,603	6.2	35.4
قطر	84,288	72,935	51,504	87,203	130,964	1.1	50.2	31,609	29,098	25,633	27,909	33,387	4.1 -	19.6
القمر	42	52	26	46	57	2.9	23.9	276	222	217	311	329	4.1	5.7
الكويت	71,774	64,482	39,932	68,294	101,758	1.6 -	49.0	35,586	33,573	27,778	31,880	36,566	3.6 -	14.7
لبنان	2,952	3,731	3,544	3,887	3,492	9.6	-10.2	19,980	19,239	11,310	13,641	19,053	11.9 -	39.7
ليبيا	30,041	29,286	9,463	32,904	37,585	3.1	14.2	13,473	15,664	12,406	17,711	18,511	9.5	4.5
مصر	29,304	30,505	29,323	43,644	49,678	14.2	13.8	81,910	76,390	70,437	83,475	87,723	0.6	5.1
المغرب	29,584	29,354	25,663	32,592	36,043	3.3	10.6	51,308	51,053	44,449	55,428	61,521	2.6	11.0
موريتانيا	2,484	2,968	2,810	2,914	3,204	5.5	10.0	2,958	2,873	2,336	3,520	4,181	6.0	18.8
اليمن	1,278	1,474	935	1,887	2,487	13.9	31.8	8,844	10,700	8,462	10,423	13,925	5.6	33.6

* بيانات أولية.

Activer Windo
Accédez aux para

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

✓ **الكتب:**

1. أحمد جابر بدران، الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، الطبعة الأولى،2014.

2. آدم أحمد سليمان،التجارة الدولية،2018.

3. أسامة المجدوب، العولمة والاقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

4. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.

5. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، الطبعةالأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.

6. إكرام بدر الدين، قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد الخامس، ماي1983.

7. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

8. أمين عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، – الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ،2000

9. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008

10. بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، ديسمبر 1964

11. جاك فونتال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيو اقتصادي، ترجمة محمود براهم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

12. جمال الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014.

13. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر، عمان ،2014.

14. حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة النشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.

15. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم العاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

16. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

17. حمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

18. حميد الجميلي، العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو إعادة هندسة نظرية، الأكاديمية للنشر، طرابلس، الطبعة الأولى، 2005.

19. راشد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي – دار النهضة العربية ،1964.

20. رفعت لبيب متياس، الاتفاقيات التفضيلية والتكتلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، 1971.

21. ريمون عبد الحي، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

22. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

23. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، بيروت، 1991.

24. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

25. سليمان المنذري، تطور الإطار المؤسسي القومي للعمل الاقتصادي المشترك، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تحرير محمود محمد الإمام.

26. السيد محمد أحمد السربيتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

27. صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي، العولمة والتحولات الاقتصادية الدولية، القاهرة، مصر، 2014.

28. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية –قضايا اقتصادية معاصرة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

29. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

30. عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

31. عبد السلام أبو قحف، مبادئ التسويق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الثانية، 2003.

32. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

33. عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.

34. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

35. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

36. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

37. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء1، الطبعة الثانية، 1985.

38. عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، أوت 2019.

39. على القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية الليبية العظمى، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2004.

40. علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، بغداد،2014.

41. عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.

42. فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان،1982 .

43. فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 1990.

44. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

45. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر،2004.

46. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

47. ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، 1993.

48. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

49. محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية للطباعة والنشر، القاهرة، 2009.

50. محمد بوعشة، التكامل والتنازل في العلاقات الدولية الراهنة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.

51. محمد رئيف، مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005.

52. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.

53. محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، المكتبة الانجلو مصرية، 2006، ص12.

54. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

55. محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

56. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

57. محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة، ديسمبر1986.

58. محمود عبد الفضيل وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

59. محمود عبد الفضيل، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية للمستقبل، دار النشر، القاهرة، الطبعة الأولى،2012.

60. مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010..

61. مصطفى اعبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2013- 2014.

62. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.

63. موريس شيف، ول. الن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.- نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي مع تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

64. نزيه عبد المقصور مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحريات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

65. هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب، مديرية المطبوعات الجامعية، 1972.

✓ **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

1. بديار أحمد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحدياته على التكامل العربي، دراسة حالة التكامل المغاربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016.

2. بلحسن سارة نبيلة، التكامل الاقتصادي والتكنولوجيا في المغرب العربي، تحديات حدود وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.

3. بوقاعة زينب، معوقات ومقومات مسيرة المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الواقع العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018.

4. جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

5. حرفوش سهام، أثر الشراكة الأورو-عربية على تمويل وتنمية الاقتصاديات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطبف 01، 2018.

6. راهمي فوزية، التكامل الاقتصادي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

7. زروقلان كهينة، مستقبل التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2022.

8. سعيد سايل، التعاون الأوروبي- المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

9. سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

10. سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

11. شليحي الطاهر، اقتصاديات الدول العربية بين إشكالية التكامل وتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2014.

12. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

13. علاوي محمد لحسن، الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.

14. كمال عبيد، الشراكة الأورو-جزائرية: الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف01، الجزائر، 2004.

15. محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا حالة قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005.

16. مراد خروبي، الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

17. معسكري سمرة، دراسة تحليلية وتقييميه للشراكة الاقتصادية الأورو المتوسطية، دراسة حالة للدول الثلاث المغرب – تونس – الجزائر خلال الفترة 2005- 2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2019.

18. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

19. نهاد خليل دمشقية، دراسة إمكانية التكامل الصناعي السوري اللبناني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2000.

20. هيثم إبراهيم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.

✓ **المجلات:**

1. أشرف عبد العزيز، 60 عام على الشراكة الأورو–متوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 45، مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، الأردن، خريف 2008.الاصدار1، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2012.
2. أيمن صالح فاضل، السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 01، ص 48.
3. بلفاطمي عباس، بلخباط جمال، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الشلف، 2008.
4. بن أيوب لطيفة، ماحي سعاد، عوار عائشة، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي دراسة قياسية مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 14، جوان 2017.
5. تقرورت محمد، متناوي محمد، حصيلة اتفاق الشراكة الأوربية مع دول شمال إفريقيا – دراسة تقييمية مقارنة – الملتقى الوطني: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.
6. جاسم محمد مصحب، الأورو–متوسطية من التعاون الى الشراكة، مجلة العلوم السياسية، العدد 49، جامعة بغداد، 2015.
7. جمال عمورة، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة، 2013.
8. الجوزي جميلة، التكامل الاقتصادي العربي – واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 05، 2008.
9. حربي محمد عريقات، العوربة والعولمة الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين، رماح للبحوث والدراسات، العدد 10ديسمبر 2012.
10. حربي موسى عريقات، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، المجلد 09، العدد20، القاهرة، 2000.
11. حساني عمر، انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات، المشاكل والحلول"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد01، 2019.

12. حسن إبراهيم، المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة، مجلة الشؤون العربية، العدد 88، القاهرة، ديسمبر 1996.

13. حسن العمري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى درس الماضي وآفاق المستقبل، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد02، 2009.

14. حميد الجميلي، أزمة السوق العربية المشتركة، مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي، المجلد 28 العدد 256، أفريل 2013.

15. حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، ديسمبر 2013.

16. سامية فرفار، دور الشراكة الأجنبية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المورد البشري في المؤسسة الجزائرية، مجلة معارف، العدد 14، السنة الثامنة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، أكتوبر 2013.

17. سعد الله عمار، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد17، العدد2، 2017.

18. شهرة عديسة، دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية–الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جوان 2016

19. شوبار لياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01، 2019.

20. صباح نعوش، منطقة التجارة الحرة الخليجية – الأوروبية، دراسات إستراتيجية، العدد148، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية

21. صباح، الشراكة الأوروبية-العربية وآثارها المحتملة على الاقتصادات العربية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 04، 01 أكتوبر 2010

22. عبد الرحمن تيشوري، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368، عمان، 11 أفريل2005 ، متوفر على الموقع: https://www.ahewar.org/، تاريخ الاطلاع أكتوبر 2023.

23. عبد الصاحب علوان، التجمعات الإقليمية العربية وتحديات التنمية والأمن القومي الغذائي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 132، فيفري 1990.

24. عبد الكريم جابر شنجار، الاقتصاد العربي، مراجعة الذات وخطوات نحو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 21، القاهرة، 1999.

25. عبد الكريم جابر شنجار، التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة ما المطلوب؟، مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات، المجلد01، العدد01، 01جوان 2012.

26. عبد اللطيف بوروبي، العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد428.

27. عبد الله جعلاب، التكامل الاقتصادي العربي: الجهود، الإستراتيجيات والآفاق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 10 ديسمبر 2014.

28. عبد الله قلش، أثر الشراكة الأورو-جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الجندول، السنة الرابعة، العدد 29، جويلية 2006.

29. عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 138، أوت 1990.

30. عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة نظرية ومفاهيمية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 03، أوت 2015.

31. عطية حسين أفندي عطية، مجلس التعاون وظاهرة تكامل الدول، مجلة مجلس التعاون، لأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 13، 1989.

32. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، المجلد 07، العدد 07، 01 جوان 2009.

33. قاسم محمد عبد الدليمي، العرب من الشراكة الأورو – متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط دراسة في المتغيرات والمواقف، مجلة قضايا سياسية، المجلد 26

34. كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2004-2000)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد5، 01 جانفي 2008.

35. لمياء حروش، الشراكة الأورو-متوسطية السياسات والمسارات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 24 سبتمبر2019.

36. لمياء محمد عبد السلام جودة، أثر سياسات الشراكة الأوروبية –العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك (من 1957 الى 2014)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 5، جانفي 2018، جامعة الاسكندرية، ص ص 144-145 المتحدة، الطبعة الثانية، 2014.

37. محمد لحسن علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو-عربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012، غرداية، الجزائر.

38. محمد متناوي، أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والنسائية، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2015.

39. مصطفى الفيلالي، آفاق اتحاد المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 134، أفريل 1990.

40. موله عبد الله، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"الامتحان الأخير لتجاوز العصبيات، مجلة المستقبل العربي، العدد262، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

41. ناجي محمد عبد الله، عبد الخالق شامل محمد، الشراكة الأورو-متوسطية أنموذجا لعلاقات غير متكافئة، قضايا سياسية، العدد 34، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2014.

42. نموشي نسرين، عوامل تعثر التكامل الإقليمي على ضوء الطروحات النظرية للتكامل والاندماج: التكامل المغاربي أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، العدد14، جوان2017.

43. نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، دراسات دولية، العدد40، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

44. نوازد عبد الرحمن الهيتي، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الأول، العدد2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، مارس2013.

45. الهادي المبروك السويح، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من أجل تحقيق تنمية عربية شاملة، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 03، 2019

46. وهيبة غريب، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014.

✓ **الملتقيات والمؤتمرات:**

1. بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 -13.

2. جمال عمورة، هلال درحمون، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،9 ماي2004 ، ص ص 6 -8 .

3. محمد مجال الدين مظلوم، نحو إستراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار) ، الملتقى العلمي : الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، السودان، 3 – 5 فيفري 2013.

4. مراد زايد، التكامل الاقتصادي العربي-العربي لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات العالمية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة الوادي، الجزائر، 27-26 فيفري 2012.

5. بن عيشي بشير، معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004.

6. تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو-متوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، لجزائر، 13-14نوفمبر 2006، ص10 .

7. الجوزي جميلة، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17 -19أفريل2007.

8. حسن صادق حسن عبد الله، دور المشروعات العربية الصناعية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي، المؤتمر الدولي حول التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 20-22 سبتمبر 2004.

9. حليمي وهيبة، بلمقدم مصطفى، بوزيدي سعاد، تفاعل التكتلات الاقتصادية والمستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط،17-19أفريل2007.

10. دزايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل إمكانات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط،17-19أفريل2007.

11. رشيد بوكساني، أحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر،08-09ماي2004.

12. سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربة نظرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 30 نوفمبر 1990.

13. سفيان خوجة علامة، مريم قايد، اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة2.

14. عبد الفتاح العموص، مدى ملائمة الإستراتيجية الاقتصادية الإقليمية الأوروبية للأخذ بها مغاربيا، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول مستقبل الاقتصاديات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2010.

15. عماري عمار، فالي نبيلة، مقومات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط من 17إلى 19 أفريل 2007.

16. فضيلة جنوحات، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف ،09 -08 ماي2004.

17. معين أمين السيد، مفهوم الشراكة، أنماطها، آلياتها، الملتقى الاقتصادي الثامن حول: الجزائر والشراكة الأجنبية، الجزائر، 9-10ماي 1999.

✓ المراجع الالكترونية:

اتفاقية–الشراكة–المصرية–الأوروبية، هيئة تنمية الصادرات، متاح على الموقع
./http//www.expoegypt.gov.eg/agreements

اتفاقية–الشراكة–المصرية–الأوروبية، هيئة تنمية الصادرات، متاح على الموقع
http//www.expoegypt.gov.eg/agreements

الشراكة الأردنية الأوروبية، قائمة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، متاح على الموقع https//www.mit.gov.jo/AR/ListDetail

غسان الشلوق، اتفاقية الشراكة مع **أوروبا** قراءة مبسّطة في المضمون، مجلة الدفاع الوطني، العدد 40، أفريل2002، متاح على الموقع HTTPS//WWW.LEBARMY.GOV.LB/AR/CONTENT

– ألبر داغر، لبنان وسوريا واتفاقيات الشراكة مع أوروبا، مجلة الدفاع الوطني، العدد 35، جانفي2001، متاح على الموقعHTTPS//WWW.LEBARMY.GOV.LB/AR/CONTENT

أكرم فارس أبو جامع، العلاقات التجارية الفلسطينية الأوروبية الشراكة والواقع، Munich PersonalRePEc Archive، ص 7.، MPRA Paper No. 74537 متاح على الموقع-https//mpra.ub.uni /muenchen.de/74537

الاتفاقية الاقتصادية بين منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي، الاتفاقيات الاقتصادية مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،متاح على الموقعhttps//info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2555

حسن القشاوي، الاتحاد الجمركي العربي بين الضرورة الاقتصادية والتفاوتات الهيكلية، منصة عروبة 22، الجمعة 2 شباط 2024، متاح على الموقع:https://ourouba22.com

الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_fr

✓ **التقارير:**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد41، أفريل2022.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات، 2021-2022-2023.

: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، متاح على الموقع:https://www.arabfund.org / تقرير البنك الدولي.

ميثاق جامعة الدول العربية.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مسارات التكامل الاقتصادي العربي، ندوة تحرير التجارة الخارجية وأنظمة الدفاع التجاري في الدول العربية، تونس،17-18 جوان 2013.

خير الدين العايب، الشراكة الأورو-متوسطية في ظل التحولات الدولية الجديدة، مركز التنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2001.

✓ **مراجع أخرى:**

منجد الطالب، دار المشرق، بيروت،1974.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- ✓ **Livres** :

1. Miguel de Fontenay, Le Partenariat Stratégique, Guide pratique, Institut Esprit Service, Paris, novembre 2007.
2. NGUYEN QUOC DINH, DAILLIER Patrick, PELLET Alain, Droit international public, Ed. LGDJ, Paris, 1999, p 1151.
3. SALVATORE SCHIAVIO - C AMPO, International economics, an introduction to the theory and policy, winthrop publishers, Cambridge 1978.

- ✓ **Revues** :

1. Amina Lahrèche-Révil, Intégration international et interdépendances mondiales, Editions La Découverte, collection Repères, Paris, 2002.
2. Charles-Philippe David et AfefBenessaieh., La paix par L'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité, revue Etudes internationales, vol 28, n°2, 1997.

- ✓ **Autres :**

1. petit Larousse illustré ,maison d'édition Larousse ,1991.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التكامل الاقتصادي العربي في خدمة الشراكة الأورو-عربية من خلال تناول واقع الاقتصاديات العربية، التكامل الاقتصادي العربي واتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

كما تسعى الدراسة إلى معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للشراكة الأورو-عربية وكذا انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية من خلال التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاساتها أيضا على التكامل الاقتصادي العربي.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تبيان سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي لتطوير الشراكة الأوروبية العربية مستقبلا وتوفير فرص أفضل للدول العربية للاستفادة من مزايا هذه الشراكة

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكامل الاقتصادي العربي، الشراكة الأورو-عربية.

Abstract:

This study aims to analyze the rôle of Arab economic integration in serving the Euro-Arab partnership by examining the reality of Arab economies, Arab economic integration, and the cooperation and partnership agreements concluded between Arab countries and the European Union.

The study also seeks to know the positive and negative effects of the Euro-Arab partnership, as well as its repercussions on the economies of Arab countries through trade exchange and foreign direct investment, and its repercussions also on Arab economic integration.

Through this study, we tried to show ways to activate Arab economic integration to develop the European partnershipHArab countries in the future and provide better opportunities for Arab countries to benefit better from the advantages of this partnership

key words: Economic integration, Arab economic integration, Euro-Arab partnership.